أحمد تفاسكا

تطور الحركة العمالية في المغرب



حسن يوسف اللموشي

تطور الحركة العمالية
في المغرب

بحث قدمه المؤلف لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ـ كلية الاداب والعلوم الانسانية (فرع التاريخ) ـ جامعة الجزائر .

وقد حصل البحث على تقدير (جيد جدا)

(١٩٧٦)

أحمد تفاسكا

تطور الحركة العمالية في المغرب

(١٩١٩ ـ ١٩٣٩)

دار ابن خلدون

دار ابن خلدون
كورنيش المزرعة ـ بناية ريفييرا سنتر
بيروت هاتف ٣١٢٣٣٥
ص ب ١١٩٣٠٨

الطبعــة الاولى
١٩٨٠

الإهــداء

الى شهــداء الحركة العمالية المغربية .

الـــى طــارق وماريا .

الى امهما يارا ريجينا ، على ما قدمته من تشجيع

ومساعــدة لانجــاز هــذه الدراســة .

احمــد

مقدمة

لقد وقع اختيارنا على موضوع « تطور الحركة العمالية في المغرب » للاعتبارات التالية :

١ ـ خلو المكتبة العربية من اي عمل يتناول التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة المغربية ، وخاصة في هذه المرحلة من تاريخ المغرب ، واقلية قليلة من الكتابات الاجنبية اعطت للموضوع حيزا يستحق الذكر خلال معالجتها لتاريخ المغرب المعاصر .

٢ ـ ايماننا بان الشعوب هي وحدها صانعة التاريخ بنضالاتها ودماء وارواح شهدائها ، وهي لذلك صاحبة الفضل الاولى والاخيرة ، في صنع هذا التاريخ بايجابياته وسلبياته. ومن هنا جاءت رغبتنا في تقديم مساهمة متواضعة في الجهود المبذولة على مستوى الامة العربية من اجل تحرير التاريخ العربي من مخلفات الاستعمار ومن قبضة الرجعية والاقطاع .

٣ ـ تقديم مساهمة متواضعة من اجل المساعدة على فهم واستكشاف معالم مغرب المستقبل، بالقاء بعض الاضواء على الاسس التاريخية والاقتصادية والسياسية لطبقة اجتماعية يتزايد حجمها وتزداد تبعا لذلك اهميتها وتأثيراتها السياسية في مغرب الحاضر .

ولم يكن انجاز هذا العمل بالشيء السهل، وقد واجهتنا صعوبات ، اولها اننا وجدنا انفسنا مرغمين لعدة اسباب على الاعتماد الكلي تقريبا على كتابات اجنبية ، اكثرها لمؤرخين واقتصاديين وسياسيين استعماريين، وثانيها : اننا اصطدمنا منذ البداية بمشكل التجزئة الاستعمارية للمغرب بين فرنسا واسبانيا، وما خلفه هذا التقسيم من اختلافات في النمو الاقتصادي والتطور السياسي بين منطقتي النفوذ الفرنسي والاسباني، ونظرا لضعف امكانياتنا في الحصول

على الوثائق اللازمة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في «المناطق الاسبانية» و «الدولية» وخوفا من احداث خلل في تركيب الموضوع، أن تجاوزنا هذه الصعوبات الموضوعية، ارتأينا حصر موضوعنا في «المنطقة الفرنسية»، وثالثة هذه الصعوبات ان فرنسا عندما عقدت اتفاقية الحماية، وجدت في المغرب نظاما اقتصاديا قائما على الرغم من ضعفه وطبيعته وركزت اهتمامها على بناء اقتصاد مواز له اطلقنا عليه تسمية الاقتصاد الاوروبي، وسخرت لهذا الغرض جميع امكانيات البلاد المادية والبشرية على حساب تطوير الاقتصاد المغربي الذي انهار تدريجيا مع اشتداد عود الاقتصاد الاوروبي وبفعل الازمات، واهملته اهمالا تاما حتى في معطياتها عن الحياة الاقتصادية بالبلاد، الشيء الذي لا يسمح لنا الا في حدود ضيقة، بالحديث عن دوره في نشأة الحركة العمالية المغربية، وخاصة منه الوحدات الزراعية الكبرى، وهذا ما دفعنا الى حصر موضوعنا في الاقتصاد الاوروبي .

وقد قسمنا موضوعنا الى خمسة فصول لاعطاء اجوبة عن سلسلة من الاسئلة التي يطرحها موضوع الدراسة، فتناولنا في الفصل الاول نشأة وتطور وطبيعة الاقتصاد الاوروبي واستخراج قطاعاته الرئيسية : الزراعة والصناعة والمناجم والبناء والمواصلات والتجارة، ونشير الى التجارة التي نعنيها هي التجارة الخارجية باعتبارها اخر حلقة في النشاطات الاوروبية بالمغرب القائمة على تحويل المغرب الى سوق استهلاكية للصناعات الاوروبية الاستهلاكية والى مصدر للمواد الاولية على اختلاف انواعها، طبقا لروح السياسة الاقتصادية الاستعمارية الشهيرة في المستعمرات .

وقد حرصنا في تناولنا لهذا الفصل على مرافقة تطوره التاريخي وابراز طبيعته وعلاقاته مع الاجهزة الفرنسية الرسمية، وشكل ارتباطه بالوجود الاستعماري. وتوصلنا في هذا الفصل الى تحديد المحاور الاقتصادية الاوروبية التي نشأت في محيطها البروليتاريا المغربية .

وفي الفصل الثاني تناولنا اثار هذا الاقتصاد الاوروبي على المغرب من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من انهيار الاقتصاد المغربي نتيجة الاستيلاء المتوحش من طرف الاقتصاد الاوروبي على مجمل القطاعات الاقتصادية بالبلاد، وما رافق ذلك من خلل خطير في التوازن الجغرافي للسكان نتيجة الهجرة الكثيفة الداخلية والخارجية، وبالاضافة الى تحمل جماهير الشعب المغربي لاعباء تحقيق حلم المستعمرين . ويقودنا هذا الفصل الى تحديد المنشأ الاجتماعي للبروليتاريا المغربية والعوامل المؤثرة في هذه النشأة .

وخصصنا الفصل الثالث لطبيعة ودور اليد العاملة المغربية في الاقتصاد الاوروبي. وهدفنا من ذلك تحديد الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لنمو الطبقة العاملة المغربية، وطبيعة العلاقات السائدة في الاقتصاد الاوروبي بين رب العمل الاوروبي والعامل المغربي وموقف السلطات من هذه العلاقات ، من حيث الاجور والمستوى المعاشي والاسكان .

وبعد ذلك انتقلنا الى البحث في الجوانب السياسية والتشريعية والقانونية لنظام الحماية لتحديد مكانة الجماهير المغربية عموما واليد العاملة منها على الخصوص من مختلف التشريعات الادارية والسياسية والاجتماعية الفرنسية السائدة، ومدى انطباق هذه التشريعات المعمول بها في المغرب على مثيلاتها في فرنسا، وموقف سلطات الحماية من المسألة العمالية بالمغرب .

وفي الفصل الخامس والاخير تناولنا انعكاسات مجمل السياسات الاستعمارية ازاء الجماهير الشعبية والبروليتاريا بالمغرب ونشأة تنظيمات الامر الواقع السياسية الوطنية منها والعمالية وموقف الاحزاب الفرنسية من المسألة الوطنية والعمالية بالمغرب، والنضالات العمالية والجماهيرية من اجل فرض الاعتراف بمطالب العمال والجماهير المغربية .

ونحن لا نزعم اننا نجحنا في التغلب على جميع الصعوبات واننا اعطينا للموضوع كامل حقه. ان ما سنعرضه في الصفحات التالية ليس سوى مجهود اولي نرجو من الاعماق ان يثير ويدفع الى مزيد من البحث والاهتمام، من جانب جميع الوطنيين العرب من اجل انقاذ التاريخ المعاصر للشعب المغربي وتاريخ طبقته العاملة على الخصوص، من الضياع ومن محاولات الطمس والتشويه، وربط نضالات الجماهير المغربية من اجل التقدم والحرية والعدالة ماضيها بحاضرها.

وبهذه المناسبة نتوجه بالشكر الجزيل الى جميع الاخوة والاصدقاء الذين ساعدونا كل من موقعه وحسب امكانياته، من اجل ان ننجز هذا العمل في احسن الظروف . ونخص منهم بالذكر استاذنا المشرف الاخ الدكتور جمال قنان الذي لم يبخل علينا في اي وقت لا بوقته ولا بتشجيعاته ونصائحه وارشاداته الثمينة . وليسمح لنا ان نسجل هنا شكرنا له وتقديرنا العميق لحرصه الشديد على توفير جو من علاقات العمل تسودها الثقة والجدية والنقد الهادف المسؤول.

الفصل الأول

انطلاقـــــة الاقتصـــاد الاوروبي بالمغرب

عندما تم التوقيع على معاهدة الحماية في ٣٠ مارس ١٩١٢ بين السلطـان عبد الحفيظ وفرنسا لم تكن هذه الاخيرة تجهل امكانيات المغرب الزراعية. فمنذ اواخر القرن الماضي، اهتم الاوروبيون بمسألة الارض في المغرب وحظيت قضية امتلاكهم للاراضي فيه بالمادة ١١ من معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠، وبالمادة ٦٠ من معاهدة الجزيرة. كما كانت فرنسا تدرك جيدا ان الاراضي الزراعية فـــي «المحمية» الجديدة ليست شاغرة، اذ ان «لجميع الاراضي ملاكها» (١) .

الا ان منظري الاستعمار من اقتصاديين وعسكريين، كانوا يرون ان الوجود الاستعماري مهزوز ما لم يقم على دعائم يمثلهـا المستوطنون الزراعيـون الذين يشكلون ضمانة لرسوخ السلطة الاستعمارية اقوى من الضمانة العسكريـــة (٢) ومـن هنا كان على المارشال ليوطي، باعتباره اول مقيم عام لفرنسا بالمغرب، ان يجد صيغة تجنبه تكرار تجربة الجزائر بحذافيرها، وهي التجربة التي يقول عنها انها « النموذج للتقارب المفقود (بين الجزائريين والاوروبيين) . والتعاون الخالي مـن حسن الجوار» (٣). وفي نفس الوقت تمكنه مـــن فتـــح ابواب المغرب

---

(١) خطاب ليوطي في الاكاديمية الزراعية يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٢ ـ المصدر (A. F.) يناير ١٩٢٣ ص ٤٩ .

(2) J. Celerier : «L'Essor Economique du Maroc Oriental» R. Ec. I. Juiellet 1929 p. 80. - Lyautey, cité par B. Simiot : «Colons Fra nçais au Maroc» R. D. M. 15 Décembre 1956, p. 701 .

(3) G. Hardy : Portrait de Lyautey, p. 233, cité par G. Spillmann: «Du Protectorat à l'Indépendance», p. 17 .

للاستيطان البشري وخاصة في القطاع الزراعي. ولم يكن من السهل العثور على صيغة مثل هذه، تمنع الابتزاز الذي جرى في الجزائر وتحول دون تجريد الفلاحين المغاربة من اراضيهم مع ما عرفوا به من تعلق وتمسك غريزي بارضهم وغيرتهم عليها (٤) . فاتجه ليوطي وجهة تشجيع الاستيطان الزراعي الخاص ودعم الاستيطان الزراعي الرسمي .

٢) الوضعية القانونية للارض :

كانت ملكية الارض بالمغرب، عند اعلان معاهدة الحماية تنقسم الى :

١ ـ ملكية المخزن، وتشمل الغابات والمساحات الخاصة بالطرق والشواطىء البحرية والاودية والعيون والابار والسواقي العامة، وبصفة عامة، ما لا يجوز امتلاكه لانه في مصلحة الجميع.

٢ ـ اراضي الجماعة، وهي ملك جماعي للعشيرة وغير قابلة للتفويت .

٣ ـ ملكية الجيش ، وهي اراض تابعة للدولة واعطي لبعض القبائل حق التصرف فيها مقابل التزامها بحمل السلاح في جيش المخزن للدفاع عن السلطة المركزية .

٤ ـ ملكية الاوقاف .

٥ ـ ملكية الافراد .

وقد ركز المستوطنون الزراعيون وادارة الحماية على اراضي المخزن والاوقاف والاراضي الجماعية لجعلها الميدان الرسمي للاستيطان الزراعي الاوروبي. وفي هذا الاطار اصدر السلطان يوسف ظهير فاتح يوليو ١٩١٤، الذي ينص على تحديد اراضي المخزن، ثم ظهير ١٥ يوليو من نفس السنة الذي ينص من جهة على منع الاملاك الجماعية «لان على هذه الاملاك الجماعية بالضبط نقوم بانشاء قطع تابعة للدولة ليستفيد منها الاستيطان الفرنسي » (٥) . وكان الظهيران بمثابة تقنين الطرد الجماعي للفلاحين المغاربة بحجة امتلاكهم واستغلالهم لاراض بطريقة غير قانونية وبدأت رسميا «سياسة الابعاد والحصر» (٦) اي ابعاد الفلاحين المغاربة من الاراضي الخصبة وحصرهم في المناطق القاحلة .

وفور صدور هذين الظهيرين، نشطت ادارة الحماية في توزيع الاراضي

---

(4) Ch. A. Julien : «L'Afrique du Nord en Marche», p. 141. - J. L. de la Charrière : «La Colonisation Française au Maroc» R. G. Avril 1922 , p. 97 .

وخطاب ليوطي. سبق ذكره ص ٤٩ .

(٥) خطاب ليوطي، سبق ذكره ص ٤٩ .

(6) Ed. Michaux-Bellaire : «Les terres Collectives au Moroc et la Tradition» R. C. Mars 1924, p. 97 .

التي انتزعتها من الفلاحين المغاربة على الاوروبيين وبعد سنة فقط بلغت مساحة اراضي الاستيطان الزراعي الرسمي ٢١٠٠٠ هكتار (٧). وتقدم ليوطي خطوة جديدة في هذا الاتجاه سنة ١٩١٦، باتخاذه قرار ٩ نوفمبر بتشكيل لجنة الاستيطان التي قررت توزيع الاراضي على المزارعين الاوروبيين بالنسب التالية (٨) : ٢٥ بالمئة لمعطوبي الحرب من الدرجة الاولى ــ ٥٠ بالمئة للاشخاص الموجودين في المغرب منذ سنتين بنية البقاء لاقامة مصالح زراعية وتنقصهم الامكانيات ــ ٢٥ بالمئة للمهاجرين .

وكان ظهير ١٥ يوليو ١٩١٤، قد وضع جميع الاراضي الجماعية تحت وصاية الدولة ويتولى أمرها مدير الشئون الاهلية الذي يستعين «بمجلس وصاية» يتكون من مدير الشئون الاهلية (رئيسا) ومستشار الحكومة وموظف فرنسي ينوب عنه، واحد القضاة الفرنسيين اما الفلاحون المغاربة المهددون في املاكهم، فيمثلهم في «مجلس الوصاية» اثنان من «الاعيان» يعينهما الوزير الاكبر (٩). وفي ٢٧ ابريل، اصدر السلطان يوسف ظهيرا اخر يعطي للحكومة «الشريفية» اي لادارة الحماية صلاحية كراء الاراضي الجماعية للمستوطنين الاوروبيين، «كراء يصل الى حد التصرف الابدي فيها » (الارض) (١٠). وتشكل هذه الظهائر الاساس القانوني للاستيطان الزراعي الاوروبي تدعم ممارسات «قانونية» اخرى في عرف ادارة الحماية مثل الابتزاز المكشوف والربا و «الشراء»، وهما شكلان مقنعان للابتزاز. وبذلك انتقلت ملكية الاراضي الزراعية من ايدي المغاربة اصحابها الشرعيين الى ايدي اقلية قليلة من الاوروبيين .

٣ ــ الاستيطان الزراعي الخاص :

تطور الاستيطان الزراعي الاوروبي بشكل كبير خلال الفترة بين الحربين. ففي سنة ١٩٣٧ بلغ متوسط مساحة اراضي كل مستوطن زراعي ٣٠٠ هكتار(١١) وقد وصلت العناصر الاولى منهم رفقة قوات الغزو الاستعماري، وهم عصابات مسلحة، يشكلون قواعد خلفية للقوات الاستعمارية وفرق استطلاعية لها يحمون ظهرها ويحتمون بها بغية الحصول على الاراضي وازالة كل ما من شأنه ان يشعرهم بانهم غرباء في «محميتهم» (١٢) وفي مقدمة ذلك الفلاح المغربي. وقد بدأ

(7) J. L. de Lacharrière : «Au Maroc de 1929» A. F. 1929,p. 461 .
(8) J. L. de Lacharrière : «La Colonisation française ...» op. cité, p. 97 .
(9) Ed . Michaux-Bellaire, Op. cité, p. 97 .
(10) Le Commandant Leclère : Les Terres Collectives de Tribus au Maroc. R. C. Février 1922, p. 40 .
(11) J. Goulven : La France au Maroc. R. C. 1937, p. 64 .
(12) Leclère, Op. cité, p. 40. - Bernard Simiot, op. cité, p. 701. - Victor Piquet : Le Maroc. pp. 428 et 429 .

المستوطنون الزراعيون في المغرب من نقطتي انطلاق الغزو العسكري الفرنسي للمغرب : منطقة الشاوية على اثر سقوط مدينة الدار البيضاء ١٩٠٧ ، ومن المغرب الشرقي على اثر سقوط مدينة وجدة في نفس السنة فجذبت خصوبة المغرب الشرقي الاوروبيين من الجزائر باعداد كبيرة جعل من المنطقة منطقة محتلة كامر واقع قبل الاوان (١٣). فما كادت تحل سنة ١٩١٦، حتى كانت المناطق الخصبة الشاسعة في المنطقة بين ايدي الاوروبيين، منها ٢٠ الف هكتار تقع بين بني يزناسن والابيض المتوسط، و١٥ الف هـ بين وجدة والعيون وتبلغ مساحة معمر واحد ٧٠٠٠ هـ، واصبحت بعض القرى المغربية على الحدود شبيهة بقرى المزارعين الاوروبيين في الجزائر (١٤) .

وعرف المغرب الغربي ديناميكية مماثلة في حركة الاستيلاء على الاراضي. فقبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى كان في الشاوية ١٠٠ مزارع اوروبي منهم ٥٣ فرنسي يستغلون ٦٠٠٠ هـ، وبلغ عددهم في منطقة الرباط وسلا وزعير ١٠٠ مزارع يستغلون ٤٠٠٠٠ هـ منها ٣٢٠٠٠ في سلا وضواحيها، وتتراوح مساحة بعض المزارع منها ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ هـ .

واغلب المزارعين الاوروبيين في هذه المنطقة من الفرنسيين، وتملك شركة مساحة تتراوح بين ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ هكتار. وفي عبدة ودكالة كانت مساحة مزارع الاوروبيين في هذه المرحلة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ هكتار، كما اتجه الاوروبيون الى منطقة المغرب ووادي سبو (١٥)، وظهرت الشركات منافسا خطيرا للافراد الاوروبيين في الاستيطان الزراعي الخاص بالاضافة الى الشركات المالية المهتمة بالقطاع الزراعي مثل القرض الزراعي بالمغرب وشركة الزراعة المغربية، والشركة الشريفية للاستيطان الزراعي وشركة فلين معمورة التابعة لبنك باريس والاراضي المنخفضة، وخلال الفترة بين ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ بلغ عدد اهم هذه الشركات ١١ شركة (١٦) .

وكانت قوات الغزو تسهل للاوروبيين عملية «العثور» على الاراضي بابادة سكان القرى والاستيلاء على املاكهم ، مستعملة الى جانب قواتها، جيش السلطان (١٧)، وقوات الباشوات الاقطاعيين امثال التهامي الكلاوي الذي اثنى عليه ليوطي سنة ١٩٢١ في كلمة القاها في حفل اقامته على شرفه الرابطة الخيرية والكولونيالية ـ السوربون، بقوله «لن انسى انه في السنة الماضية، عندما كنت لا ادري من اين اتي بالجنود،وكانت لدي جبهة جنوبية يجب تخليصها ، قام الحاج التهامي الكلاوي بنفسه الموجود هنا، بتجنيد ١٥ الف رجل وسلمت له

---

(13) Jarry Georges : Les intérets de la France au Maroc. pp. 30et40.
(14) Victor Piquet, op. cité, p. 435. - J. Celerier, op. cité, p. 80 .
(15) Victor Piquet , op . cité, pp. 373, 381, 432 et 433 .
(16) Desfeuilles : «Le Maroc», pp. 74 et 75 .
(17) Le Général Theveny : «Souvenirs de l'Epopée Marocaine» B. S. G. A. no 133, 1er. Trimestre 1933, pp. 1-24.

بطارية فرنسية يقودها ضباطنا. وخلال اربعة اشهر، خاض هذه الحملة كقائد حقيقي وحررني من الانشغال بالجبهة الجنوبية بالمغرب» (١٨) وبوشتة البغدادي، هذا بالاضافة الى ما كان يقوم به السلطان من الاستيلاء على املاك الفلاحين الرافضين للاستسلام لقوات الغزو (١٩) يلحقها باملاك الدولة لتوزع فيما بعد على الاوروبيين. وعلى الرغم من ان الحرب العالمية الاولى خفضت من حجم الهجرة الاوروبية الى المغرب ، الا انها لم تؤثر في سير عملية توزيع الاراضي. ففي سنة ١٩١٧، استولى الاوروبيون على اراضي القبائل في بني حسن واصبحوا يغطون منطقة الغرب ويملكون حول مشرع بلقصيري ٣٢ مزرعة تتراوح مساحة كل واحدة منها بين ٢٠٠ الى ٤٠٠ الى ٥٠٠ هكتار ، وتبلغ مساحة بعضها ٢٢٠٠ هكتار، كما استوطنوا منطقة سيدي سليمان ١٩١٤ واقاموا فيها مزارع قرب السكك الحديدية بلغت مساحة بعضها ٣٠٠ هـ سنة ١٩١٨، واتجهوا الى منطقة تاوة الخصبة (٢٠) ومن اجل الحصول على الارض، كانت جميع الوسائل مشروعة في نظر المستوطنين الزراعيين الاوروبيين وقد وصف المقيم العام تيودور ستيغ بنفسه، بعضهم بالمغامرين الجريئين يمارسون المضاربات وبعضهم يستغل ضعف الفلاحين المغاربة، ويحصل الاخرون على الاموال من كل شيء من البؤس والمرض والقحط، وبعضهم جمع ثروة من الخراب (٢١) وطلب الرائد لوكليرب «حماية الاهالي من مثل هذا السلب» (٢٢) الذي بواسطته، وتحت قناع «الشراء» حصل المعمرون سنة ١٩٢٥ على ٢٨٠٠٠ هكتار، وفي السنة التالية على ٢٠٠٠ هكتار اخرى (٢٣) وخلال الفترة بين ١٩٢٩ ــ ١٩٣٧ حصل الاوروبيون بنفس الطريقة على مساحات شاسعة منها ٧١٤ هكتار في منطقة الرباط، و ٥٧٤٨ هكتار في منطقة مكناس و٢٤٠ هكتار في منطقة فاس، و٢٤ هكتار في الاطلس المتوسط. وبفضل «الشراء» «انتقلت مناطق باكملها من ايد الى اياد اخرى» (٢٤) ، وكان الربا اساس هذا «الشراء» حيث برز المزارعون الاوروبيون مرابين بارعين ، فكانوا يسجلون في العقود بالفرنسية مبلغا يزيد بعدة مرات عن المبلغ الحقيقي الذي

(18) R. C. Juin 1921, p. 144 .

(19) Alain Vizelle : «La Mort de Sidi Mohamed Ben Bouchta El - Baghdadi» A. F. Décembre 1932, p. 719 . - A. F. Juin 1928: Confiscation de Biens Dissidents», p. 243 .

(20) Desfeuilles, op. cité pp. 39, 40 et 40-41 .

(٢١) خطاب بالمعرض الزراعي بالبيضاء يوم ٧ ـ ٤ ـ ١٩٢٧ ـ المصدر (A. F.) ابريل ١٩٢٧ ص ١٥٧ .

(٢٢) مرجعه السابق الذكر ص ٣٩ .

(23) J. Goulven: «Remarques sur le-Budget Ordinaire du Maroc en 1926» R. C. Mars 1926, p. 160 .

(24) C. Raves : «La Colonisation en Pays de Coutume Berbère» - Congrès de la Fedération des Sociétés Sovantes de l'Afrique du Nord - Rabat 18 - 20 Avril 1938 - Tome I, pp. 428 et 438 .

اقترضه منهم الفلاح المغربي وبفائدة تصل في اغلب الاحيان الى ٤٠٠ بالمئة (٢٥) وتقف العدالة الاستعمارية الى جانب هذه الممارسات حيث ان جميع القوانين التي سنتها ادارة الحماية باسم «حماية» الفلاحين المغاربة «لم يكن الفرض منها عرقلة ولو بشكل بسيط عملية الاستيطان» (٢٦) . وفي ظل هذه الحرية المطلقة التي كان ينعم بها المستوطنون الزراعيون الاوروبيون ارتفعت مساحة الاستيطان الزراعي الخاص الى ٤٥٠٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٥ موزعة على ١٤٥٠ وحدة، والى ٥٥٠٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٩ وارتفع عدد المستوطنين الزراعيين من ٥٠٠ سنة ١٩٢٠ الى ١٠٠٠ سنة ١٩٢٥ الى ١٥٠٠ سنة ١٩٢٧ ثم الى ما يزيد عن ٢٠٦٧ سنة ١٩٣٧ (٢٧) .

الاستيطان الزراعي الرسمي :

على خلاف ما وصل اليه بعض المؤرخين (٢٨) من ان المقيم العام تيودور ستيغ الذي خلف ليوطي هو الذي وضع او بدأ بانتهاج سياسة الاستيطان الزراعي الرسمي بالمغرب، فاننا نرى ان ليوطي هو اب الاستيطان الزراعي الرسمي بالمغرب. فهو الذي ارسى قواعده التنظيمية والقانونية وقطع شوطا هاما في تطبيقه قبل استقالته سنة ١٩٢٥، وقد سبق ان ذكرنا بعض هذه القواعد المتمثلة في ظهيري يوليو ١٩١٤ وقرار نوفمبر ١٩١٦ .

اما في المجال التطبيقي فتتشمل هذه السياسة في حصول الاستيطان الزراعي الرسمي لغاية ١٩١٥ على ٢١٠٠٠ هـ، وفي انشاء سنة ١٩١٦، مزرعة مساحتها ٥٠٠ هـ في عين كردوس قرب فاس يعمل فيها جنود من اصل فلاحي باشراف ضباط تخرجوا من المدرسة الزراعية (٢٩)، وقد عبر السيد اوربان بلان (U. Blanc) المندوب بالاقامة عما حققه ليوطي في اطار الاستيطان الزراعي بقوله : «منذ الحرب استطعنا ان نوطن في المغرب عددا من المستوطنين الزراعيين يساوي عدد المستوطنين الزراعيين في تونس خلال ٤٣ سنة» (٣٠).

(25) J. L. de Lacharrière : «Condamnation d'Usuriers» A. F. Janvier 1934, p. 63 . - Patrick Montfert : « Essais sur la proprieté paysanne au Maroc» R. C. 1934, p. 151 .

(26) C. Raves, op. cité, p. 443 .

(27) Goulven : «Remarques...» op. cité, p. 160. - «Au Maroc de 1929» op cité p 464 - Bernard Simiot , op. cité ,p. 704 .

(28) R. Le Tourneau : «L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», p. 179 .

وكذلك علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٣١ .

(29) Desfeuilles, op. cité, p. 36. - «Au Maroc de 1929»,op. cité,p. 461.

خطاب في المسابقة الزراعية بالقنيطرة بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٢٤ . المصدر :

(30) A. F. Mai 1924 , p. 330 .

وعندما استقال المارشال ليوطي سنة ١٩٢٥، كان الاستيطان الزراعي الرسمي يشمل ٢٣٥٠٠٠ هـ (٣١) .

لقد ركزت ادارة الحماية، من اجل توفير حاجيات الاستيطان الزراعي الرسمي،على الملكية الجماعية بالدرجة الاولى،وهذا النوع من الملكية هو السائد في البادية المغربية عند اعلان الحماية (٣٢)، اذ كانت الملكية الخاصة محصورة في المدن وضواحيها، وفي ملكيات ملاك الاراضي الكبار من «الشخصيات الكبيرة وموظفي المخزن والشرفاء والاعيان الذين منحوا لانفسهم بالتدريج اراض خاصة» (٣٣)، وكان انتشار الاستيطان الزراعي الرسمي مرهونا بتقدم قوات الغزو، واتساع مناطق «الامن» .

ففي الفترة ما بين ١٩١٨-١٩٢١، حصل الاستيطان الزراعي الرسمي على مساحات شاسعة من الاراضي الخصبة منها ٤٨٠٠٠ هكتار في الشاوية ودكالة وفاس والغرب ومراكش ومكناس والرباط وحصل من جديد سنة ١٩٢٥ على ٢٥٠٠٠ هكتار ، وفي السنة التالية على ٣٥٠٠٠ هكتار وتقرر توزيع ما يقارب هذه المساحة الاخيرة سنة ١٩٢٧ (٣٤) .

وبعد ١٢ سنة من عهد الحماية، اصبحت جميع الاراضي الصالحة للزراعة في مناطق «الامن» متشبعة بالمستوطنين الزراعيين الاوروبيين الذين شرعوا منذ بداية العشرينات في طرح مشكلة «فقدان» الارض ويطالبون بالاسراع في اخضاع المغرب له عسكريا، وفتح افاق جديدة للاستيطان الرسمي. ففي يناير ١٩٢٤ طالب السيد اوبير (OBERT) رئيس الفرفة الزراعية بالرباط في عرض قدمه الى اعضاء الغرفة (٣٥) بتوزيع ١٥٠٠٠٠ هكتار من الاملاك القروية على المستوطنين الزراعيين الاوروبيين، واقترح اعطاء هؤلاء الاخيرين مليونين من الهكتارات من مجموع ثلاث ملايين هكتار الصالحة للزراعة، لان المغاربة الذين يملكونها «لا يستغلون منها الا جزءا ضئيلا » ، ووصف السيد اوربان بلان، في مسابقة القنطيرة (٣٦) رغبة المعمرين بانها «رغبة مشروعة توافق نوايا الحكومة التي اعطت حتى الان الدليل على تفهمها في هذا الشأن» .

---

(31) المصدر : خطاب ستيغ في العرض الزراعي بالرباط بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٢٨ . A. F. Avril 1928, p. 150 .

(32) Leclère, op. cité, p. 39 .

(33) Leclère, op. cité, p. 39 . وكذلك علال الفاسي : النقد الذاتي . ص ٢٢٩ .

(34) J. L. de Lacharrière : «La colonisation française...» op. cité, p, 96, A. F. Déc. 1926, p. 563 . وكذلك النقد الذاتي، سبق ذكره ص ٢٣١ .

(35) A. F. Février 1924 : «Maroc - La Colonisation», p. 110 . وكذلك خطاب ستيغ في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٢-٩-١٩٢٦ . المصدر :

(٣٦) مرجع سبق ذكره ص ٢٣٠ .

وعندما وصل تيودور ستيغ الى المغرب ، خلفا للمارشال ليوطي ، كان جشع المستوطنين الزراعيين قد بلغ الذروة، فاستقبلوه بسيل من المطالب مرفوقة بالتحذيرات، فقد جاء في كلمة السيد شابون (Chapon) رئيس غرفة التجارة والصناعة بالبيضاء في حفل اقامه المقيم الجديد يوم ٩ اكتوبر (٣٧) «ان الوقت ليس بوقت الجمل الرنانة (...) الا يعني وجودكم هنا، ان المغرب، المغرب الفرنسي، قد عاش ساعة الصرامة الضرورية لينتقل الى مستوى اشكال ديمقراطية اكثر مرونة، حيث الكلمة للشعب في قضايا مصيره» (٣٨) في حين لخص السيد (Gueillemet) كييمي، رئيس الغرفة الزراعية بالبيضاء، في نفس المناسبة، مطالب المستوطنين الزراعيين، في ضرورة تقديم جميع انواع الدعم اليهم على غرار ما انجزه ستيغ لصالح المستوطنين الزراعيين بالجزائر وحدد السيد اوبير من جهته باسم الغرفة الزراعية بالرباط في مناسبة مماثلة يوم ٢٨ اكتوبر واجبات المقيم الجديد بقوله «ان المطلوب هو تنمية نفوذنا بتوطين مستوطنين زراعيين في باديتنا يزداد عددهم اكثر فاكثر» (٣٩) .

وفي واقع الامر لم يكن هناك ادنى تعارض بين ما يطالبون به وبين ما كان ينوي المقيم الجديد ان يقدمه اليهم، كانت اراء الطرفين متطابقة حول اهمية الاستيطان الزراعي . ففي كلمة القاها ستيغ في المعرض الزراعي الذي نظمه المستوطنون الزراعيون الاوروبيون بتاريخ ٧ ابريل ١٩٢٧ بالبيضاء حدد موقفه بعبارات صريحة «ان الاستيطان الزراعي الذي اقدم له كل دعمي ليس فقط نافعا لبلدي، بل انه شرعي من الناحية الاخلاقية ومفيد للانسانية» (٤٠) وفي عهده دخل المستوطنون الزراعيون عصرهم الذهبي اذ كان «الاستيطان يسير بوتيرة ٤٠٠٠ هكتار سنويا يدعمه بقوة صندوق القرض العقاري الذي يمنح للمستوطنين الزراعيين الاموال بسخاء تصل الى ٢٠ مليون فرنك سنويا» (٤١) ولعب عهد ستيغ دورا هاما في منحهم وضعية ممتازة لخصها البير غيوم بقوله «بينما كان المستوطن الزراعي الجزائري في نهاية القرن التاسع عشر (...)يمسك المحراث بيده مثل الفلاح في فرنسا، فان المستوطن الزراعي المغربي قد انطلق في كل مكان تقريبا من مستوى عال بفضل القروض الفائضة التي كانت تقدمها له الهيئات الرسمية» (٤٢). وهكذا قرر ستيغ في سبتمبر ١٩٢٦ الحاق مساحة ٨٠٠٠ هكتار خلال ١٩٢٧ باملاك الدولة لتوزع على المستوطنين الزراعيين. وفي

(37) A. F. Novembre 1925 : «Mr. Steeg au Maroc», p. 565 .

(٣٨) يقصد بكمة الشعب الجالية الفرنسية بالمغرب .

(39) «Mr. Steeg au Maroc», op. cité, pp. 566 et 569 .

(40) A. F. Avril 1927, p. 157 .

(41) Ed. Phillipar : «La Formation d'un Peuple nouveau dans l'Afrique du Nord» R. C. Décembre 1928 , p. 773 .

(42) Albert Guillaume : «L'Evolution Economique de la Société Rurale Marocaine» pp. 73 - 74 .

هذه السنة الاخيرة، ارتفعت مساحات الاستيطان الزراعي الرسمي الى ٣١٥٠٠٠ هكتار (٤٣) اي نحو نصف مجموع مساحة الاستيطان الزراعي الاوروبي بنوعيه الخاص والرسمي التي بلغت ٦٤٤،٢٦٦ هكتار بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٦ كما في الجدول رقم (١). الذي قدمه السيد بويبولا فونت الى البرلمان سنة ١٩٢٧ عن الاستيطان الزراعي بالمغرب سنة ١٩٢٦ ويشير الى ان ارقام هذا الجدول تقريبية لان مساحة اراضي المستوطنين الزراعيين غير معروفة كلها وهذا ما كشف عنه ستيغ في خطابه بالمعرض الزراعي بالرباط بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٢٨ حيث اعلن عن وجود ٢٨٠٠ مزرعة في يد الاوروبيين سنة ١٩٢٦ (٤٤) ويشير تقرير بويبولا فونت الى ان الفرنسيين يشكلون تسعة اعشار المستوطنين الزراعيين ويملكون ١٩ ـ ٢٠ من اراضي الاستيطان الزراعي التي تشمل المناطق المغربية التي يعتبرها ج. دريش المناطق الخصبة بالبلاد (٤٥) الا ان هذه المكاسب ما كانت لتشبع نهم المستوطنين الزراعيين، اذ طرحوا من جديد مسألة توفير المزيد من الاراضي كحل للازمة التي عرفها الاقتصاد الاوروبي بالمغرب سنة ١٩٢٧، بغية تحقيق مكاسب جديدة وطالب بعض منظري الاستعمار امثال ج.ل. دولا شاريير (lacharrière) اللجوء الى الوسائل الجذرية «على الطريقة الامريكية» لحل مسألة الارض «لان الاستيطان الرسمي الذي يتمول (...) من املاك الدولة والاحباس قد استنفذ تقريبا جميع مصادره على الرغم من همة وذكاء المحققين» (٤٦) ولتجريد الفلاحين المغاربة مما تبقى في حوزتهم من اراض اقترح « عوض البحث عن املاك الدولة، لماذا لا نطالب الاهالي باثبات ملكيتهم للاراضي التي يحرثونها وان قسما بسيطا منهم يستطيع اثبات ذلك» ونوه باسلوب المخزن الذي كان يقوم بتهجير قبائل باكملها والاستيلاء على اراضيها «وعلى هذه القبائل ان تدرك انها سعيدة بنقلها فقط من منطقة الى اخرى من البلاد وبعدم انتهاج اسلوب المخزن الراديكالي على الطريقة الاميركية ازاء اصحاب الارض التي يريد الاستيلاء عليها » .

وكانت ادارة الحماية قد ادخلت الى المغرب سنة ١٩٢٨، وسيلة اقتصادية لتطهير المغرب من « هنوده الحمر » ففي ٢٦ نوفمبر ١٩١٥ ، صدر ظهير ملكي ينص على اعدام كل من يقف في وجه التمركز الاستعماري في البلاد رميا بالرصاص، وفي ١٥ ابريل ١٩٢٨ عوض هذا الظهير بظهير ملكي اخر ينص على استعمال المقصلة بعد «السخط الذي عبرت عنه الجالية الاوروبية والنخبة المغربية» عن «الجرائم الشنيعة التي يرتكبها المغاربة ضد الاوروبيين» وطبقت لاول مرة في

(٤٣) ستيغ : خطاب المعرض الزراعي بالرباط ، سبق ذكره، ص ١٥٠ ، وكذلك خطابه في مجلس الحكومة في سبتمبر ١٩٢٦ ص ٥٦٣ (سبق ذكره) .

(٤٤) سبق ذكره، ص ١٥٠ .

(45) J. Dresch : «Une Carte Agricole du Maroc» R. C. Avril 1934, pp. 87 - 89 .

(46) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 464 .

غشت من نفس السنة في حق مواطنين اثنين احدهما من وادي زم والاخر من الدار البيضاء ارتكبا «جريمة» الدفاع عن املاكهما ضد اطماع الاوروبيين (٤٧) ودخلت بذلك المقصلة كعامل هام في اقناع الفلاح المغربي بعدم التفكير في الدفاع عن املاكه .

وبفضل هذا الاسلوب الراديكالي ازداد التواجد الاوروبي انتشارا في البادية المغربية وارتفعت مساحة الاستيطان الزراعي الرسمي والخاص الى ما لا يقل عن ٧٤٠٫٠٠٠ هكتار سنة ١٩٣٠، وبلغ عدد المزارع الاوروبية في منطقة فاس ٢٠٦ وحدة، وفي الرباط ٤٦١ مساحتها ٧٥٠٠٠ هكتار يستغلها ١٢٦٩ اوروبي (٤٨) وفي نفس السنة فتحت منطقة اكادير رسميا للاستيطان الزراعي على اثر تعيين «حدود المنطقة الامنة» وتشمل ٤٠٠٠٠ هكتارا (٤٩) وكذلك منطقة تادلة التي كانت قوات الغزو تستولي فيها على الاراضي تدريجيا مع تقدمها ، وحصل فيها المستوطنون الزراعيون على ١٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٦ و١٦٠٠ هكتار سنة ١٩٢٩ وفي السنة التالية حصلوا على ٣٠٠٠ هكتار شرق قصبة تادلة وخصصت لهم ٢٨٠٠ هكتار في سيدي جابر شمال غربي بني ملال و٥٠٠٠ هكتارا بين بني ملال وقصبة تادلة، وكذلك مساحة تتراوح بين ١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ هكتار في بني عامر على ضفة نهر ام الربيع (٥٠) وارتفع عدد الاوروبيين في الشاوية من ٤٥٤٦ شخصا سنة ١٩٢٦ الى ٧١٥٣ سنة ١٩٣١(٥١) واتخذ نزع ملكية الفلاحين المغاربة اشكالا مأساوية في عدد من المناطق .

ففي بني مطير كانت اراضي الاستيطان الرسمي سنة ١٩٢٦ تمتد على مساحة ١٦٢٠٠ هكتارا والاستيطان الخاص ٤٠٠٠٠ هكتارا وبقي في يد سكان المنطقة المغاربة ٨٠٠٠ هكتار فقط (٥٢) في انتظار هجوم جديد عليها من طرف المستوطنين الزراعيين الاوروبيين، وفي دائرة الحاجب حصل ٣٨٠ معمر على ٣٧٠٠٠ هكتارا وبقي للفلاحين المغاربة وعددهم ٣٢٠٠٠ نسمة نحو ٢٣٠٠٠ هكتارا فقط (٥٣) وفي كروان الشمالية استولى الاوروبيون على ٢٤٠٠٠ هكتارا منها

---

(47) «La Guilletine et la sécurité» A. F. Oct. 1928, pp. 428-429 . - A. F, Mai 1928, pp, 194 - 195 .

(48) Résidence Générale : «En quete sur la crise de la main d'oeuvre au Maroc» R. C. 1931, pp. 116, 167 et 300 .

(49) A.F. Janvier 1930, p. 91 : « L'Ouverture du Port d'Agadir » . A. F. Février 1930, p, 91 : «L'Ouverture d'Agadir» .

(50) Pascal Durand : «La colonisation au Tadla» R. C. Janvier 1930 p. 5. - A. F. Janvier 1932, p. 57: «Maroc - Le Tadla» .

(51) Henri Mazoyer : «Conséquence Economique des Mouvements Indigènes au Maroc» B. E. M. Juillet 1935, p. 191 .

(52) A. Latron : «Un Aspect du Problème Foncier au Maroc» A. F. Avril 1938, p. 177.

(53) C. Raves, op. cité, p. 439 .

١٧،٧٠٠ هكتارا للاستيطان الزراعي الخاص، وبقي للمغاربة وعددهم ٢٤٥٠٠ نسمة ٤٠٠٠ هكتارا واصبح عدد كبير من العائلات لا يمتلك شيئا وسادت نفس الوضعية في بني مجاط ودخيسة (اقليم مكناس) حيث استولى الاوروبيون على اكثر من ١٠،٠٠٠ هكتارا مقابل نحو ٣٥٠٠٠ هكتارا للفلاحين المغاربة (٥٤) .

وجاء في تقرير قدمه النائب بروسبير بلان (P. Blanc) الى البرلمان الفرنسي سنة ١٩٣١، ان اطارات ادارة الحماية كانت تستفيد من عملية توزيع الاراضي على المستوطنين الزراعيين الاوروبيين وحصل بعضهم على مساحات شاسعة تصل الى ١٢٠ هكتارا ويكلفون اوروبيين اخرين بتسييرها (٥٥) ولم يكن المستوطنون الزراعيون يكتفون بما حصلوا عليه من ادارة الحماية من مساحات شاسعة بل يزحفون على اراضي جيرانهم المغاربة يبتلعونها تدريجيا. ولم تكن حدود مزرعة الاوروبي تعتبر حدودا نهائية الا عندما تلتقي بحدود مزرعة اوروبي، وبهذا اتسعت مزارع بعضهم من بضع هكتارات الى ٨٠٠ هكتار (٥٦) .

٤) طبيعة الزراعة الاوروبية :

الزراعة الاوروبية زراعة دخيلة على البلاد. قامت على ابتزاز الارض ونمت بفضل القروض والاعتمادات المالية الدائمة التي كانت تخصصها لها ادارة الحماية والميتروبول، وظلت عرضة للانهيار امام اول بادرة ازمة اقتصادية في المغرب او في الميتروبول او في العالم، بسبب ارتباط الاقتصاد الاوروبي في المغرب «بامكانيات التصدير الى الخارج» (٥٧) ذلك ان الزراعة الاوروبية لم تكن تستجيب لحاجيات السوق الداخلية بل اولا واخيرا لحاجيات السوق الفرنسية خصوصا والاجنبية عموما. ومن هنا كان المستوطنون الزراعيون الاوروبيون يرون في التصدير الى الخارج الحل السحري لجميع مشاكلهم .

ففي اوج الازمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها من انتشار المجاعة وانهيار الاقتصاد الاوروبي في المغرب وخاصة الزراعة، صرح السيد شابون في حفل استقبال المقيم الجديد مارسيل بيروتون بتاريخ ١٨ ماي ١٩٣٦ بان المغرب «بلد تحتاج موارده الى التسويق اكثر من حاجتها الى التنمية » (٥٨) .

لقد اتجه المستوطنون الزراعيون منذ البداية الى «التخصص» في الانتاج الزراعي القابل للتصدير والذي يضمن ربحا سريعا مثل الحبوب، وخاصة القمح

---

(54) F. Olivier : «La répartition des Tribus et de la Proprieté dans la Banlieue de Meknes» B. E. M. Juillet 1937, p. 274.

(٥٥) مشروع قانون قدمه الى البرلمان الفرنسي لانتزاع المزيد من الدعم للاستيطان الزراعي الاوروبي. انظر :
A. F, Mai 1931 : «La Colonisation au Maroc», pp. 362-365 .

(56) Prosper Blanc , op. cité, p. 364. - M. Latron , op. cité,p. 177

(57) R. Hoffherr : «L'Equilibre Economique du Maroc Moderne » R. Ec. I. Juillet 1929, p. 55 .

(58) A. F. Juin 1936 «L'Arrivée de M. Peyrouton», p. 359 .

اللين والخمور والحمضيات، وشكلوا منافسا خطيرا للفلاحين المغاربة في انتاجات اخرى مثل غرس الزيتون وتربية المواشي وغير ذلك ودعمت الميتروبول هذا التخصص لانه جوهر الاقتصاد «العصري» التصديري الذي تريد اقامته في المغرب فشجعت زراعة القمح منذ البداية لانها «اساس الاستيطان الفرنسي» (٥٩)، وارتفعت مساحة اراضي الاوروبيين المزروعة بالقمح من ٢٤٠٠٠ هكتار. سنة ١٩٢٠ الى ٤٤٠٠٠ هكتارا سنة ١٩٢٣ الى ١٥٧٠٠٠ هكتارا سنة ١٩٢٧ الى ٢٧٥٠٠٠ سنة ١٩٢٩ (٦٠) كما ارتفعت الاراضي المغروسة بالكروم من ٨٠٠ هكتارا سنة ١٩١٩ الى ٢٤٠٠٠ هكتارا سنة ١٩٣٦ وازداد انتاج الخمور من من ٤٠،٠٠٠ هكل سنة ١٩٢٢ الى ٧٠،٠٠٠ هكل سنة ١٩٢٣ الى ١٥٠،٠٠٠ هكل سنة ١٩٢٧ الى ٢٠٠،٠٠٠ هكل سنة ١٩٣٠ الى ٦٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٣٤ الى ٧٥٠،٠٠٠ سنة ١٩٣٨، وارتفعت مساحات الحمضيات من ٧٠٠ هكتارا سنة ١٩٢٨ الى ٥٥٠٠ هكتارا سنة ١٩٣٨ (٦١) وكانت هذه المادة الاخيرة رغم انخفاض المساحة المخصصة لها تدر على المستوطنين ارباحا هامة بنزولها الى الاسواق الاجنبية قبل مثيلتها في الجزائر وتونس وايطاليا وجنوب فرنسا بمدة تتراوح بين شهر وشهرين (٦٢) .

ولتلبية حاجيات المعمرين من الاعتمادات والقروض اسست ادارة الحماية عدة مؤسسات مالية منها الصندوق الزراعي الفديرالي الذي بلغت ديونه على المستوطنين الزراعيين ٢٥٥ مليون فرنك سنة ١٩٣٥ مع تسهيلات خيالية في الدفع، هذا بالاضافة الى ديون اخرى من مؤسسات مالية اخرى بلغت نحو مليار فرنك بتاريخ فاتح يناير ١٩٣٤ تحملت منها الدولة ٢٥٥ مليون فرنك (٦٣) .

والى جانب ذلك كانت ادارة الحماية والمتروبول تقدمان اعتمادات رسمية للزراعة الاوروبية بشكل مباشر او لقطاعات اقتصادية اخرى ترتبط بها مباشرة مثل السكك الحديدية والطرقات والموانى والسدود والكهرباء والتجارة وشبكة البرق والهاتف زيادة على المساعدات المالية والمادية الظرفية كلما تعرضت الزراعة الاوروبية لازمة، وما اكثر الازمات في حياتها .

ففي سنة ١٩٢١ اعلن السيد مالي (MALET) المدير العام للزراعة امام

(59) Evin Guy : «L'Industrie Marocaine et ses Problèmes »,p. 137.

(60) A. E. Sayous : «L'Agriculture Française et la concurrence Nord-Africaine» R. Ec. I. Juillet 1929, p. 31 .

(61) B. E. M. Juillet 1937 : «Le Problème Viticole Marocain», p. 235.

(62) B. E. M. Juillet 1939 : «Renseignements sur la Production des Agrumes» p. 235 - Hoffherr : «L'Equilibre...» , op. cité, p. 62 - Evin Guy, op. cité, pp. 150-151 .

(63) J. L. de Lacharrière : « Le Differend Marocain» A. F. Janvier 1936 , p. 22 .

وكذلك خطاب المقيم العام هنري بونسو في الندوة الامبراطورية سنة ١٩٣٥ ـ المصدر :
A. F. Mars 1935, p. 196 .

مجلس الحكومة عن برنامج يهدف الى مساعدة المستوطنين الزراعيين بدعم وتنمية الانتاج الزراعي وتسهيل صرفه وتسويق المنتوجات الغذائية. ويرتكز البرنامج على توسيع المساحات المزروعة ومضاعفة تربية المواشي وتحسين نوعية الانتاج، وادخال مزروعات جديدة، وانشاء مؤسسات للقرض الزراعي (٦٤). وكانت الحكومة الفرنسية قبل سنة من ذلك قد منحت قرضا للمغرب قدره ٧٤٤٫١٤٠٫٠٠٠ فرنك خصصت فيه للاشغال العمومية ٧٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك موزعة كالاتي : (٦٥) .

الراسمال الاولي للمكتب الشريفي للفوسفات : ٣٦ مليون ــ الموانــي : ٢٨٠ مليون ــ الطرقات : ٦٠ مليون ــ وخصصت لاستصلاح المواد الطبيعية ١٥٩ مليون، موزعة على الشكل التالي :

الري الزراعي والصناعة : ٩٠ مليون ــ الفلاحة والتجارة والاستيطان الزراعي : ٣٠ مليــون ــ المياه والغابات : ١٥٫٥ مليون ــ تسجيل الملكية العقارية: ٥٫٥ ملايين ــ استعادة «املاك الدولة» : ١٨ مليون، وخصصت للبريد والبرق والهاتف : ٧١ مليون .

وفي ميزانية ١٩٢٦ (٦٦)، حصلت الاشغال العمومية على ٦٧ مليون فرنك بالاضافة الى ١٠٫٥ مليون حصلت عليها الموانى من صناديق القرض التي منحت قرضا اخر للري الصناعي قدره ١٫٨ مليون وتقرر ان تخصص للزراعة ميزانية سنوية تتراوح بين ٢٠ــ٣٠ مليون فرنك لمواجهة مصاريف الاستيطان زيادة علــى القروض التاليــة :

١٫٠٢ مليون للزراعة ــ ٢٫٩٥٦ مليون للطرقات ومراكز الاستيطــان ، ٦٫٠٥ مليون للري الصناعي ــ ٢ مليون للبحث والتنقيب عن المياه ــ ومليون للغابـات .

لقد ظلت هذه القطاعات موضع اهتمام متزايد من طرف ادارة الحمايــة ، ففي ٢٢ سبتمبر ١٩٢٦ اعلن المقيم العام امام مجلس الحكومة في عرضه لميزانية ١٩٢٧ عن تخصيص ٢١٫٨ مليون فرنك للري الزراعي وحده، اي بزيــادة ٩٫٥ ملايين عن سنة ١٩٢٦ و ١٤٫٧٢٥ مليون عن سنة ١٩٢٥ وزف الى المعمريــن بشرى الشروع في بناء شبكة من السدود بلغت تكاليفها لغاية ١٩٣٧ نحو ٦٠٠ مليون فرنك ودخلت منها في هذه السنة حيز العمل ، اربعة سدود، هي سد بهت بناحية سيدي سليمان وسد واد نفيس بناحية مراكش، وسد وادي المالح بناحية الدار البيضاء وسد واد ام الربيع بناحية تادلة (٦٧). وقدمت لجنة الري سنة

---

(64) R. C. Janvier 1922 : «Le Programe Agricole du Protectorat Marocain » , p. 29 .

(65) A. F. Septembre - Octobre 1920 : «Colonies Françaises et Pays du Protectorat - Maroc», pp. 288 et 289 .

(66) Goulven : «Remarques ...» , op . cité , p. 160 .

(67) «La France au Maroc», op. cité, pp. 73 et 74 .

١٩٣٩ برنامجا يكلف ١١١٠ مليون فرنك، وتبلغ تكاليف القسم المستعجل منه ٢٥٠ مليون منها ٧٥ مليون مساهمة من الطاقة الكهربائية (٦٨) .

ان الطبيعة التصديرية للزراعة الاوروبية في المغرب وارتباطها العضوي بمصلحة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، جعل المستوطنين الزراعيين يحتلون موقع الطفل المدلل في قلب الحكومة الفرنسية وادارة الحماية، يتمتعون بقوة سياسية تقريرية بواسطة مندوبيهم الرسميين في مجلس الحكومة وفي مجلس النواب والشيوخ بفرنسا، وكذلك بواسطة انصارهم في المواقع الحساسة من تنظيمات ادارة الحماية .

١ ـ طبيعة الصناعة :

لم يكن غنى المغرب محصورا في القطاع الزراعي . فهو يشتمل كذلك على ثروة معدنية ، ثمينة، لم يكن الفرنسيون يشكون في اهميتها. وقد عرف القطاع المنجمي صراعا عنيفا بين المانيا وفرنسا،استمر الى اندلاع الحرب العالمية الاولى، حول السيطرة على المعادن المغربية المعروفة انذاك وهي الحديد والمنغنيز والزنك والبترول والنحاس والرصاص (٦٩) .

وتتمثل الثروة المعدنية واهميتها في خريطة المناجم التي كان الاخوة الالمان مانيسمان يطالبون بها في صراعهم مع فرنسا. وتشمل الساحل الاطلسي كله، وتتوغل عمقا في بعض المناطق مثل مراكش ودمنات وتارودانت وجنوب شرق تيزنيت الى تامكروت ومجموع شمال المغرب انطلاقا من خط يربط بين وجدة وفاس ومكناس نحو الشمال ومنطقة وجدة وبودنيب، وهي تقريبا نفس خريطة المناجم المغربية في نهاية العشرينات (٧٠) .

وعلى غرار الزراعة اتجهت الصناعة الاوروبية في المغرب الى خدمة حاجيات الميتروبول بتصدير الثروات المعدنية على شكل مواد خام. والاقتصار على مشاريع صناعية تدعم هذا الاختيار مثل البناء والطرقات والسكك الحديدية والموانىء (٧١) التي كانت تدعم الوجود العسكري وبالتالي تضمن وتدعم صناعة الاستخراج.

ففي قرض ١٩٢٠، خصصت فرنسا لبنايات الدولة ٦٩٠ر٤٤ مليون فرنك

(68) Jean Goulven : «Maroc - Le Budget de 1939 et le Plan Nogues» A.F. Décembre 1938, p. 411 .

(69) Trystram : «L'ouvrier Mineur au Maroc», p. 27. - Victor Piquet op. cité, p. 371, - L. Clarioud : «Le Role de la Mine dans l'Economie Interne du Maroc Français» B. E. M. Avril 1938, p. 91.

(70) A. F. Mars 1921 : «A la Commission Arbitrale des Litiges au Maroc», p 91 - Evin Guy, op. cité, Carte no 1.

(71) R. Gallissot : «Le Patronat Européen au Maroc», p. 19 et « La Question Ouvrière au Maroc», p. 8.

منها ٧٫٣ ملايين فرنك لمصلحة السجون و١٥ مليون لمكاتب الاستعلامات في المناطق العسكرية و٤٫٥ر٣ ملايين للدرك. كما حصلت الموانيء على ٢٨٠ مليون والطرقات على ٦٠ مليون، وراسمال المكتب الشريفي للفوسفاط على ٣٦ مليون (٧٢). وخلال الفترة بين ١٩١٤–١٩٢٨، انفق مبلغ ٨٤٧ر٣٠١ مليون على البنايات الادارية وتجهيزاتها، واستحوذت التجهيزات الاقتصادية على ٧٥ بالمئة من مجموع النفقات خلال نفس الفترة والتجهيزات الادارية على اكثر من ٢٠ بالمئة وبلغت حصة الطرق والسكك الحديدية من النفقات ٦٦٨ر٧٩٤ مليون والموانيء ٤٨٥ر٥٩٦ مليون. وخلال الفترة ما بين ١٩٢٨–١٩٣٦ بلغت النفقات على البنايات الادارية وتجهيزاتها ٢٤٣ر٦١١ مليون فرنك، والطرق والسكك الحديدية ٥٨ر١٦٤١ مليون والموانيء ٠٥٨ر٧٢٥ مليون (٧٣) .

وخارج هذه القطاعات المذكورة كانت القطاعات الصناعية الاخرى امتدادا للزراعة ترتبط بمحصولها السنوي ، وذات طبيعة تجارية (٧٤) وتتمركز في بعض المدن الساحلية وخاصة الدار البيضاء التي استحوذت لوحدها سنة ١٩٢١ على ٥٤ بالمئة من القوة المحركة و٦٠ بالمئة من اليد العاملة و٧٥ بالمئة من الرساميل وتتمركز فيها ثلاثة ارباع مصانع المنتوجات الجاهزة (٧٥) ، ويساهم ميناؤها في المبادلات التجارية الخارجية المغربية بنسبة تتراوح بين ٨٠–٩٠ بالمئة (٧٦). اما المدن الداخلية فقد كان نشاطها الصناعي مكملا لنشاطها الحرفي ومرتبط بالزراعة الاوروبية مثل صناعة المواد الغذائية ومعامل تصليح الالات الميكانيكية (٧٧) .

لقد جلب النشاط الاقتصادي التصديري في المغرب رؤوس الاموال الاوروبية واستطاعت فرنسا برساميها ان «تحتل في المغرب، المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا في امريكا اللاتينية» (٧٨) ويفسر ايفان غي اسباب

(72) A. F. Septembre - Octobre 1920 : «Colonie Française et Pays du Protectorat - Maroc», p. 288 .

(73) J. Marechal : «Les Depenses du Protectorat pour la mise en valeur du Maroc entre 1928 - 1936» - B. E. M. Avril 1936, p. 91.- Ayache : «Le Maroc», pp. 139-140 .

(74) Chombart de Lauwe : «L'Organisation Ouvrière et Artisanale des Indigènes dans les Principales Villes et Mines d'Algérie et de Tunisie» R. C. 1931, p. 81. - Bulletin du Travail, publié par le Secretariat Général du Protectorat, 1928, p. 11. - « La Question Ouvrière..» op. cité , p. 8

(75) Evin Guy, op. cité, pp. 171 et 172 .

(76) Ibid, p. 173. - Hoffherr : «L'Equilibre...» op. cité, p. 45.

(77) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 9 et «Le Patronat ...» , op cité, p. 21 .

(78) Evin Guy, op. cité, p. 78 .

الهجرة الكثيفة للراسمال الفرنسي الى المغرب بثلاثة عوامل (٧٩) :

١ ـ ثقة الراسماليين في مشاريع ليوطي وطموحهم في جني ارباح من استغلال بلد جديد .

٢ ـ انخفاض الضرائب في المغرب على عكس الحال في فرنسا .

٣ ـ ارتفاع الارباح في المغرب واكتشاف المعادن وظهرت بيوتات مالية كان اصحابها يعتبرون «اسياد شمال افريقيا» (٨٠) مثل بنك باريس والاراضي المنخفضة الذي يحتل المرتبة الاولى بين الشركات والبنوك الاجنبية العاملة في المغرب ويسيطر على بنك الدولة بالمغرب ويشرف اشرافا مباشرا او غير مباشر على عدة مؤسسات صناعية ومالية اخرى مثل الشركة العامة بالمغرب «تأسست سنة ١٩١٢» وشركة الكلس والاسمنت (١٩١٥) . ومطاحن المغرب «١٩١٩» والشركة العامة للمجازر البلدية، وشركة المشروبات بالمغرب (١٩٢١) وشركة الخطوط الحديدية بالمغرب «١٩٢٢»، وشركة الطاقة والكهرباء «١٩٢٤»، وشركة مناجم أحولي «١٩٢٦» وشركة السكر المغربية «١٩٢٩» وشركة الابحاث المنجمية بجنوب المغرب، والشركة الفرنسية الاسبانية للسكك الحديدية طنجة ـ فاس، وشركات للنقل والاسكان وشركات فلاحية، ويحتكر صناعة وبيع التبغ، وشركة موانىء مهدية والرباط وسلا والدار البيضاء،ونجده في جميع القطاعات الصناعية الهامة (٨١)، كما ظهرت شركات متعددة الجنسيات من تداخل المؤسسات المالية الفرنسية والاوروبية فيما بينها سواء لاستغلال قطاع معين مثل شركة بناروبا (Penarroya) الفرنسية البلجيكية الاسبانية او لمواجهة خصم مشترك مثل اتحاد المناجم المغربية «فرنسا ٦٧٫٨ بالمئة ـ بريطانيا ٦٫٨ بالمئة ـ المانيا ٤٫١٩ بالمئة ـ ايطاليا ٢ بالمئة ـ اسبانيا ٢ بالمئة ـ النمسا ١ بالمئة ـ البرتغال ١ بالمئة» الذي واجهت بـه فرنسا مطالب الاخوة مانسمان (٨٢) .

ولقد كان الاهتمام الاول والاخير لهذه الرساميل تصدير المواد الاولية والارباح معا. ففي ١٩٢٨ كانت الرساميل المستثمرة في المغرب موزعة على الشكل التالي : ٧٦ بالمئة جاءت من فرنسا ـ ٨ بالمئة من بلجيكا ـ و ١٤ بالمئة فقط من المغرب . و٢بالمئة من بلدان اخرى يغلب عليها الطابع الامريكي والبلجيكي (٨٣) . وظل الراسمال الفرنسي من ١٩١٢ الى ١٩٣٩ صاحب الهيمنة

(79) Ibid, pp. 79 - 80 .

(80) Claude Bordet : «Les Maitres de l'Afrique du Nord», T. M. Juin 1952, p. 2247 .

(81) Evin Guy, op. cité, pp. 81 et 82. - «Le Patronat...» , op . cité , pp 44 et 46. - Claude Bordet, op cité, p. 2255 .

(82) Despujol : «Histoire des Recherches Minières au Maroc ... des Origines à 1930» Rabat 1936, p. 19, cité par Trystram : « L'Ouvrier Mineur...», op. cité, p. 27. - «Le Patronat..» op, cité, p 7,

(83) Hoffherr : «L'Equilibre...», op. cité, p. 60 - «Le Patronat ...», op, cité, p 18 et «La Question Ouvrière ...», op. cité, p 7.

اذ لم تكن نسبة الراسمال الاجنبي غير الفرنسي تزيد عن ١٠ بالمئة، اتجه منهـا الراسمال البلجيكي الى المناجم على الخصوص والراسمال البريطاني والامريكي الـى مؤسسات توزيع الوقـود (٨٤) .

وتعتبر السنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ هي اكثر السنوات استقطابـا للراسمال الفرنسي المهاجر . ففي سنة ١٩٢٧ جاء الى المغرب ٣٤٠ مليون فرنك وفي السنة التالية ٦٠٠ مليون، وفي سنة ١٩٢٩ انخفض الحجم الى ٤٦٠ مليون وازداد الراسمال الفرنسي المهاجر تقلصا مع الازمة الاقتصادية العالميـة : ٣١٠ مليون سنة ١٩٣٠ ـ ٢٧٥ مليون سنة ١٩٣١ ـ ١٠٤ ـ مليون ١٩٣٢ (٨٥).

وقد اتخذ هذا الراسمال هيئة شركات ومؤسسات، كان عددها يتزيـاد تبعا لتزايد انفتاح المجالات الاقتصادية وتعدد التسهيلات التـي تقدمـها ادارة الحمايـة كما في الجدول رقم (٢) .

وجاء في احصائيات رسمية سنة ١٩٢٧ (٨٦)، ان المؤسسات الصناعيـة الاوروبية تشمل ١٥ مؤسسة للكهرباء «تشغل ٤١٨ مستخدما»، و١٧٥ لصناعة المواد الغذائية « ٢٨٨١ مستخدم » منها ٤١ مطحنة و٤٨ لصناعة المثلجات والمشروبات والمياه الغازية، و٦٣ مؤسسة لصناعة البناء» «١٤١١ شخصـا» و١١٥ مؤسسة لصناعة الخشب «١٨٦٩ مستخدم» ، و٦٧ للصناعات الحديدية «٥٨٧ مستخدما» . بالاضافة الى ١٦٥ للسيارات والمطابـع والنسيج ومعامـل الزرابي والالياف النباتية وصناعات مختلفة. ويستثمر القطاع الخاص منها فـي فاتح يناير ١٩٢٩ نحو ٤ مليارات فرنك (٨٧). وفي سنة ١٩٣١ بلغ مجموع هذه المؤسسات ١٩٣٢ مؤسسة تشغل ٤٥ الف من المستخدمين منهم ١٠٥٣٤ اوروبيا ٣٤٥١٨ مغربيا (٨٨)، منها ٦٤٧ شركة خاصة تشمل مختلف القطاعات الفلاحية والتجارية والصناعية والمالية والعقارية والمنجمية والموانيء والنقل والكهربـاء والتبغ والسيارات والفوسفاط (٨٩)، واورد روني هوفر سنة ١٩٣٤ ان عـدد المؤسسات في المغرب بلغ هذه السنة ٧٥٠ مؤسسـة تشـغل ٤٥٠٠٠ مـن

(84) Ayache : «Le Maroc» , op. cité, pp. 118-119 .
(85) Evin Guy, op. cité, p. 76 - «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 7 et «Le Patronat...», op. cité, p. 18.
(86) Annuaire Economique et Financier du Protectorat, 1929, Rabat, p. 377, cité, par Evin Guy, op. cité, p. 183 .
(87) Mr. Garcin, Vice-Président de la Chambre de Commerce de Casablanca. Discours devant la Commission Parlementaire Française à Casablanca, le 8-10-1929. R. C. Novembre 1929 : «La Commission Parlementaire Française au Maroc et en Algérie», p. 658 .
(88) Evin Guy, op. cité, p. 2 .
(89) B. E. M. Juillet 1933, cité par Evin Guy, op. cité, p. 183 .

المستخدمين ويبلغ رأسمالها ما يقرب من مليار فرنك (٩٠)، نسبة المؤسسات الفرنسية منها ٩٨ بالمئة (٩١) .

وعلى الرغم من الازمات الاقتصادية المتعددة التي عرفها الاقتصاد الاوروبي في المغرب، ظلت ظاهرة تأسيس الشركات الجديدة او دخول شركات اجنبية الى المغرب، مرافقة له، وهي الظاهرة التي جعلت هوفر في دراسته عن التوازن الاقتصادي للمغرب العصري، يصف هذا الاقتصاد بالحيوية والنشاط. ففي سنة ١٩٢٧ جاءت الى المغرب ٥٢ شركة جديدة وفي السنة التالية ٨٤ شركة(٩٢) ومن ابريل ١٩٢٩ الى ٢٩ يوليو ١٩٣١ تأسست ٧ شركات جديدة للبحث عن المعادن منها اثنتان في ميدان الفحم راسمالها «الشركات السبع» مجتمعة ٥٧ مليون فرنك وثلاثة في ميدان البترول وواحدة في ميدان الحديد راسمالها ٤ ملايين وواحدة في المنغنيز راسمالها ٣ ملايين فرنك (٩٣) وخلال الفصل الرابع من سنة ١٩٣٤ بلغ عدد الشركات الجديدة ١٨ شركة وارتفع عددها الى ٢٤ شركة خلال الفصل الثاني ١٩٣٧، وخلال ١٩٣٨ بلغ عددها ١٣٠ شركة وخلال النصف الاول من ١٩٣٩ بلغ ٨٥ شركة. والقطاعات الجاذبة لها هي الزراعة والتجارة والمناجم والعقارات والسيارات (٩٤) .

---

(90) «L'Industrie au Maroc» dans la Science au Maroc - Casablanca 1934, p. 379, cité dans «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 20.

ورد في (A. F.) يوليو ١٩٣١ (ص ٤٣٥) ان عدد المؤسسات يبلغ اكثر من ١٠٠٠ مؤسسة تشغل ٣٥ الف مستخدم وفي عدد اكتوبر ١٩٣٤ (ص ٦١٦) ورد ان عدد العمال يبلغ ٤٠٠٠٠، عاملا ويذهب (Gallissot) في مؤلفه («Le Patronat..») ص ٥٧ الى ابعد من ذلك بان عدد العمال سنة ١٩٣٤ يبلغ ٦٥ الف و٨٠٠ عامل .

(91) A. F. Octobre 1934 : «Le Comité Central des Industriels du Maroc» , p. 616 .

(92) Hoffherr : «L'Equilibre...», op. cité, p. 60 .

(93) R. C. Décembre 1931 : «La Question Minière au Maroc», p. 715.

(٩٤) انظر الجداول الاحصائية في مجلة (BEM) اعداد : يناير ١٩٣٥ ص ٧٥ ويوليو ١٩٣٧ ص ٢٦٢ وابريل ويوليو ١٩٣٨ ص.ص ١٤٣ و ٣١٥ وكذلك يناير وابريل ويوليو ١٩٣٩ (ص . ص ٦٩، ١٦٠، ١٦١ ، ٢٦٣، ٢٦٤) .

وتتسم هذه المؤسسات الصناعية بالتشتت وعدم الاستقرار وخاصة معامل الالياف النباتية (٩٥) وذات مكانة ثانوية في مجمل الاقتصاد بالمقارنة مع الصناعة الاستخراجية والبناء. ففي سنة ١٩٣١ لم يزد راسمالها عن ١٠ بالمئة من مجموع الراسمال المستثمر (٩٦) مما جعل من المناجم والموانـي والاوراش القطاع الصناعي الحقيقي بالمغرب بين الحربين .

٢ ـ المناجم :

ارتكز الاخوة مانسمان لاثبات حقوقهم «المنجمية» بالمغرب على ظهير اصدره السلطان سنة ١٩٠٨ وحصلوا بموجبه على ٣٥٠٠,٠٠٠ هكتار على الساحل الاطلسي و ٨٠٠,٠٠٠ هكتار في الشمال (٩٧)، في حين كانت ادارة الحماية ترغب في اقصائهم فرفضت الاعتراف بظهير السلطان عبد الحفيظ، وقررت اعادة تنظيم قطاع المناجم. فاصدر السلطان الجديد يوسف بتاريخ ١٩ يوليو ١٩١٤ ظهيرين ينص احدهما على تنظيم المناجم ويخول لادارة الحماية امر تجميد جميع الرخص المحصل عليها في بعض المناطق، وينص الثاني على تأسيس لجنة التحكيم يكون مقرها في باريس للفصل في النزاع الفرنسي الالماني وفي جميع المسائل المنجمية التي يعود تاريخها الى ما قبل ٣٠ يناير ١٩١٤، وتتكون اللجنة من رئيس يعنه ملك النرويج، وممثل عن كل دولة يشترك رعاياها في النزاع وكانت اهم قضية طرحت على اللجنة هي مسألة الفوسفات والبترول(٩٨).

الا ان اندلاع الحرب العالمية جمدت نشاط اللجنة، فخرجت المانيا مهزومة وتحدد بذلك مصير مصالح الاخوة مانسيمان. ففي ١٩ ابريل ١٩١٩ رفضت اللجنة مطالبهم في شمال المغرب، ومنحتهم بقرار ٣٠ مارس ١٩٢٠ (٢٢٤٠٠هكتارا) فقط وتعويضا قدره ٧٤٠٠٠ فرنك وكانوا يطالبون بمبلغ ٥٧٠٠٠٠ فرنك (٩٩) اعلنوا انهم دفعوها للسلطان مقابل حصولهم كما راينا على ما يزيد عن ٤ ملايين هكتارا. والى جانب ذلك شرعت فرنسا في تصفية الوجود الالماني بالمغرب بالاستيلاء على حصص المانيا من بنك المغرب لصالح بنك الجزائر بقرار ٢٥ ابريل

(95) Ch. de Lauwe, op. cité, p. 81 . - Bulletin du Travail, op. cité , p. 11 - «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 19 .

(96) R. C. Juillet 1931 : «L'Industrie Marocaine», p. 435 .

(97) R. C. Mars 1920 : «Les Pretentions Minières Allemandes au Maroc» p. 57 .

(98) H. Lentenois : «Observations Historiques sur la Législation Minière Marocaine» B. E. M. Avril 1938, p. 89 - L. Robin : «Première Session de la Commission Arbitrale des Litiges minièrs au Maroc» A. F. Juillet 1920, p. 231 .

(99) «Les Pretentions Minières...», op. cité, pp. 56 et 57. - « Première Session..» op. cité, p. 89 - A. F, Avril 1920 : «Maroc» , pp , 149 - 150 .

١٩٢١، بعد ان استولت على القنصلية الالمانية بالبيضاء، وبعد ذلك استولت على املاك الالماني كارل فيك (١٠٠) .

وفي ٢ يناير ١٩٢٠ قامت ادارة الحماية بخطوة اخرى في طريق انفراد فرنسا بالمعادن المغربية، بصدور ظهير تأسيس المكتب الشريفي للفوسفات وتلاه ظهير في ٢٧ من نفس الشهر ينص على احتكار المخزن البحث واستغلال الفوسفات مع الاخذ بعين الاعتبار « حقوق الاشخاص الحائزين على رخص التنقيب الصادرة قبل الظهير المذكور (١٠١)، وجرى تعديل ظهير ١٩٢٠ بظهير ١٩٢٣ الذي تم تعديله بدوره بظهير فاتح نوفمبر ١٩٢٩، وفي ٢ ماي ١٩٣٥ صدر ظهير يزيد في تقوية سلطة ادارة الحماية في قطاع المناجم وينص على الغاء رخص الاستغلال، ويجبر الحائزين على رخص البحث على القيام بالابحاث او تسحب منهم الرخص (١٠٢) .

وفي اطار «تنظيم المناجم»، صدر ظهير ١٨ ديسمبر ١٩٢٨ ينص على تأسيس مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية، وصرح ثيودو ستيغ امام مجلس الحكومة في نفس الشهر بان هدف المكتب هو اعطاء دفعة قوية اكثر للابحاث وتمكين الدولة من القيام بمجهود مواز لجهود الصناعة الخاصة او بالاشتراك معا تماما في نفس الحقوق كما في نفس الواجبات» (١٠٣) اي ضمان حرية المبادرة الفردية معالتنسيق مع ادارة الحماية ومكافحةالمضاربات في ميدان الرخص(١٠٤)

١ ـ الفوسفاط :

عرفت مناجم الفوسفاط في المغرب نجاحا كبيرا منذ البداية، يفسر الاهمية الاقتصادية لظهير ٢٧ يناير ١٩٢٠ الذي جعل فرنسا تضع يدها دون منازع على واحد من اغنى احواض الفوسفاط في العالم كما ونوعا (١٠٥) وقد بدأ الانتاج اولا في مناجم خريبكة سنة ١٩٢١ ثم تلتها مناجم اليوسفية «لويجانطي سابقا» في بداية الثلاثينيات، اثيرت على اثر ذلك ازمة حول الفوسفاط المغربي بين ايطاليا وفرنسا، وملخص النزاع ان مواطنا ايطاليا يملك شركة «معدن الفوسفاط» اشترى من مواطنين اثنين فرنسيين ٣٠ رخصة للبحث عن الفوسفاط حصلا عليها في ١٩ ابريل ١٩١٩ واصطدم استغلاله لهذه الرخص بظهير ٢٧ يناير ١٩٢٠. وتبنت

(100) A. F. Aout 1922 «Le Dernier Souvenir de la Bataille Allemande au Maroc» A. F. Mars 1920 , p. 373 - A. F. Février 1920 «Maroc», p. 7. - Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 107 .
(101) A. F. Mars 1920 «Les Phosphates Proprieté d'Etat», p. 110 .
(102) Stephani Pierre : «Les libertés Publiques qu Maroc», p. 170.
(103) Cité par Trystram : «L'Ouvrier Mineur ...», op. cité, p. 30 .
(104) Hoffherr : «L'Equilibre ...» , op. cité, p. 69 - « L'Ouvrier Mineur...», op, cité, p. 29 .

(١٠٥) انظر جدول انتاج المغرب من الفوسفات من ١٩٢١ الى ١٩٣٨ .

الحكومة الايطالية قضية مواطنها وطلبت من فرنسا منح المواطن الايطالي «نصيبه» من الفوسفاط او التعويض على اساس ان شرائه للرخص تم بعد ظهير ١٩١٤ وقبل ظهير ١٩٢٠. ورفعت دعوى في الموضوع الى محكمة العدل الدولية التي اصدرت حكمها في ١٤ يونيو ١٩٣٨ برفض دعوى ايطاليا (١٠٦) .

واذا كان القطاع المنجمي من القطاعات الاساسية فان الفوسفاط كان عموده الفقري، اثر كثيرا في قطاعات اقتصادية اخرى مثل الموانيء والمواصلات والسكك الحديدية وقدم لهذه الاخيرة خلال الخمسة عشرة سنة الاولى من الانتاج مبلغ ٢٦٥ مليون فرنك تكاليف نقل الفوسفاط والبضائع، و٢٨ مليون فرنك لشركة الطاقة الكهربائية لتزويد المنشآت والشحن بالتيار الكهربائي، و٢٩٠ مليون للدور التجارية ثمنا لمشتريات منها (١٠٧) .

ولقد ظل المغرب على الرغم من طبيعته الزراعية في اخر قائمة زبناء المكتب الشريفي للفوسفاط . في سنة ١٩٢٧ بلغت مشترياته ١٤٦٠٨ طن، ولم تتجاوز ٢٠٠٠٠ طن ١٩٣٨ في حين كانت اوروبا في البداية تحتكر تقريبا كل صادرات المغرب التي عرفت تطورا كبيرا الى اندلاع الازمة، الاقتصادية العالمية (١٠٨). وتحتل فرنسا المرتبة الاولى من بين الزبناء الاوروبيين تليها اسبانيا. وفي سنة ١٩٣٤، انتقلت اسبانيا الى المرتبة الاولى وفرنسا الى المرتبة الخامسة. وعلى اثر عصيان فرانكو انهارت السوق الاسبانية من ١٢٧ر٣٠٣ طن ١٩٣٤ الى ٧١٥٣١ طن سنة ١٩٣٧ الى ٢٩٫٩٩٢ طن سنة ١٩٣٨ وبقيت الاسواق الاخرى التي عرفت ارتفاعا خفيفا في وارداتها مهددة بالحرب العالمية (١٠٩) الثانية التي تهدد في نفس الوقت امن المواصلات البحرية نحو اسواق ثانوية في اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا حتى مثل مصر وجنوب افريقيا واليابان والاراغواي .

وبالمقارنة مع التقدم الهائل في ميدان الانتاج والتصدير، ظل دور الفوسفاط ضعيفا في ميدان التشغيل ومكافحة البطالة (١١٠) وفي بعض الاحيان كان

(106) J. L. de Lacharrière : «Les phosphates Marocains à la Cour de la Haye» A. F. Juin 1938, pp. 249 et 250 .

انظر كذلك نص قرار المحكمة الدولية في (R. C.) يونيو ١٩٣٨ ص ص ١٣٧ – ١٤٤ .

(107) L. Clariond : «Le Rôle de la Mine dans l'Economie interne du Maroc Français» S. S. A. N. 1938, p. 351 - Desfeuilles, op. cité , p . 54 .

(108) Ed. Payen et de Lacharrière : «Les Richesses Minières de l'Afrique du Nord» R. C. Janvier 1928, p. 58 - A. F. Mai 1924 : «Exportation des phosphates», p. 331 - Statistique de l'O. C. p. pour l'année 1938, B. E. M. Janvier 1939, p. 34 .

انظر كذلك جدول مبيعات المغرب من الفوسفات من سنة ١٩٢١ الى ١٩٣٨ .

(109) Ed. Payen et de Lacharrière, op. cité, p. 57. - Statistiques Annuelles de l'O. C. p. B. E. M. Nos. de Janvier et Juillet 1935 , pp. 34 et 209, Avril 1938, p 117 , Janvier et Juillet 1939, pp.34et213.

(١١٠) انظر جدول تطور اليد العاملة عدديا في قطاع الفوسفات .

يرافق الزيادة في الانتاج انخفاض كبير في حجم اليد العاملة التي كانت تضم في صفوفها المئات من المساجين المجندين قسرا للعمل في مناجم الفوسفاط بلغ عددهم ٥٥٠ سنة ١٩٢٨ مقابل ٥٩٠ سنة ١٩٢٧ (١١١) وبذلك يجري التخفيف من اعباء اليد العاملة رغم رخصها الشديد على المكتب الشريفي. فخلال ١٥ سنة من وجود هذا المكتب صرف ١٥٢ مليون فرنك اجرة لليد العاملة المغربية والاوروبية معا، في حين بلغت مبيعاته سنة ١٩٢٧ نحو ١٦١،٢٢٥ مليون فرنك (١١٢) وهذا يعطينا نظرة عن الارباح الخيالية التي كانت ادارة الحماية تحققها من معدن الفوسفاط .

ب ـ المعادن الاخرى :

ظلت المناجم الاخرى بين الحربين تسير بوتيرة انتاجية اقل من الفوسفاط ومن باقي قطاعات الاقتصاد التصديري الاوروبي الاخرى. واهم هذه المعادن الفحم الذي قدر احتياطي جرادة منه بعشرات الملايين من الاطنان وشرع في استخراجه في بداية العشرينات والرصاص المنتشر بكثرة في المغرب في وجدة وميدلت والرحامنة وشرع في تصديره سنة ١٩٢٦، والكوبالت ببوازار بالاطلس وشرع في استخراجه سنة ١٩٣٢ والحديد في خنيفرة وسوس، وقدر احتياطه هو الاخر بعشرات الملايين من الاطنان والمنغنيز الذي اكتشف في بوعرفة بكميات هائلة وهو ثاني ثروة معدنية سال لها لعاب المستعمرين لانه ان لم يجعل فرنسا تحتكر سوقه العالمية على غرار الفوسفاط ، فانه يغطي الى حد كبير حاجياتها ويسمح لها باحتلال مكانة هامة بين الدول المصدرة (١١٣)، هذا بالاضافة الى معادن اخرى اساسية مثل الانتيموان والزنك والنحاس والايتان والغرافيت وموليبدين .

وقد نص ظهير ١٩ يونيو ١٩١٤ على منح حق الاستغلال لكل حامل رخصة البحث وهذا ما جعل روني هوفر يحمل هذا الظهير مسئولية ركود المناجم المغربية لانه فتح الباب امام المضاربات بالرخص بدل استغلالها . فخلال الفترة بين سبتمبر ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٩ بلغ مجموع الرخص ٣٩٠٠ رخصة منها ٣٥٠٠ رخصة للبحث و٤٠٠ للتنقيب والى غاية ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ بلغ عدد الرخص المسجلة لدى مكتب المعادن ٤٥٠١ رخصة لا يستغل منها سوى ١٢٣٤ رخصة

---

(111) Desfeuilles, op. cité, p. 54 .

(112) L. Clariond : « Le Rôle de la Mine ... » , op . cité dans S.S.A. N. p. 351. - Ed. Payen : « Le Commerce extérieur de l'Afrique du Nord en 1927 » R.C. Novembre 1928 , p. 730 .

(113) «La Question on Ouvrière ...» , op. cité , p. 9 . - « La Question Minière ... » , op. cité ,p. 713 . - Desfeuilles , op. cité, pp. 52 et 74 . - Hoffherr : « L'Equilibre ... » ,op. cité ,p. 51 . Payen et de Lacharrière , op. cité ,p. 67 .

وبلغ مجموع رخص التنقيب ١٠٣٦ تستغل منها ٥٢٠ فقط وعدد رخص الاستغلال ١٠٠ رخصة (١١٤) .

وعلى الرغم من الفوضى التنظيمية التي سادت هذا القطاع، فقد كشفت مبيعاته سنة ١٩٢٩ و١٩٣٠ عن افاق الربح الخيالي الذي ستدره المناجم على الراسمال الاوروبي . ففي سنة ١٩٢٩ بلغت قيمة انتاج المغرب من المعادن ٢٦٧ مليون فرنك مقابل ٢٠٦ في تونس و ٢٣٥ في الجزائر، وفي السنة التالية انتج المغرب ٢٩٥ مليون فرنك مقابل ٢٦٤ مليون في تونس و ٢٣٢ في الجزائر (١١٥). الا ان اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية كان ضربة قوية للمناجم المغربية بسبب انهيار الاسعار وانغلاق الاسواق الخارجية واسرعت الحكومة الفرنسية الى النجدة بعد ان تأزم الوضع الدولي لتوفير حاجياتها من المعادن الاستراتيجية وتعددت وسائل الدعم المختلفة من الانتاج الى التسويق، وتطوير بعض القطاعات الاخرى . فخصصت الندوة الاقتصادية للميتربول وما وراء البحار سنة ١٩٣٥ مبلغ ٦٢٠ مليون لتجهيزات الاقتصاد الاوروبي بالمغرب منها ٨٠ ميلون لربط مناجم سوس بخطوط السكك الحديدية (١١٦) .

وبفضل دعم الميتروبول انتعشت الصناعة الاستخراجية وارتفع انتاج المغرب من ١٥٣ مليون فرنك سنة ١٩٣٤ الى ٣٠٧ مليون فرنك سنة ١٩٣٧ اي ٢٧ بالمئة من القيمة الاجمالية لصادرات المغرب، واصبح المغرب بذلك على رأس البلدان الخاضعة لفرنسا المصدرة للمعادن وتوقع الخبراء ان تحتل المعادن ٥٠ بالمئة من صادرات المغرب اي ثلث الانتاج المنجمي في المستعمرات الفرنسية (١١٧) .

لقد ظلت مساهمة المناجم في التشغيل ضعيفة. ففي سنة ١٩٢٧ بلغ مجموع عمال المناجم ٣٥٠٠ منهم ٣٢١٢ عامل مغربي (٢٩٦ منهم اقل من ١٦سنة) وانخفض عددهم سنة ١٩٣٠ الى ١٨٥٠ عامل مقابل ٥٨٠٠ في مناجم الفوسفاط في حين كانت المناجم بما فيها الفوسفاط تشغل في هذه السنة ١٨٫٥٠٠ عامل في تونس و١٤٧٠٠ في الجزائر سنة ١٩٢٩ (١١٨). وخلال الازمة الاقتصادية انخفض عددهم «ما عدا الفوسفاط» الى ١٦٩٠ عامل سنة ١٩٣٤ ، ومع انتعاش المناجم ارتفع عددهم الى ١٦٠١٧ سنة ١٩٣٨ (منهم ١٤٧٤٣ من المغاربة) منهم ٥٨٩٣ في مناجم الفوسفاط (١١٩) .

---

(114) Hoffherr : « L'Equilibre (...) , op. cité , pp. 68 - 69 . « La Question Minière .. » , op. cité, p. 713 .

(115) F. Blondel : « La Conféronce Economique de l'Afrique Française » R.C. Octobre 1932 ,p. 382 .

(116) L. Clariond : « Le Rôle de la Mine .. » , op. cité dans S.S.A.N, pp. 351 - 352 .

(117) Ibid, pp. 348 et 353 .

(118) Blondel , op.cité, pp. 386 et 387 . - Bulletin du Travail, op . cité , p. 28 .

(119) B.E.M. Janvier 1939 : « Activité des Mines Marocaines »p.36.

٣ ـ المواصلات :

تعتبر المواصلات حجر الزاوية في بناء الاقتصاد التصديري بالمغرب، فبدونها كان يستحيل اخضاع المغرب عسكريا، وخاصة البادية لينتشر فيها المستوطنون الزراعيون، ومن هنا يتعذر على فرنسا نقل ثروات البلاد الزراعية والمنجمية الى الموانيء لتصديرها الى الخارج، ويكشف تطورها السريع عن اهمية المغرب الاقتصادية (١٢٠) .

ا ـ الطرقات :

في سنة ١٩٣٧ بلغ طول الطرقات في المغرب ٧٠٥٥ كلم، وبلغت تكاليفها ٤٥٠ مليون فرنك اكثر من نصفها معبدة بالاضافة الى ٧٢٥ كلم من الطرقات الزراعية (١٢١). وقد وضعت ادارة الحماية منذ بداية عهدها مخططا لربط جميع اجزاء المغرب بعضها ببعض في شبكة متداخلة تربط المناطق الداخلية بالسواحل، منها طرقات ثانوية وطرقات رئيسية ذات طبيعة استراتيجية اقتصاديا وعسكريا. وفي سنة ١٩١٥ انتهت الاشغال من ٤٨٠ كلم من الطرقات الرئيسية وعلى وشك الانتهاء من ٦٨١ كلم اخرى وبلغ طولها سنة ١٩٢٢، ٢٥٠٠ كلم من الطرقات الرئيسية و٦٨٠ كلم من الطرقات الثانوية ثم ٤٩٠٠ كلم من الطرقات الرئيسية و١٥٠٠ كلم من الطرقات الثانوية سنة ١٩٢٩. وفي سنة ١٩٣٣ بلغ طول الطرق الرئيسية والثانوية ٧٥٠٠ كلم بالاضافة الى ٨٠٠ كلم من الطرقات الزراعية (١٢٢). وابتداء من سنة ١٩٣٦ وضع مشروع توسيع شبكة الطرق الاستراتيجية الموجودة ومدها الى عمق البلاد لضروريات الامن ، ودخل المشروع حيز التنفيذ سنة ١٩٣٨، ويشتغل فيه ٨٠٠٠ عامل مغربي. وخصصت ادارة الحماية في هذه السنة للطرقات ٣٢ مليون ف من مجموع ٤١٫٢٤٠ مليون ميزانية هندسة الاشغال العمومية، وفي فاتح يناير ١٩٣٩ بلغت نسبة الاجزاء المعبدة من الطرقات ٧٨ بالمئة (١٢٣) .

---

(120) Ayache : « Le Maroc » ,op. cité , p. 126 . - Bouy ,op. cité,p.34.
(121) « La France au Maroc » ,op. cité ,p. 72 .
(122) Desfeuilles op. cité , p. 57 . - Victor Piquet,op. cité,p. 392 .- Bouy , op. cité , p. 34 .

وكذلك خطاب لوسيان سانت في المؤتمر التعاوني الزراعي لافريقيا الشمالية بالدار البيضاء يوم ٢٠ مارس ١٩٣٣ ورد في (A.F.) يونيو ١٩٣٣، ص ٣٥٢. وكذلك :
A. Millerand : « Le Voyage du Président de la République dans l'Afrique du Nord» R.C. Mai 1922 *, p.* 110 .

(١٢٣) خطاب نوغيس امام مجلس الحكومة يوم ٢٨-٦-١٩٣٨ . ورد في (B.E.M.) يوليو ١٩٣٨ ص ٢١٠. وخطابه يوم ٧-١٢-١٩٣٦ ورد في (BEM) يناير ١٩٣٧ ص ٧٤. وكذلك :
B.E.M. Juillet 1939 : « Le Reseau Routier Marocain en 1938 », p. 255 .

ب ـ السكك الحديدية :

كان المستعمرون يرون في السكك الحديدية بالمغرب اداة سياسية عسكرية واقتصادية، فهي تضمن لهم حرية وطاقة كبيرتين لنقل القوات العسكرية من منطقة الى اخرى لاخضاع شعب يرفض بعناد التخلي عن استقلاله العريق، وتشكل في نفس الوقت اداة اقتصادية لامتصاص الثروات المغربية بتكاليف اقل من الطرقات (١٢٤). وهذا الهدف المزدوج هو الذي اوحى بشكل شبكة الطرقات الحديدية التي قررت ادارة الحماية بناءها .

ففي ميناء القنيطرة تصب القطارات حمولات من المنتوجات الزراعية لمناطق فاس ومكناس والغرب وسهل سبو، وفي ميناء البيضاء تصب ثروات مناطق الشاوية واقليم مراكش بالاضافة الى الفوسفاط. كما تربط بين الساحل الاطلسي والجزائر قاعدة انطلاق الغزو الاستعماري الفرنسي. ويزيد من اهمية الخطوط الجديدة بالمغرب أن فرنسا كانت تخطط لربط شمال افريقيا بالسينغال عبر موريتانيا عن طريق الخط الحديدي طنجة ـ فاس (١٢٥) .

وقد شرعت فرنسا في مد الخطوط الحديدية قبل اتفاقية الحماية وانطلق بناؤها من وجدة والدار البيضاء. فبعد سقوط مدينة وجدة، جاءت بعثة عسكرية من ضباط الهندسة في فبراير ١٩١١ لبناء خط حديدي يربط بين مدينة وجدة والجزائر لتسهيل التوغل الفرنسي بالمغرب. ووصلت اول قاطرة من الجزائر الى وجدة في ١٤ اكتوبر عام ١٩١١ وقررت على اثر ذلك اقامة خط استراتيجي عاجل يربط وجدة بمدينة فاس عبر تاوريرت وجندت للعمل فيه ٢٠٠٠ من العمال المغاربة (١٢٦) .

وعلى الساحل الاطلسي شرعت قوات الغزو في ماي ١٩٠٨ في اقامة خط حديدي بين الدار البيضاء وبرشيد نقطة ارتكاز القوات الاستعمارية في الشاوية. وفي سنة ١٩١١ شرعت في ربط الدار البيضاء بالرباط وتم ذلك في ديسمبر ١٩١٢ وفي هذه السنة شرعت في خطين استراتيجيين : الدار البيضاء ـ مراكش والقنيطرة ـ دار بلعامري (قرب سيدي سليمان). وفي السنة التالية شرعت في خطين اخرين القنيطرة ـ سلا ودار بلعامري مكناس، يقابله الخط الاستراتيجي

---

(124) Le Général Crosson Duplessix . « Etudes sur les Chemins de Fer Marocains » S.G.A. 1922 ,pp. 151 et 171 .
Le Capitaine Peyronnet : « Les Chemines de Fer au Maroc ». S.G.A. 1922 ,pp. 178 et 182 .

(125) Rapport de M. Tinguy du Pouet au nom du comité Algérie et les Colonies et Pays du Protectorat, devenu loi du 31/8/1920 - A.F. Sep - Oct. 1920, p. 290 . L. Mohendis : « Les Chemins de Fer au Maroc » R.C. Octobre 1923 ,p. 360 et Crosson , op. cité , pp. 169 et 153 .

(126) Crosson , op. cité , pp. 157 et 158 .

وجدة ــ تازة عبر تاوريرت وكرسيف الذي شرع في بنائه سنة ١٩١٢ (١٢٧) .

وعلى اثر اندلاع الحرب العالمية الاولى، اصدرت القيادة العسكرية الفرنسية امرا بالتعبئة العامة وتسريح جميع العمال في السكك الحديدية، الى ان ليوطـي قرر استئناف العمل في مشاريع الخطوط الحديدية «ليظهر للاهالي ارادتنا في فـي البقاء في المغرب» (١٢٨)، وفي سنة ١٩٢٠ دخل خط الدار البيضـــاء ــ مراكش حيز الاستغلال التجاري، وفي يوليو من السنة التالية التقـت الشبكتان الغربية والشرقية بين فاس وتازة (١٢٩) . وبذلك تم ربط مراكش بالجزائر عبر الدار البيضاء والرباط وفاس ووجدة. الا ان ضيق عرض هذه الخطوط(٦٠ر٠م) جعل قدرتها ضئيلة على الاستجابة لاهداف الاستعمار الفرنسي مما دفع بليوطي سنة ١٩١٦ الى توقيع معاهدة مع شركة دراسة الخطوط الحديدية بالمغـــرب، وهي شركة تضم الشركة العامة بالمغرب والشركة المغربية وشركة خطوط باريس ــ اورليان (ب.او.) وشركة باريس ــ ليون ــ الابيض المتوسط (ب.ل.م.) . وتنص المعاهدة على تعويض هذه الخطوط الضيقة بالخطوط العادية الحالية، وفي ٢١ غشت ١٩٢٠ صدر قانون بفرنسا بعد موافقة البرلمان الفرنسي على المعاهـدة في نفس التاريخ، ينص على ان تقوم شركة الدراسات المذكورة بتاسيس شركـة راسمالها ٥٠ مليون ف وتأسست شركة السكك الحديدية بالمغرب مـن الشركـة العامة وشركة ب.ل.م. وشركة ب.او وبنك باريس والاراضي المنخفضة والقرض العقاري بالجزائر وتونس، وتتكون لجنتها القيادية من ب.ل.م. وب. او. وبنك باريس والاراضي المنخفضة (١٣٠) وقد تم توزيع الخطوط العادية على ثـــلاث شبكات : ١ ــ الشبكة الغربية وهي تابعة لشركة السكك الحديدية بالمغرب وتشمل الخطوط التالية : مراكش ــ الدار البيضاء ــ سيدي قاسم ــ سيدي العايدي ــ وادي زم ــ بن كرير ــ اسفي ــ فاس ــ وجدة . ٢ ــ الشبكة الشرقية وهـــي تابعة لشركة السكك الحديدية بالمغرب الشرقي وتشمل خط وجدة ــ بوعرفة عبر بركنت وجوادة . ٤ ــ شبكة طنجة ــ فاس، وهي تابعة لشركة فرنسية اسبانية تأسست بموجب معاهدة ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ بين البلدين وتشمل خطـــا واحدا يربط بين المدينتين (١٣١) وقد استقطبت السكك الحديدية يدا عاملة تائهة مـن مجموع انحاء المغرب. ففي سنة ١٩٢٨ كان يعمل في خط طنجـة ــ فاس ٩٦٠ شخص (منهم ٤٥٠ اوروبي) من مجموع العاملين في شركات النقل العمومي البالغ عددهم ١٠٢٧٣ شخصا (منهم ٦٣٠٩ مغربي) وفي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد العامليـن فـي خط وجدة ــ بوعرفة ٤٠٠٠ عامل مغربي قادمين من اقاليم وجدة وتـــازة

(127) Ibid ,p. 154 . - Marc de Mazière : « Les Chemins de Fer Marocains » S.G.A. 1922 , pp. 215 , 216 et 217 .

(128) Crosson , op . cité ,p. 158 .

(129) De Mazière ,op . cité ,pp. 216 et 218 .

(130) Mohendis : « Les Chemins .. » op. cité ,pp. 61 et 62 .

(131) Normadin : « La Coordination du Rail et de la Route en Afrique du Nord » . B.E. M. Octobre 1937 ,p. 326 .

والدار البيضاء ومكناس ومراكش وسوس (١٣٢) ..

٤ ــ البنـــاء :

كان مخطط البناء الذي نص عليه تقرير ليوطي بتاريخ ١٣ يوليـو ١٩١٤ يهدف الى تلبية حاجيات الاستعمار الفرنسي في ميـدان الاستيطـان البشري والاقتصادي والعسكري واهمال البناء المغربي باقامة احياء خاصة بالاوروبيين تشكل حدودها حاجزا اجتماعيا وعرقيا بين الشعب المغربي والجاليـة الاوروبية وتوفير البنايات اللازمة لمختلف مصالح أدارته القمعية التي تضخمت بشكـل رهيـب بحيث امتصت لوحدهـا سنـة ١٩٢٨ نسبة ٣٠ بالمئـة مـن الاوروبيين العامليـن بالمغـرب (١٣٣) .

وعرف البناء في المغرب تطورا كبيرا، فاق حركة البناء فـي الجزائـر وتونس بل وفي فرنسا نفسها، وتولد عن ذلك حمى المضاربة العقارية. اذ يقـوم الاوروبيون بشراء الارض من المغاربة او من الدولة بأسعار منخفضة جدا ليعيدوا بيعها بأسعار خيالية ، ففي سيدي بليوط ، اشترى اوروبيون قطعا ارضية ببضع سنتيمات للمتر المربع ليعيدوا بيعها سنة ١٩١٢ بسعر ٤٠ فرنك للمتر المربع ثم ارتفع سعرها الى ٥٠ فرنك سنة ١٩١٣ الى ٧٠ ــ ١٠٠ فرنك وفي السنة التالية باعوا قطعا منها بسعر ١٥٠ فرنك للمتر المربع (١٣٤)، وقد ازدادت الاسعـار ارتفاعا مع تطور حركة الاستيطان البشري وتمركز المصالح الاقتصادية الفرنسيـة وبلغت في وجدة ٥٠٠ فرنك للمتر سنة ١٩٢٩ وفي بعض الاماكن بالدار البيضـاء ٤٠٠٠ فرنك (١٣٥) . وجنى الوسطاء ارباحا كبيرة من حركة البناء واختفت مـن بعض المدن حدائقها ومقابرها (١٣٦) امام زحف البناء العصري .

واقتصر دور البلديات على تحمل تكاليف مد قنوات المياه والكهربـاء والمواصلات في احياء الفيلات وتنظيم الحراسة فيها، وبناء مساكن لموظفيـها ولقدماء المحاربين، وتتولى الاحباس من جهتها بناء احياء خاصة « بالاعيـان » المغاربة مثل حي الاحباس بالدار البيضاء. اما البناء الشعبي فقد تجاهله المعنيون

(132) Bouy ,op. cité pp. 37 et 59 . - Bulletin du Travail ,op. cité ,p.38.

(133) J.L. de Lacharrière : « Urbanisme Colonial Français et ses Réalisations au Maroc » A.F. Mars 1932, p. 159 . Avonde : Le Maroc » , op. cité ,p. 126 . - Hofferr : « L'Equilibre ... » op. cité, p. 52 . - Philippar , op . cité ,p. 772 . Victor Piquet , op . cité ,p.439 .

(134) Normadin : « La Coordination du Rail et de la Route en Afrique du Nord » . B.E.M. Octobre 1937 ,p. 326 .

(135) « Au Maroc de 1929 » ,op . cité ,p. 522 .

(136) Robert Montagne : « Naissance du Proletariat Marocain », pp. 133 et 134 .

لانه لا يلبي رغبتهم في الحصول على الارباح المرتفعة (١٣٧) وتحولت ازمة السكن في المدن القديمة الى مأساة تزداد حدة يوما بعد يوم بسبب كثافة الهجرة الداخلية حيث يحيط المهاجرون بالمدن والمراكز المنجمية بعد ان اكتظت بهم الاحياء المغربية وخاصة في الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ليشكلوا حولها «حزام البؤس» ويرسموا الخطوط الاولى لصور «صعلكة العالم الثالث» (١٣٨). ففي الرباط ازداد عدد المغاربة المسلمين بنسبة ٢٦ بالمئة من ١٩٢٦ الى ١٩٣١ وبنسبة ٨٥ بالمئة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ وبنسبة ٦٦ بالمئة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٢، وارتفعت الكثافة السكانية في الهكتار الواحد من ٤٠٠ نسمة سنة ١٩١٨ الى ٧٥٨ سنة ١٩٤٧. كما ازداد عدد سكان سلا خلال نفس المراحل الزمنية الثلاثة الاولى بالنسب التالية على التوالي : ٣٠ بالمئة ٢٧ بالمئة ٥١ بالمئة (١٣٩) .

وقد شكلت الموانيء جانبا هاما في قطاع البناء، فقد وجدت فرنسا عند دخولها الى المغرب سواحل طويلة وخاصة على الجانب الاطلسي، تتوزع فيها الموانيء من الجنوب الى الشمال وعملت ادارة الحماية على تقويتها بحيث اصبحت تلعب دورا كبيرا في التجارة الخارجية المغربية، تصدر من كل ميناء خيرات منطقته : فيتحكم ميناء الصويرة في منطقتي الشياظمة وحاحة وجزء من اقليم سوس ويتحكم ميناء اسفي في عبدة ومراكش ، وميناء الجديدة في دكالة ومراكش كذلك، وميناء البيضاء في الشاوية وبني مسكين ومراكش وكذلك المناطق الداخلية باعتباره ملتقى الطرق الاتية من فاس والرباط وقصبة تادلة وبن كرير وغيرها (١٤٠) .

وعرفت حركة البناء مراحل اتسمت تارة بالازدهار وتارة بالازمات. ففي الدار البيضاء ازدهر البناء من ١٩١٤ الى ١٩٢٠ اصيب بعدها بالازمة الاقتصادية الفرنسية فانخفضت قيمة المباني من ٨٢٢ر٦٥ مليون فرنك سنة ١٩٢٠ الى ٥ر١٥ مليون سنة ١٩٢٤، وبعدها مرحلة الانتعاش حيث بلغت قيمة المباني ٣٨٥ر١٢٦ مليون سنة ١٩٢٨، وبلغ مجموع البنايات في المغرب في هذه السنة ٣١١٦ بناية

---

(137) A.B. « Remarques sur les Autorisations de Construire de Levrés dans les Cinq Principales Villes du Maroc en 1938 »B.E.M Avril 1939 ,p. 131 . - Montagne , op. cité ,p. 137 . - Enquête de la Résidence , op. cité ,p. 109 .

(138) A.P. Lentin ,« La Clochardisation du Tiers Monde» - Afric-Assia No. 15, 16 et 17 - 1970 .

(139) Montagne , op. cité ,p. 141 .

(140) « Urbanisme Colonial ...» op. cité ,p. 162 . - Victor Piquet ,op. cité, p. 372 - Ch . Avonde : « Le Commerce Extérieur du Maroc Français en 1922 » R.C. Octobre 1923 ,pp. 366 et 368 . - R.C. Février 1926 : « Le Commerce de Casablanca et du Maroc Français » , p. 112 .

جديدة مقابل ١١٦٢ بناية انجزت سنة ١٩٢٥ (١٤١) . ومع انـدلاع الازمة الاقتصادية العالمية تقهقر البناء في اهم ١٨ مدينة مغربية من ٤٠١٠ بناية سنة ١٩٣١ الى ٢٥٢٨ سنة ١٩٣٤ (١٤٢) وتجلى هذا التقهقر في الدار البيضاء ومراكش خاصة .

٥ ـ الصناعة التحويلية :

ظل هذا القطاع في مجمله قطاعا ثانويا موجها لاشباع حاجيات مستعجلة لقطاعات اقتصادية اخرى او لتلبية بعض الحاجيات الاستهلاكية للجاليات الاوروبية ويحصر هوفر (١٤٣) اهم مؤسسات هذا القطاع سنة ١٩٢٩ في بعض معامل النسيج ومصنع المشروبات و١٥ معصرة ميكانيكية ومصنع للسماد الفوسفاتي وبعض المؤسسات لانتاج الكلس والاسمنت وبعض المطاحن ولا يزيد راسمالها عن ١٠ بالمئة من الراسمال المستثمر في القطاع الخاص وفي سنة ١٩٣١ اضيف الى هذه المؤسسات مصنع للصابون، وتأسيس شركة للسكر فتحت اول مصنع لها في ٢٧ ابريل ١٩٣٢ بالدار البيضاء ويشغل ٥٠٠ عامل منهم ٨٠ اوروبيا واتجه الاهتمام الى صناعة الصيد البحري بالدار البيضاء وفضالة واسفي والجديدة وكان في المدن السابقة سنة ١٩٣٤ ، ٢٥ مصنعا لتعليب السمك و٦ معامل للتمليح (١٤٤) .

وكانت صناعة مواد البناء اكثر الصناعات التحويلية نشاطا وربحا بسبب التسابق الى البناء وتأسست شركة الكلس والاسمنت (١٩١٣) وهي فرع لشركة فرنسية تملك فروعا اخرى في المستعمرات، وحققت شركة الكلس والاسمنت من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ ارباحا تساوي راسمالها المستثمر، وتركزت اهم صناعات البناء في الدار البيضاء وفضالة ومكناس وفاس (١٤٥) .

---

(141) R.C. Juillet 1931 : « L'Industrie Marocaine » ,p. 435 . - Hoffherr : « L'Equilibre .. » op. cité ,p. 44 . - B.E.M. « Le Mouvement de la Construction » , Nos . d'Avril 1935 ,p. 131 et Janvier 1939 , p. 40 .

وخطاب ستيغ في مجلس الحكومة يوم ١١-١٢-١٩٢٨، ورد في (R.C.) يناير ١٩٢٩ ص ١١٤ ـ ذكر بوي (Bouy) عن ١٩٢٨ رقم ٢٢٤١ بناية في اهم ١٨ مدينة مغربية (ص٤٣).

(142) B.E.M. , Nos. Avril 1935 , p. 131 et Janvier 1939,p. 40 .

(143) Hoffherr : « L'Equilibre.. » , op. cité ,p. 67 .

(144) « L'Industrie Marocaine », op.cité, p. 436 . - « Le Patronat..», op. cité, p. 23 . - Pierre Garin : « Les Usines de Conserves de Poisson au Maroc » B.E.M. Janvier 1935 , p. 36 . - B.E.M. Avril 1935 : « l'Industrie Marocaine de Conserves de Poisson » (Tableau) ,p . 130 .

(145) « Le Patronat ... » , op. cité ,p. 43 . - Evin Guy ,op. cité , pp. 129 et 130 .

كما نشطت صناعة القمح ومنها المطاحن التي بلغ عددها ٣٣ سنة ١٩٢٢ منها ١٥ مؤسسة كبرى راسمالها ٣٨ مليون فرنك ارتفع الى ٧٥ مليون فرنك سنة ١٩٣٢ واهمها المطاحن الكبرى في وجدة (تأسست ١٩١١) ومطاحن باروك(١٩١٣) وتغطي الرباط وسلا ومراكش، ومطاحن المغرب براسمال ٢٥ مليون وتملك مصنعين بالدار البيضاء، بالاضافة الى مطاحن ومصانع اخرى لصناعة القمح في الجديدة وفاس والقنيطرة ومكناس واسفي، و٦ مصانع للحلويات بالدار البيضاء (١٤٦) .

والى جانب صناعة القمح، نشأت صناعة الشعير فتأسس اول مصنع للبيرة سنة ١٩٢١ براسمال ٩ ملايين فرنك، وتستهلك ٢٥ ــ ٢٨ الف قنطار من الشعير ، وحققت صناعة الشعير ارباحا سنة ١٩٣١ بلغت ٧ ملايين فرنك (١٤٧).

هذا الى جانب صناعات غذائية اخرى مثل صناعة الزيت، واهم مؤسساتها في مراكش مؤسسة «اسرائيل» التي تأسست سنة ١٩١٩، ومصنعان يملكهما باشا المدينة الحاج التهامي الكلاوي (١٤٨) .

وتشير الى وجود بعض المصانع التحويلية في قطاع التعدين، وان كانت ثانوية تلبي بعض حاجيات قطاع البناء وبعض مصانع المواد الكيماوية مثل الاسمدة والصابون (١٤٩) .

وتعتبر صناعة الالياف اكثر الصناعات التحويلية جذبا لليد العاملة المغربية وظهرت اهمية هذه الصناعة في وقت مبكر نظرا لوفرة نبات الحلفا وبلغ انتاجه منه ٩٠٫٠٠٠ قنطار سنة ١٩٢٥، ارتفع الى ١٦٠٫٠٠٠ قنطار في السنوات التي بعدها، وبلغت قيمتها ١٫٢ مليون فرنك وتتمركز هذه الصناعة في الدار البيضاء وضواحيها وفي المغرب الشرقي، وبلغ عدد معامل الالياف النباتية في المنطقتين ٢٧ معملا سنة ١٩٢٦، واهم مؤسساتها «الشركة الافريقية للبوردولية الصناعية» التي تملك ٥ مصانع وتشغل ٣٠٠٠ عامل مغربي و٣٠ اوروبيا وتساهم بخمس انتاج المغرب .

وفي سنة ١٩٣١ ارتفع عدد معامل الالياف الى ٣٠ معملا منها ١٥ معملا في الدار البيضاء (١٥٠)، وبلغ عدد عمالها سنة ١٩٣٤ نحو ٤٣٠٠٠ عامل اعطوا انتاجا قيمته ٣١ مليون فرنك وحصلوا على اجرة اجمالية قدرها ٢٢٫٦ مليون فرنك في حين حصل عمال الصناعات التحويلية الاخرى على اجرة اجمالية قدرها ٣٣٫١٢٥ مليون فرنك وعددهم ٥٠٠٠ عامل مقابل انتاج قيمته ١٥٢

(146) Evin Guy , op. cité ,pp. 134 - 136 .
(147) Ibid , pp. 142 - 145 .
(148) Ibid , pp. 146 - 147 .
(149) Ibid , pp. 131 , 165 et 167 .
(150) Ibid , pp. 161 et 162 . - « Le Patronat .. » op.cité,p. 23.
Ed. Payen : « L'Alfa : Sa Production , l'Evolution de son Commerce et de ses Emplois » R.C. Février 1930 , p. 101 .

مليون (١٥١) .

التجارة الخارجية

١ ـ طبيعة التجارة الخارجية :

في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٦ اعاد المقيم العام ثيودور ستيغ في خطابه امام المستوطنين الزراعيين والغرفة التجارية بالقنيطرة، تذكير اصحاب المصالح الاقتصادية الفرنسية بطبيعة وجودهم بالمغرب وما تنتظره منهم فرنسا « انها تلقت وتنتظر ان تتلقى منكم المزيد من المواد الغذائية والمواد ذات الضرورة الاولية التي لا تنتجها الميتروبول او تنتج منها كميات غير كافية . انها تطلب من المغرب كميات وافرة اكثر فاكثر من مواد سطح وباطن الارض، التي من اللازم عليها ان تشتريها من الخارج على حساب عملتها الوطنية» (١٥٢). ولهذا الهدف تعددت الشركات التجارية منذ اتفاقية الحماية همها الوحيد تصدير كل ما من شأنه ان يزيد من ارباحها حتى زهور القرنفل كانت تصدرها بالطائرة من الدار البيضاء، وبلغ عدد هذه الشركات ١٨١٥ شركة سنة ١٩٣٤ وارتفع الى ٢٠٦٦ سنة ١٩٣٥ الى ٢٢٣٤ سنة ١٩٣٦ الى ٢٣٥٦ سنة ١٩٣٧ الى ٢٥١٩ سنة ١٩٣٨ (١٥٣) .

وقد ظل المغرب يلعب في السياسة الاقتصادية الفرنسية دور المستهلك للمنتوجات الفرنسية حيث يحتل المرتبة الثانية بعد الجزائر في الصادرات الفرنسية الى المستعمرات ودور المزود لفرنسا بحاجياتها المختلفة ويحتل في هذا المجال المرتبة الخامسة بين المستعمرات (١٥٤) كما كان المغرب يلعب دور المخفف من ازمات فرنسا. ففي خلال الحرب العالمية الاولى زود المغرب فرنسا بنحو ٥ر١ مليون قنطار من القمح والشعير والذرة وخلال هذه الازمة نفسها ارتفعت حصة فرنسا من الصادرات المغربية من ٣٨ر٨٤ بالمئة سنة ١٩١٦ الى ٤٨ر٩٨ بالمئة سنة ١٩١٧ في حين انخفضت حصتها من الواردات المغربية من ٦٤ بالمئة سنة ١٩١٥ الى ٧٧ر٥٥ بالمئة سنة ١٩١٦ الى ٥ر٥٠ بالمئة سنة ١٩١٨ وبعد الحرب بدات حصتها من الواردات المغربية في الارتفاع التدريجي يقابله

(151) L. Clariond : « Le Rôle de la Mine ..» , op. cité dans B.E.M. p. 93 .
(152) A.F. Novembre 1926 : « Le Discours de Kenitra » ,p. 537 .
(153) Montagne , op. cité ,p. 12 . - R.C. Août 1928 , « Le Port de Casablanca » , p. 544 . - B.E.M. Janvier 1939, « Etat Recapitulatif des Commerçants et des Sociétés ... » , p. 137 .

(١٥٤) خطاب السيد (Garcin) نائب رئيس الغرفة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٢٩ امام البعثة البرلمانية الفرنسية بالدار البيضاء ورد في (La Mission Parlementaire) سبق ذكره ص ٦٥٧ .

انخفاض في حصتها من صادراته (١٥٥) .

وتكررت نفس الظاهرة خلال الاستعداد الاوروبي للحرب العالمية الثانية، فارتفعت صادرات المغرب الى فرنسا من ٣٧٥ مليون سنة ١٩٣٥ الى ٥٨٢ مليون سنة ١٩٣٦ الى ٨٧٥ مليون سنة ١٩٣٨ ورافق هذه الزيادة انخفاض في الصادرات الفرنسية الى المغرب من ٥٨٥ مليون سنة ١٩٣٣ الى ٤٦٥ مليون سنة ١٩٣٤ الى ٣٨٣ مليون سنة ١٩٣٦ (١٥٦) .

ان الحاجة المزدوجة لفرنسا في المغرب جعلتها تحتكر القسم الاكبر من التجارة الخارجية المغربية فظلت فرنسا من ١٩١٣ الى ١٩٣١ تساهم بمعدل ٦٠ ٪ سنويا من واردات المغرب ومعدل ٥٠ ٪ من صادراته ، تتخللها فترات مد وجزر حسب الوضع الاقتصادي بفرنسا والعالم (١٥٧) .

وعرف قطاع التجارة الخارجية بدوره منافسات بين الراسماليات المختلفة في العالم لاهميته كسوق استهلاكية فكانت هناك بلدان تتزاحم خلف فرنسا مثل انجلترا والمانيا واسبانيا وبلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة ، وواجهت فرنسا هذه المنافسة بما يلائم ومصالحها فأقصت المانيا عمليا بظهير ٩ يناير ١٩٢٠ الذي يخضع التجارة مع المانيا لرسوم جمركية عالية وتلاه ظهير ٨ غشت ١٩٢٢ الذي يخضع لنفس الاجراءات البضائع الالمانية المصدرة الى المغرب تحت جنسيات اجنبية، الا ان ازمة اليد العاملة في المغرب وتزايد حاجة الزراعة الاوروبية الى العتاد الميكانيكي ، دفع فرنسا الى الغاء القيود السابقة على العتاد الزراعي الالماني بظهير ٣٠ اكتوبر ١٩٢٦ (١٥٨) ومع الاستعدادات للحرب العالمية الثانية صدر ظهير ١١ مارس ١٩٣٦ يمنع تصدير (ما عدا الى فرنسا) المواد المدرجة في قائمة العتاد الحربي ، وفي ٢٢ سبتمبر من نفس السنة صدر ظهير يقصي اسبانيا من المغرب تجاريا على اثر عصيان فرانكو (١٥٩) .

---

(155) Victor Piquet , op. cité ,p. 422 . - Simiot ,op. cité,p. 708 . - Ch. Avonde , op. cité , p. 367 .

(156) B. E. M. Juillet 1939 : «Le Commerce Extérieur Special de la France avec ses Dependances en Afrique du Nord et au Levant» p. 242 (Tableau) .

(157) Desfeuilles, op. cité, p. 66. - Ch. Avonde, op. cité,pp.366 et 367 - Hoffherr : «L'Equilibre...» op. cité, p. 58 - Hoffherr et Moris : «Le Pouvoir d'Achat Indigène» A. F. Juillet 1934, p. 407 . - Ed. Payen : «L'Essor Commercial de l'Afrique Française du Nord», R. C. Octobre 1929, p. 571, et «Le Commerce Exterieur de l'Afrique Française du Nord en 1930» R. C. Novenbre 1931 , p. 663 .

(158) V. Piquet, op. cité, p. 458. - A. F. Janvier 1927 , p. 33 «Le Commerce avec l'Allemagne» .

(159) Stephani Pierre, op. cité p. 166 .

وتمتاز التجارة الخارجية المغربية بانها تجارة بحرية يمر القسم الاكبر منها من موانى الساحل الاطلسي وخاصة الدار البيضاء (١٦٠) .

٢ ـ الواردات :

ظل المغرب من حيث قيمة المبادلات التجارية بلدا مستهلكا اكثر منه مصدرا مما جعل ميزانه التجاري في عجز دائم بلغ ١٩٩ مليون فرنك سنة ١٩١٨ وارتفع الى ٢٥٣ سنة ١٩١٩ الى ٧٣٢ سنة ١٩٢٠ ثم انخفض قليلا الى ٦٠٣ سنة ١٩٢١ الى ٥٤٠ سنة ١٩٢٢ ، ووصل الى ادنى حد له في هذه الفترة عندما سجل ٣٠٣ ملايين سنة ١٩٢٤ ليبدأ في الارتفاع التدريجي الى ٩٨٠ سنة ١٩٢٦ . وخلال الفترة بين ١٩١١ ـ ١٩٢٨ ، بلغ مجموع العجز ١١ مليار فرنك وساهم الاحتلال العسكري في نمو واستمرارية هذا العجز لحاجياته الضخمة من الميتروبول (١٦٩) وفي سنة ١٩٣٠ بلغت قيمة الصادرات المغربية ٣٢٪ من قيمة وارداته وارتفعت قليلا الى ٥٠ ٪ سنة ١٩٣٤ على اثر تقلص الواردات المغربية من فرنسا حجما وقيمة ، بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض القوة الشرائية للجماهير المغربية من ١،٢٥ مليار فرنك المعدل السنوي خلال الفترة بين ١٩٢٧ ـ ١٩٣٢ الى ٦١١ مليون فرنك سنويا خلال الفترة ٣٢ ـ ١٩٣٦ وازداد الانخفاض الى ٥٧٤ مليون سنة ١٩٣٧ (١٦٢) .

وخلال الازمة النقدية بفرنسا بعد الحرب الاولى ، تقلصت الواردات المغربية من بريطانيا واميركا واستأنف البلدان تصدير بضائعهما الى المغرب سنة ١٩٢٤ وخلال السنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢٩ ، ازدهرت الصادرات الاوروبية والاميركية خاصة ، الا انه في سنة ١٩٣٠ تقهقرت الصادرات الاميركية ، واصيبت المبيعات الايطالية والبلجيكية والاسبانية والفرنسية بانهيار كبير (١٦٣) .

لقد شرعت فرنسا منذ اتفاقية الحماية في اضعاف المبيعات البريطانية التي كانت مساوية للمبيعات الفرنسية سنة ١٩١٢ . وبعد ١٠ سنوات

---

(160) Montagne, op. cité, p. 135 - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur du Maroc.». op. cité, p. 433 .

(161) Hoffherr : «L'Equilibre...» op. cité, p. 53 - Ed. Payen : « Le Commerce Extérieur de l'Afrique du Nord en 1927». R. C. - Novembre 1928, p. 729 .

(162) Ed. Payen: «Le Commerce Extérieur du Maroc ...», op. cité, p. 432 - J. Goulven : «Maroc» A. F. Novembre 1938, p. 389 - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur ... en 1930», op. cité, p. 663 .

(163) A. V. : «Le développement du Commerce Exterieur par puissance» B. E. M. Juillet 1935, p. 186. - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur du Maroc ..», op. cité, p. 432 .

اصبحت المبيعات الفرنسيـة تفوق المبيعات البريطانيـة بثلاث مرات ، وفي سنة ١٩٢٦ بخمس مرات ، وفـي سنة ١٩٣٣ بسبع مرات . كمـا استطاع اليابان سنـة ١٩٣٤ انتزاع سوق الملابس القطنيـة ، من بريطانيـا والحريـة مـن ايطاليـا (١٦٤) . كمـا اشتدت المنافسـة حول اسواق السيارات بيـن فرنسا والولايات المتحدة الاميركيـة التي كـان نفوذهـا التجاري يـزداد قـوة فـي المستعمرات الفرنسية . ونجحت في اقصاء فرنسا من المرتبـة الاولـى حيـث انخفضت مسهامتهـا في واردات المغرب من السيارات السياحية مـن ٦٦ ٪ سنة ١٩٢٧ الى ٢٩٪ سنة ١٩٣٥ في حين ارتفعت حصة اميركا من ٢٠٪ الـى ٦٦ ٪ خلال نفس الفترة . وتقلصت مساهمة بلدان اخرى من ١٤٪ الى ٥ ٪ كما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولـى في تزويـد المغرب بسيارات الشحن من ٣٨ ٪ سنـة ١٩٢٧ الى ٧٥٪ سنـة ١٩٣٥ ، وانخفضت مساهمة فرنسا مـن ٥٧٪ الى ٢٠ ٪ (١٦٥) .

وتمثل المواد الغذائيـة اهم الواردات المغربيـة ويأتي السكر علـى راس القائمة ، تساهم فيهـا مختلف البلدان الاوروبيـة ففي سنة ١٩٢٦ استـورد المغرب من السكـر ٦٠٤٦٥ طن وارتفع الحجم في السنة التاليـة الى ٧١٠٨٨٤ طـن ومن ١٩٢٤ الى ١٩٢٧ ارتفعت قيمة الواردات من السكـر من ١٩٨ مليون فرنك الى ٢٦٨ سنـة ١٩٢٦ الى ٢٧٨ مليـون سنة ١٩٢٧ من مجمـوع قيمـة الواردات المغربيـة التي بلغـت فـي هذه السنة الاخيرة ١٧٩٣ مليون فرنك، وفي السنـة التاليـة بلغت قيمـة الواردات من السكـر ٢٨٨ مليـون وارتفعت الى ٣٠٠،٩٦٠ مليـون سنـة ١٩٢٩ ، واستورد فـي هـذه السنة ١٤٢،٦٨٣ مليـون مليـون فرنك من الشـاي و١٢٤،٢٧٣ مليـون من العتـاد الاقتصادي مقابل ١٠٦،٤٣٠ مليـون من الشـاي و٨٢،١١٨ مليـون من العتاد الاقتصادي سنـة ١٩٢٨ (١٦٦) ومع اندلاع الازمة الاقتصاديـة بـدأ انخفـاض الواردات المغربيـة من السكـر والشـاي والبـن والقطنيات والخشب وبعض العتـاد

---

(164) A. V., op. cité, pp. 86 et 87 .

(165) B. E. M. Octobre 1936, pp 288 et 289 : «Le Commerce Automobile en Zone Française du Maroc». - Hoffherr : «L'Equilibre..» op . cité, p. 58 .

(166) Henriet : «Le Maroc Agricole et la crise Economique» R. C. Octobre 1933, p. 228 - Hoffherr : «L'Equilibre ...», op. cité, pp. 53 - 54 . - Sayous : «Le Commerce Exterieur du Maroc» R. Ec. I. 3ème Trim. 1925, p. 260. - Ed. Payen : «Le Commerce Exterieur de l'Afrique Française du Nord en 1929» R. C. Octobre 1930, pp. 615 et 616, et « L'Essor Commercial ... » ,op. cité, p. 573 . «Le Commerce Exterieur .. en 1927», op . cité, p. 729 .

وكذلك خطاب ستيغ في مجلس الحكومة ١١-١٢-١٩٢٨. ورد في (R. C.) يناير ١٩٢٩،ص١١٤.

الزراعي مثل الجرارات عما كانت في السابق (١٦٧) ، ومست الازمة بحدة اكثر المواد الاستهلاكية الضرورية اليومية للجماهير الشعبية التي انهارت قدرتها الشرائية ، مثل السكر والقطنيات بينما ظلت الواردات من الكماليات بشكل عام في ارتفاع متواصل مثل السيارات التي ظل الاقبال عليها شديدا والمنسوجات الحريرية (١٦٨) .

٣ ـ الصادرات :

ترتبط الصادرات المغربية في حجمها وقيمتها بمصلحة الاقتصاد الراسمالي الفرنسي ووضعية الاسواق العالمية مما جعلها عرضة للتقلبات وعجز سنوي دائم . وقد ظلت فرنسا محتفظة لنفسها عند الحاجة بالقسم الاكبر من الصادرات المغربية . وظل العجز الدائم في الميزان التجاري المغربي مع فرنسا احدى المميزات للعلاقات التجارية بين البلدين حتى في مرحلة ازدهار الصادرات المغربية الى فرنسا . ففي سنة ١٩٣٠ « بلغ العجز ٢٠٣ مليون من مجموع العجز في الصادرات المغربية الذي بلغ ٥١٤ مليون فرنك منه ٤٨١ مليون في الصادرات الزراعية (١٦٩) . وابتداء من هذه السنة بدأ تقلص قيمة الصادرات المغربية الى الخارج وخاصة منها الحبوب بسبب الازمة الاقتصادية ، في حين لم يطرأ سوى انخفاض طفيف نسبيا على الحجم . ففي خلال الفترة من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ كان المعدل السنوي لحجم الصادرات ١،٦٠٥،٣٢٠ طن ، وفي سنة ١٩٣٠ بلغ ٢،١١٨،٦٣ مليون طن وانخفض قليلا ليصل الى ١،٦٩٩،٠٧١٦ طن سنة ١٩٣٤ من مجموع ٢،٨٧٠،٧١٦ طن حجم التجارة الخارجية والسبب المباشر في هذا الانخفاض يعود الى تقلص اسواق الفوسفات الذي انخفضت الصادرات منه من ١،٧٧٩،٠٠٨ سنة ١٩٣٠ الى ١،٢٦٦٧٩٦ طن سنة ١٩٣٤ (١٧٠) . واستفادت فرنسا من انهيار

(167) Ed. Payen : «Le Commerce Exterieur de l'Afrique Française du Nord en 1931» R. C. Décembre 1932, pp. 447 et 448 - Hoffherr: L'Equilibre ...», op, cité, p. 65 .

(168) Ed. Payen : «Le Commerce ext ... en 1932», op. cité, p. 280 -, «L'Essor Commercial..», op. cité, p. 573 et «Le Commerce exterieur... en 1931», op. cité, p. 448 - «Le Commerce automobile ...» op cité, pp.. 286 et 289. - B. E. M. Janvier 1936 : «Vehicules Immatriculés de 1927 à 1935», p. 51 .

(169) Ed. Payen: «Le Commerce Exterieur... 1930», op. cité, p. 663.

(١٧٠) خطاب لوسيان سانت في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٧ ـ ١٢ ـ ١٩٣٠ . ورد في عدد يناير ١٩٣١ ص ٦١ وكذلك :
Ed. Payen : «Le Commerce Exterieur ... 1930», op. cité, p. 663, et «Le Commerce du Maroc...», op. cité, p. 432. - Desfeuilles, op. cité, p. 56. - Rapport du Conseil d'Administration de l' O. C. P. pour l'Année 1934», op. cité p. 209 .

الاسعار في العالم الراسمالي لامتصاص ثروات المغرب ، فارتفعت حصتها في الصادرات المغربية من ٣٨،٨٥٪ سنة ١٩٣٠ الى ٦٣،٣٣ ٪ سنة ١٩٣١ (١٧١) .

والى سنة ١٩٢٦ ، كانت موارد القطاع الزراعي والفوسفاط اهم الصادرات المغربية . من ١٩٢٢ الى ١٩٣٢ حصلت ادارة الحماية من الفوسفاط على ٦٣٥ مليون مدخولات مباشرة و٦٩٥ مليون مدخولات غير مباشرة (١٧٢) وابتداء من ١٩٢٦ ، بدأت المعادن الاخرى تأخذ مكانتها في الصادرات المغربية مثل الرصاص والزنك والايتان والنيكل والمنغنيز والفحم والنحاس والكوبالت والغرافيت وغيرها .

الى ان دخول المعادن الاخرى في الصادرات اصطدم بالازمة الاقتصادية، وانهيار الاسعار فاوشكت جميع المناجم « ما عدا الفوسفاط » على الافلاس وتحت ضغط الراسمال الاوروبي اولا ثم اشتداد حاجة فرنسا الى المعادن الاستراتيجية ذات الطابع العسكري ثانيا اسرعت المتروبول الى نجدة المناجم المغربية بالدعم المالي اولا وبتسهيلات تجارية ثانيا باعفائها من الرسوم الجمركية مثل قراري ١٠ و ٢٧ ماي ١٩٣٨ المتعلقين بالمعادن والبترول (١٧٣). ففرنسا تعتبر اكبر مستهلك للمنغنيز وتتراوح حاجياتها السنوية منه بين ٤٠٠ ــ ٥٠٠ الف طن وازدادت حدة حاجتها بسبب اغلاق ابواب مناجم المنغنيز في فرنسا سنة ١٩٣٠ بسبب الازمة وكان الخبراء الفرنسيون يتوقعون ان يرتفع انتاج المغرب ليصل الى ١٠ ٪ من الانتاج العالمي . هذا بالاضافة الى معادن اخرى تستوردها سنويا من الخارج . فمن ١٩٢٧ الى ١٩٣١ استوردت فرنسا سنويا ٦٤٠ الف طن من المنغنيز و١٢٠ الف طن من النحاس و١١١ الف طن من الرصاص و١٢٠ الف طن من الزنك و١٠،٨٠٠ طن من الايتان (١٧٤) . بالاضافة الى استهلاكها ١٠٪ من الانتاج العالمي من الكوبالت الذي بدا استخراجه في المغرب بكميات اولية وصفها الخبراء بانها مذهلة (١٧٥)

(171) Ed. Payen : «Le Commerce Exterieur ... 1931», op. cité, p. 450.

(172) Hoffherr : «Introduction à une Etude de la Fiscalité Marocaine» A. F. Novembre 1932, p. 648 .

(173) J. Bondon et L. Clariond : «Les Mines de Plomb et de Zinc du Maroc Français et l'Economie Marocaine » B.M.A. Vvril 1937 , p. 111 - B. Crarjean : «Pétrole Nord Africain et Defense Nationale» A. F. Juin 1938, p. 262 .

(174) L'Clariond:«Le Manganèse dans le monde et l'Importance des Gisements de Manganèses du Maroc Français pour l'Industrie Française» B.E.M. Octobrer 1936,p. 269 - B . E . M . Juillet 1935 « Production Minière » , p. 207 ..

(175) J. Bondon : «Cobalt Marocain et Marché Mondial du Cobalt» B. E. M. Juillet 1937, pp. 218 et 219 - «Le Manganèse dans le Monde ...», op. cité, p 270 .

الى جانب كاتنغا وبرمانيا .

اما من جانب الصادرات الزراعية ، فقد خاض المستوطنون الزراعيون معارك ضد الفلاحين الفرنسيين في الميتروبول الذين كانوا يشتكون من منافسة القمح المغربي في السوق الداخلية الفرنسية وحقق المستوطنون انتصارات عديدة في هذا المجال . ففي ١٨ مارس ١٩٢٣ صدر قانون بفرنسا يعفي ٩٠٠٠٠٠ قنطار سنويا من القمح المغربي من الرسوم الجمركية في الوقت الذي اعفيت فيه صناعة القمح من دفع الرسوم الجمركية على وارداتها من القمح الاجنبي (١٧٦) واستفاد من هذه الوضعية المستوطنون بتصدير انتاجهم وكذلك مؤسسات التصدير والاستيراد . وامام اشتداد معارضة الفلاحين في الميتروبول لقانون ١٩٢٣ ، وتفاقم ازمة معيشة الجماهير المغربية ، صدر ظهيرا ١١ و ١٨ فبراير ١٩٢٥ وينص الاول على منع تصدير بعض الحبوب منها القمح والشعير والذرة ، وينص الثاني على السماح بتصدير كميات محدودة من الحبوب ، فانفجر غضب المستوطنين الزراعيين ، وتبنى ثيودور ستيغ مطالبهم وغمرته الغرف التجارية والزراعية والصناعية وجمعية المصدرين واتحاد الجمعيات الزراعية ببرقيات التأييد (١٧٧). وفي ١٣ يونيو ١٩٢٨ احرز المستوطنون على انتصار لم يكن الاخير من نوعه ، بصدور قانون بفرنسا يعفي من الرسوم الجمركية ١٫٧ مليون قنطار من القمح و٣ ملايين قنطار من الشعير وكميات اقل من الحبوب الاخرى . وفي ٦ يونيو ١٩٢٩ صدر قانون ينظم هذه الصادرات بتوزيع تصديرها على مراحل زمنية خلال السنة (١٧٨).

وعلى اثر اندلاع الازمة الاقتصادية صدرت عدة قوانين لحماية الزراعة الاوروبية منها ظهير ٢٦ ماي ١٩٣٢ ينص على تأسيس لجنة للسهر على تصدير انتاج المستوطنين الزراعيين ، وقرار جمهوري بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٣ يحدد الحجم السنوي من الحبوب المغربية المعفاة من الرسوم الجمركية في الجزائر وفرنسا (١٧٩) . في حين كانت مطالب المستوطنين هي حرية التصدير دون تحديد الكمية والاندماج التام في الاقتصاد الفرنسي (١٨٠)

(176) Hoffherr: «L'Equilibre ...», op. cité, p. 56. - Sayous : «L'Agriculture Française ..», op. cité, p. 33 - R. C. Aout 1928 : « Les blés du Maroc et la Consommation Metropolitaine», p. 531 .

(177) Sayous : «L'Agriculture Française ...», op. cité, p. 32. - « Les Blés du Maroc ..» , op. cité, pp. 531 et 532 . - A. F. Mars 1925 , pp. 138 et 139 : «Maroc: L'Exportation des Céréales».

(178) «Les Blés du Maroc ...», op. cité, p. 532 .

وكذلك نص قرار يونيو ١٩٢٩، ورد في (R. C.) يونيو ١٩٢٩ ص‌ص ٣٥٩-٣٦٠ .

(١٧٩) نص قرار سبتمبر ١٩٣٣، ورد في (A. F.) سبتمبر ١٩٣٣ ص‌ص ٦٠٠-٦٠٣. وكذلك :
A. F. Juin 1932, p. 374 «Maroc, le Controle des Céréales».

(١٨٠) خطاب السيد لو بولت (Lebault) رئيس الغرفة الزراعية بالرباط . وخطاب السيد دينويكس (Dénoueix) نائب رئيس اللجنة البلدية في حفل استقبال المقيم العام هنري بونسو بتاريخ ١٤-٩-١٩٣٣ وردا في :
A. F. Octobre 1933, pp. 600 et 601 «Résident Général au Maroc»

وكان المغرب في هذه المرحلـة قد دخل فترة الانهيار الزراعي بانفاض انتاج القمح الصلب وحده من ١٩٣٢ الى ١٩٣٤ بنسبة ٥٥٪ ، وبدات تلوح في الافق بوادر مجاعة ١٩٣٧ . ولم يمنع ذلك من صدور ظهير ١٧ ابريل ١٩٣٥ ينص على اعفاء مصدري الحبوب المغربيـة من الرسوم التي كانوا يدفعونهـا على صادراتهـم وكذلك صدور قرار الوزير الاكبر بتاريخ ٢٣ مارس من نفس السنـة ينص على منحهم مكافآت تشجيعـا لهم (١٨١) .

اسمـاء المجـلات مختصرة

A. F. : Afrique Française .

B. E. M. : Bulletin Economique du Maroc .

R. C. : Rensengnements Coloniaux .

R. Ec. I. : Recue Economique Internationale .

R. D. M. : Revue des Deux Mondes .

T. M. : Temps Modernes .

B. S. G. A. : Bulletin de la Société de Géographie D'Alger .

I. H. E. M. : Institut des Hautes Etudes Marocaines .

(181) Hoffherr: «Le Redressement de la crise Marocaine : Comprimer» B. E. M. Vvril 1936, p. 86 - A. F. Mai 1935 : «Maroc, l'Exportation des Céréales», pp. 323 et 324 .

الفصل الثاني

نتائج الاقتصاد الاوروبي على المغرب

١ ــ انهيار الاقتصاد المغربي

١ ــ انهيار الزراعة :

يعلل بعض المؤرخين الغربيين انهيار الزراعة المغربية بعوامل طبيعية صرفة مثل الجراد والجفاف والفيضانات وانتشار الاوبئة المعدية التي كانت تحصد الفلاحين المغاربة حصدا. ويضعون في الدرجة الثانية عوامل اقتصادية مثل الازمات الاقتصادية وخاصة الازمة الاقتصادية العالمية . وذهب بعضهم الى حد تفسير هذا الانهيار بعوامل نفسية ــ اجتماعية مثل انعدام رغبة الاستقرار لدى الفلاح المغربي ، الذي يتميز حسب زعمهم برغبة التنقل من منطقة الى اخرى . وكذلك الكثافة السكانية المرتفعة في البادية مما ارغم الفلاحين على الهجرة ، لان الارض لم تعد قادرة على تلبية حاجياتهم . ونحن لا ننكر اثر هذه العوامل مجتمعة الا اننا نعتبرها مجرد عوامل خارجية ثانوية ، بينما الداء العضال في نظرنا الذي نخر عظام الزراعة المغربية ، وجعل الفلاحين المغاربة ذوي حساسية مفرطة لاي تغيير سلبي في العوامل المناخية والاقتصادية والصحية ، يتمثل في الحرب الاستعمارية لابادة الحرث والنسل باسم التهدئة وجيش من المستوطنين الزراعيين الاوروبيين ، والاقطاعيين والمرابين ومصلحة الضرائب ورجالات المخزن المحليين اعوان السلطة الاستعمارية .

ويضاف الى ذلك غياب اي اهتمام بمصالح الفلاحين المغاربة ومصيرهم

في السياســة الزراعيــة الفرنسيــة بالمغرب القائمة علــى خدمة مصالـــح المستوطــن الزراعي الاوروبي وحده ، لتداخل مصالحه بمصالح فرنسا ، وعلى اعتبار ان « مــن بيــن جميــع اشكــال الاستيطــان ، فــان الشكل الذي ينتظر منــه اعظم النتائج ، هــو الاستيطان الزراعي » (١) .

لقد اغتصب المستوطنون الزراعيــون الاراضي الصالحة للزراعة ووجـد الفلاحون المغاربة انفسهم محصورين في بقع ارضية قاحلة في اغلبها ، ومحرومين مــن جميع الوسائل والامكانيــات لاصلاحهــا وجعلها تعطــي مــردودا يفــي بحاجياتهم على الرغم من بساطتها . فالهكتار الواحــد من الارض الجيدة يتطلب ٣٠٠ كلغ من سمــاد الفوسفاط ليعطي انتاجــا جيدا (٢) . كما كان الفلاحــون المغاربة فريسة لجيش مــن المرابيــن والاقطاعيين وبورجوازية المدن (٣) فيقدم المرابــون قروضــا الى الفلاحيــن عندمــا تنبت السنابل لتسديدها في موسم الحصاد ، بفائدة لا تقل عــن ٥٠ ٪ ، ونشطت بورجوازية المدن خاصة في مكناس وفاس في الاستيلاء على اراضي الفلاحيــن عندمــا يعجزون عن تسديد ما عليهم من ديون . والتحق بركب الناهبيــن تجار المواد الغذائيــة ببيع بعض المواد ،منها مثلا السكــر والشــاي ، للفلاحيــن باسعار مرتفعــة مقابل ثمنهــا عينــا فــي موسم الحصاد ، وغالبا مــا كــان التاجــر هو الذي يحدد سعر الحبوب .

ومما زاد في فقــر الفلاحيــن جشع شيوخ القبائل والاقطاعيين ، ويلقبهم سكان الجنوب بالجراد (٤) ، الذيــن تسببوا في خراب عائلات باكملها ، للاستيلاء على اراضيهــا . ويليهم القيــاد وهم من كبار العائلات المحلية المعروفة ، بولائها واخلاصهــا للاستعمار ، ومن قدمــاء الضباط المغاربــة فــي الجيش الفرنسي الذين ينتمون بدورهم الى عائلات تحظى بثقــة ادارة الحماية (٥) .

---

(1) Le colonel Huot : «Les terres collectives au Maroc et la colonisation Européenne» - R.C. Aout 1923, p. 277 .
(2) Prosper Blanc : op. cité, p. 364 .
(3) Olivier, op. cité, pp. 273 - 275 . p. Montfert,op.cité 151-RForichon: «La Caisse Régionale de Crédit Agricole Indugène de Fez-Taza» B. E. M. Janvier 1937, p. 47 . - A. Truchet : «Essais sur la Propriété Paysanne au Maroc» B. E. M., Avril 1937 p. 134. - H. Bruno : «La Protection du Paysannat Indigène au Maroc», A. F. Janvier 1938, p. 44. - Parisot : «L'Activité de l'Office du Blé au Maroc et en Afrique du Nord» B. E. M. Avril 1937, p. 107. B. E. M. Avril 1938 : «La Fixation au Sol et le Reca sement des Populations Indigènes au Maroc», p. 154 .
(4) R. Montagne : op. cité, pp. 97-98 et 98-99 .
(5) Ayache : op. cité, p. 91 .

تاسست المدرسة العسكرية بمكناس بقرار وزاري بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩١٨. وجرى تحويـــل احد قصور السلطان الى مقر للمدرسة ، والهدف منها تكوين ضباط مغاربة لتعويض الضباط

لقد كانت اراضي هؤلاء القياد والشيوخ تتسع تدريجيا على حساب ملكيات الفلاحين المتوسطين والصغار بما يحصلون عليه رسميا من اراضي من طرف ادارة الحماية ثمنا لخضوعهم وولائهم لادارة الاستعمار او بما يبتزونه بالقوة من املاك الفلاحين (٦) . وقد ذكر مونتاني ان في سنة ١٩٢٢ استولى قائد على مجموع مياه القبائل الواقعة تحت سلطته وحكم على هذه القبائل بالموت جوعا او بالفرار . وفي سنة ١٩٢٨ غادرت ٨٠٠ عائلة قراها، في قبيلة دمسيرة ، نتيجة بطش « آلهة الاطلس » وكانت وطأة الاقطاع على الفلاحين تزداد حدة مع الزمن ، وخاصة في كلاوة باقليم مراكش (٧) . وبالاضافة الى هذا السلب كان القياد والشيوخ يحصلون على رواتبهم من مدخول الفلاحين بدمجها ضمن الضريبة الفلاحية « الترتيب » ويحصل القياد على نسبة ٦٪ والشيوخ على ٤٪ (٨) من مدخولات الترتيب وبذلك لم تكن ادارة الحماية تتحمل ادنى نفقة على هذه الاداة القمعية .

اما الضرائب ، فلم تكن وطاتها باقل من وطأة الاقطاع . ولم تكن مصلحة الضرائب تأخذ في الاعتبار عند تحديدها لضريبة الدخل الزراعي والمواشي والاشجار ، التغييرات السلبية في دخل الفلاحين من انخفاض انتاج وهلاك الماشية والاشجار . وقد كشف المراقب المدني بدائرة صفرو السيد كولياك أن في سنة ١٩٣٤ ، فرضت ادارة الحماية الترتيب على ١٣٦١ عائلة لم تكن قد زرعت اي شيء (٩) . وفي سنة ١٩٣٧، بلغ مدخول الترتيب ١٣٠ مليون من الفرنكات ، وهي سنة المجاعة والانهيار التام للزراعة المغربية مقابل ١٠٥ مليون سنة ١٩٣٦ ، ثم قفز الى ١٧٤ مليون سنة ١٩٣٨ (١٠) .

لقد كان الفلاح المغربي يشقى ويكدح ، لا من اجل تحقيق تقدم في مستواه المعاشي ، بل من اجل جيوب المرابين واعوان السلطة وخزينة الدولة .

التقليديين في جيش السلطان ويكون دورهم بعد تخرجهم نقل التعليمات، والاوامر من الضباط الفرنسيين الى الجنود المغاربة في جيش الاحتلال. واسندت ادارة الحماية منصب الاشراف الديني في المدرسة الى الشريف عبد الرحمن بن زيدان، وهو من عائلة السلطان ومنحته رتبة عقيد. وقد شملت الدفعة الاولى من المتخرجين ١٤ شابا من العائلات التالية : قائد بوشرون، وقائد تادلة، وقائد سيدي قاسم، وباشا تازة، وشرفاء وزان وشرقاوة مدينة بوجعد.المصدر:
Askri: «L'Ecole Militaire de Meknès» A. F. Avril 1921,pp . 107-110 .

(6) Jacques H. Guerif : «La Maissance du Proletariat Marocain » T. M. Juin 1952, p. 2242. - Ayache : op. cité, p. 91 .
(7) R. Montagne : op . cité, p. 99 et 119 .
(8) Ayache : op. cité, p. 91 .
(9) Coliac : «Intervention des Sociétés Indigènes dans la Lutte Contre la Formation d'un Proletariat Indigène» B. E. M. Juillet 1936 , p. 249 .
(10) B. E. M. Janvier 1939 : «Rendement de Tertib», p. 73 (Tableau)

بينمـا وضعيته الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ، بسبب الانخفاض المستمر فـي الانتاج الزراعي وخاصة خلال الازمات وعدم قدرته على تحمل اطمـاع المتربصيـن بمدخوله الزراعي ، ابتداء من رجل المخزن المحلي البسيط الـى مؤسسات التصديـر التجاريـة التي كانت تشحن سنويا ملايين القناطر مـن الحبوب على حساب الاستهلاك الداخلـي فخـلال الفترة بيـن ١٩٣٠–١٩٣٣، انخفضت الماشية بدائرة سيدي قاسم بنسبة ٧٠٪ للاغنام و٢٠ ٪ للابقـار و٢٢ ٪ للخيول ، وانخفض الانتاج الزراعي بالمغرب خلال نفس الفتـرة بنسبة ٦٠ بالمئة(١١)وخلال الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٦ ، انخفض انتاج المغرب من القمح الصلب من ٦٫٨١٠٫٠٠٠ قنطار الى ٤٫٧٦٦٫٠٠٠ قنطـار سنـة ١٩٣٣ الـى ٢،٣١٠٠٠٠ قنطار سنـة ١٩٣٦ . وحدث انهيار مماثل في انتاج الذرة ، مـن ٢،٧٤٣٠٠٠ قنطـار سنـة ١٩٢٩ الى ١،٥٢١٠٠٠ قنطار سنـة ١٩٣٠ الـى ١،١٨٨٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٦ ، والشعيـر من ١٥،٢٠٢٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٤ الى ٧،٧٩٦٠٠٠ قنطار سنـة ١٩٣٥ وانخفض انتاج القمح اللين من٣،٢٠٠،٠٠٠ قنطـار سنـة ١٩٣٤ الى ١،٠١٩،٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٦ (١٢) .

وواضح ان هذه الاحصائيات تشمل القطاعيـن الزراعيين الاوروبي والمغربي، وبالتالي لا تسمح لنـا لوحدهـا بتكويـن صورة عن انخفاض الانتاج في القطاع الزراعي المغربي بمفرده . الا انـه اذا كانت الزراعـة الاوروبية قـد عرفت في هـذه المرحلـة ازمـة انتـاج وتسويق رغم الدعـم الهائـل لها من طرف ادارة الحمايـة فيمكـن اذن ان نشكـل صورة عـن وضعيـة القطاع المغربـي المحروم من اي دعم واهتمـام مـن المصالـح المختصة والجدول رقم (٧) عـن تطـور الانتاج الزراعي المغربي في اقليم تافلالت يساعدنا على الاقتراب من الصورة على المستـوى الوطنـي .

والى جانب انخفاض الانتاج، يتسابق المرابون واصحاب مؤسسات تصدير الحبوب المغربيـة الى شراء المحصول الزراعي المغربي في موسم الحصاد باسعار تزداد انخفاضا بسبب الازمـة الاقتصاديـة وحاجة الفلاحين الى بيع انتاجهـم باي سعـر لاقتناء مواد ضروريـة اخرى . فانخفض بذلـك سعر القنطار الواحد من القمح مـن ١٣٣،٢٠ فرنك سنـة ١٩٣٠ الى اقل مـن ٦٠ فرنك سنـة ١٩٣٣ وسعـر القنطار الواحـد مـن الشعيـر من ٦٠ فرنك سنة ١٩٣٠ الى ٢٣،٣٠ فرنك سنة ١٩٣٥ كمـا تسابق الملاكون الكبار « لشراء » اراضـي الفلاحيـن المتوسطيـن والصغار مستغليـن ظروف المجاعـة والازمـات الاقتصاديـة ، فانخفض سعـر الهكتار في منطقـة زعيـر من ٣٠٠٠ فرنك سنة ١٩٣٠ الـى ١٥٠٠ فرنك سنة ١٩٣٤، وتم بذلـك اقتلاع جذور سكـان مناطـق باكملهـا

---

(11) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 15. - «Le Patronat ..» , op. cité, p. 30 .

(12) B. E. M. Avril 1938 «La Production, le Commerce et Consommation des Céréales au Maroc», p. 109 .

والحاق الفلاحين بصفوف البروليتاريا (١٣) .

في هذه الظروف كانت صادرات المغرب من الحبوب تزداد ارتفاعا : في سنة ١٩٢٩ صدر المغرب من القمح اللين ١،١١٩،٠٠٠ قنطار ، وارتفع الحجم الى ١،٣٥٨،٠٠٠ سنة ١٩٣١ الى ١ر٦٩٠ر٠٠٠ سنة ١٩٣٢ الى ٢ر١٢١ر٠٠٠ سنة ١٩٣٥ وارتفعت صادراته من الشعير من ٢،٣٨٩،٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣١ الى ٢،٧٥٦،٠٠٠ سنة ١٩٣٤ وكان يتم التصدير على حساب حاجيات المواطنين الذين انخفض استهلاكهم من الحبوب بشكل خطير ، ففي سنة ١٩٢٩ استهلك المغرب داخليا من القمح والشعير والذرة ١٨،٧٤٢،٠٠٠ قنطار وانخفض الحجم الى ١٥ر٥٠٣ر٠٠٠ سنة ١٩٣٢ ، الى ١٠ر٩٠٣ر٠٠٠ قنطار سنة١٩٣٥. وبلغ انخفاض استهلاك الشعير ، وهي مادة اساسية في غذاء الفلاحين المغاربة من ١٠،٥٩٦،٠٠٠ قنطار ١٩٣١ الى ٦،٤٤٦،٠٠٠ سنة ١٩٣٥ والذرة ، ولها نفس الاهمية في غذاء الفلاحين من ٢،٤٥١،٠٠٠ قنطار سنة ١٩٢٨ . الى ٨٤٩،٠٠٠ سنة ١٩٣٥ (١٤) .

هذه هي العوامل الاساسية لانهيار الزراعة المغربية ، وهي عوامل استفحلت بسبب الاهمال التام من طرف ادارة الحماية لمصير الفلاحين المغاربة وتركهم دون حماية فريسة للتحالف المقدس بين مصلحة الضرائب والاقطاعيين والمرابين وقوات الاحتلال ومرتزقتها ، وجشع المستوطنين الاوروبيين ،وهي التي افقدت الفلاحين اي قدرة على مواجهة السنوات العجاف وقساوة الطبيعة والاوبئة .

ففي سنة ١٩٢٧ ، حلت بالفلاحين كارثة الفيضانات مباشرة بعد وباء التيفوس . وتوقفت هذه الفيضانات لتفسح المجال لحمى المستنقعات التي اصابت ٨٠ ٪ من السكان واودت بحياة ٣٠٪ ، وانخفضت القوة العاملة بسبب الوفيات بنسبة ٥٠ ٪ (١٥) وفي سنة ١٩٢٨ انتشرت المجاعة ،وهي ثاني اكبر مجاعة عرفها المغرب في اقل من ١٠ سنوات بعد مجاعة سنة ١٩٢١، وخرج منها المغاربة ليغرقوا في انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على المغرب

---

(13) «Le Patronat...», op. cité, p. 67. - Montagne : op. cité, p. 67 - Hoffherr «L'Equilibre ...», op. cité, p. 55 .

وكذلك خطاب «فبوليت» في مجلس الشيوخ الفرنسي، ورد في :
Ed. Payen : «Question des Blés Nord-Africains au Sénat» A. F. Avril 1933, p. 236.

(١٤) الارقام السابقة ماخوذة من جدول :
«La Production, le Commerce et Consommation des Céréales au Maroc», op. cité, p. 109 .

(15) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre dans l'Afrique du Nord» , R. C. Nai 1930, p. 306. - Dr. Laban : «Contre le Paludisme», R. C. Aout 1929, p. 452 .

فعم البؤس ، حسب الاحصائيات الرسمية ، ثلثي مناطق البلاد وبلغ عـــدد الجائعيـن من الفلاحيـن ٨٠٠،٠٠٠ نسمة في سوس تافيلالت وورزازات، و٤٠٠ الف في المناطق الواقعـة بيـن ام الربيع ومراكش و٢٠٠ الف في المغرب الشرقي (١٦) . ولم يعـد امام الفلاحيـن من مخرج سوى الفرار من البطش والابتزاز وقساوة الطبيعـة ، فامتلأت طرقات المغرب وشعابه « بقوافل الهاربين وكانهـا منجذبة الى الشمال بقوة مغناطيسيـة » على امل الوصول الى المـدن الساحليـة ان بقي لهم من القوة مـا يكفي لبلوغهـا (١٧) .

٢ ـ الصناعـة التقليديـة :

اشتهر المغرب بصناعاته التقليدية المتنوعة ، مثل الدباغة وصناعة الاحذية والاواني الفخاريـة والنحاسيـة والصياغـة وصناعة النسيج . وكانت هـذه القطاعات مصدر عيش الآلاف من السكـان من رؤساء المعامل والمتدربين والعمال بالاضافـة الى مـا تخلقه هذه الصناعات حولهـا من حركـة اقتصادية مثـل التصديـر وغزل الصوف وتربيـة الماشيـة .

ومراكز الصناعـة التقليديـة المغربيـة هي فاس ومكناس وسلا والرباط ومراكش وآسفي . ولكل مدينـة طابعهـا الخاص تعرف به عند المستهلكين . وكانت لهـا اسواق مزدهرة في الخارج مثل فرنسـا والجـزائر ومصر وتونس وبلجيكـا وهولندا وانجلترا والمانيـا وسويسرا واسبانيـا والبرتغال والسويد وافريقيا الغربية « الفرنسية » . وخاصـة السينغـال ، وكذلـك الولايـات المتحـدة الاميركيـة (١٨) .

وعرفت الصناعة التقليدية ازمات لا تقل خطورة عن ازمـات الفلاحة . وخلال الازمة الاقتصاديـة العالميـة انهار ، مع مرور الزمن ، القسم الاكبر مـن الصناعـة التقليديـة (١٩) . وظلت مدينة فاس تحتضـن اغلبيـة « القطاعات الصامدة » اذ جاء في احصائيات مصلحـة الفنون الاهلية سنة ١٩٣٦ ان فاس تضم وحدهـا ٦١٪ من مجموع رؤساء معامل الصناعـة التقليديـة بالمغرب و٥٠ ٪ من المتدربيـن (٢٠) ولم يفلت من الانهار حتى صناعة تجليد الكتب التي يشكل

---

(16) Goulven J. : «Maroc», A. F. Mai 1937, p. 291 .

(17) Montagne : op. cité, p. 13 .

وكذلك خطاب ستيغ المقيم العام في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٨-٦-١٩٢٧ المصدر :
A. F. Juillet 1927, p. 304 .

(18) Desfeuilles : op. cité, pp. 46-51 . - Evin Guy : op. cité, pp. 117 et 118- Prosper Ricard : «Le Probléme de Cuir au Maroc» B. E. M. Avril 1937, p. 102 .

(19) Prosper Ricard : op. cité, p. 102 .

(20) G. Lucas : «L'Activité Commerciale et Industrielle à Fez» B. E. M. Avril 1936, p. 129 .

اصحابها ارستقراطية الصناعة التقليدية . اذ انخفضت ارباح « المعلم » الى ٢٠ فرنك يوميا سنة ١٩٣٦ مقابل ١٠٠٠ فرنك في السنوات السابقة . وعرفت صناعة الاحذية بفاس نفس المصير ، حيث لم يعد ارباب المعامل ، وهم من برجوازية المدينة يحصلون من عملهم اليومي الا على معاشهم فقط (٢١) .

ويمكن حصر عوامل انهيار الصناعة التقليدية في العوامل الثلاثة التالية : ـ

١ ـ الازمات الاقتصادية :

تلقت الصناعة التقليدية ضربة قاسية من اقامة الاقتصاد الاوروبي بنسفه هياكل الاقتصاد المغربي ، وبما رافق تطوره من ازمات انعكست في انهيار المستوى المعاشي للمواطنين المغاربة ، وخاصة سكان البادية . فقد كان الفلاحون يشكلون الزبون الرئيسي في السوق الداخلية لاصحاب الصناعات التقليدية ، وكانت هذه السوق تتقلص تدريجيا مع انتشار البؤس والفاقة في اوساط الفلاحين وتصل الى الانغلاق الكلي تقريبا في سنوات المجاعة والكوراث الطبيعية (٢٢) . كما رمت الازمات الاقتصادية بثقلها على اصحاب الصناعة التقليدية في ميدان الانتاج ، بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية وخاصة بالنسبة للصناعة الجلدية . فخلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٧، ارتفعت اسعار الجلود بنسبة ٣٠٪ واسعار المواد الاولية لصناعة الاحذية بنسبة ٤٠٪ من ١٩٣٤ الى ١٩٣٧ . هذا بالاضافة الى تقلص الاسواق الخارجية منها السوق الاسبانية التي انغلقت كلية بعد قرار منع التعامل التجاري مع اسبانيا على اثر عصيان فرانكو (٢٣) . وبلغت الازمة درجة حادة اصبح فيها الكثير من الحرفيين في بعض المدن يجدون صعوبات مادية لشراء كل صباح المواد اللازمة لصنع زوج من الاحذية على امل ان يربحوا عند بيعه في المساء ٢،٥٠ فرنك هذا اذا لم تنخفض الاسعار (٢٤).

ب ـ منافسة الراسمال الاوروبي :

لم يفلت قطاع الصناعة التقليدية من مزاحمة الراسمال الاوروبي واشتدت

---

(21) Guyot, Pay et le Tourneau : «Les Relieurs de Fez» B. E. M. Avril 1936, p. 114 et «Le Commerce des Babouches à Fez»B.E.M. Janvier 1936, p. 40 .

(22) R. Montagne : «Desequilibre de l'Economie Indigène et Soutien de l'Etat en 1937» B. E. M. Janvier 1938, pp. 8 et 9 .

(23) André Hardy : «Les Tanneurs de Salé» B. E. M. Juillet 1938, p. 195 et «Les Babouchiers de Salé» B. E. M. Octobre 1938,p.261.

(24) A. M. Goichon : «L'Artisanat de Fez» R. C. Janvier 1938,p.9.

المنافسة خاصة بعد سنة ١٩١٩ عندما عرضت ادارة الحماية بعض المنتوجات التقليدية المغربية في متحف الفنون الزخرفية ، وسال لنجاحها في جذب الزوار لعاب الرساميل الاوروبية فتهاطلت على المغرب ، تقيم معامل جاهزة بمعدات حديثة وتستقطب اليها اليد العاملة المغربية (٢٥) . فتأسست شركات ضخمة نسبيا مثل الشركة الافريقية للغزل والنسيج بالرباط وسلا « سنة ١٩٢٩ » برأسمال بلغ ٨ ملايين فرنك وتشغل ٤٠٠ عامل مغربي ، وبلغ انتاجها ٥٠،٠٠٠ متر مربع من الزرابي سنة ١٩٣٠ . وكذلك معامل «ماكينة» بفاس التي بلغ انتاجها في نفس السنة ٤،٨٠٠ متر مربع من الزرابي وانتشرت المعامل الاوروبية لتشمل الدار البيضاء ومراكش وغيرها (٢٦) . ولم يكن في استطاعة الحرفيين المغاربة بتقنياتهم التقليدية وامكانياتهم المادية الضعيفة الصمود امام هذا الغزو الكاسح ، وتحول بعض المحظوظين منهم الى مجرد وكلاء للمعامل والشركات الاوروبية (٢٧) .

ج ـ منافسة الصناعات الاجنبية :

كانت مؤسسات التصدير والاستيراد الاوروبية بالمغرب تغرق السوق الداخلية بصناعات اجنبية وباسعار لا تسمح للصناعة التقليدية المغربية بمنافستها ، مثل الاحذية اليابانية والاوروبية والنسيج البريطاني والياباني الذي كان في بعض الاحيان ياتي في المرتبة الثانية في الواردات المغربية . ويضاف الى هذا تحول ذوق البورجوازية المغربية الى اقتناء المنسوجات الاوروبية (٢٨) .

وقد تأسست في اوروبا معامل ومصانع لانتاج صناعات تقليدية مغربية، ويجري تصديرها الى المغرب مثل الخناجر والسيوف المصنوعة في سانت ايتيان بفرنسا والخشب « يستورد من النرويج » والاواني النحاسية وتخصصت بعض المعامل في اوروبا في صناعة « الطربوش » المغربي المشهور ، وتصديره الى المغرب (٢٩) .

لقد تسببت هذه الوضعية في اختفاء قسم من الصناع التقليديين وفي تحول قسم آخر الى عمال عند زملاء لهم سابقا ، وتكتل اخرين في معمل

---

(25) Evin Guy : op. cité, pp. 111 et 114 .
(26) Ibid. pp. 115 et 116 .
(27) «Les Tanneurs...», op. cité, p. 195 .
(28) Evin Guy, op. cité, pp. 110, 111 et114 . - « Les Babouchiers...», op. cité, pp. 259 et 262 , - Charles Lecoeur : «Metiers et Classes Sociales d'Azemour» B. E. M. Avril 1937, pp. 166-169 .
(29) G. Hardy : «Une Enquete Marocaine sur le Niveau de Vie Indigène» R. A. no 359, 1934, p. 134. - Evin Guy : op . cité, pp . 113 et 114 .

واحـد لمقاومة الانهيـار (٣٠) . وكان مـن الطبيعي في ظل قانون الغاب السائد، حيث الغلبة للاقوى ماديـا ان تظهـر فئـة اجتماعيـة مغربيـة تبني مجدهـا وثروتها من بؤس وشقاء الحرفيين المتوسطين والصفار وظهرت هذه الفئة فـي وسط التجار ذوي القدرة على التلاعب بالاسعار . فانخفاض الراسمال لـدى الحرفيين الصغار والمتوسطيـن يدفعهم الى بيع انتاجهم مهمـا انخفضت الاسعار ليتمكنوا من شراء المواد الاوليـة لانتاج جديد على خلاف ارباب المعامل الموسرين الذيـن باستطاعتهم مواصلـة الانتاج والاحتفاظ به في انتظار اسعار جيدة . فيقوم التجار الاغنيـاء بشراء انتاج الحرفيين المحتاجيـن باسعـار منخفضـة ليعيدوا بيعه في داخل المغرب وخارجه باسعـار مرتفعة (٣١) ففي تونس مثـلا كانت الصناعـة التقليديـة المغربيـة تباع بسعـر يزيـد بنسبة ١٠٠٪ عـن تكاليفهـا (٣٢) .

وهكذا تمت عمليـة الحاق الاغلبيـة الكبرى مـن الصناع التقليديين بالبروليتاريـا المغربيـة ممـا زاد في تعميق مأساة المدن اقتصاديـا واجتماعيا وفي تدهور التجارة وخاصـة تجارة المواد الغذائيـة حيث يظل اصحـاب الدكاكيـن « جالسيـن القرفصاء في دكاكينهم في انتظار زبون ، يرسله اللـه اليهـم » (٣٣) .

٢ ـ الحركـة السكانيـة

ا ـ الهجرة الداخليـة :

لقد كانت الهجرة المغربيـة نتيجـة طبيعيـة للازمات الخانقـة التي عاشت فيهـا الفلاحـة المغربيـة ولتدهور معيشة الفلاحين بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا وحدة القمع الذي يمارسه رجال المخـزن والادارة الاستعماريـة (٣٤) ومختلف الطامعيـن في اراضي الفلاحيـن المغاربة على اختـلاف جنسياتهم ، بالاضافة الى ما يمارسه بشكل عام جـو المدينـة من اغراء بالامن وبتوفر الخبز على فلاحيـن انهكهم الجوع والقمع وكذلك حاجيات اقتصاد اوروبـي عصري

(30) «Les Tanneurs ...», op. cité p. 190. - «Les Babouchiers .. » , op. cité, p. 257 .

(31) A. M. Goichon : op. cité, p. 9. - «Les Babouchiers...» , op, cité, p 261 .

(32) A. M. Goichon : op. cité, p. 11 .

(33) Bouy : op. cité, p. 115, - «Metiers et Classes Sociales ...», op. cité, p. 166 .

(34) Trystram : «Les Relations Industrielles au Maroc» An. Ec.Soc. Civ. 1952, p. 364 . - Montagne : «Révolution au Maroc», p. 264 et «Naissance ...»,op. cité,pp.81,107 et 119 . - A. Adam : «Les Bid-

وجاليات اوروبية يتزايد عددها باستمرار . وقد ذكر مونتاني ان هجرة اوروبي واحد الى المغرب يقابله هجرة ٦ مغاربة الى مدينة القنيطرة و٥ الى وجده واكادير و٣ او ٤ الى مكناس والرباط والدار البيضاء (٣٥) .

وقد شملت الهجرة جميع مناطق المغرب ، لا يعرف اغلب المهاجرين اين ومتى يستقر بهم المقام وهذا ما يجعل من الصعب اعطاء ارقام دقيقة عن حجم الهجرة او وضع فروق دقيقة بين الهجرة الدائمة والهجرة الموسمية(٣٦). ففي بعض المناطق اتخذت الهجرة طابع الفرار ، وشملت في بعض المناطق ثلثي السكان مثل درعة وتتراوح في مناطق اخرى بين الثلث وربع السكان وغالبا ما كان المهاجر يصحب معه عائلته وتتراوح نسبة هؤلاء بين ٦٠ــ٧٠ ٪ من مجموع المهاجرين . وتبلغ النسبة في منطقة درعة ٦٠ ٪ وفي هوارة ٧٠٪ وفي سكورة ودادس وتافيلالت ٤٠ ــ ٦٠ ٪ وفي سهول مراكش ٧٥٪(٣٧) وفي بعض الاحيان ترغم الظروف رب العائلة على ترك زوجته واولاده في الطريق للعمل عند اقطاعي ويواصل المسيرة بمفرده (٣٨) وهناك حالات اخرى تكون فيها الهجرة جماعية ولا يبقى في القرى سوى افراد قليلين للحراسة كما يحدث في درعة والاشخاص غير القادرين على العمل مثل تافلالت التي غادرها ٢١٠٠٠ شخص بين ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ (٣٩) .

وكانت الهجرة تدفع بالفلاحين من قراهم الى المدينة وبسكان المدن الصغرى نحو المدن الكبرى ، فقد انخفض سكان مولاي ادريس زرهون من ٨٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٦ الى ٤٨٠٠ سنة ١٩٣٧ وانخفض سكان مدينة ازمور من ١٣٫٩٠٠ نسمة سنة ١٩٢١ الى ٨٩٧٠ سنة ١٩٢٦ الى ٨٥٨٠ نسمة ١٩٣١ الى ٧٧٤٥ سنة ١٩٣٦ (٤٠) ، كما نزح قسم من بورجوازية المدن القديمة الكبرى مثل فاس نحو القنيطرة والدار البيضاء لتشكيل نواة ارستوقراطية في المدينتين (٤١) .

ويحدد ارنيست بوي ثلاثة محاور رئيسية للهجرة الداخلية (٤٢) .

---

onvilles de Ben Msik» Faculté des Lettres-Université d'Alger, I. E. O. Tome VIII, 1949, p. 103 .

(35) Montagne : «Naissance ...», op. cité, pp. 132 et 135 .
(36) Ibid, pp. 43, 47 et 64 .
(37) Ibid, pp. 8, 46, 67, 114 et 115 .
(38) J. Tuder : «Les Mouvements Migratoires dans le Pays de Skoura» B. E. M. Janvier 1936, p. 47 .
(39) C. P. Jouannet: op. cité, pp. 4 et 12. - Montagne : «Naissance ...» , op cité, p 67 .
(40) Olivier : op. cité, p. 271. - «Metiers et Classes Sociales ...», op. cité, p. 116 .
(41) Montagne : «Naissance...», op. cité, p. 132 .
(42) Bouy : op. cité, p. 26 .

ا ــ الهجرة من الجنوب : وتتجه هذه الهجرة حسب المحاور الثانوية التالية: اكادير ــ الصويرة ــ شيساوة ــ مراكش . تارودانت ــ قصبة كنظافة ــ امزميز ــ مراكش . تلوات ــ مراكش وفي بعض الاحيان تتجه الى عبدة ودكالة .

ب ــ الهجرة من الاطلس المتوسط : قصبة تادلة ــ وادي زم ــ خريبكة او تتجه نحو مكناس وفاس .

ج ــ الهجرة من الريف : تتجه الى المغرب الشرقي .

ويضيف مونتاني (٤٣) محورا اخر للهجرة من الاطلس من القبائل المحيطة بقلعة امكونة بدادس فهي تتجه نحو جبال مكونة وازيلال وتادلة والدار البيضاء . ومن سكورة الى خريبكة وفضالة وبين الويدان .

والنقاط الجاذبة للهجرة الداخلية هي المدن وخاصة المدن الساحلية والمراكز المنجمية واوراش البناء والسكك الحديدية والموانى والسدود ، لتلبية حاجيات الاقتصاد الاوروبي كعمال يدويين في القطاعات المذكورة او في الخدمات المنزلية ، واتجه بعضهم الى « التجارة » بالتقسيط « وتخصص » السوسيون في هذه المهنة بتحقيق سيطرتهم في المدن المغربية ووصل نفوذهم الى المنطقة الوهرانية بالجزائر (٤٤) .

والى جانب هذه الهجرة بحثا عن عمل دائم عرف المغرب حركات هجرة موسمية للعمل خاصة في الفلاحة لدى كبار ملاكي الاراضي المغاربة وفي مزارع الاوروبيين خلال موسم الحرث والحصاد وجني المحصولات الزراعية الاخرى . وغالبا ما تنطلق هذه الهجرة بعد ان يكون الفلاح قد انتهى من جني محصوله الزراعي البسيط فيخرج في رحلة غالبا ما تكون بعيدة ، مستاجرا عضلاته ابتداء من منطقته مشيا على الاقدام (٤٥) .

ومن تحقيق الاقامة العامة نستخلص ٥ مناطق جاذبة للهجرة الموسمية (٤٦):

١ ــ منطقة مراكش : تأتي اليها اليد العاملة الموسمية من سوس ودرعة وداداس .

٢ ــ منطقة تادلة : ويأتي اليها العمال الموسميون من مناطق مراكش وسوس والرحامنة وآيت عتاب ونتيفة .

٣ ــ منطقة وادي زم : من نتيفة وسراغنة وحاحا ومتوكة ودكالة .

٤ ــ منطقة الرباط : من دكالة وتادلة وحاحا والشياظمه ودائرة الصويرة وبني مسكين والشاوية الجنوبية وسوس ودرعة بعد ان يكونوا قد حصدوا مناطق اخرى مثل عبدة والشاوية ودكالة .

٥ ــ منطقة فاس : من الريف وسوس وتافيلالت وشراكة وحيانة .

(43) Montagne : «Naissance ...», op. cité, p. 70. - «Enquete de la Résidence ..» op . cité, p. 228 .

(44) J. Tuder : op. cité, p. 45. - Montagne : «Naissance ...», op. cité, p 56 - A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 298 .

(45) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 300 .

(46) Ibid, pp. 168, 228, 297, 298 et 300 .

٢ ـ الهجـرة الخارجيـة :

عرف المغرب الى جانب الهجرة الداخليـة حركة هجرة خارجية منتظمـة وقويـة تعكس مأساة الشعب المغربي ، بحثا عـن عمل منتظـم واجور قارة . وكانت فرنسا والجزائر محوري هذه الهجرة :

أ ـ الهجرة الى فرنسا : اكتشف الراسماليـون الفرنسيون اهمية وفوائد اليـد العاملـة المغربيـة : يـد عاملـة خرجت لتوهـا من الزراعة ، وهذا شيء لا ضرر فيه ما دامت المجالات المخصصة لها لا تتطلب سوى الجهـد العضلي . ومن خصالهـا الحميدة ان تكاليفهـا محدودة جدا تنحصر في اجرة تضمن رغيف خبـز منتظم ، وسنتيمـات قليلة ترسل الى العائلـة في فترات متباعدة . واهم من هذا فهي سليمـة من وباء النضال النقابي .

وعند اندلاع الحرب العاليـة الاولـى كان عدد العمال المغاربة في فرنسا قـد بلغ ٣٥٠٠٠ عامل يعملون في السكك الحديدية والزراعة والبناء والصناعات الكيماويـة وصهـر الحديد ، ومعامل البارود ، ويكونون مع اخوانهم الجزائريين والتونسيين قافلـة « الافريقيين الشماليين » وقوامهـا ١٣٠،٠٠٠ عامل الى جانب ٩١٠٠٠ عامل من المستعمرات الاخرى والصين (٤٧) الذين جيء بهـم للحفاظ على استمراريـة دوران عجلة المصانع الفرنسيـة .

وعلى اثر الحرب ، بدأ ترحيل المهاجريـن المغاربـة العمال الى المغرب ، وخاصـة الذيـن كانوا يعملون منهم في مصانع البارود وابتـداء مـن ١٩٢٤ نشطت من جديـد حركـة هجرة اليـد العاملـة المغربيـة الى فرنسا (٤٨) . واحتدم الصراع في شأنهـا بيـن الراسماليين في الميتروبول وزملائهم فـي المغرب خاصـة وان هؤلاء الاخيريـن قـد خرجوا بدورهم من انعكاسات ازمة سنة ١٩٢١ بفرنسا واعتراهم القلق وهم يشاهدون منطقـة الجنوب المغربي التي « تضم اغلى ثروة ، التي بدونهـا تصبح الثروات الاخرى معدومة ، وهذه الثروة هي الرجـال » (٤٩) تصب ثرواتهـا في الميتروبول ومارسـوا ضغوطـا علـى ادارة الحمايـة ، تلاشت سنـة ١٩٢٦ عندمـا دخل المغرب سنوات الكوارث الطبيعية : التيفوس والفياضانات وحمى المستنقعات وبعدها وجـد اربـاب العمل الاوروبيـون انفسهم امام ازمة اخرى هي نقص اليد العاملة نتيجة الوفيات الناجمة عـن الكوارث ، والهجرة وطرحوا من جديد ضرورة وقف الهجرة المغربية

(47) V. Piquet : op. cité, p. 459 . - B. E. M. Avril 1938 « Travailleurs Marocains en France», pp. 151 et 152 . - «L'Armée Indigène» A. F. Avril 1924, p.286.(Extrait de la Revue des Troupes Coloniales» no 16, Novembre-Décemre 1923). - J. Ray : «Le Séjour des Marocains en France» A. F. Février 1937, p. 74 (Extrait d'une Etude de l'auteur) .

(48) J. Ray : «Le Séjour des Marocains...», op. cité, p. 74 .

(49) A. Bernanrd : «La main d'Oeuvre..», op. cité, p. 298 .

الى الخارج وكان يبدو ان الاقتصاد الاوروبي بالمغرب قد دخل ابتداء من ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ،« العهـد السعيـد » فانصبت على المغرب رؤوس الاموال الاوروبيـة الباحثـة عن الارباح في المغرب او الهاربة من غيـوم الازمـة الاقتصادية فـي اوروبـا او للسببيـن معـا .

ومع بدايـة الازمة بدأ طرد العمال المغاربة من فرنسا فانخفض عددهم الى ٩٠٠٠ عامل سنـة ١٩٣٦ مقابل ١٥٠٠٠ سنـة ١٩٣٠ منهم ٥٠٠٠ في ضواحـي باريس وحدهـا (٥٠) . غيـر ان اجراءات الطرد وعرقلة الهجرة لم توقف بصفة نهائيـة هجرة اليـد العاملة المغربيـة التي كانت تنجح في التسلل الى الخارج « عبـر ثقوب شبكـة القوانيـن التنظيمية اما بالمرور عبـر الجزائـر او عـن طريق طنجـة واسبانيـا » (٥١) : وتساهم منطقـة اكاديـر بجنوب المغـرب بنحـو ثلث الهجرة الى فرنسا (٥٢) .

في سنـة ١٩٣٩ ظهرت من جديد حاجة فرنسا الى اليـد العاملة المغربية لمواجهـة حاجيـات اقتصادهـا في مرحلـة الحرب . وتعهد المقيم العام نوغيس في خطابه امـام مجلس الحكومة بتاريخ ٣ يونيـو ١٩٣٩ بتزويـد الصناعـات والمناجم بفرنسا باليـد العاملة المغربيـة وفتح الباب للهجرة الموسميـة للعمـل في الزراعـة بالميتروبول وتحملت ادارة الحمايـة قسما من تكاليف الهجـرة الموسمية الى جانب فيديراليـة مستخدمي اليـد العاملة الزراعية بفرنسا (٥٣).

وكانت فرنسا تمر بمرحلـة دقيقـة بسبب تقلص الهجـرة الموسميـة الاوروبيـة اليهـا لتأزم الوضع الدولي . وكانت زراعتهـا تجلب سنويا ٥٠،٠٠٠ عامل مـن ايطاليا وبلجيكا وبولونيـا وتشيكوسلوفاكيا فاستحوذت المانيا علـى اليـد العاملة التشيكيـة في حيـن امتنع الايطاليـون عن الهجرة لعدة عوامل منهـا الازمة النقديـة في فرنسا (٥٤) .

اما الهجرة الى الجزائر فكانت في اغلبهـا هجرة موسمية . ففي كل سنة يعبر الحدود مع الجزائر عشرات الآلاف من المغاربة للعمل موسميا فـي مزارع الاوروبيين ويأتون اليهـا مـن مجموع انحاء المغرب : من الجنوب وقلعـة مكونة ومن الريف والمغرب الشرقـي (٥٥) .

---

(50) «Travailleurs Marocains ...», op. cité, p. 151 - A. Bernard: «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 300 .

(51) A. Bernard : «La main d'Oeuvre...», op. cité, p. 300 .

(52) B. E. M. Avril 1937 : «Demembrement Aprovimatif des Nord-Africains en France», pp. 173 et 174 .

(٥٣) خطاب المقيم العام الجنرال نوغيس، ورد في :
B. E. M. Juillet 1939, p. 202 .

(54) B. E. M. Janvier 1939 : «Utilisation des travailleurs Saisonniers Marocains dans l'Agriculture Française», pp. 76 et 77 (D'après un rapport du Capitaine Huot de la Direction des Affaires Politiques) .

(55) Montagne : «Naissance ...», op. cité, pp. 56 et 70 .

وعرفت الهجرة الى الجزائر فترات مد وجزر تبعا لظروف الاقتصاد الاوروبي في المغرب والجزائر وشملتها مختلف التشريعات والقوانين الخاصة بهجرة اليد العاملة المغربية التي صدرت على مدى العشرينات ، ففي سنة ١٩٢٢ صدر منشور ينظم هذه الهجرة في موسم الحصاد وقطف العنب ويشترط في المهاجر ان يكون مقيما في المغرب الشرقي عند تقديم طلب الحصول على رخصة الهجرة ، وان يكون حاملا لشهادة طبية وبطاقة تعريف شخصية تنص على مدة الاقامة المسموح له في الجزائر ويوصي هذا المنشور السلطات المحلية بالتأكد من توفر حاجيات المستوطنين الاوروبيين باقليم وجدة من اليد العاملة المغربية قبل منح رخص الهجرة ونتيجة تطبيق هذا المنشور انخفضت الهجرة المغربية الى الجزائر سنة ١٩٢٩ الى نحو ١٢٫٠٠٠ شخص (٥٦) .

مع بداية الازمة الاقتصادية العالمية ارتفعت الهجرة سنة ١٩٣١ الى ٣٣،٨٤٠ شخص ـ وبلغت ٨٥٠٠٠ سنة ١٩٣٣ ، موزعين حسب الاقاليم التالية (٥٧) :

ـ اقليم وجدة : ٣٥٠٠٠ ـ تافيلالت : ٢٠،٠٠٠ ـ تازة : ٢٠،٥٠٠ ـ وارزازات : ٦٥٠٠ ـ درعة ٣٠٠٠ ـ وفي ابريل من السنة التالية قررت الحكومة العامة بالجزائر تخفيض حجم الهجرة المغربية المسموح بها الى ١٥٠٠٠ شخص سنويا ، وفي يونيو (جوان) من نفس السنة ارتفع العدد الى ٢٠،٠٠٠ ثم الى ٢٤،٠٠٠ شخص بطلب من المقيم العام الجنرال نوغيس (٥٨).

وعلى الصعيد التنظيمي ، سنت ادارة الحماية عدة قوانين لتنظيم الهجرة المغربية ـ الى الخارج فبطلب من الغرفة التجارية والصناعية بالبيضاء، صدر منشور ١٥ نوفمبر ١٩٢٣ يفرض على كل من يرغب في الهجرة ان يكون حاملا لعقد العمل مصادق عليه من وزارة الشغل وشهادة طبية واذن بالسفر من السلطات الاقليمية . وبنفس المناسبة طلب من السلطات الفرنسية في الميتربول ارجاع المغاربة الذين لا يحملون الاوراق المذكورة (٥٩) .

وكان لادارة الحماية من وراء فرض بطاقة التعريف هدف مزدوج : اولا تسهيل مراقبتهم داخل المغرب بواسطة البوليس القضائي وثانيا مراقبة نوعية العمال المهاجرين ، خاصة بعد ان بدأ يبرز دور العمال المغاربة في النضالات

(56) Bouy, op. cité, pp. 26 et 27 . - «Enquete de la Résidence ... » , op. cité, p. 303 .

(57) Julien Franc : «La Population du Maroc» B.S.G.A. 1er Trim. 1933. - D'après le rapport du Cap. Huot, op. cité, p. 76 .

(٥٨) خطاب نوغيس في مجلس الحكومة بتاريخ ٣ يوليو ١٩٣٩، سبق ذكره، ص ٢٠٢. وكذلك خطابه في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٣٨. المصدر :

B. Œ. M. Juillet 1938, p 211 .

- D'après le rapport du Cap. Huot, op. cité, p. 76 .

(59) J. Ray : «Le Séjour des Marocians...», op. cité, p. 74 - Bouy, op. cité, p. 20 .

العماليـة ففي سنـة ١٩٢٠ شارك العمال المغاربة في الاضرابات العمالية التـي نظمتها نقابة VBGG بالقطر الجزائري في شهر ماي وفي بعض المدن مثـل سوق اهراس وكـان العمال المغاربة والروس في طليعة الحركة (٦٠) .

وفي ٦ اكتوبر ١٩٢٥ صدر امر عسكري بتجنيـد عـدد كبير من العمـال المغاربة « لانجاز اعمال على الجبهـة الشمالية » ولكي لا يكـون تنفيذ هذا الامر على حساب حاجيـات الزراعـة والصناعـة الاوروبيتيـن تقرر توقيف الهجرة الى فرنسا مؤقتـا ، واستثني من القرار سكـان المغرب الشرقي فقط الراغبيـن في الهجرة الى الجزائر وتم الاتفاق مع السلطات الفرنسية في الجزائرعلىمراقبة موانىء الجزائر لمنـع هجرة المغاربة الى فرنسا (٦١) . والغي هذا الاستثناء سنة ١٩٢٨ بصدور قرار يوليـو الذي ينص على منع هجرة اليـد العاملة المغربية الى الخارج، وفي ٢٧ اكتوبر ١٩٣١ صدر ظهير يقنن الهجرة الى الخارج وجـرت تكملته بظهير ١٣ يوليو ١٩٣٨ الذي ينص على تأسيس مصلحة الهجرة تابعـة للسكرتارية العامة للحماية يكون دورها مركزة طلبات العمل بالخارج التي يتقدم بهـا المغاربة، والزام المهاجرين على حمل بطاقة التعريف وبطاقة الحالة الصحية والاذن بالخروج (٦٢) .

وكانت احدى نتائج هذه السلسلة من القوانين والقرارات الاحتفاظ باليد العاملة المغربيـة في وضعيـة البطالة ونقص التشغيل لضمان احتياطي من اليد العاملة للراسماليـة الاوروبيـة ـ ان ظهرت حركـة الهجرة السريـة الى فرنسا عن طريق طنجـة واسبانيـا او عـن طريق الجزائر وفي بعض الاحيان عن طريق تونس ايضا . وتولت تنظيمهـا شبكـات تهريب في المغرب والجزائر فكـان ارباب العمل فـي الميتروبول يبعثون الى « مندوبيهم » في المغرب عقود عمـل بيضاء ، ويقوم هؤلاء بدورهم ببيعهـا للعمـال الراغبيـن في الهجرة بثمن ١٠٠٠ فرنك واذا تعذر الحصول على العقـد يدفع العامل مبلغـا يتراوح بيـن ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ فرنك الى شبكـة من الاوروبيين تتولى « ترحيله » الى فرنسا سريا (٦٣).

وكانت هذه الهجرة السريـة حافلة بالمخاطر يواجهها المهاجر بصبر ويتحمل تضحيـات جسيمة مقابل مغادرة مغرب القمع والاوبئة والمجاعـة والبطالة . ففي سنة ١٩٢٧، تمكـن مواطن من الصويرة بجنوب المغرب بعـد ان حصـل علـى رخصة الانتقال الى القنيطرة من بلوغ هذه المدينـة الاخيرة مشيا علـى الاقدام ومنها ، انتقل راجـلا الى تونس وكـان خلال سفره الطويل يشتغل بيـن الحين والاخـر ليكسب قوته وتوفيـر المبلـغ اللازم للانتقال سرا من تونس الى فرنسـا. وفي فبرايـر ١٩٢٧ سافـر سرا مـن الجزائر ٣٦ مغربيـا في قارب شراعـي

(60) Bouy, op. cité, pp. 59 - 60 . - V. Demontès : «Algérie» A. F. Juin 1920 , p. 211 .

(61) A. F. Novembre 1925 «Interdiction de l'Exode des Travailleurs», p. 583 .

(62) J. Goulven : «Maroc», op. cité, (Novembre 1938), p. 388 .

(63) Bouy, op. cité, p. 21. - A.F. Juin 1928 : «La Protection des Travailleurs Marocains en France», p. 242 .

مقابل ١٠٠٠ فرنك لكل منهم وكادت عاصفة ان تودي بحياتهم (٦٤) .

ومما ساعد على تنشيط هذه العصابات المتخصصة والقاء بالعمال المغاربة في احضانها حملات المطاردة والاعتقالات التي كان يقوم بها البوليس في البلدين ضد العمال المغاربة واشتدت هذه الحملات على الخصوص بعد ان طلبت ادارة الحماية من السلطات الاستعمارية في الجزائر وتونس تسليمها جميع المغاربة المقيمين سرا في البلدين ، وتنفيذا لهذا الطلب جرى اعتقال ٨١ مغربيا في الجزائر العاصمة وعنابة خلال الفترة من ٦ يوليو الى ٢١ ديسمبر ١٩٢٨ وسلموا الى سلطات الحدود بالمغرب (٦٥) .

٣ ـ الهجرة الخارجية الى المغرب :

بعد اعلان الحماية نشطت حركة هجرة اجنبية منظمة وخاصة من اوروبا . فتهاطل على المغرب انماط مختلفة من البشر : من الراسمالي الباحث عن مجالات اقتصادية ذات الربح المرتفع المضمون الى المغامر وطريد العدالة في اوروبا مرورا بالتجار والمهنيين الصغار والمتوسطين والعمال الذين سحقهم النظام الراسمالي. وكانت هذه الهجرة الى المغرب طوال فترة الحماية تسير بوتيرة سنوية تتراوح بين ٨ ـ ١٠،٠٠٠ شخص (٦٦) .

ونود ان نسجل تحفظا من دقة الاحصائيات الرسمية عن عدد المهاجرين الى المغرب في مختلف سنوات الفترة التي تعنينا لانها لم تكن تشمل غير الاشخاص البالغين سن ١٥ سنة فما فوق ، بالاضافة الى انها ظلت ولسنوات طويلة ، تقتصر على المهاجرين عن طريق البحر عبر ميناء الدار البيضاء وحده (٦٧) . في حين كان ميناء القنيطرة ونقاط الحدود مع الجزائر تشكل هي الاخرى نقاطا هامة لوصول المهاجرين .

وعرفت الهجرة الاوروبية مراحل ازدهار وانكماش تبعا للظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية . فقد ارتفع عدد الاوروبيين في الدار البيضاء من ٥٧٠٠ نسمة ١٩١٢ الى ٢٠،٠٠٠ سنة ١٩١٣ الى ٣٠،٠٠٠ سنة ١٩١٤ (٦٨) : وتقلص حجم المهاجرين خلال الحرب العالمية الاولى . واستعادت الحركة نشاطها بعد الحرب . فبلغ عدد المهاجرين ١٣،٥٩٨ سنة ١٩٢١ من مجموع ٣٤،٧٣٠ هاجروا الى المغرب من ١٩١٩ـ١٩٢١ (٦٩). ويحتل العنصر الفرنسي في الهجرة الاجنبية ، موقع الصدارة .

---

(64) «La Protection des Travailleurs Marocians...», op. cité, pp. 242 et 243 .

(65) Bouy, op. cité, p. 23 .

(66) Paul Buttin : «La Communauté Française au Maroc et ses Rapports avec les Marocains» D.N.A. No 241 du 27 Septembre 1956 , p. 2.

(67) Albert Charton : «L'Immigration au Maroc de 1923 à 1925» R. C. Octobre 1926. p. 492. - Julien Franc, op. cité, p. 28 .

(68) V. Piquet, op. cité, p. 429 .

(69) Charton : «L'Immigration.. 1925», op. cité, p. 492 .

ويحتل الاسبان والايطاليون على التوالي المرتبة الثانية والثالثة ويليهم المهاجرون من بريطانيا ومستعمراتها وخاصة من جبل طارق ومالطة . ومن البرتغال وسويسرا واليونان وبلجيكا .

وحسب الاحصائيات الرسمية التي جرت في المغرب في السنوات ١٩٢٦ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٦ ، بلغ عدد الاوروبيين المدنيين بالمغرب ١٠٤،٧١٢ نسمة سنة ١٩٢٦ منهم ١٥،١٤١ من الاسبانيين ، و١٠،٣٠٠ ايطالي . وفي سنة ١٩٣١ بلغ عدد المدنيين الاوروبيين ١٧٢،٤٨١ نسمة منهم ١٢٨،١٧٧ فرنسيا و١٢،٦٠٢ من الايطاليين وخلال هذهالفترة ارتفع عدد البرتغاليين من ٨٦١ نسمة الى ٢٨٦٧ نسمة وعدد البريطانيين من٩٠٧ الى ١٤٢١،والسويسريين من ٥٥٢ الى ١١٨٨ وفي سنة ١٩٣٦ بلغ عدد الاوروبيين ٢٠٢،٥٠٠ نسمة منهم ١٥٥،٥٦٩ فرنسيا و٢٣،٤١٤ اسبانيا ، و ١٥،٦٤٥ بريطانيا ويحتل العنصر الفرنسي سنة ١٩٣٦ نسبة ٧٥٪ من مجموع السكان الاوروبيين مقابل ٦٤ ٪ سنة ١٩٢١ و ٧٢٪ سنة ١٩٢٦، و٧٤ ٪ سنة ١٩٣١ (٧٠) .

و « تخصصت » الهجرة الفرنسية في تزويد « المحمية » بالموظفين ورؤساء المؤسسات والتقنيين والمستوطنين الزراعيين . ففي سنة ١٩٢١، كان العنصر الفرنسي يمثل ٧٨٪ من المزارعين الاوروبيين و٨٠ ٪ من المقاولين والصناعيين ، و٧٠٪ من عمال المصانع ، في حين كانت الهجرة الايطالية والاسبانية والبرتغالية تعطي على الخصوص بعض الاطارات الثانوية للاقتصاد الاوروبي ويدا عاملة « متخصصة » وخاصة في البناء (٧١) في حين اعطت الهجرة الاوروبية من الجزائر يدا عاملة لمصانع روشنوار بالدار البيضاء ،حيث كان القسم الاكبر من عمال هذا الحي الصناعي من اقليم وهران . ولغاية ١٩٣١ اعطت الهجرة الجزائرية ٦٠٪ من المزارعين الاوروبيين (٧٢) . اما الهجرة البريطانية فاعطت رؤساء واصحاب شركات ضخمة تجارية او بنكية لندونية ، وهؤلاء بريطانيون « حقيقيون » ، كما اعطت عمالا للقطاع الصناعي

---

(70) Julien Franc, op. cité, pp. 28 et 29 . - B.E.M. Juillet 1937 : «D'après une Etude de Lucien Paye», p. 270 . - J. Goulven: «Le Recensement de la Population du Maroc en 1936» A. F. Juillet 1937, pp. 385 et 386 . - A. F. Février 1927 : «La Population du Maroc Français» (Tableau) p. 59, - Albert Ayache : «Les Greves de Juin 1936» An. Ec. Soc. Siv. Juillet-Septembre 1957, p. 418. - B. E. M. Avril 1939 : «Aperçu sur les Résultats Statistiques du Recensement de 1936» p 108 .

(71) Charton : «L'Immigration... de 1923 ...», op. cité, pp. 492 et493 et «L'Immigration.. depuis la guerre», op. cité, pp. 154 et 155.

(72) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 109 - Julien Franc, op. cité, p. 28 .

وهم من ابناء المستعمرات ويأتون على الخصوص من جبـــل طارق (٧٣) . ولا يفوتنـا هنـا ان نشيـر الى نـوع اخـر مـن الهجرة الجزائريـة يتمثل ليس في الاوروبيين بل في « الاهالي » ، الذيـن احتلوا سنـة ١٩٣٦ المرتبة الرابعة من حيث العدد بعـد الفرنسيين والاسبانيين الايطاليين بان ارتفع عددهم مـن ٧٠٠٠ نسمـة سنـة ١٩٢٦ الى ١١٠٠٠ سنة ١٩٣١ الى ١٥٠٠٠ سنة ١٩٣٦، ويتمركزون حسب احصائيـات ١٩٣٦ في مدن الـدار البيضاء (٧٥٥ نسمة) وتازة (٦٨٢) وفـاس (٦٧٣) ومكنـاس (٤٦٧) ومـراكش (٣٧١) والربـــاط (٢٦٦) والقنيطـرة (١٤٥) ووجدة (نحـو ٤٦٠٠ نسمة) . وتجذبهم قطاعات المناجـم والزراعة والنقل والبناء وتجارة التقسيط . ويعيش اغلبهم في وضعية شبيهـة بوضع المغاربة في حيـن « ربح » المجتمـــع الاوروبي بعضهم مـــن البورجوازييـن والموظفيـن في المصالح الاداريـة الفرنسية وملاك الاراضي ، ومن هؤلاء تشكلت سنـة ١٩٣٣ بوجدة ودادية الجزائريين (٧٤) .

لقد مرت الهجرة الاوروبيـة الى المغرب بمراحل متقلبة ، الا انهـا بشكل عام ، كانت ايجابيـة ولصالح خطـة الاستيطـان البشري . ففي سنـة ١٩٢٦، كانت نسبة الاوروبيين ٢،٥٣ ٪ من مجموع سكـان المغرب وارتفعت النسبة الى ٣،٣٢٪ سنة ١٩٣١ ثم الى ٣،٣٥٪ سنـة ١٩٣٦ (٧٥) . وجنـدت ادارة الحمايـة مصالحهـا المختصـة لتشجيع الهجرة الى المغرب ، والتخفيف من تخوفات اليـد العاملـة الاوروبيـة مـن الهجرة الى المغرب بسبب الازمـات الاقتصاديـة والكوارث الطبيعيـة والاوبئة وقساوة ظروف العمـــل نتيجـة النقص الكبيـر في ميدان التجهيـز الآلي . وانعدام ابسط الشروط الصحية في المؤسسات الصناعيـة وحرمـان العمال في المغرب من ابسط حقوقهـم المعترف بهـا في اوروبـا . ودفعت هذه الوضعيـة بعدد هام من العمـــال الاوروبيين الى العودة الى بلدانهم . ففي سنـة ١٩٢٣ ، غادر المغرب ٤٥٠ عامل اوروبي مـن قطاع البناء مقابل ١٤١ مهاجـر جديد للعمل في هـذا القطاع ، وفي السنـة التاليـة بلـغ عـدد العمال الاوروبيين الذيـن غادروا المغرب مـن قطـاع البنـاء ٢٧٢ عامل مقابل ٣٦ عامـلا اوروبيـا جديدا (٧٦) . وللتخفيف من نفقـات المهاجـر الاوروبي ، خصصت ادارة الحمايـة سنـة ١٩٢٩ مبلـغ ٦٠٠،٠٠٠ فرنك (٧٧) لبناء فندق لايواء المهاجرين الاوروبيين عند وصولهم في انتظار التحاقهم باماكـن عملهم .

(73) L. d'Anfreville de la Salle : «Les Etrangers au Maroc Français» A. F. Aout 1929, p. 366 .

(74) Paul Decroux : «Vie Sociale des Algeriens au Maroc» B. E. M. Janvier 1938, pp. 20, 21 et 25 - Le Maille : «Les Algériens à Oujda en 1937» A. F. Mai 1937,pp. 256-258 .

(75) «Aperçu sur les Résultats...», op. cité, p. 109 .

(76) Charton : «L'Immigration ... de 1923 ...», op. cité, pp 493et494.

(77) Bouy, op. cité, p. 64 .

ومع بداية الازمة الاقتصاديـة العالمية ، وانتشار البطالة فـــي اوساط العمال الاوروبيين ، اخذت سلطات الحمايـة اجراءات قانونية للتخفيف مـن الهجرة الاوروبيـة الى المغرب . فصدر ظهيـر ٢٠ اكتوبـر سنة ١٩٣١ ثم ظهير ١٥ نوفمبر سنــة ١٩٣٤ ، وينص هذا الاخير على ضرورة حصـول المهاجـــر الاوروبي ، قبل انتقاله الى المغرب ، على بطاقـة عمل موقعـة من طرف مكتب الشغل بالرباط. ولم يكـن هذا الشرط يمس سوى العمال ، وحصل على هذه البطاقـة ١٩١٢ عامل اوروبي ســنة ١٩٣٤ ، وفي السنة التاليـة حصل عليهـا ١٥٩٧ ، منهم ٨٣٦ فرنسي مقابل ٧٩٢ فرنسي سنة ١٩٣٤ ، وفي السنة التالية حصل عليهـا ١٥٩٧ ، منهم ٨٣٦ فرنسي مقابل ٧٩٢ فرنسي سنــة ١٩٣٤ . وخلال الفصل الاول مـن سنــة ١٩٣٦ حصل عليهـا ٤٨٧ عامل ،وخلال الفصل الاخيـر من نفس السنــة حصل عليهـا ٤٥٨ عامل ، وارتفع عددهم الى ٦٧٣ خلال الفصل الاول من سنــة ١٩٣٩ مقابل ٧٦٣ عامل خلال النصف الاول مـن سنــة ١٩٣٨ (٧٨) .

وهكذا كانت الهجرة الاوروبيـة الى المغرب ، تلعب دوريـن مزدوجين : الدور الاول هـو تثبيت الاستعمار الفرنسي في المغرب باستناده الى استيطـان بشري مكثف . والدور الثاني هـو منح الاقتصاد الاوروبي بالمغرب يدا عاملـة تخفف من مخاطـر اعتماده الكلي على اليـد العاملة المغربية ، وفي نفس الوقت، تطهيـر فرنسا من احـد عناصر الانفجار عنـد الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمتمثل في العاطلين واشباه العاطليـــن .

٤ ــ نتائـج الهجـرة :

لقد ادى هذا التماوج السكاني العنيف الى فقــدان المغرب توازنه السكاني جغرافيـا ، بان افرغ الباديـة من سكانهـا ، وازدحمت المدن بعشرات الآلاف من المهاجريـن الفلاحيـن ، الذيـن فقدوا كليـا او جزئيـا صلتهم الماضية بعالم الزراعـة ولا رابطـة تاريخيـة لهم بعالم المدينـة ومجتمعها ، وفجروا الاطـار التقليدي للمدن التاريخية المغربيـة وشكلوا جيشا عرمرما من العاطلين واشباه العمال في خدمة الاقتصاد الرأسمالي الاوروبي ، ووضعوا بذلـك اللبنة الاولـى في تكويـن الطبقـة العاملة المغربيـة .

ونود قبل الدخول في معالجـة هذه النقطـة ان نثير الانتباه الى ملاحظة اثارهـا مؤرخـون اجتماعيـون تتعلق بانعدام الدقـة في الاحصائيات الرسمية عـن التطور السكاني بالمغرب ، سواء في المرحلـة التي تهمنـا او بعدها فقـد كانت الاحصاءات قبل انتهاء « التهدئة » (١٩٣٤) ، تعتمد على التقديرات لوجود

---

(٧٨) اخذت هذه الاحصائيات من الاحصاءات الدورية التي كان يقوم بها المكتب المغربي لليد العاملة وتنشر دوريا في مجلة (B. E. M.) اعداد : يناير ١٩٣٥، ص ٨٣. ويناير، وابريـل ١٩٣٦ ص ص ٧٧ و١٦٢، ويوليو ١٩٣٨، ص ٢٤٣، وابريل ١٩٣٩، ص ١٦٣ .

مناطق شاسعة خارج مجال السيطرة الاستعمارية ، كما ان السلطات المعنية ، كانت تتبع اساليب وطرقا في الاحصاء لم يكن يعلن عنها ، بالاضافة الى استخدام ، في عملية الاحصاء ، اشخاص يشك في كفاءتهم ونزاهتهم ، وتخوف المواطنين المغاربة من اية عملية احصاء ، حيث يشمون فيها رائحة ضرائب جديدة . ويشير مونتاني الى ان اول احصاء جدي عرفه المغرب ، كان احصاء سنة ١٩٣٦ ومع ذلك يشتمل على نسبة ١٠٪ من امكانيات الخطأ ، ونفس الشيء فيما يتعلق باحصاء سنة ١٩٤٦ الذي اعتمد على بطاقات التموين (٧٩) .

لقد اتجهت الهجرة الاوروبية في بادىء الامر نحو المدن الساحلية وبعض المدن الداخلية التي سقطت في يدي قوات الاحتلال . ولم يكن تقدم قوات الغزو في المناطق الداخلية والامكانيات الاقتصادية التي يتيحها للمهاجرين الاوروبيين على الرغم من اهميتها ؛ قادرا على امتصاص افواج المهاجرين الكبيرة مما جعل المدن المغربية تتضخم بكل اصطناعي بفعل تمركز الهجرتين الداخلية والاجنبية فيها . فحسب احصائيات سنة ١٩٢٦ بلغ عدد الاسبانيين في المناطق الزراعية الخصبة : الغرب ومكناس وفاس وتازة ودكالة ووادي زم ، ومراكش وآسفي ، ٣٥٦٦ نسمة في حين كان بمدينة وجدة وحدها ١٠،٧٣٨ اسباني (٨٠) وفي نفس السنة كان الاوروبيون يشكلون ٤٠ بالمئة من مجموع سكان الرباط و٤٥ بالمئة من سكان الدار البيضاء (٨١) وكانوا في سنة ١٩٣١ يشكلون ٤١ر٨ بالمئة من سكان الرباط ٣٦ر٧ بالمئة من سكان القنيطرة و٢٢ر٧ بالمئة من سكان فضالة و٢٢ر٤ بالمئة في مكناس و٣٥ر٢ بالمئة في تازة و٥٠ بالمئة في وجدة و١٢ر٧ بالمئة في فاس، و١٠ر٢ بالمئة في الجديدة و٣٦ر٥ بالمئة في الدار البيضاء (٨٢) التي شهدت اكبر تمركز اوروبي من ٥٧٠٠ نسمة سنة ١٩١٢ الى ٣١٠٥٠٠ سنة ١٩١٥. وجاء في احصاء ١٩٣٦، ان مجموع الاوروبيين في البادية لا يتجاوز ٤٤١٨٨ نسمة (مقابل ٥٧٢ر٢١٤ر٥ مغربيا) من مجموع السكان الاوروبيين بالمغرب البالغ عددهم ٢٠٢ر٥٠٠ نسمة (٨٣).

واتجاه الهجرة الداخلية والاجنبية نحو المدن جعل الكثافة السكانية للمدن المغربية تزداد بوتيرة مثيرة. ولا يدخل عامل الولادة في هذا التزايد السكاني

---

(78) Montagne : Naissance ... op. cité, pp. 86 et 87 - Olivier,op. cité p. 271 - Julien Franc, op. cité, p. 26 - Le Patronat ... op. cité, p. 14 - Baron, Huot et Paye : Logemets et loyers des travailleurs indigènes à Rahat - Salé», B. E. M. Janvier 1937, p. 14 .

(80) L. d'Anfreville de Lasalle : La colonie espagnole du Maroc Français», R. C. Janvier 1929, p. 118 .

(81) Hoffherr : L'équilibre ... op. cité, p. 52 .

(82) Le patronat .. op, cité, call no 1

(83) Goulven : Le recensement ..., op. cité, p. 386 .

الا بنسبة ١ الى ١٠ (٨٤) . فقد ارتفع سكان الدار البيضاء من ٢٠٫٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٧ الى ١٨٥٫٠٠٠ سنة ١٩٣٦ وازداد سكان القنيطرة من ١٫١٠٠ نسمة سنة ١٩١٢ الى ٩٫٩٣٠ سنة ١٩٢٦ الى ٢١٫١٥٠ سنة ١٩٣١ الى ٢٦٫٦٦٣ سنة ١٩٤١، ووجدة من ٦٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٧ الى ١٩٫٠١٥ سنة ١٩٢٦ الى ٢٩٫٤٣٧ سنة ١٩٣١ الى ٣٤٫٦٩٦ سنة ١٩٣٦ (٨٥) .

وفيما يتعلق بالسكان المغاربة المسلمين، فقد ازداد عددهم في الرباط بنسبة ٣٦ بالمئة من ١٩٢٦ الى ١٩٣٦، وبنسبة ٦٦ بالمئة من ١٩٣٦ الى ١٩٤١. وازداد عدد سكان اكادير بنسبة ٨٧ بالمئة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦.وخلال نفس الفترة ازداد عددهم في فضالة بنسبة ٧٧ بالمئة، والدار البيضاء بنسبة ٦١بالمئة والرباط ٥٨ بالمئة، وسطات ٤١ بالمئة، ومكناس ٣٩ بالمئة، وفاس ٣٤ بالمئة، وازداد عدد سكان سلا بنسبة ٣٠ بالمئة من ١٩٢٦ الى ١٩٣١، وبنسبة ٢٧ بالمئة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦، وبنسبة ٥١ بالمئة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٢. ومن ١٩٢٦الى ١٩٣٦ ازداد عدد سكان الدار البيضاء بنسبة ١٤٠ بالمئة، ومن ١٩٣٦ الى ١٩٤٧ بنسبة ١١٤ بالمئة (٨٦) .

وحدث ارتفاع مماثل في عدد سكان مناطق المدن الجاذبة للهجرة . فمن ١٩٣١ الى ١٩٣٦، ارتفع عدد السكان في منطقة اكادير من ٣١٥٠٠٠ نسمة الى ٥٩٤٠٠٠، وفي منطقة تازة ارتفع عدد السكان المغاربة المسلمين من ٢٧٧٫٩٨٠ الى ٣٢٥٫٤٩٦ نسمة خلال نفس الفترة ، وفي منطقة مكناس من ٥٩٤٥٥ الى ٨٤١٣٦ نسمة. وكان الاتجاه السائد في هذه الحركة السكانية الداخلية هو «التحضر الاجباري» ويتطور بوتيرة اكثر من الجزائر وتونس. ففي سنة ١٩٣٦، كان عدد المراكز الحضرية التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ او اكثر ٢١ مركزا في الجزائر عدد سكانها ١١٨٦٠٠٠ نسمة من مجموع ١٥٤٣٥٦٦ سكان الحضر. و١٢ مركزا في تونس عدد سكانها ٤٤٥٦١٥ نسمة من مجموع ٧٠٤٧٦١ نسمة سكان الحضر، وفي المغرب ١٦ مركزا عدد سكانها ٩٧٠٠٠٠ نسمة من مجموع سكان الحضر البالغ عددهم ٩٨٣٩٤٦ نسمة ومن سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٦ ازداد سكان هذه المراكز بنسبة ١٩ بالمئة في الجزائر و٩ بالمئة في تونس و٢٩ بالمئة في المغرب (٨٧) .

(84) Montagne : Naissance .., op. cité ,p. 11 .

(85) La question ouvrière ..., op. cité, p. 9. - Montagne : Naissance.. op. cité, p. 11 - «La population du Maroc Français», op. cité, p. 59. - B. E. M. Juillet 1936: «Les bidonvilles de Casablanca», p. 257 (axtrait de thèse de Melle Yvonne Mahe, «L'extenstion des villes musulmanes» Bordeau, 1936) . - B. E. M. Avril 1936: «Résultats provisoires pour les villes Marocaines » (tableau) p. 161 - Delisle Stephane : le prolétariat Marocain de Port Lyautey», C. A. A. no 1, 1950 , p. 115 .

(86) «Aperçu sur les résultats statistiques...», op. cité, p. 112 - Montagne : Naissance.., op. cité, pp. 133, 140 et 141 .

(87) D'après une étude de Lucien Paye, op. cité, pp. 268 et 270.

ان ظاهرة التضخم السكاني غير الطبيعي في المدن لم تكن ظاهرة خاصة بفترة ما بين الحربين، بل انها احدى الصفات اللازمة لتاريخ الاستعمار الفرنسي في المغرب. وهي نتيجة طبيعية لما كانت تهدف اليه الراسمالية الاوروبية وفي مقدمتها الراسمالية الفرنسية ، من وراء اقامة اقتصادها «العصري» اي افقار الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي واحتكار خيرات البلاد لصالح اقلية قليلة من الاوروبيين وزمرة مغربية من الاقطاعيين والمتعاونين. فخلال الفترة بين ١٩٣١ ـ ١٩٥٢ ازداد عدد السكان في الدار البيضاء نتيجة للهجرة المتواصلة بالدرجة الاولى بنسبة ٢٢٤ بالمئة، وسكان اكادير بنسبة٥٤٤ بالمئة، والقنيطرة ٢٩٣ بالمئة ووجدة ١٩٢ بالمئة واسفي ١٥١ بالمئة والمراكز المنجمية ٣٧٠ بالمئة وهاجر نحو المدن خلال نفس الفترة نصف مليون من سكان البادية منهم ٢٢٥ر٠٠٠ هاجروا الى الدار البيضاء وحدها من ١٩٣٦ الى ١٩٤٧ (٨٨) .

لقد عمقت الهجرة الداخلية مأساة المدن القديمة بسبب انعدام سياسة شعبية في ميدان البناء، وتجاوزت المدن التقليدية حد التشبع ففي سنة ١٩٣٦ بلغت الكثافة السكانية في الصويرة ١٣١ر٥٩٩ شخص في الكيلو متر المربع الواحد، وبلغت في الدار البيضاء ٣٤ر١٤٠ نسمة في الكيلو متر المربع في المدينة القديمة و٤٦ر٥١١ في المدينة الجديدة وبلغت في درب غلف ٢٥٢ر٩٠ . وفي مدينة فاس بلغت الكثافة في الكيلومتر المربع الواحد ٣٦ر٤٣١ نسمة في حي العدوة، و٤٨ر٤٧٠ في حي الاندلس، و٧٨ر٤٧٥ في حي اللمطيين و٦١ر٣٤٠ في فاس الجديد وفي الرباط بلغت ٥٤ر٢١٣ في حي العكاري (٨٩).

ان الوصول الى المدينة لم يكن خاتمة متاعب المهاجرين الهاربين من مختلف انواع الظلم والقهر. ففي المدينة يسود تحالف عدواني بين الراسمالي الاوروبي والباشا والبوليس واصحاب الاراضي التي يقيم فوقها المهاجرون اكواخهم القصديرية التي يحاصرون بها المدن الكبرى وخاصة القنيطرة والدار البيضاء والرباط بأحيائها الاوروبية الجميلة ذات العمارات التجارية الشاهقة والفيلات الانيقة والشوارع الفسيحة والاضواء الباهرة .

ومن هؤلاء المهاجرين، ومن اخوانهم الحرفيين والصناع التقليديين الصغار والمتوسطين الذين سحقهم الاقتصاد الاوروبي تشكلت في خضم الصراع من اجل البقاء بروليتاريا مغربية اثارت مخاوف المستعمرين منذ السنوات الاولى لوجودهم بالمغرب (٩٠) .

٣ ـ ازمات الاقتصاد الاوروبي

عرف الاقتصاد الاوروبي بالمغرب خلال فترات زمنية متقاربة، عدة ازمات

(88) Albert Guillaume, op. cité, pp. 25 et 56. - Montagne : Naissance ..., op. cité, p. 140 ..
(89) Aperçu sur les résultats statistiques ..., op. cité, p. 113 .
(90) Le Colonel Huot, op. cité, p. 286 .

حادة تعكس عمق ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي والاسواق العالمية، وهشاشة اسسه المتمثلة في القروض والمساعدات الدائمة، واخطر هذه الازمات، ازمة اليد العاملة، والازمة الاقتصادية العالمية .

١ ـ ازمة اليد العاملة :

كانت هذه الازمة تتمثل في نقص اليد العاملة المغربية في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والبناء. واتخذت هذه الازمة شكل «كارثة وطنية» بالنسبة للاقتصاد الاوروبي لانها اكتسحت وفي نفس الوقت مستعمرات فرنسا في شمال افريقيا. واصبحت هذه المشكلة هوسا يقلق راحة المستوطنين الزراعيين، والصناعيين والمقاولين الاوروبيين من «تونس الى الدار البيضاء» (٩١) .

وتختلف حدة الازمة في المغرب في القطاع الزراعي الاوروبي من منطقة الى اخرى. فهي تتراوح بين ٢٠ـ٣٠ بالمئة في منطقة تازة ودكالة، وتصل الى ٥٠ بالمئة في الشاوية ومنطقة الرباط (٩٢) وقد زاد في تعميق الازمة في هذا القطاع ان المغرب دخل ابتداء من ١٩٢٧ مرحلة «العهد السعيد» التي لم تستمر طويلا اذ اوقفتها الازمة الاقتصادية العالمية،وكان المغرب خلالها «بؤرة جاذبة لرجال الاعمال والاشخاص الذين تعترضهم صعوبات في النجاح» (٩٣) في اوطانهم، ورؤوس اموال عديدة في منافسة فوضوية لانشاء «المؤسسات» واستقطاب اليد العاملة المغربية (٩٤). وبدا احساس الزراعة الاوروبية بهذه الازمة في بعض مناطق المغرب منذ سنة ١٩٢٦ (٩٥) . وتتلخص اسباب الازمة فيما يلي : ١ ـ انتشار وباء التيفوس وبعده حمى المستنقعات مما ادى ، كما سبق القول، الى انخفاض القوى العاملة بنسبة ٥٠ بالمئة. ٢ ـ ارتفاع مساحة الزراعة الاوروبية، وارتفاع تبعا لذلك حاجياتها من اليد العاملة المغربية، ويقابل ذلك انخفاض كبير في السكان المغاربة اما بسبب الهجرة او بسبب الارتفاع في الوفيات بين الاطفال (٩٦) . ٣ ـ ارتفاع حجم حاجيات الاشغال والمناجم والصناعة والسدود وورش البناء. وتتنافس هذه القطاعات فيما بينها حول اليد العاملة المغربية. ٤ ـ شعور العامل المغربي بالاستغلال اللاانساني المسلط عليه وارتفاع وعيه بضرورة مقاومة العلاقات السائدة بين رب العمل والعمال المغاربة (٩٧) . ٥ ـ رغبة العامل المغربي في البحث عن عمل قار يضمن له راتبا

---

(91) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 458 .
(92) Enquete de la Résidence .., op. cité, pp. 118, 165 et 169 .
(93) «Le patronat ...» op. cité, p. 5.
(94) Trystram : L'ouvrier mineur ... op. cité, p. 31 .
(95) Bouy, op. cité, p. 51 .
(96) Enquete de la Résidnece, op. cité, p. 165.
(97) Pascalet : Rapport sur la question de la main d'oeuvre au Maroc Oriental». R. C. Septembre 1929, p. 522 .

منتظـما (٩٨) .

امـا الاقامة العامة، وارباب العمل الاوروبيون ، فقد اتجهوا في بحثهـم عن اسباب الازمة الى عوامل اصبحت في نظرهم اداة لقياس مختلف الظواهـر والقضايا في المغرب وهي مكونات الفرد المغربي، الاجتماعية والنفسية. فاتجهت تحقيقات الاقامة واغوستان برنارد وباسكالي الى التركيز على «كسل» عمـال ليست لهم حاجيات كبيرة، وقناعة «الاهالي» بأيام عمل قليلة في الاسبـوع يركنون بعدها الى الراحة باقي الايام الاخرى، والاجور المرتفعة «؟؟» التي تسمح للعامل المغربي باشباع حاجياته الاسبوعية مقابل يومين او ثلاثة ايام عمـل، وحصول المغاربة على الملكية الزراعية، وعلى قروض الجمعيات الاهلية للاحتياط، مما يجعلهم في غنى عن العمل لدى الاوروبييـن لمواجهـة حاجيـات الحرث والحصاد (٩٩) .

ان هذه العوامل محاولة لاخفاء اشعة الشمس بالغربال، اخـفاء واقـع مأساوي قهر حتى العمال الاوروبيين وارغم المئات منهم على مغادرة المغـرب أو الاتجاه الى مهن حرة لانتفاء تعسف رب العمل. كما ان الفلاح المغربي لـم يحصل على الارض من الاستعمار بل فقدها بسببه. وقد اعترف فيوليت فـي مجلس الشيوخ الفرنسي بان الفلاحين «الاهالي» لا يستفيدون مـن قروض الجمعيات الاهلية للاحتياط (١٠٠) .

واذا كانت الزراعة الاوروبية لم تعرف ازمة في اليد العاملة الاوروبية لقلة حاجياتها منها، اذ يقتصر دورها في «مراقبة وتسيير الاعمال» ، فان القطاعات الاخرى، على العكس من ذلك ، عانت من نقص في اليد العاملة الاوروبية شبيـة بنقص في اشباع حاجياتها من اليد العاملة المغربية واغلب هذه اليد العاملـة الاوروبية تأتي من خارج فرنسا. ففي قطاع البناء كانت نسبة الفرنسييـن ٥بالمئة فقط ويحتل الايطاليون والاسبانيون الدرجة الثانية مـن حيث العدد بعد المغاربة ويتمركز الايطاليون الى جانب البناء في قطاعات اخرى على راسهـا الطرقات والسكك الحديدية ويشكل الايطاليون والاسبانيون يدا عاملة رخيصـة بالمقارنة مع اليد العاملة الفرنسية التي «لم تعد قادرة على ان تشكل في المغـرب سوى يد عاملة من الاطارات» (١٠١)، وقد ظهرت ملامح الازمة في اليد العاملـة الاوروبية منذ سنة ١٩٢٠. عندما بداء العمال الاوروبيون يفرون من مغـرب تنعدم فيه ابسط شروط العمل ويحرم فيه العامل حتى من حقوقه الدنيا بالاضافة الى صعوبة العيش وازمة السكن. وتحول بعضهم الى مهن حرة مناقضة لعملهم

(98) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 165 .
(99) Ibid, pp. 118, 165 et 230 . - Pascalet, op. cité, p. 522 . - R. C. Mai 1929 : Enquete du Comité Algérie - Tunisie et Maroc sur la main d'oeuvre Nordafricaine, p. 323. (Extrait de «Temps» du 27 Avril 1929). B
(100) op. cité, p. 236 .
(101) Enquete de la Résidence, op. cité, pp. 110, 111 et 117 .

السابق، مثل تحول ميكانيكي الى بقال، او عامل الى طباخ (١٠٢). وزاد من حدة الازمة الاجراءات المضادة للهجرة المتخذة في اسبانيا وايطاليا وهما البلدان الرئيسيان المصدران لليد العاملة الى المغرب (١٠٣) .

وفي الوقت الذي كان فيه النقاش يدور حول ازمة اليد العاملة وطرق معالجتها كانت البطالة سائدة في عدة قطاعات . فخلال الفصل الثالث من ١٩٢٧ ، اصابت البطالة ١٥ — ٢٠ ٪ من عمال التعدين وامتدت الى عمال البناء في فاس والرباط وعمال الافران والميكانيك والخشب . وشملت خلال الفصل الثالث من نفس السنة ٢٠ — ٢٥ ٪ من عمال البناء في فاس والرباط والقنيطرة (١٠٤) ، في الوقت الذي تزعم فيه الاحصائيات الرسمية ان مشاريع البلديات تحتاج سنة ١٩٢٩ الى ٥٠٠٠ عامل مغربي و ٨٠٠٠ عامل متخصص وتحتاج برامج التجهيزات العمومية الى عدد يتراوح بين ٤٠,٠٠٠ — ٥٠,٠٠٠ عامل (١٠٥) .

وفي اطار البحث عن حل لازمة اليد العاملة المغربية والاوروبية اتجهت انظار ارباب العمل والاقامة العامة الى استيراد اليد العاملة من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وحال دون تنفيذ الفكرة تكاليف تنظيم الهجرة . ثم اتجهت الانظار الى آسيا وتم التخلي عن الفكرة خوفا من ان يحمل معهم الآسيويون الى المغرب « عادات غير محبذة » (١٠٦) وهي النضالات النقابية .

ويستخلص من الابحاث التي قام بها الاستعماريون المتخصصون في معالجتهم للازمة ، ان جميع الحلول المقترحة كانت في صالح ارباب العمل وحدهم (١٠٧) . فقد الحوا على خطورة رفع الاجور لان ذلك سيؤدي حتما في نظرهم « الى عكس المرجو منه » فاذا كان هذا الحل يؤدي الى زيادة انتاجية العامل في اوروبا فانه سيؤدي حتما في المغرب الى انخفاضها بتشجيع ظاهرة الكسل لدى عمال لهم حاجيات محدودة . ودعت الاقامة الى اللجوء الى « الحل الاميركي » الذي « يضاعف من حاجيات الجماهير العمالية ، وبذلك جعل حياتهم اكثر تعقيدا » (١٠٨) وبالتالي ارغامهم على العمل طيلة ايام الاسبوع لاشباع حاجياتهم المتزايدة . واقترحت هذه الابحاث في القطاع الزراعي حلولا مجحفة لربط العامل المغربي برب العمل ليس بتحسين اوضاعه المادية والاجتماعية والتخفيف من الاستغلال الفاحش الذي يعيش تحت

---

(102) Bouy, op. cité, p. 52 .
(103) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 110 .
(104) Bulletin du travail, op. cité, p. 22 .
(105) Bouy, op. cité, p. 54 .
(105) Ibid, p. 63. - «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 460 .
(107) Enquete de la Résidence, op. cité, pp. 66,111 et 115. - Bernard: «La main d'oeuvre...» op. cité, p. 311. - Bouy, op. cité, pp. 53, 54, et 71 - 72 .
(108) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 323 .

وطاته بل بتطبيق العقود السنوية بين الطرفين ، وفرض « دفتر العمل » على العامل المغربي في الزراعة تسجل فيه العقود التي ابرمها . ومنح المسئولين الفرنسيين واعوانهم المغاربة المحليين سلطات جديدة ، وارغام المؤسسات على عدم تشغيل اي عامل مغربي يحمل دفتر عمل سجل فيه انه مرتبط بعقد او لا يحمل هذا الدفتر وتشجيع هجرة الاوروبيين وتحسين وضعيتهم بتوفير السكن لهم وقيام مكتب اليد العاملة بعملية مسح للمغرب لمعرفة امكانيات وحاجيات كل منطقة من اليد العاملة وتنظيم توزيعها على المناطق حسب حاجة كل منها ، وضرورة اهتمام ارباب العمل بمكننة مشاريعهم الاقتصادية وقيام الدولة بمساعدة المقاولين الصغار بكراء الآلات لهم ، ومنع هجرة اليد العاملة الى الخارج وتوقيف تجنيد الاهالي في الجيش الفرنسي (١٠٩) .

واهتمت بالفعل ادارة الحماية بمسألة تعميم استعمال الآلة ، فوجه السكرتير العام للحماية بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٢٨ بيانا الى جميع ارباب العمل يحثهم فيه على استعمال الآلة (١١٠) . وفي فاتح ماي ١٩٢٩ وجه المقيم العام لوسيان سانت مذكرة الى مدير الاشغال العمومية يشير فيها الى اهمية تعميم استعمال الآلة لمكافحة النقص في اليد العاملة المغربية . وجاء في رسالته « سنظل بالفعل امام واقع اساسي وهو ان العمال المغاربة لا يستطيعون تلبية الحاجيات المتعاظمة للزراعة والتجارة والاشغال العمومية والصناعة بالبلاد » واكد على « ان السكان الاهالي يتزايد عددهم ببطء على الرغم مما قدم اليهم السلم الفرنسي من فوائد العناية الصحية والرفاهية والتقدم كما ان تيار الهجرة الاوروبية بقي مرهونا بالتطور والامكانيات الاقتصادية في حين ، تضاف كل يوم حاجيات الطرقات والمواني والري والسكك الحديدية وفي مقابل ذلك تتعاظم الرساميل المستثمرة في البلاد ويرتفع عدد المستوطنين الزراعيين » . ورفض المقيم العام رفع الاجور كحل للازمة : « ان رفع الاجور لا يعطي بعد في شمال افريقيا نفس النتائج الحسنة التي يعطيها في جميع البلدان ذات السكان البيض : وان السكان الاهالي لم يبلغوا بعد درجة من التطور حتى تتضاعف الحاجيات تبعا للامكانيات» وعلل لوسيان سانت ذلك بكون حاجيات العامل المغربي تظل كما هي ويكفيه مبلغ ثابت لتغطيتها . واذا حصل على هذا المبلغ في بضعة ايام من ايام الاسبوع فانه سيتوقف عن العمل باقي الايام الاخرى « وهكذا ترتفع الاجور دون تعويض ذلك « بارتفاع الانتاج لان كمية العمل لا تتغير بتاتا » . ولذلك دعا جميع ارباب العمل الى «الاقتصاد في العمل البشري ، وبالاستعمال المكثف الميكانيكي » واعلن عن اتخاذ اجراءات لاستيراد الآلات العصرية وطلب

(109) Ibid, pp. 115, 166 et 170. - Bernard: «La main d'oeuvre...»,op. cité, pp. 301, 302 et 311 .

(110) Bouy, op. cité, p. 66 .

من ادارة السكك الحديدية تخفيض اسعار نقل العتاد ، كما اعلـن عن قرار ينص على تعويض المستوطنيـن الزراعيين على خسارتهم سنة ١٩٢٨ (١١١) .

وتعتبر هذه الاجراءات الجديدة انتصارا جديدا لارباب العمل وخاصة منهم المستوطنون الزراعيـون الذيـن احرزوا سنـة ١٩٢٨ مكسبا هـامـا بالتزام رئيس الوزراء الفرنسي السيد بوان كاري بشراء جميع ما ينتجه المغرب مـن القمح الليـن (١١٢) بالاضافـة الى سلسلة من الاجراءات اتخذهـا المقيم العام السابق ثيودور ستيبغ في نوفمبر ١٩٢٦ بمنح المزيـد من القروض والجوائز واستيراد الآلات الزراعيـة والاسمدة بدون رسوم ، والقيام بتجارب زراعيـة لاختيار افضل المزروعات ومكافحـة الحشرات ، وان اقتضى الحال استعمـال الطائرات في مكافحـة الجراد وتوسيـع دائرة القروض القريبة والبعيدة المدى وتأسيس مكتب اليـد العاملة لدراسـة حاجيات وامكانيات كل منطقـة فـي المغرب من اليـد العاملـة (١١٣) .

وبفضل هذه المساعدات والتسهيلات الرسمية تقدمت الزراعة الاوروبية في طريق المكننة فازداد عدد الجرارات في المزارع الاوروبية من ٢٩٥ سنة ١٩٢٥ الـى ٣٤١ سنـة ١٩٢٦ الى ٢٠٠٠ سنـة ١٩٢٨ (١١٤) وظهرت نتائج المكننـة بسرعـة ، اذ بدات المؤسسـات تستغني عـن اليـد العاملـة المغربيـة فسرحت شركـة الكلس والاسمنت بالدار البيضاء ٢٠٠ عامل مغربي وتخلصت شركـة موانى مهديـة والقنيطرة من ٥٠ ٪ من عمالها المغاربة (١١٥) .

وحسب تعريف ايفـان غي للازمة الاقتصاديـة العالميـة بانها تتمثل فـي « وفرة اليـد العاملـة وقلة التشغيـل » (١١٦) ، فان العمال المغاربة اذن قد بداوا يعيشون الازمة الاقتصاديـة قبل اندلاعهـا بسنتين على الاقل .

٢ ـ الازمة الاقتصاديـة العالميـة :

على الرغم من جميع الجهود التي بذلتهـا المصالح الرسمية في الميتربول

---

(١١١) رسالة المقيـم العام . المصدر :
(R. C. Juin 1929, pp. 357 - 358 .)

انظر كذلك حول هذه الرسالة :
Evin Guy, op. cité, p. 62 - Trystram : L'ouvrier : mineur ... op. cité, pp. 32 et 33 .

(١١٢) حسب برقية بعث بهـا السيد (Gullemet) الى اتحاد الجمعيات الزراعية بالمغرب من باريس بتاريخ ٨ـ٦ـ١٩٢٨. ورد نصها في :
«Les blés du Maroc et la consommation..!! op. cité, p. 533 .

(١١٣) خطاب المقيم العام ستيبغ بتاريخ ٢٢ـ١١ـ١٩٢٨ . ورد في :
R. C. Décembre 1926, pp. 561 - 565 .

(114) Hoffherr : L'équilibre ..., op. cité, p. 65 - Bouy, op. cité, p. 69.
(115) Evin Guy, op. cité, p. 64 - Bouy, op. cité, p. 69 .
(116) op. cité, p. 65 .

وفي المغرب لدعم اسس الاقتصاد الاوروبي ؛ فقد انهارت ركائزه بمجرد اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية ، وتبخرت احلام اصحاب الرأسمال في تحقيق « قفزة اقتصادية » .

لقد انفلقت الاسواق العالمية امام الانتاج المغربي، وكان ذلك ضربة قاسية لاقتصاد قائم على التصدير ، وخاصة القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الاستخراجية . فأنخفضت صادرات المغرب من الفوسفاط من ١،٧٠٠،٠٠٠ طن سنة ١٩٣٠ الى ٩٠٠،٠٠٠ طن سنة ١٩٣١ واغلقت بعض المناجم ابوابها وخاصة مناجم الرصاص والزنك في حين خفضت بعض المناجم الاخرى من انتاجها باستثناء مناجم جرادة للفحم . وتصدعت الزراعة الاوروبية من خلال انهيار اسعار الانتاج الزراعي . اذ انخفض سعر القمح اللين ١٢٦،٦ فرنك للقنطار سنة ١٩٣٠ الى ٦٠ فرنك سنة ١٩٣٣ (١١٧) .

وعلى العكس من ذلك شهدت فترة الازمة الاقتصادية نموا متواصلا في بعض النشاطات الاخرى مثل التجارة الكبرى وتصبير السردين والابحاث البترولية ووكالة التبغ بالدار البيضاء والقنيطرة (تشغل ٧٠٠ عامل) وصناعة الالياف النباتية (١١٨) .

ولقد تم اجتياز هذه الازمة مرة اخرى على حساب الجماهير المغربية ، فقد انتشرت البطالة في وسط العمال المغاربة انتشار الوباء الشيء الذي سمح للرأسماليين الاوروبيين باشباع حاجياتهم من اليد العاملة المنهوكة جوعا وبؤسا والمستعدة لقبول اية اجرة مهما انخفضت وزاد في تعميق المأساة ، الزيادة في اسعار المواد الاستهلاكية ذات الضرورة الاولية بالنسبة للجماهير الشعبية مثل السكر والشاي والزيت والكبريت ، والزيادة في الضرائب (١١٩) . وواجهت ادارة الحماية انتشار المجاعة باقامة مراكز احتشاد لمنع نزوح المواطنين بحثا عن « وسائل البقاء في الوجود » (١٢٠) لكي تضمن لارباب العمل الاوروبيين من مزارعين وغيرهم ، حاجياتهم من اليد العاملة المجانية تقريبا .

وفي مقابل ذلك وضعت امكانيات المغرب المادية والمالية لحماية اصحاب المصالح الاوروبيين من الاختناق . واتخذت اجراءات لتخفيف وطأة الازمة على اليد العاملة الاوروبية مثل قيامها في سنة ١٩٣٧ بتخصيص مبلغ يزيد عن ٩٠ مليون فرنك لمكافحة البطالة منه ٦٠ مليون فرنك من الحكومة الفرنسية وما يزيد عن ٣٠ مليون من بنك الدولة (١٢١) وتقديم الدعم لعدة

(117) Le patronat..., op. cité, pp. 55 et 56 . - Ayache : Les grèves de Juin .. op. cité, p. 419 .

(118) La question ouvrière .. op. cité, p. 11 .

(119) R. C. Février 1933 : «Le budget Marocain de 1933»,pp.45et46.

(120) P. H. : «La lutte contre la misère indigène». A. F. Avril 1937, p. 233 .

(١٢١) ملخص لخطاب المقيم العام نوغيس بتاريخ ٧-١٢-١٩٣٦ بمجلس الحكومة نشر في (A.F.) ديسمبر ١٩٣٦ ص ص ٦٧٨ و ٦٧٩ .

جمعيات خيرية في مختلف المدن المغربية مهمتها مساعدة الاوروبيين المتضررين. وتوظفهم الاقامة في مصالح جبي الترتيب وتركت للاحباس (الاوقاف) مهمة امتصاص البطالة المتفشية بين العمال المغاربة ، بمشاريع بناء المساجد (١٢٢).

ان الازمة الاقتصادية العالمية ، وان كانت قد اصابت قطاعات اساسية من الاقتصاد الاوروبي فانها لم تؤثر على المستوى المعاشي للجاليات الاوروبية. ففي سنة ١٩٣٤ ، كان دخل الفرد الاوروبي في المغرب ١٧،٥٠٠ فرنك في حين كان دخل الفرد في فرنسا لا يزيد عن ٥٥٠٠ فرنك ، وميزانية العائلة المغربية لا تزيد في احسن الاحوال عن ١٥٠٠ فرنك سنويا (١٢٣) ويتجلى هذا في استمراية الفرد الاوروبي في تلبية حاجياته من الكماليات ففي ميدان السيارات السياحية ارتفع عدد السيارات الجديدة المسجلة من ٣٩٢٦ سنة ١٩٣٠ الى ٣٩٦٢ سنة ١٩٣١ ، وانخفض بعدها قليلا الى ٣٨٤٧ سنة ١٩٣٣، وحدث نفس التطور في اقتناء سيارات الشحن وسيارات نقل المسافرين : من ١٠٦٦ سنة ١٩٣٠ الى ١٠٩٧ سنة ١٩٣١ ثم انخفض قليلا الى ٩٠٠ سنة ١٩٣٥ (١٢٤) . ونحن وان كنا لا نتوفر على احصائيات اكثر دقة لمعرفة جنسيات مالكي هذه السيارات فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية للاغلبية الساحقة من الشعب المغربي تسمح لنا بافتراض ان القسم الاكبر منها في حوزة الاوروبيين ولن تتعدى مشاركة المغاربة وسط « النخبة » المتعاونين مع الادارة الاستعمارية من كبار رجالات المخزن . وفيما يتعلق بالدراجات النارية التي لا نستبعد ان تكون مشاركة المغاربة في اقتنائها اوسع مما في السيارات فقد انخفض عدد المسجلة منها من ٦٦٥ سنة١٩٣٠ الى ٦٤٥ سنة ١٩٣١ الى ٤٨٢ سنة ١٩٣٢ الى ٤١٠ سنة ١٩٣٣ الى ١٨٧ سنة ١٩٣٥ (١٢٥) ، كما ارتفعت واردات المغرب من المنسوجات الحريرية من ٣٩٦ طن سنة ١٩٣٠ الى ١٥٢١ طن سنة ١٩٣١ (١٢٦) . وقد ذكر روني هوفر في دراسته عن « التوازن الاقتصادي للمغرب العصري » ان عدد السيارات الجديدة ارتفع في المغرب من ٢٢٥٧ سيارة سنة ١٩٢٧ الى ٣٩٢٨ سنة١٩٢٨

---

(122) A. F. Janvier 1938 : «L'assistance chomage», p. 51 . - Marcelle Zeys : Oeuvre d'assistance et de prévoyance au Maroc » , B. E. M. Avril 1935, pp. 169 - 171 . - Jean Gay : Le marché de la main d'oeuvre à Casablanca au début de 1938», B. E. M. Avril 1938 , p. 149 .

(123) La question ouvrière ..., op. cité, p. 32 .

(124) B. E. M, Juillet 1936 : «L'automobile en Afrique du Nord» , p 219 . - B. E. M. Octobre 1936 : Les immatriculation des véhicules automobiles au Maroc» (tableau), p. 310 . - Le commerce automobile..., op. cité, pp. 286-289 .

(125) «Véhicules immatrioulés de 1927 à 1935», op. cité, p. 51 .

(126) Ed. payen : Le commerce extérieur (...) 1931», op. cité,p.448.

وارتفعت واردات المغرب خلال نفس الفترة مـن المنسوجات القطنيـة من ١٣١ مليـون فرنك الى ١٦٨ مليـون (١٢٧) . وهي المرحلـة التي كانت فيها الاغلبية الساحقـة مـن الشعـبالمغربـي تعاني من الاوبئة والفيضانات والمجاعة .

أ ـ الازمة العالميـة والزراعـة :

لقد اصيبت الزراعة بالمغرب بضربة كبيـرة انعكست في انخفاض المساحـة المزروعـة وفي انخفاض الانتاج ففي سنة ١٩٣٣ بلغت المساحة المزروعـة بالقمح الليـن ٣٨٠ الف هكتار ثم انخفض الى ٣٢١ الف هكتار سنـة ١٩٣٤ الى ٣١٦ الف هكتار سنـة ١٩٣٦ ، وخلال نفس الفترة انخفض انتاجها مـن ٣١٠٠ الف قنطار الى ١٦٧٤ سنة ١٩٣٥ الى ١٠٢٠ قنطار سنة ١٩٣٦ . وانخفضت مساحة القمح الصلب من ١١١٩ الف هكتار سنـة ١٩٣٥ الى ٨٦٥ الف هكتار سنة١٩٣٧ وانخفض انتاجهـا من ٧٥٧٤ الف قنطار سنـة ١٩٣٤ الى ٣٧٧٩ الف قنطار سنة ١٩٣٥ الى ٢٣١٠ الف قنطار سنـة ١٩٣٦ ومن ١٩٣٢ ، الـى ١٩٣٤ ، انخفض انتاج المغرب من القمح الصلب بنسبة ٥٥٪ كمـا انخفض الانتاج من الشعير مـن ١٥٢٠٢ الف قنطار سنـة ١٩٣٤ الى ٧٧٩٦ الف قنطـار سنة ١٩٣٥ (١٢٨) .

ولمواجهة الانهيار التام في ميدان الانتاج اتجه المستوطنون كالعادة الىالديون، من المؤسسات الماليـة العموميـة والخاصـة ، على الرغم مـن الاعتمادات المالية الكبرى التـي خصصها لهم المقيم العام لوسـيان سانت سنة ١٩٣٠ (١٢٩) . وكان تقرير قدمه السيد هنري بيرينجر (H. Berenger) الى مجلسالشيوخ في نفس السنـة قد نص على بنـاء ٦ مطمورات للحبوب بالدار البيضاء سعـة كل واحدة منهـا ١٠٠،٠٠٠ قنطار ، تكاليفهـا ٣ ملاييـن فرنك وتقرر كذلك بناء مطمورات اخرى سعـة كل واحدة ٦٠،٠٠٠ قنطار في فاس ومكنـاس والقنيطرة (١٣٠) وبعـد ذلـك تدخلت الدولة مباشرة لسد عجز المستوطنيـن بمنحهم المزيـد من القروض وضمانهم لدى المؤسسـات الماليـة ، وتولت دفع مـا عليهم من ديـون مما ادى بالسيـد مارينج (Maringe) المفتش العام للماليـة في ادارة الحماية والمكلف بمهمـة التحقيق في وضعيـة المستوطنين ، الى انتقاد هذه السياسـة خـلال اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٤ ، ووصف هـذه « المساعدات » بانهـا تؤدي « الى رفع تكاليف الميزانيـة ، واخذ من جزء من السكان ما يوزعلى

(127) Hoffherr : L'équilibre ..., op. cité, p. 54 .

(128) Statistiques de la production, «Extrait du rapport de service du Commerce du protectorat», B. E. M. Octobre 1938 (tableau) , p. 289 . - Hoffherr : Le redressement.. op. cité, p. 86 .

(١٢٩) خطاب ٢٤ يونيو ١٩٣٠ بمجلس الحكومة . ورد في (RBC) يوليو ١٩٣٠، ص ٤٥٩ .

(١٣٠) قدم التقرير خلال مناقشة ميزانية الشؤون الخارجية، ونشر تحت عنوان :
La question des blés Marocains . R. C. Avril 1930, p. 267 .

الجزء الاخر » (١٣١) . الا ان ذلك لم يمنع الصندوق الزراعي الفيديرالي من ان يغدق عليهم الاموال بسخاء على شكل قروض بلغت قريبة الاجل منها ٢٥٥ مليون فرنك ولمدة ٤٠ سنة بفائدة ٢،٤٠٪ خلال ٢٥ سنة الاولى وبدون فائدة خلال ١٥ سنة الباقية . كما مددت آجال القروض المتوسطة المدى ومجموعها ٣٠ مليون فرنك لمدة ٤٠ سنة بفائدة ١،٨٠ فرنك ٪ خلال ١٢ سنة الاولى وبدون فائدة خلال السنوات الباقية . وبلغت القروض البعيدة المدى ٢١٥ مليون فرنك وفي سنة ١٩٣٦ بلغ حجم القروض التي قدمتها لهم الدولة ١٣٦ مليون فرنك لم تسترد منها سوى ١٠٠ الف فرنك (١٣٢) وفي فاتح يوليو من هذه السنة اتخذت عدة اجراءات لصالحهم منها زيادة التخفيف من الديون ، وتقديم مساعدات لحملة الحرث لسنة ٣٦ ـ ١٩٣٧ ، وتلا ذلك صدور ثلاثة ظهائر ملكية بتاريخ ٢٣،٩،٨ اكتوبر ينص الاول والثاني على تزويد الصندوق الزراعي الفيديرالي بالاموال ليكون قادرا بدوره على تقديم مزيد من القروض للمستوطنين ، وينص الظهير الثالث على تعويضهم ٦٠ ٪ من قيمة الكروم التي خسروها (١٣٣) .

اما الفلاحون المغاربة فلم يكن لهم ، ادنى نصيب من اهتمامات ادارة الحماية . فصناديق الاحتياط الاهلية لم يكن يستفيد منها غير الاقطاعيين وكبار الملاكين . وانحصرت « شعبيتها » في هؤلاء وهم وحدهم الذين « عبروا عدة مرات عن املهم في ان تعمم هذه الصناديق باسرع وقت ممكن» (١٣٤) بعد تجربة الرباط سنة ١٩٣١ وفاس وتازة سنة ١٩٣٣ ويقتصر دور هذه الصناديق بالنسبة لصغار الملاكين والفلاحين الفقراء في المساهمة في زيادة افقارهم ، الى جانب المرابين والاقطاعيين والكوارث الطبيعية ومصلحة الضرائب ولم تكن ترحمهم حتى في سنوات المجاعة. ففي سنة ١٩٣٧ ، تسبب الجفاف في هلاك الزرع وانتشرت المجاعة وهرب الفلاحون من قراهم واراضيهم خوفا من الهلاك جوعا ومن جمعيات الاحتياط الاهلية التي كانت تطاردهم لدفع ما عليهم من ديون (١٣٥) .

ب ـ الازمة العالمية والصناعة الاستخراجية :

عرفت الصناعة بشكل عام والصناعة الاستخراجية منها بشكل خاص،

(131) Cité par J. L. de lacharrière : La colonisation Marocaine » , A. F. Mars 1934 p. 155 .

(132) J. L. de Lacharrière : Le different Marocain» , A. F. Janvier 1936, p. 22. - Le patronat..., op. cité, p 56 .

(133) J. Goulven : «Maroc,vers le redressement», A. F. Novembre 1936, p. 617 et «La France au Maroc», op. cité, p. 70 .

(134) B. E. M. Octobre 1937, «La prévoyance indigène au Maroc », p. 345 .

(135) Montagne : Le déséquilibre ..., op. cité, p. 8.

ازمة لا تقل حدة عن ازمة الزراعة ، ابتداء من سنة ١٩٣٠ ، بسبب التقلص الكبير في حجم الاسواق العالمية والى ديسمبر ١٩٣٤ ، جرى « تنويم » ٤٢ شركة منجمية مختلفة ،منها ٣٤ شركة راسمالها مجتمعة ١٤٩،٨٦٣،٠٠٠ فرنك وتضم شركات في مناجم الحديد والفحم والرصاص والزنك والنحاس والبترول والغرافيت والى جانب ذلك ، كانت هناك ٧ شركات قادرة على استئناف الانتاج اذا ارتفعت الاسعار او اذا تدخلت الدولة بفعالية لحمايتها ،ويبلغ رأسمالها مجتمعة ٥٩،٧٠٠،٠٠٠ فرنك : وهي الشركة الشريفية لحديدايميني وشركة التنقيب المعدنية بالمغرب ، ومنغنيز ايريري وباشكول شرق جبل ساغرو، وشركة تافناوت ــ تيرانيمين (منغنيز اولوز بسوس العليا) ، وشركة مناجم احولي « رصاص منطقة ميدلت » والشركة الملكية الاستورية للمناجم « رصاص وزنك حاسي تويسيت بمنطقة وجدة » والشركة الجديدة لمناجم زليجة « رصاص وزنك بوبكر بمنطقة وجدة » ، والشركة المغربية المجهولة بجبل شيكر « رصاص وزنك جبل شيكر » (١٣٦) .

وكانت ازمة المناجم قد شملت المغرب والجزائر وتونس مما دفع«اصحاب» المناجم في البلدان الثلاث الى عقد مؤتمر الجزائر بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٣١ لبحث الازمة وطرق الخروج منها ، وطالبوا بتخفيض اسعار نقل المعادن، وتخفيض الضرائب على الصادرات المعدنية وتشكيل لجنة وزارية لدراسة مطالبهم . وكانت فرنسا في هذه الفترة تعاني من نقص كبير في اشباع حاجياتها من بعض المعادن الاستراتيجية مثل المنغنيز الذي تعذر عليها مواصلة استيراده من روسيا والهند لبعد المسافة وكذلك النحاس والرصاص والزنك والايتان ، التي تستورد منها سنويا قسما هاما من حاجياتها (١٣٧) ومعدن الكوبالت الذي تستهلك منه ١٠٪ من الانتاج العالمي مقابل ٥٠٪ للولايات المتحدة و٢٥٪ لبريطانيا ومعدن موليبدين الذي يدخل مع الفولاذ في التصفيح وخاصة في صنع القذائف . ويعتبر المغرب من البلدان الاربعة الرئيسية المنتجة له الى جانب الولايات المتحدة الاميركية والنرويج والمكسيك (١٣٨) .

وكنتيجة مباشرة لهذه الازمة ، انتشرت البطالة ونقص التشغيل . فانخفضت الوظائف في مراكز الفوسفاط بنسبة ٤٥٪ من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢، وتم

(136) B. E. M. Janvier 1935, pp. 28 et 30 (Tableaux Betd) .

(137) R. C. Février 1932 «Protection des mines Nord-Africaines» , p. 114 . B. E. M. Juillet 1935 : «production minière», p. 207.- Ed. Payen : crise des exploitations des minerais de fer, de zinc, de plomb et de phosphate en Afrique du Nord», R. C. Janvier 1932, p. 60 . - G. Jacqueton : «Les mines de l'Afrique Française», R.C. Juillet 1933, p. 170 .

(138) J.Bondon : «Molybdène Marocain et marché mondial du molybdène». B. E. M. Janvier 1937, pp. 27 et 28 et «Cobalt marocain...», op. cité, p. 219 .

تسريح جميع العمال في المناجم التي توقفت فيهـا عملية الانتاج ، وبلغ عـدد العائلات التي حرمت من مصدر عيشهـا بسبب اغلاق مناجم الرصاص والزنـك ١٠٠٠ عائلـة (١٣٩) . ولولا الاهميـة الاستراتيجيـة للمناجم المغربيـة بالنسبة للدفاع الوطنـي الفرنسي لما تحركت الميتروبول لانقاذ الصناعـة الاستخراجيـة بالمغرب ، ولتواصل اغلاق ما تبقـى مـن المناجم وطرد من فيهـا من العمال ليعلن رسميـا افلاس الصناعـة المنجميـة .

ففي ٢ فبرايـر ١٩٣٢ اعلـن المقيم العام لوسيـان سانـت امـام مجلس الحكومة بان مصلحـة المغرب تقتضي ربط الانتاج المحلي من المعادن باستهـلاك صناعـة التعديـن الفرنسيـة (١٤٠) ، وفي ٢٤ يوليـو مـن نفس السنـة صدر قانـون ينص على حمايـة الصناعة المنجمية ، والتزمت الحكومة الفرنسية وادارة الحماية بتخفيض نفقات الشركـات المنجميـة في ميدان النقل وتخفيض اسعار الكهرباء وتصليح الطرقـات (١٤١) ، بالاضافـة الى المساعدات المالية .

وقد ازداد حجم الدعم المالي بعد مجيء الجنرال نوغيس كمقيم عام لفرنسا بالمغرب . وحدد فـي ديسمبر ١٩٣٦ موقفه من ازمة المناجم وطرق حلها بقوله : «يجب ان تصبح الصناعة المنجميـة تدريجيا ، المورد الكبيـر لصادرات المغرب. وفي الوقت الذي سنطور فيـه ونصلح المناجم الموجودة سنسهر في نفس الوقت ــ بطلب عاجل من الميتروبول ــ على اعطاء الاولوية للتنقيب والاستغلال واستخراج المعادن التي يحتاجهـا الدفاع الوطني » (١٤٢) . وبفضل هذا الـدعم انتعشت الصناعـة الاستخراجيـة تدريجيـا ، وارتفع تبعـا لذلـك نصيب المعادن مـن صادرات المغرب ، فبلغ سنة ١٩٣٧ نسبة ٢٧٪ من القيمـة الاجمالية للصادرات، واحتـل المغرب بذلـك المرتبة الاولـى بين البلدان الخاضعـة لفرنسا المصدرة للمعـادن (١٤٣) .

---

(139) «La question ouvrière.. op. cité, p. 19. - Bondon et Clariond, op. cité, p. 111 .

(١٤٠) خطاب في مجلس الحكومة بتاريخ ٢-٢-١٩٣٢. نشر ملخص له في (R.C) يناير ١٩٣٢، ص ١١٣ .

(141) B. E. M. Octobre 1937 : «La mine au Maroc», p. 307 (Extrait du rapport présenté à l'assemblée générale de l'Union Syndicale des mines, le 24 Juin 1936) .

(١٤٢) خطاب ٧-١٢-١٩٣٦ بمجلس الحكومة. نشر ملخص له في (A.F.) ديسمبر ١٩٣٦، ص٦٧٩.

(143) L. Clariond : Les primes aux mines de plomb et de zinc et l'évolution de la production Nord-Africaine», B. E. M. Juillet 1938, p. 178 et «Le role de la mine...», op. cité dans S.S.A.N, pp 348 et 353 - Rapport à l'assemblée générale de l'Union des Syndicats des mines, op. cité, p. 308 .

ج ـ الازمة العالميـة والصناعات الاخرى :

تختلف درجة تأثيرهـا بالازمة من صناعـة الى اخرى . ففي ميدان البناء تحطمت الوتيرة التي كـان يسير بهـا خلال العشرينات . فانخفضت قيمة المباني الجديدة في المدن من ٥٣٣ مليـون فرنك سنـة ١٩٣١ الى ٢٦٠ سنـة ١٩٣٣الى ١٩٧ سنـة ١٩٣٤ (١٤٤) . وانتشرت البطالة بالدار البيضاء في هذا القطاع وفي القطاعات الاخرى المكملـة له ، مثل صناعـة الخشب واغلـق مصنعا بوليـيـه Polliet ولافارج ابوابهما ، والقي بجميع المستخدمين في احضان البطالـة وسرحت شركـة « مانوطانسيون ماروكين » بميناء الدار البيضاء ٨٠٠ ــ ٩٠٠ عامل من مجموع ١٢٠٠ عامل (١٤٥) ، واخذ عدد الشركات المفلسة يزداد ارتفاعا مـن ٥٧ سنـة ١٩٣٤ الى ٩٧ سنـة ١٩٣٧ (١٤٦) .

وقد استفاد المقاولون ، على الرغم من الازمة العامة في قطاع البناء من انتشار البطالة وانخفاض اجور اليد العاملة المغربيـة فكـان استثمار ١٠٠ مليـون فرنك سنة ١٩٣٤ يسمح لهم ببناء اكثر ممـا كـان يسمح به نفس المبلغ سنة ١٩٢٩، وفي بعض المدن انخفضت تكاليف البناء باكثر من النصف (١٤٧) .

ويشير احصاء ١٩٣٦ الى ان عدد العمال انخفض في القطاع الصناعي بين ١٩٣١ ــ ١٩٣٦ مـن ٢١٦،٩٧٤ الى ١٤٢،٠٣ (ارتفع عدد الموظفين خلال نفس الفترة مـن ٣١٦،٨٤٢ الى ٣٥٥،٥٤٩) ، وانخفض عدد العمال الاوروبيين في الزراعـة من ١٩٠٩ الى ١٠١٨ ، وفي صناعـة الخشب مـن ٢١٤٤ الى ١٠٢٠ ، وفي الصناعة المنجميـة مـن ٥١٦٠ الى ٣٢٣٤ ، وانخفض عدد المستخدمين فـي المؤسسـات الزراعيـة والصناعيـة والتجاريـة من ١٠٩،٥٩٢ الى ٧٨،٨٧٨ (١٤٨) .

---

(144) «La question ouvrière .., op. cité, p. 11, et «Le patronat...», op. cité, p 56 ,

(145) Jean Gay, op. cité, pp. 148 et 149 . - «La question ouvrière ...» op. cité, p. 19 .

(١٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر الاحصائيات الدورية التي كانت تنشرهـا مجلـة (B.E.M.) خلال سنوات الازمة ، وكذلك :

G. Lucas : Activité commerciales ... op. cité, p. 50 .

(147) Jean Jaureguibery : La construction au Maroc», A. F. Mars 1935, p. 190.

(148) Aperçu sur les résultats statistiques .. op. cité, p. 111 .

الفصل الثالث

اليـد العاملـة المغربيـة في الاقتصاد الاوروبي

نشأ الاقتصاد الاوروبي وترعرع على اكتاف نوعيـن من اليد العاملة : النوع الاول ، يتكـون من اليد العاملة المغربية ، وتشكل الاغلبيـة الساحقـة من اليد العاملة بالمغرب . ويتكـون النوع الثاني من اليد العاملة الاوروبيـة، وهي في اغلبها من « الاطارات » . ويتعذر علينا اعطاء ارقام قاطعة عن التطور العـددي لليـد العاملة المغربية بسبب تضارب الاحصائيات من مصدر لاخر اولا، وثانيـا بحكم الوضعيـة الشاذة التي كانت تعيش فيهـا هذه اليـد العاملة والتي جعلت منهـا يدا عاملة تتسم بعدم الاستقرار والتنقل من منطقة الـى اخرى ومـن مؤسسـة الى اخرى بحثا عن شروط عمل افضل نسبيا ، وفي احسن الاحـوال كانت يـدا عاملة مياومة او بالقطعـة حسب حاجيات ارباب العمل .

لذا فاننا نعتقـد ان اخضاع هذه اليـد العاملة لقوانين الاحصاء الدقيق فيه كثير من المغالطات، والهدف منهـا تضخيم عدد الذين شملتهـم «منافـع» الاقتصاد الاوروبي والذيـن هم في حقيقـة الامر ضحاياه . هذا بالاضافة الى ان المواطـن المغربي الذي يرد في الاحصائيات الرسميـة في قائمـة العمـال يجـوز جدا ادراجه في قائمـة العاطليـن ، ولعل هذا مـا جعـل كليسو (Gallissot) يصف العامل المغربي بانه لم يكـن « فـي اغلب الاحيـان سـوى نصف عاطل اي نصف عامل » (١) .

الا انه في نفس الوقت لا مفر لنـا من الاعتماد على هذه الاحصائيات لناخذ منهـا مـا نعتقـده اقرب الى الصواب . ولهذا نرجو اعتبار الارقام المتعلقـة بالحجم الكلـي لليـد العاملـة مجرد محاولة للاقتراب من الحقيقـة ، وليست

(1) «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 20 .

الحقيقــة بعينهـــا .

١ ـ طبيعة اليد العاملة المغربيــة :

تشكلت اليد العاملة المغربية من الفلاحين المهاجرين . وكان الجنوب المغربي يعتبر اهم مركز لتغذيــة اليــد العاملة بالمهاجريــن . مما جعل العنصر البربري يطغى في التركيب الجغرافــي لليــد العاملة المغربيــة (٢) . واعطاه تواجــدا في « كل مكــان في المغرب يوجد فيه نشاط صناعي او ورشات للبناء والطرقات والسكــك الحديدية واشغال التنقيب عــن المياه والمصانع والابحاث والاستغلالات المنجميــة » (٣) .

ولقد كانت اليــد العاملة المغربيــة باكملهــا يدا عاملة يدويــة تعمل فــي كل مــا يستلزم جهدا عضليــا فقط ، دون حاجــة الى ايــة معرفة او خبرة، وبالتالي لــم يكــن هنــاك ادنى اختلاف في الاعمال المسندة اليهــا بين مؤسسة واخرى (٤) . ويأتــي قطاع البناء على راس قطاعات الاشغال الشاقة التــي يشكل فيهــا المغاربة الاغلبيــة الساحقــة من اليد العاملة ،ويشتغلون فيــه « علــى طريقة عهد الفراعنة » (٥) . يحملون على اكتافهم اوعية الاسمنت الثقيلة وزن كل واحدة منهــا يتراوح بيــن ١٥ الى ٢٠ كيلوغرام . وكــان الفراعنة الجــدد يستخدمون في كل مكــان اليــد العاملة النسويــة المغربية وفي نفس ظــروف العامل المغربــي . كمــا كانت اليــد العاملة النسوية تستخدم فــي الموانــي كحمالات الى جانب الرجل ، وفــي المناجم لانجاز الاعمال الشاقــة ويشكلن قسما هامــا من اليــد العاملة المغربيــة في منجم موبلادن للرصاص بمنطقة مكناس وفي بوعرفه ومناجم الفوسفاط في خريبكــة وبوجنيبة . وبلــغ عددهن سنة ١٩٣١، في مناجم الفوسفاط ٣٠٨٣ امراة مقابل ٦٥٠٠ رجلا و٢٤٥١ طفلا (٦).

وفي سنة ١٩٣٧، بلغ عدد العاملات في مصانع تصبير السمك بالقنيطــرة وفضالة والدار البيضاء وآسفي واكاديــر ٦٧٨٢ امراة مقابل ٩٦٧ عامــلا مغربيا

---

(٢) يقسم (Mont.) اليد العاملة المغربية في المدن، حسب مناطق نزوحها الى : ٤٠ بالمئة مــن الجنوب و٤٠ بالمئة من السهل الاطلسي، و٣ بالمئة من الاطلس والاطلس المتوســط والريــف وجبالة، و١٣ بالمئة من دكالة وعبدة وشياظمة، و٤ بالمئة من المدن الاخرى او من الجزائر .
Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 14 .

(3) Guy (Evin), op. cité, p. 60 .

(4) Ibid, pp. 57 et 67 - Montagne : «Naissance...» op. cité, p. 219.- Trysitram : «L'Ouvrier...», op. cité, p. 179 .

(5) Bouy, op. cité, p. 65 .

(6) «Au Maroc de 1929» op. cité, p. 522 . - Trystram : «L'Ouvrier...», op. cité, pp. 32, 38 et 70 . - E. Guy, op. cité, p 72 - Bouy op. cité, p 53 .

و١٩٤١ اوروبيا (٧) .
ولم تكن هناك قوانين او تشريعات تحمي العامل المغربي من اجحاف وتعسف رب العمل الذي لا حدود لنزواته . فالراسماليون الاوروبيون يعتبرون ان تطبيق ابسط قوانين العمل الجارية في اوروبا وخاصة في فرنسا ، انتهاك خطير لقانون العرض والطلب واعتداء على حرية المبادرة الفردية وحرية العمل . وظل ارباب العمل بذلك يتمتعون بالفعل بالحرية المطلقة في علاقاتهم مع اليد العاملة المغربية : ومن احدى مظاهر هذه الحرية انه الى سنة ١٩٣٩ ، كان بعض اصحاب المصانع الاوربيين يجلدون العمال المغاربة (٨) .
ولمنع ميلاد حركة مطلبية وسط العمال المغاربة ، عمد ارباب العمل ـ زيادة على اعتمادهم على الاجهزة والقوانين القمعية التابعة لادارة الحماية وسلطات المخزن ـ الى اسلوبين : اولهما الاحتفاظ دائما براتب العامل المغربي في ادنى حد تسمح به الظروف لتحقيق اعلى ربح باقل التكاليف واجباره على العيش باستمرار في بؤس مدقع ينحصر معه اهتمامه الكلي في « الحاجة الى ضمان الخبز اليومي » (٩) . وبالتالي يقبل بجميع شروط العمل مهما كانت قاسية ومجحفة . فوجد هذا الاسلوب دعما له في سياسة التفقير الجماعي التي كانت تنتهجها ادارة الحماية في جميع المجالات ، وفي مقدمتها القطاع الزراعي المغربي ، مما كان يعتبر بمثابة هدية جميلة ومفيدة في نفس الوقت من السلطات الادراية الى ارباب العمل الاوروبيين من مزارعين وصناعيين ومقاولين وغيرهم تتمثل في فائض كبير من اليد العاملة العاطلة همها الوحيد ضمان رغيف من خبز الشعير يوميا .
والاسلوب الثاني هو منع نشوء يد عاملة مستقرة اي مرتبطة بالمؤسسات والمصانع والورشات والمزارع الاوروبية لان هذا الاستقرار سيؤدي حتما الى نشوء ونمو عقلية البروليتاري . وزيادة على ما يحمله ذلك من « مخاطر » مطلبية فان الاشد خطورة هي « المخاطر » التنظيمية ، خاصة وان هذا البروليتاري خرج لتوه من صفوف الفلاحين . وهو ان كانت قوات الغزو قد اخضعت جسده لسلطتها فان روح الثورة والعودة الى البندقية ستظل متأججة في نفسه لسنوات طويلة وربما لاجيال مقبلة . ولدرء الخطر حرص ارباب العمل على عدم تشغيل العمال المغاربة سوى بالقطعة او باليوم ، وحتى في المؤسسات الكبيرة ، كان العامل المغربي يحصل على العمل فيها لبضع ساعات او لبضعة ايام فقط (١٠) . كما حرم التخصص على المغاربة ،

(7) B. E. M. Avril 1938 : «Rensengnements concernants l'Industrie Marocaine de Conserve de Poisson à la date du 31 Décembre 1937», p. 120 .
(8) «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 13 .
(9) Ibid, p. 17 .
(10) Ibid, p. 17 .

للاحتفاظ بهم رهن اشارة جميع الاوروبيين الباحثين عن اليد العاملة للقيام بالاعمال الشاقة مهما كان نوعها : في المزرعة والمنجم وورشة البناء . وقد جاء في تحقيق الاقامة العامة ان ٣٠٪ من العمال المغاربة في ورشات الدار البيضاء يغادرون عملهم في موسم الحصاد للعمل في المزرعة (١١) مما يدل على انعدام اي رابط مهني بين العامل والمؤسسة .

كما ان حرمان المغاربة من التخصص ، يسمح بدوام الحاجز ، حاجز التخصص ، الذي اقامه ارباب العمل بين اليد العاملة المغربية واليد العاملة الاوروبية . وظل بذلك العمال المغاربة « بروليتاريين يدويين ، بروليتاريين كولونياليين (...) خدم اقتصاد اولي ومضاربي مهددين بالازمات التي يثيرها بالتناوب ، الجفاف وتقلبات اسعار المواد الاولية » (١٢) .

ولتكوين نظرة اكثر وضوحا عن وضعية اليد العاملة المغربية في مجال الاستقرار والتخصص في المرحلة المدروسة ، نذكر بما جاء في تحقيق روبير مونتاني في نهاية الاربعينيات (١٣) من ان ١٠ الى ١٥ ٪ فقط من اليد العاملة المغربية يمكن ادراجها في اطار اليدويين المتخصصين ، في حين ان ٨٠٪ يقومون باعمال لا فرق فيها بين مؤسسة واخرى ، وان تسعة اعشار العمال المغاربة بالدار البيضاء غير متخصصين ويشتغلون في اعمال يدوية منهم جميع عمال شركة الكلس والاسمنت وهي مؤسسة ضخمة،كما ان تسعة اعشار العمال المغاربة في مصانع التصبير عمال موسميون . وفي بحث آخر اجراه (J.P. Trystram) خلال نفس الفترة (١٤) في احد مصانع الدار البيضاء ورد ان ٥٠٪ من عمال هذا المصنع البالغ عددهم ٣٠٠ عامل لا يستمرون في المصنع اكثر من شهر واحد وخلال سنة واحدة مر بالمصنع ١٠٠٠ عامل .

ويجري استقطاب اليد العاملة المغربية بطريقة يعود اصلها حسب بعض المؤرخين الى عهد الرق في المغرب (١٥) ، حيث يجتمع الباحثون عن العمل في اماكن محددة وفي كل المدن تقريبا (الموقف) ويأتي الباحثون عن اليد العاملة لجلب ما يحتاجون اليه ، ويتم الاتفاق شفويا بين الطرفين . ويعتمد ارباب العمل في الاستقطاب على « الكابورال » وهو شخص مغربي يستمد تسميته من خدمته سابقا في الجيش الفرنسي ولا يمتاز من حيث الكفاءة المهنية باي شيء عن بقية العمال المغاربة باستثناء معرفته لبعض المفردات باللغة الفرنسية ، ودوره قيادة مجموعة صغيرة من العمال المغاربة

(11) «Enquete de la Résidence...» , op. cité, p. 165 .
(12) J. Dreisch : «Le Proletariat Marocain», dans «Peuples , Civilisations, Chemins du Monde», Paris 1948, p. 61, cité, dans «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 12 .
(13) Montagne : «Naissance..», op. cité, pp. 183, 193, 217 et 219.
(14) Trystram : «Les Relations Industrielles ...», op. cité,p. 368.
(15) Bouy, op. cité, p. 56 .

والسهـر على الا يتوقف العامل عـن العمل ، ولـه تأثيـر في فصلهم (١٦) . ويعرفه العمال المغاربة بانه شخص ينحصر دوره فـي الالحاح عليهم ب «العمل، العمل دون ان يعمـل هـو شيئا » (١٧) . ويقتطع ارباب العمل اجرة الكابورال مـن اجور العمال المغاربة الذيـن يشرف عليهم (١٨) .

وفي بعض الاحيـان يشغل اصحاب المصانع والمناجم عمـلاء خصوصيين مهمتهم الانتقال الى القرى لجلب اليـد العاملة منها . وحتى المكتب الشريفي للفوسفاط وهو اضخم مؤسسة في الصناعة الاستخراجية ، كـان يمارس هذا الاسلوب فـي استقطاب اليد العاملة المغربيـة (١٩) .

اما اليـد العاملة الاوروبيـة فكانت ذات طبيعة اخرى ، فهي فيمجموعها يـد عاملـة « متخصصة » تستعمل خصوصا لتاطير اليـد العاملة المغربيـة كرؤساء الفرق العماليـة واطارات على اختلاف المستويات . وبلغ من انتشار صفـة « المتخصص » بيـن العمال الاوروبيين درجـة فقدت فيهـا الصفـة معناهـا الحقيقي ، واصبحت مرادفـة لصفة « الاوروبي » ذلـك ان العامل الذي كـان يدويـا في اوروبـا يصبـح « متخصصا » بمجرد وصوله الى المغـرب «...» حتى ان فردا ذا ذكـاء قليل ومتمرسا ، قضى وقتـا لا بأس به كعامل فـي اوروبـا ، يصبـح بسرعـة مسيرا ... » (٢٠) . ويقسم ترايستram (Trystram) (٢١) اليـد العاملة الاوروبيـة حسب المهنة والجنسيـة على الشكـل التالـي : في اغلب الاحيـان يأتي العمال المتخصصون والمسيرون من اوروبـا . بينمـا الاطارات والادارة من الفرنسيين دائما تقريبا . « ويمكـن القول بشكل تقريبي ، ان رؤساء المؤسسات يأتـون مـن الميتروبول وتأتـي الاطارات مـن مختلف بلدان اوروبا . اما العمال فهم مغاربة » والى سنة ١٩٥٢ كـان يعتبر وجود مغربـي على راس مؤسسة حالة نادرة .

وعلى الرغم من ان انتاجيـة اليد العاملة الاوروبية باعتبارها «متخصصة» اقـل من انتاجيـة مثيلتهـا فـي الميتروبول (٢٢) فـان برنارد اوغستـان (B.Augustin) وهو احـد اقطاب الفكر الاستعماري في المغرب العربي واحـد المؤثريـن في ميدان التشغيل كان يرى ان « الاطارات العليا والعمال المتخصصين

(16) Trystram : «L'Ouvrière...», op. cité, p. 179 et «Les Relations Industrielles..» op. cité, p 366 . - Montagne : «Naissance ...» op. cité, p 199 .
(17) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 13 .
(18) «Enquete de la Résidence..», op. cité, 174 .
(19) Ibid, p. 231 - Trystram : «L'Ouvrier..», op. cité, p. 31 et «Les Relations Industrielles...» op. cité, p. 365 .
(20) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 458 .
(21) «L'Ouvrier..», op. cité, p.179 et «Les Relations Industrilles..» op. cité , p. 361 .
(22) Rapport de Mr . Pascalet, op. cité, p. 521 .

لا يمكن ان يكونوا غير اوروبيين » ، واقترح توجيه اليد العاملة الاوروبية الى القطاع الصناعي واليد العاملة المغربية الى القطاع الزراعي وحده (٢٣).

ولم تكن الايدي العاملة الاوروبية متساوية في امتيازاتها ، اذ كانت اليد العاملة الفرنسية تشكل نوعا من « الارستقراطية اكثر منها بروليتاريا »(٢٤)، وهي قليلة العدد ولم تكن نسبتها تتجاوز ١٠ بالمئة سنة ١٩٣٠ من مجموع اليد العاملة في تسيير الادوات الآلية (٢٥) .

وتتغذى اليد العاملة الاوروبية من الهجرة . اذ لم تكن نسبة الولادات وسط الجالية الاوروبية تساهم في التكاثر العددي الاوروبي سوى بنسبة ضئيلة . فاذا اخذنا على سبيل المثال ، الجالية الفرنسية باعتبارها ، كما سبق ان رأينا اكبر الجاليات الاوروبية عددا ، نجد ، حسب احصائيات ١٩٣٦ ان عدد الفرنسيين المولودين بالمغرب والبالغين من العمر عشر سنوات فما فوق يبلغ ٣٥،٠٥٢ شخصا مقابل ٢٣،٥٤٤ سنة ١٩٣١ و٣٧٥٦ سنة ١٩٢٦ . وكان الاتجاه وسط الجالية الفرنسية هو ارتفاع نسبة الاطفال البالغين اقل من ١٥ سنة ، من ٢٤،٨٠٪ سنة ١٩٢٦ الى ٢٩،٤١ ٪ سنة ١٩٣١ الى ٣٢،١٤٪ سنة ١٩٣٦ ، كما كان نفس الميل الى الانتفاع واضحا في نسبة الاشخاص البالغين ٦٠ سنة فما فوق من ٢،٩٠٪ سنة ١٩٢٦ الى ٣،٣٧٪ سنة ١٩٣١ الى ٤،١٤٪ سنة ١٩٣٦ . في حين كانت نسبة العاملين تسير نحو الانخفاض من ٧٢،٣٠ ٪ سنة ١٩٢٦ الى ٦٧،٢٢ ٪ سنة ١٩٣١ الى ٦٣،٧٣٪ سنة ١٩٣٦ . ويتوزع الجزء المولود بالمغرب من الجالية الفرنسية حسب الاعمار كما يلي : ٣٩٪ اقل من ٥ سنوات و٢٦٪ بين ٥ ــ ٩ سنوات و ١٩٪ بين ١٠ ــ ١٤ سنة و٩٪ بين ١٥ ــ ١٩ سنة و ٧٪ يبلغون من العمر عشرين سنة فما فوق (٢٦) .

وفي مجال تشريعات العمل ، كانت اليد العاملة الاوروبية في وضعية ممتازة بالمقارنة مع اليد العاملة المغربية وفي وضعية اكثر سوء بالمقارنة مع رفقائهم في اوروبا ، خاصة فيما يتعلق بالشروط الصحية والامن في العمل ، وحرمانهم من حق التنظيم النقابي لغاية ١٩٣٦ .

اما استقطاب اليد العاملة الاوروبية فكان يتم بواسطة العلاقات والاعلانات في الصحف (٢٧) .

---

(23) A. Bernard : «La Main d'Ouvre...», op. cité, pp. 309 et311.
(24) Bernard Joseph : «Le Droit du Travail au Maroc», thèse de roctorat en Droit Alger, Casablanca et Paris 1942, p. 324 , cité, dans «La Question Ouvrière...» op. cité, p. 13 .
(25) «Enquete de la Résidence ...», op. cité, p. 109 .
(26) «Aperçu sur les Résultats Statistiques ...», op. cité,p. 109 .
(27) «Rapport de Mr. Pascalet...», op. cité, p. 521 .

ا ـ اليد العاملة في الزراعة :

سبق ان اشرنا الى صعوبة التحديد الدقيق لحجم اليد العاملة وخاصة منها المغربية ، في الاقتصاد الاوروبي . وتزداد هذه المسألة صعوبة في القطاع الزراعي . ولا تتردد الدراسات والتحقيقات الرسمية او شبه الرسمية في الاعتراف بهذه الصعوبة ، حتى عندما يتعلق الامر باقليم واحد وتلجأ الى التقديرات في محاولة للاقتراب من الحجم الحقيقي سواء على المستوى الاقليمي او الوطني (٢٨) .

والى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٨٣٨) لم تكن هناك احصائيات مفصلة عن حجم اليد العاملة المغربية في مزارع الاوروبيين (٢٩) . ويزيد في تعقيد هذه المهمة ان الزراعة الاوروبية تعتمد اعتمادا كليا على اليد العاملة المغربية ، وان الاغلبية الساحقة من هذه اليد العاملة موسمية تأتي من المناطق القريبة من مزارع الاوروبيين او من اقاليم بعيدة مثل سوس ودرعة وتافيلالت والاطلس والريف ودكالة والرحامنة وعبدة وبني حسن (٣٠). اما العمال الدائمون في مزرعة اوروبية مساحتها ٢٥٠ هكتار ، فيختلف عددهم باختلاف المناطق والظروف ، ويتراوح بين ٤ ـ ١٢ عامل في احسن الاحوال،منهم عامل او عاملان اوروبيان «متخصصان» في تعيير آلات المزرعة و« قيادة » العمال المغاربة (٣١) . ومن تحقيق الاقامة استخلصنا الجدول(٩). حول توزيع اليد العاملة المغربية في الزراعة الاوروبية حسب المناطق.

ومهما تكن هذه الاحصائيات ناقصة لافتقارها الى احصائيات عن مناطق اخرى مثل وجدة وتازة والدار البيضاء ، فاننا نظل مع ذلك بعيدين عن رقم ٤٠،٠٠٠ عامل مغربي دائم الوارد في دراسة مازوير (H. Mazoyer) (٣٢) سنة ١٩٣٥، وعن رقم ١٠٠،٠٠٠ عامل في مزارع الاوروبيين و٦٠،٠٠٠ عامل في مزارع انتاج الحوامض وحدها سنة ١٩٣٤ (٣٣) . خاصة وقد رأينا شدة الضربة التي تلقتها الزراعة نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية. ولم تكن المساعدات التي تغدقها الاقامة العامة بسخاء على المستوطنين الزراعيين تهدف الى رفع مستوى التشغيل بل الى تعويضهم خساراتهم نتيجة

(28) B. E. M., Avril 1938 : «La main d'Ouvre Agricole au Maroc» p. 150 . - «Enauete de la Résidence...», op cité, p. 228 .
(29) «La Main d'Oeuvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .
(30) «Enquete de la Résidence ...», op. cité, pp. 116, 164 et 295.- «La Main d'Oeuvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .
(31) «Enquete de la Residence...», op. cité, pp. 116 et 300 . - Henri Mazoyer, op. cité, p. 192 . - Bouy, op. cité, p. 33 .- « La Main d'Oeuvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .
(32) Henri Mazoyer, op. cité, p. 192 .
(33) «La Main d'Oeuvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .

انخفاض الاسعار وتقلص الاسواق . ولذلك فاننا نعتقد ان ما قيل سنة ١٩٣٧ عن وجود ٢٠٠،٠٠٠ شخص مغربي يعيشون من العمل في مزارع الاوروبيين (٣٤) ليست سوى ضربا من المغالطة بتضخيم مجال التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع الاوروبي لتبرير المزيد من الدعم المالي له . ولقد تميزت وضعية اليد العاملة المغربية في القطاع الزراعي بقساوة اكثر من وضعية اليد المغربية في القطاع الصناعي . فقد كان للمستوطنين الزراعيين مطلق الحرية في جميع النواحي باسم قانون العرض والطلب . وزاد من هذه القساوة ان « الكابورال » الذي يشغله المستوطنون الزراعيون لاقتناص البائسين المهاجرين في الاسواق المحلية ومن المناطق المجاورة ، كان يتمتع بسلطات واسعة تفوق سلطة « الكابورال » في القطاع الصناعي . فهو الذي يبرم عقد العمل شفويا مع المستوطن الزراعي ومع العمال الذين يأتي بهم ، حول ظروف العمل والاجرة اليومية وتحديد السعر الادنى للاشغال بالقطعة مما كان يسمح له بالاستيلاء على اجزاء هامة من اجور العمال (٣٥) .

اما العامل الاوروبي فكان دوره محدودا . ففي منطقة الشاوية وهي من اهم مناطق الاستيطان الزراعي الاوروبي لم يكن عدد العمال الاوروبيين ، حسب تحقيق الاقامة العامة ، يزيد عن ٦٠٠ عامل وفي مكناس والناحية (زرهون وكروان ومجاط وبني مطير) ٢٠٠ عامل وفي منطقة تادلة ٣٢ عاملا وفي منطقة الرباط ٣٠٠ عامل وفي تازة كان عدد العمال الاوروبيين في المزارع والمناجم والاشغال العمومية ١٥٠ عامل (٣٦) ، ونادرا ما يكون من بينهم عمال موسميون .

وعلى عكس العامل المغربي ، كان العامل الاوروبي يتمتع بكثير من الامتيازات منها عقود عمل مضبوطة واجرة مرتفعة وسكن ومكافآت تتراوح قيمتها بين ٢٠٠٠ الى ١٠،٠٠٠ فرنك سنويا (٣٧) . بالاضافة الى امتيازات اخرى مثل المستوصف والمدرسة لابنائه .

ب ـ اليد العاملة في الصناعة :

تشكل اليد العاملة المغربية الجزء الاكبر من مجموع اليد العاملة في القطاع الصناعي ، والاغلبية الساحقة من العمال المغاربة مياومون او بالقطعة سواء في الاشغال العمومية او البناء او المناجم وحتى في مؤسسات الصناعة

(34) «La France au Maroc», op. cité, p. 65 .
(35) «Enquete de la Residence..», op. cité, pp. 117 , 165 , 168 , 229, 233, 295, 297, 298, 300, 301, et 303 .
(36) Ibid, pp. 164 , 167, 295, 298, 302, 303 et 204 .
(37) Ibid, p. 117 .

التحويلية . ولا يحتفظ ارباب العمل لمدة طويلة سوى باناس ثقة من امثال « الكابورال » وقد جاء في تحقيق الاقامة العامة عن منطقة تازة (٣٨) ان نسبة العمال المغاربة الدائمين لدى المستوطنين الزراعيين والمقاولين والمناجم والاشغال الشاقة هي واحد من كل ٥٠ عاملا من مجموع اليد العاملة المغربية بالمنطقة ، ويستخدم ارباب العمل في تأثير اليد العاملة المغربية قدماء الضباط وضباط الصف في الجيش الفرنسي « لمعرفتهم بالاهالي » . او عمال اوربيين يحسنون استعمال العنف مع العمال المغاربة (٣٩) .

وبسبب قساوة ظروف العمل في القطاع الصناعي ، تقلص حجم اليد العاملة الاوروبية وانحصر دورها اكثر فاكثر في تأطير اليد العاملة المغربية، رغبة من اصحاب المؤسسات في تخفيض تكاليف انتاجهم بالاعتماد على اليد العاملة المغربية الرخيصة . ففي سنة ١٩٢٨ اعلن مفتش دائرة الشمال (٤٠)، انه « لن يكون من المفاجيء في مستقبل قريب نسبيا ، الا تشغل بعض الصناعات الا اليد العاملة الاهلية الاقل تكلفة والاكثر مرونة في اغلب الاحيان من اليد العاملة الاوروبية » (٤١) . وقد ظهر هذا الاتجاه جليا في قطاع البناء وخاصة مع استعمال الاسمنت المسلح وفي قطاع النقل . ومع بداية الازمة الاقتصادية العالمية ، اصبحت بعض الصناعات التي كان فيها العمال الاوروبيون يشكلون ٩٠ ٪ من عمالها تعتمد بنسبة ٩٠٪ على اليد العاملة المغربية (٤٢) : في حين ورد في تحقيق الاقامة العامة قبيل اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية ان عمال المصانع الكبرى بالدار البيضاء يتوزعون حسب الجنسية كالتالي : ٥٠ ــ ٦٠٪ مغاربة ، و١٠٪ فرنسيون و٣٠ ــ ٤٠٪ من بلدان اجنبية اخرى (٤٣) .

وبشكل عام ، ظل حجم اليد العاملة في قطاع الصناعة ، باستثناء البناء والاشغال العمومية وصناعة الالياف النباتية ضعيفا من حيث العدد بالمقارنة مع حجم اليد العاملة التي تجذبها الزراعة . ويرجع السبب في اعتقادنا الى عدة عوامل منها :

---

(38) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 303 . - Voir aussi «Rapport de Mr. Pascalet», op. cité, p. 521 .

(39) «La Question Ouvrière..», op. cité, pp. 12 - 13 . - « Le Patronat...», op cité, pp. 27 - 28 .

(٤٠) كان بالمغرب دائرتان للشغل : دائرة الشمال، وتشمل الرباط وفاس والقنيطرة ومكناس ووجدة وتازة ودائرة الجنوب وتشمل الدار البيضاء وفضالة ومراكش والجديدة والصويرة ووادي زم واسفي وسطاط .

(41) Bulletin du travail, op. cité, p. 2 .

(42) Jean Gay, op. cité, p. 149 - «La Question Ouvrière ..», op. cité, p. 20 - «Le Patronal...», op. cité, p. 74 - Bulletin du Travail, op. cité, p. 2 .

(43) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 109 .

١ ــ ان قطاع الصناعة التحويلية ظل ضعيفا يقتصر على بعض الحاجيات الاستهلاكية مثل بعض المواد الغذائية (السكر وتصبير السمك والمطاحن وزيت الزيتون) وبعض الصناعات التعدينية والاجور المكملة لصناعة البناء .

٢ ــ ان قطاع الصناعة الاستخراجية ظل مهزوزا طوال الفترة المدروسة. فبعد الفوضى التي مر بها في عهد ليوطي دخل في ازمة اليد العاملة ، ولم تسفر محاولة تنظيمه بانشاء مكتب الابحاث والمساهمات المنجمية ١٥ ديسمبر ١٩٢٨ عن اية نتيجة بسبب اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية ، التي لم يخرج منها قطاع المناجم الا بمشقة بسبب تقلص الاسواق ، ليصطدم بالحرب العالمية الثانية .

٣ ــ ان العامل المغربي كان عاملا على الرغم منه . فبعد ان سلبه الاوربيون والاقطاعيون المغاربة اراضيه واملاكه لم يخمد حنينه الى الارض. ويدفعه هذا الحنين الى القطاع الزراعي الذي يفضله لمعرفته الكثيرة به ، على الرغم من قساوة العمل فيه ،على القطاع الصناعي المليء بالاخطار ليس هناك مما يرغمه على ركوبها غير قساوة الحياة .

وحسب احصائيات ١٩٣١ ، تطور عدد العمال في قطاع الصناعة من٢٦٦٦ سنة ١٩١٨ الى ٤٠٦٠ سنة ١٩٢١ الى ٧٢٢٣ سنة ١٩٢٤ الى ١٠،٩٩٠ سنة ١٩٢٧ الى ٤٥،٠٥٢ سنة ١٩٣٠ منهم ١٠،٥٣٤ اوروبيا و٣٤،٥١٨ مغربيا (٤٤). في حين ورد في كتابات بعض المتخصصين في القضايا الاقتصادية المغربية في هذه المرحلة ، ان مجموع اليد العاملة في المغرب بلغ ٥٤،٠٥٢ عاملا سنة ١٩٣٢ (٤٥) . ونسب البعض الاخر نفس الحجم لسنة ١٩٣٥ في القطاع الصناعي وحده (٤٦) .

واعتمادا على بطء نمو حجم اليد العاملة في القطاع الصناعي خلال العشرينات ، يمكن ان نقول ان هذه الاحصائيات عن مرحلة الازمة الاقتصادية العالمية ، مبالغ فيها . فقد رأينا كيف طوحت الازمة الاقتصادية العالمية بقطاع الصناعة الاستخراجية وادت الى اغلاق عدة مناجم واغلاق بعض مصانع الاسمنت بالدار البيضاء واصبحت مصانع اخرى مهددة بسبب منافسة الاسمنت البلجيكي الذي يستورد منه المغرب جزءا هاما من الصادرات البلجيكية المقدرة بثلثي الانتاج وكذلك الامر بالنسبة لصناعة الخشب (٤٧) . وجاء في تقرير النائب الاشتراكي مارزاني (٤٨) ان الازمة الاقتصادية اصابت بالبطالة آلاف العمال المغاربة بلغ عددهم ١٠،٠٠٠ عامل سنة ١٩٣٣ مقابل ٣٠٠٠ عامل

(44) Evin Guy, op. cité, p. 65 .
(45) «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 11.
(46) Leris : «Le Droit Ouvrier au Maroc», B. E. M. Janvier 1939 , p. 74 .
(47) Evin Guy, op. cité pp. 126 - 129 . - Jean Gay, op. cité, p. 148.
(48) Cité dans «Le Patronat..», op. cité, p. 74 et «La Question Ouvrière...», op. cité, p 20 .

اوروبي ، كما عمت البطالة المراكز الهامة مثل مراكش ومكناس وفاس . ونشير هنا ان الاحصائيات المتعلقة بالعمال المغاربة العاطلين تقوم على التقديرات لان ادارة الحماية لم تكن تهتم سوى باحصاء العاطلين الاوروبيين ولم يكن المكتب الاقتصادي (المكلف بالتشغيل) يقبل طلبات العمل من العمال المغاربة الا اذا كانوا «متخصصين» (٤٩) وهي الحالة النادرة جدا .

ومهما يكن من امر فان هذه الاحصائيات الرسمية لحجم اليد العاملة بالمغرب تبين مع تجاوز تحفظنا منها ، الضعف العددي لليد العاملة في القطاع الصناعي بالمغرب بالمقارنة مع الاحصائيات الرسمية خلال نفس الفترة عن تونس (٥٥،٠٠٠ عامل منهم ٣٠،٠٠٠ تونسي) والجزائر ٩٠،٠٠٠ عامل منهم ٤٥،٠٠٠ جزائري (٥٠) .

ولقد كان عمال المناجم والصناعة التحويلية (مثل السكر والنسيج) والنقل وخاصة السكك الحديدية هم النواة الحقيقية الفعلية للطبقة العاملة المستقبلة بالمغرب . وظل قطاع الفوسفاط يحتل الصدارة من حيث حجم اليد العاملة .

ففي سنة ١٩٢٨ كان يشتغل في الفوسفاط وحده نحو ٣٦٠٠ عامل منهم نحو ٣٢٠٠ مغربي مقابل ٩٠٠٠ شخص في قطاع النقل منهم ٦٥٠٠ مغربي و٤١٢٢ عامل في مجموع المناجم الاخرى من بينهم ٣٦٤٩ عاملا مغربيا (٥١) . وفي سنة ١٩٣١ بلغ مجموع المستخدمين (بالفتح) في المناجم ٩٠٠٠ شخص مقابل ٦٣٦٤ عاملا في قطاع الفوسفاط وحده سنة ١٩٣٠ من بينهم نحو ٥٢٧٤ عاملا مغربيا (٥٢) .

وعلى اثر المجهود والمساعدات المالية والمادية ومختلف التسهيلات التي قدمتها الميتروبول لتطوير النشاط المنجمي في اطار استعداداتها للحرب العالمية الثانية ، ارتفع عدد العمال في المناجم الى ١٤،٠٠٠ عاملا سنة ١٩٣٧ عاملا مغربيا و١٢٧٤ عاملا اوروبيا (٥٣) بما في ذلك عمال الفوسفاط الذين ارتفع عددهم خلال الفترة نفسها من ٥١٧١ الى ٦٧٧١ عاملا .

والى جانب المناجم نجد السكك الحديدية التي بلغ عدد عمالها في خط وجدة ــ بوعرفة وحده ٤٠٠٠ عاملا سنة ١٩٢٨ ، وشركة السكر المغربية وتستخدم ٥٨٠ عاملا سنة ١٩٣١ منهم ٥٠٠ عامل مغربي ، وشركة النسيج

(49) «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 20 . - « Enquete de la Résidence...», p 110 ..

(50) Chombart de lauwe : «l'organisation Ouvrière et Artisanale..», op. cité, p. 81 .

(51) A. Bernard : «La Main d'Ouvre ...», op. cité, p. 299 . - Bouy, op. cité, p 50 .

(52) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 9 .

(53) L. Clariond : «Le Rôle de la Mine ...», S.S.A.N., op cité, p. 348 . - B.E.M. Janvier 1939, p. 36 .

الافريقيـة البور دولية وعدد عمالهـا في نفس السنـة ٣٠٠٠ عامل مغربي و٣٠ عامل اوروبي ، و٧ مصانع لتصبير السمك وتشغل كـلا منها ٢٠٠ امراة فـي موسم الصيد البحري ، ومصنع الفوسفاط الرفيـع والمواد الكيماوية ويشـغل ١٨٠ عامـلا منهم ١٥٠ مغربيـا و٣٠ اوروبيا ومصنعي الاسمنت بحي روش نورا وعدد عمالهـا ٨٠٠ عامل سنـة ١٩٣٢ منهم ٧٠٠ عامل مغربي (٥٤) .

وزيادة على هذا الضعف العددي للبروليتاريـا المغربيـة في المناجـم والمؤسسات الصناعيـة وظروفهـا المادية والسكنيـة وطبيعـة العمل المنوط بهـا وشروط التشغيل التي لا تسمح لها بالاستقرار كان ارباب العمل بتشجيع من ادارة الحمايـة يعملون على تغذيـة الصراعـات الجهوية والقبليـة وخلـق الحزازات بيـن العمال المغاربة باختيارهم اليـد العاملة من مناطق معينة ورفض ابناء المناطق الاخرى (٥٥) وتوسيع الهوة بيـن اليـد العاملة المغربيـة واليـد العاملة الاوروبية ، والعمل على منـع تحول الفلاحيـن المغاربة العامليـن في القطاع الصناعي على الرغم من قلة عددهم الى كتلة بروليتارية سلوكـا وعقلية. ودلت انتفاضة يونيـو ١٩٣٦ ، على فشـل ادارة الحماية والمؤسسات الصناعية فـي سياستهمـا .

٢ ـ الاجـور والمستـوى المعاشـي

١ ـ الاجـور :

تكتسي الاجرة بالنسبة للعامل المغربي ، اهميـة مزدوجـة : تلبيـة حاجياتعائلته الصغيرة المتكونـة من الزوجـة والاولاد من جهـة ، واقتصاد مبلـغ بيـن الحيـن والآخـر لارساله الى ابويه واخوته في القريـة من جهـة ثانيـة ومن اجل هذا يتحمل تضحيـات كبرى ، بالتضحيـة بكثيـر من حاجياته الضرورية ويتحمل بصبر جميع القهر الجسدي والنفسي الذي يسلطه عليهارباب العمل . وجاء في تحقيق الاقامة في هذا الموضوع : « يمكـن القول ، ان الفكرة الوحيـدة التي تجعله (اي العامل المغربي) يبقى في العمل ، هي الواجب بـان يبعث الـى مـا وراء الاطلسي الى عائلته التي يعتبـر مصدرهـا الوحيد ، جزءا مـن اجرتـه » (٥٦) .

وعندمـا نتحدث عـن اجور اليد العاملة المغربية ، فـان مـن اللازم علينـا ان نفرق بيـن الجانب النظري والجانب التطبيقي للمسالة . اذ يحدث في كثر من الحالات ان لا يحصل العامل من اجرة ٦ فرنكات المتفق عليها مع رب العمل،

(54) «La Question Ouvrière.», op cité, pp. 9 et 10 . - Evin Guy, op. cité, p. 124 .
(55) Trystram , «Les Relations Industrielles...», op. cité, p. 365.
(56) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 111 - « Le Patronat...», op cité, p 32 - Bouy, op. cité, p. 102 .

الا على ٣ فرنكات ، وتختفي الفرنكات الاخرى بين مساعدي « الباترون » بما فيهم « الكابورال » (٥٧) . ذلك ان اجرة اليد العاملة المغربية لم تكن تخضع لقانون او رقابة . وظل ارباب العمل رسميا الى صدور قانون الحد الادنى للاجور سنة ١٩٣٦ ، وعمليا طيلة المرحلة المدروسة يتمتعون بالحرية المطلقة في معاملة اليد العاملة المغربية تحت شعار « دعه يعمل، دعه يمر » الراسمالي ، وبحجة احترام قانون العرض والطلب . وفي ظل هذه العلاقة الغير المتكافاة بين الذئب والحمل ، نشط ارباب العمل بتأييد فعلي او ضمي من ادارة الحماية في استنباط وسائل تسمح لهم باستعادة الجزء اليسير من الاجرة الذي يصل الى يد العامل وذلك حتى يتسنى لهم انجاز مشاريع باقل التكاليف ، تصل احيانا الى حد انجازها مجانا . فكان ارباب العمل يقومون وبشكل منظم بخصم جزء هام من اجرة العامل قد يصل الى نصف الاجرة لاقل سبب بحجة ارتكاب مخالفة وهو ما كان يعرف بنظام الغرامات (٥٨) ، وكذلك التماطل في دفع اجرة العامل الاسبوعي مدة قد تصل الى شهر كامل وفي بعض الاحيان الاكتفاء بمنحه تسبيقات فقط ،ويتعين عليه الحصول على اجرته كاملة القيام باجراءات قد تستغرق ١٨ شهرا او ارغام العامل على الاختيار بين قبول تخفيض اجرته او الطرد (٥٩) . وفي حالة عرض المشكل على القضاء كان ارباب العمل يخرجون دائما منتصرين وفي اغلب الاحيان كان يستحيل على عامل تنتظره افواه جائعة ، ان يتوقف لحظة واحدة عن البحث عن عمل اخر ليخوض معركة قضائية خاسرة مسبقا مع رب عمله السابق او يرفض اجرة ولو منخفضة . وذهب الحال ببعض منظري الاستعمار من امثال روني هوفر (R. Hoffherr) الى الالحاح على ضرورة دفع الاجور عينا للعمال المغاربة لارغامهم على الاستهلاك (٦٠) . فكان اصحاب المؤسسات يجبرون العامل المغربي على شراء مواد غذائية من الصنف الرديء في دكاكين اقاموها في المؤسسات باسعار باهظة .

ولم تكن اليد العاملة المغربية كلها متساوية في درجة استغلالها. فالكابورال يتقاضى ثمنا لقساوته على اخوانه ، اجرة مرتفعة جدا نسبيا، ووصلت سنة ١٩٣٥ بميناء الدار البيضاء الى ٣ مرات اجرة العامل المغربي (٦١) كما كان ارباب العمل يستغلون ببشاعة اكثر اليد العاملة المغربية النسوية

(57) «Le Patronat ...», op. cité, p. 81 et «La Question ..», op. cité, pp 13, 14, 22 et 28 .

(58) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 229 - «Les Greves de Juin..», op. cité, pp 421 et 422 .

(59) «Rapport de Mr. Pascalet...», op. cité, p. 521 - « Le Patronat..», op cité, p 81 .

(60) R.Hoffherr : «L'Equilibre..», op. cité, p 66 .

(61) Montagne : «Naissance...», op. cité, p. 197 - « La Question Ouvrière...», op cité, pp. 13 et 14 .

والاطفال . ففي الوقت الذي اقتحمت فيه المراة المغربية ميادين عمل اكثر خطورة مثل المناجم والبناء والموانى كانت اجرتها تصل بصعوبة الى نصف اجرة زميلها المغربي ، وتتعرض بدورها لنفس اساليب الابتزاز السابق ذكرها. وفي سنة ١٩٣٨ اعترف الجنرال نوغيس ببشاعة استغلال اليد العاملة النسوية (٦٢) ، الا انه لم يتجاوز حد الاعتراف بذلك وكرس في نفس الوقت هذا الاستغلال بتحديد ٦ فرنكات كحد ادنى لاجرة الرجل و٢ – ٣ فرنكات لاجرة المراة المغربية . ولم يكن هذا القرار يشمل سوى اليد العاملة المغربية في القطاع الصناعي والمؤسسات العمومية ، وظلت هذه الاجور مجمدة الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومع ان العامل المغربي هو ركيزة الاقتصاد الاوروبي ، ويبذل من الجهد اضعاف ما يبذله العامل الاوروبي مما جعل ارنيست بوي يقول « من الجائز ان نتساءل اذا كان العامل الاوروبي قادرا على القيام بنفس الاعمال الضنية التي يؤديها العامل الاهلي » (٦٣) ، فان اجرة العامل المغربي اقل بعدة مرات عن اجرة العامل الاوروبي . واهم تفسير اعطي لهذا الاجحاف هو الاختلاف الاصلي في المستوى المعاشي بين العامل المغربي والعامل الاوروبي . ذي الحاجيات العديدة والذي لا يمكن ان يقبل بان يتساوى في الاجرة مع العامل المغربي الذي « تكفيه لغذائه قطعة من خبز الشعير وحفنة من التين الجاف او التمر ولا ينفق شيئا على السكن ولا الاثاث ، اما النساء، وهن المصدر الرئيسي للنفقات بالنسبة للعامل الفرنسي او الاميركي ، فانهن لا يعرفن ما هي الكماليات ولا نفقات الزينة ولا حتى نفقات المتطلبات البسيطة » (٦٤) وحتى عندما يكون العامل المغربي متخصصا فان اجرته تقل عن اجرة عامل اوروبي له نفس التخصص بمرتين ، وتقل عنها في بعض الاحيان باربع مرات .

ففي ١٨ يونيو ١٩٣٦ صدر اول قانون يحدد الحد الادنى للاجور في ٤ فرنكات للعمال المغاربة الذكور ، الا انه في نفس الوقت حدد اجرة العامل الاوروبي في ثلاث او اربع مرات اجرة العامل المغربي في نفس المهنة . فقد حدد اجرة العامل المنجمي المغربي بالرباط والقنيطرة في ٩٠ر. فرنك للساعة واجرة رفيقه الاوروبي في ٤ فرنكات للساعة . وفي الجديدة تحددت اجرة اللحام في ١٤ فرنك لليوم واجرة الاوروبي في نفس المستوى من التخصص في ٤٠ فرنك لليوم ، واجرة العامل المغربي في مكناس وفاس ٤٠ر٤ فرنك في اليوم والاوروبي ١٦ فرنك (٦٥) .

(62) Discours au Conseil du Gouvernement le 28/6/1938, B.E.M. Juillet 1938, p. 211 .
(63) Bouy, op. cité, p. 61 .
(64) Ibid, p. 61.- A. Bernard : «La Main d'Oeuvre...», op. cité,p.307
(65) B.E.M. Octobre 1936 : «Bordereaux des Salaires Minima Arretés par les Commissions Régionales du Maroc et Annexés au Marchés de Travaux Publiques». p. 333 (Tableau) .

ولم يكن العمال الاوروبيون متساوين في هذا الامتياز . فالعمال الفرنسيون يتقاضون اجورا اعلى من زملائهم الاوروبيين الآخرين « لانهم اكثر حرصا على رفاهيتهم » (٦٦) .

١ ـ الاجور في القطاع الزراعي :

تختلف الاجور من منطقة الى اخرى . وحسب تحقيق الاقامة العامة . كان متوسط الاجرة اليومية حسب المناطق كالاتي :
منطقة وجدة : من ٣ الى ١٠ فرنكات ومنطقة تازة : ٣ ـ ١٥ فرنك وفاس: ١٠ ـ ١٢ فرنكا ومكناس ٧ ـ ١٢ فرنك والغرب : ٥٫٥ فرنك ـ ١٠ فرنكات والرباط : ٨ ـ ١٠ فرنكات والشاوية ٦ ـ ٨ فرنك ودكالة : ٦ ـ ٨ فرنك ، ومراكش : (ديسمبر ١٩٢٨) : ٦ـ٨ فرنك وتادلة ووادي‌زم :٦ـ٨ فرنك (٦٧)، وهي اجور اقل في مجملها من الاجور التي يدفعها المستوطنون الزراعيون الاوروبيون لليد العاملة المحلية في الجزائر (١١ فرنك) وتونس (١٥ فرنك) (٦٨) .
ويخفي هذا المعدل للاجور حقائق مريرة . ففي نفس الفترة كانت اجور العمال المغاربة في الزراعة الاوروبية تنخفض في دائرة صفرو الى ٥٠ر١ فرنك وفي دائرة وادي زم الى ٣٥٠ فرنك في السنة (٦٩) اي ٩٥ر. فرنك في اليوم بمعدل ٣٦٥ يوم عمل في السنة وهي اقل من الاجرة التي كان المستوطنون الزراعيون يستخدمون بها العمال المغاربة سنة١٩١٣ في مناطق مراكش والشاوية والرباط والتي كانت تتراوح بين ٥٠ر١ فرنك ـ ٢ فرنك وتصل في فصل الصيف في اقليم الرباط الى ٣ فرنكات (٧٠) .
ويشتد ضغط الاستغلال اكثر على اليد العاملة النسوية المغربية والاطفال، فاجرة المراة تنخفض الى ٣ فرنكات في دكالة ومراكش والرباط، و٥ر٢ فرنك في سيدي قاسم (٧١). ونشير الى ان هذه اجور العاملات الموسميات، وهي اعلى من اجور العاملات الدائمات. وفي موسم الحرث والحصاد، يحسب ارباب العمل ضمن الاجرة «وجبة غذائية» لكل فرد تتكون من ربع ديكاليتر من الشعير او الذرة و٥ـ٦ ليترات من اللبن او الماء لكل ١٠ عمال وغالبا ما تكون هذه «الوجبة» على شكل كسكسي باللبن يعرف في المغرب باسم «سيكوك» وهي وجبة لا تتغير طيلة الموسم (٧٢) .

(66) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 458 .
(67) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 117 .
(68) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 303 .
(69) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 297 et 300 .
(70) Ibid. pp. 164, 167 et 229 .
(71) Ibid, pp. 167, 171, 229 et 232 .
(72) Ibid, p. 297 . - «Metiers et Classes Sociales..», op. cité,p. 167.

وعلى عكس اعمال العامل الموسمي المحددة، كانت مهمات العامل الزراعي الدائم غير محددة. ففيه العامل الزراعي والخادم والراعي ويقوم بجميع الخدمات الزراعية والمنزلية، ويرعى ماشية المستوطن الزراعي من الثانية صباحا الى مطلع النهار ومن الخامسة بعد الظهر الى حلول الليل (٧٣). مقابل اجرة اقل من اجرة العامل الموسمي .

اما العامل الزراعي الاوروبي، فيتقاضى اجرة مرتفعة جدا تتراوح في منطقة الرباط بين ١٠٠٠—٢٠٠٠ فرنك شهريا وفي الشاوية بين ٨٠٠—١٦٠٠ فرنك وفي المغرب بين ١٠٠٠—١٦٠٠ فرنك ويتقاضى في منطقة مراكش بين ٤٠—٧٠ فرنك يوميا وفي تادلة بين ٥٠—٧٥ فرنك يوميا وفي مكناس بين ٧٠٠—١٢٠٠ فرنك شهريا، وكان نفس العامل يتقاضى سنة ١٩١٣ اجرة تتراوح بين ٤—٧،٥ فرنك يوميا في منطقة الرباط (٧٤) اي ان اجرته اصبحت تساوي بين ٨ر٣٣—٨ر٦٦ مرة اجرته سنة ١٩١٣ بمعدل ٣٠ يوما في الشهر .

وبمقارنة اجور العمال المغاربة والاوروبيين في الزراعة نلاحظ ان اقل اجرة للعامل الاوروبي سجلت في مكناس (٧٠٠ فرنك شهريا) وان اكثر اجرة العامل المغربي ارتفاعا سجلت في تازة (١٥ فرنك)، وبمعدل ٣٠ يوما في الشهر تكون الاجرة الدنيا للعامل الاوروبي تساوي ١ر٥٥ مرة الاجرة العليا للعامل المغربي. في حين كانت الاجرة الدنيا للعامل الاوروبي في الرباط تساوي في حدها الادنى اربع مرات وفي حدها الاعلى ٦ر٦ مرات اجرة العامل المغربي وفي مراكش ٦ر٦ مرات — ٨ر٧ مرات وفي الشاوية ٤ر٤ — ٦ر٦ مرات وفي مكناس ٣ر٣ — ٤ر٤ مرات وفي الغرب ٦—٥ر٣ مرات .

وزيادة على هذا التفاوت في الاجرة، كان العامل الاوروبي يحصل على امتيازات هامة مثل السكن وبعضهم على الاكل ايضا والحق في استغلال قطعة ارض في تربية الدواجن او زرع الخضر بالاضافة الى مكافات مالية سنوية، اذ يحصل العامل الاوروبي في الكروم على ٣—٥ فرنك سنويا عن كل هيكتوليتر من الخمر، ويحصل سائق الالات الزراعية على ٢٥ر. فرنك عن كل قنطار من القمح بالاضافة الى راتب شهري مضاعف في فاتح يناير من كل سنة، ويحصل المسير في منطقة الغرب مثلا على مكافأة قدرها ٥—١٠ بالمئة من الارباح المحصل عليها وتتراوح قيمتها النقدية بين ٧٠٠٠ الى ١٠ر٠٠٠ فرنك ويحصل في دكالة على مكافأة سنوية قدرها ١٥٠٠٠ فرنك زيادة على امتيازات اخرى تتراوح قيمتها بين ٦٠٠٠ — ١٠ر٠٠٠ فرنك (٧٥) .

---

(73) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 167 - «Metiers et Classes Sociales ..», op. cité, p 168 .

(74) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 164, 167, 227 , 231 , 295 et 298 .

(75) Ibid, pp. 171, 231, 295 et 305 .

٢ ـ الاجـور في القطاع الصناعي :

تميزت الاجور بنفس الفارق الكبير بين اجرة العامل المغربي واجرة العامل الاوروبي. ويتجلى هذا الفارق بوضوح كبير حتى عندما يكون المغربي والاوروبي متخصصين في نفس المهنة. وقد جاء في تحقيق اجري سنة ١٩٢٧ (٧٦) ، ان النجار الاوروبي يتقاضى ٥٠ فرنكا يوميا في فاس وتازة و٥٠ر٣٧ فرنك في الدار البيضاء، ويتقاضى النجار المغربي في المدن السابقة على التوالي: ٢٤فرنك، ٢٠ فرنك و٥٠ر٧ فرنك، ويتقاضى العامل الاوروبي في البناء في مكناس ٤٠ فرنك مقابل ٢٥ فرنك للعامل المغربي في نفس المهنة، وفي فضالة ٤٠ فرنك للعامل الاوروبي و١٥ فرنك للعامل المغربي وتتسع الهوة اكثر بين الاجرتين في دائرة الجنوب ففي سطات يتقاضى النجار الاوروبي ٣٠ فرنك يوميا والمغربي ٨ فرنكات. وفي وادي زم يتقاضى الاوروبي في اشغال الحفر ٤٥ فرنك والمغربي ٩ فرنكات، وفي الصويرة ٢٥ فرنك للاول و٥ فرنكات للثاني . وفي الجديدة يتقاضى الحداد الاوروبي ٤٠ فرنك والمغربي ١٠ فرنكات . وفي الصويرة يتقاضى الميكانيكي الاوروبي ٤٠ فرنك والمغربي ١٥ فرنك وفي سطات ٣٠ فرنك للاول و١٠ فرنكات للثاني ـ وتتحدد الاجور على نفس المنوال بين المغاربة والاوروبيين في مختلف القطاعات.

ولم يطرأ اي تغيير على هذا التفاوت حتى في الظروف المواتية لليد العاملة المغربية فخلال ازمة اليد العاملة التي شهدت ارتفاعا طفيفا في اجور العمال المغاربة، ظلت اعلى اجرة للعامل المغربي مساوية لاقل اجرة للعامل الاوروبي،وتقل عنها في بعض الاحيان بنحو ٥ الى ٢٠ فرنك (٧٧). وفي سنة ١٩٣٠، كان العامل المغربي يتقاضى في مناجم الفوسفاط ١٠ ف ـ ١٥ ف وزميله الاوروبي ٥٠ ف ـ ٦٠ ف، وتصل اجرة العامل الاوروبي المتخصص في البناء الى ١٠٠ فرنك في حين تتراوح اجرة المتخصص المغربي بين ٢٥ـ٣٠ فرنك (٧٨) .

وعلى اثر انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على المغرب انهارت اجور العمال المغاربة في المدن الساحلية من متوسط ١٠ فرنكات سنة ١٩٢٩ الى ٨ فرنكات ١٩٣٢ الى ٧ فرنكات ١٩٣٣ الى ٥ـ٦ فرنكات ١٩٣٤، وانخفضت اجور العامل المغربي في البناء في الدار البيضاء من ٢٠ ـ ٢٥ فرنك سنة ١٩٣٢ الى ٥ر٢ فرنك ـ ٨ فرنكات سنة ١٩٣٤، وازداد انهيارها في جميع القطاعات لغاية ١٩٣٦، اذ اصبحت اعلى اجرة في الورشات وفي المؤسسات الخاصة ٣ فرنكات، وتتراوح في الورشات التابعة للبلدية من ٥ر٣ فرنكات الى ٥ فرنكات. كما انخفضت اجرة المغربي المتخصص في البناء الى ٧ فرنكات مقابل ٢٥ـ٣٠ فرنك للاوروبي، واجرة النجار ١٠ـ١٢ فرنك، مع العلم ان «ايام العمل في الاسبوع

(76) Bulletin du Travail, op. cité, Tableaux, pp. 4, 5, 6 et 7 .
(77) «Rapport de M. Pascalet», op. cité, p 521 - Evin Guy , op. cité, p 69.- «Enquete de la Résidence..», op. cité,pp. 111 et305.
(78) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 303 .

بالنسبة لاغلبهم لا تزيد عن ٣ او ٤ ايام وفي بعض الاحيان لا تزيد عن يومين، الشيء الذي يجعل الراتب الاسبوعي يتراوح بين ٢٠-٢٥ فرنك» (٧٩) .

وبشكل عام، اسفرت الازمة الاقتصادية العالمية عن انخفاض اجور العمال المغاربة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٤ بنسبة ٥٠ بالمئة، ومن ١٩٢٩ الى ١٩٣٦ بنسبة ٧٠ بالمئة (٨٠) .

وقد ظلت احدى مميزات مرحلتنا هي الانعدام الكلي لاي تناسب بين اجور المغاربة واسعار المواد الغذائية الضرورية. فخلال ازمة اليد العاملة، كان يستحيل على عامل يتقاضى ٧ فرنكات يوميا ان يضمن الحاجيات من الملابس والغذاء لعائلة تتكون من الزوجة وولدين ولوحظ منذ هذا الوقت ان المغرب اصبح «بلد المعيشة الغالية» وان الاجور انخفضت في بعض مناطقه عن سنة ١٩١٤ بالنسبة للقوة الشرائية للنقود (٨١) . وازدادت الوضعية سوءا بعد الازمة الاقتصادية، فقد جاء في تحقيق الدكتور ماثيو وبارون انه كان من الممكن (٨٢) سنة ١٩٣٦ عندما صدر قانون الحد الادنى للاجور (٤ فرنكات) شراء بهذه الاجرة ٦كيلو غرام من الشعير ونحو ٣٥ سنتيليتر من زيت سوجا. وفي سنة ١٩٣٧ لم تعد هذه الكمية من النقود تكفي لشراء اكثر من ٥٠٠، ٣ كلغ من الشعير و ٢٠ سنتيليتر من الزيت وذلك انه خلال الفترة بين ماي ١٩٣٦ - وماي ١٩٣٧، ارتفعت اسعار دقيق القمح الصلب بنسبة ٦٢ بالمئة للكيلوغرام واسعار الشعير بنسبة ٧٠ بالمئة للقنطار والسكر ٢٨ بالمئة للكلغ وزيت الزيتون ١٠٠ بالمئة للتر الواحد والزبدة ٨٠ بالمئة للكلغ في حين كان يوجد عمال في ازمور مثلا يتقاضون اجورا تتراوح بين ٧٥ر. فرنك - ٢ يوميا (٨٣)، وهي اقل بكثير من الحد الادنى.

وفي سنة ١٩٣٨، صدر قانون يرفع الحد الادنى للاجور الى ٦ فرنكات، جمد هذا الحد خلال الحرب العالمية الثانية، في حين كانت الاسعار تشهد ارتفاعا متواصلا محموما بلغت نسبة ارتفاعها في بعض المواد ١٠٠ بالمئة (٨٤).

وقد جنى ارباب العمل ارباحا خيالية من وضعية اجور اليد العاملة المغربية. ففي سنة ١٩٣٤ دفعت المناجم ٣٣ر١٢٥٠٠٠ فرنك اجرة لمجموع

---

(79) Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques et niveaux de Vie Indigène au Douar Douror», B.E.M. Juillet 1936 , p. 178 . - «La Question Ouvrière..», op. cité, p 22 . - Annuaire de Statistique Générale du Maroc, 1936, p. 40 , cité dans «Les Grèves de Juin..», op. cité p. 421 .

(80) «Le Patronat ..», op. cité, p. 71 et «La Question Ouvrière..» op. cité, p. 22

(81) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp 109, 172 et 173 .

(82) Dr. Mathieu et Baron : Quelques Budgets de Travailleurs Indigènes», B.E.M. Juillet, 1937, pp 213 et 214 .

(83) «Métiers et Classes Sociales..», op. cité, p. 168 .

(84) «L'Ouvrièr Mineur ..», op. cité, p. 87 .

مستخدميها من مغاربة واوروبيين مقابل انتاج قيمته ٠٠٠ــ٠٠٠ــ١٥٢ فرنك، كما حصلت صناعة الالياف النباتية على انتاج تزيد قيمته عن تكاليف الانتاج بنحو ٠٠٠ر٠٠٠ر١٨ر٤٠٠ فرنك (٨٥). وانعكست اثار هذه الوضعية الاستغلالية بشكل مروع على المستوى المعاشي للجماهير المغربية عموما واليد العاملة منها على الخصوص .

٢ ــ المستوى المعاشي:

جاء في دراسة لروني هوفر (٨٦) سنة ١٩٣٥، ان المواد الغذائية تستحوذ على نسبة تتراوح بين ٥٢ــ٦٣ بالمئة من ميزانيات العمال المغاربة في حين يخصص العمال الاوروبيون لنفس الغرض نسبة اقل من ميزانياتهم ، ويستنتج الكاتب انه كلما انخفض مستوى المعيشة الا وارتفعت نسبة النفقات المخصصة للتغذية من النفقات الكلية. وكشف عن انخفاض عدد الحريرات في الوجبة الغذائية للعمال المغاربة في الورشات الحضرية الى ١٨٠٠ حريرة بينما يحدد الخبراء ٢٥٠٠ حريرة اللازمة في الوجبة الغذائية في البلدان الحارة .

وقد لعبت الازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية دورا مكملا لسياسة الحماية في انهيار المستوى المعاشي للجماهير المغربية. ففي سنة ١٩٣٤، انخفض مستوى معيشة السكان المغاربة بنسبة ٣٠ بالمئة (٨٧) وكان فيوليت في سنة ١٩٣٣ قد وصف امام مجلس الشيوخ الفرنسي اكثر من نصف « السكان الاهالي» بانهم انصاف مستهلكين (٨٨) نتيجة لحالتهم المزرية .

وفي سنة ١٩٣٧ سجل نقص خطير في التغذية في الاوساط العمالية المغربية حدده الدكتور ماتيو وبارون (٨٩) بنسبة ٣٣ر٤ بالمئة بالقياس الى المستوى المعترف به دوليا. كما حدد الكاتبان ثمن وعدد الحريرات اللازمة في الوجبة الغذائية لبعض الفئات العمالية على الشكل التالي :

ثمن الحريرات اللازمة لشخص لا يبذل اي مجهود عضلي: ١ر٦٣ فرنك.

عدد الحريرات اللازمة للمراة المرضعة : ٣٠٠٠ حريرة، ثمنها ٢ر٠٤ فرنك.

عدد الحريرات اللازمة لشخص يبذل مجهودا عضليا خفيفا: ٣٦٠٠ حريرة ثمنها ٢ر٤٤ فرنك .

عدد الحريرات اللازمة لشخص يبذل مجهودا عضليا كبيرا : ٤٠٠٠حريرة ثمنها ٢ر٧٢ فرنك .

عدد الحريرات اللازمة لشخص يبذل مجهودا عضليا كبيرا جدا : ٤٨٠٠

(85) L. Clariond : «Le Rôle de la Mine ..», op. cité, (S.S.A.N.) p348
(86) R. Hoffherr : «Les Méthodes d'Appréciation des Niveaux de vie Indigène au Maroc», R.A. Juin 1935, pp 34 et 35 .
(87) A. Bernard : «Maroc de 1934», A.F. Mai 1934, p. 265 .
(88) Cité par Ed. Payen : «Question des Blés ..», op. cité, p. 235.
(89) Dr. Mathieu et Baron : «Quelques Budgets..», op. cité, p 214.

ثمنها ٣ر٢٦ فرنك .

هذا بالاضافة الى حاجيات الجسم من البروتينات والدهون والمعادن والفيتامينات. ولقد ظل سوء التغذية من صفات حياة العائلة العمالية المغربية طيلة عهد الاحتلال الفرنسي بحيث سجل روبير مونتاني في نهاية الاربعينات(٩٠) ان الوجبة الغذائية للعائلة العمالية بمدينة القنيطرة اقل بكثير من المستوى الطبيعي .

واذا خضعنا لخلاصة هوفر حول التناسب العكسي بين الارتفاع في حصة المواد الغذائية في ميزانية العائلة والانخفاض في مستوى المعيشة، بعض العينات من ميزانيات العائلات المغربية الواردة في دراسة الدكتور ماثيو وبارون، وفي دراسة احمد باحنيني وجورج لوكا (٩١). نصل الى نتيجة هي ان سنة ١٩٣٧ كانت بالفعل اقسى من سنوات الازمة الاقتصادية العالمية. فنسبة حصة التغذية تتراوح بين ١٥ر٦٥ ــ ٠١ر٨٣ بالمئة في مجموع نفقات العائلة وتشكل الذرة احدى المكونات الاساسية للوجبة الغذائية وتتراوح نسبتها من النفقات الاجمالية بين ٢١ر١٠ ــ ٠١ر٤٣ بالمئة وكذلك الشعير : ٧٠ر١٥ ــ ٤٩ر٢١ بالمئة والسكر والشاي : ٠٩ر١١ ــ ٣٣ بالمئة. في حين تتراوح نسبة اللحوم من النفقات الاجمالية بين ٠٤ر٢ــ٧٦ر٧ بالمئة والزيت ٢٣ر٣ ــ ٣٧ر٥ بالمئة والملابس ٠٢ر٣ــ ٧ر٣ بالمئة. كما يعتبر الكراء بالوعة خطيرة تبتلع نسبة هامة من الميزانية العائلية تتراوح خارج الاحياء القصديرية بين ٢ر١١ــ٩ر١٦ بالمئة . وتتراوح مدخولات هذه العائلات بين ٢١٥ فرنك ــ ٦٠٠ فرنك شهريا، وهي مدخول عمل اثنين او اكثر من افراد العائلة .

اما العائلات المغربية البورجوازية فقد كانت تعيش في مستوى اعلى بكثير، من مدخول منتظم ومرتفع، واخترنا نموذجا لهذه الفئة الاجتماعية في عائلة مدخول ابنها الموظف ٩٠٠ فرنك شهريا بالاضافة الى مدخولات اخرى من املاك عقارية واراض وامتلاكها المنزل الذي تسكن فيه ويبلغ مجموع دخلها الشهري ٢٤٠٦ فرنك وتخصص للتغذية نسبة ٥٢ر٦٣ بالمئة من النفقات الاجمالية ويمثل الشاي والسكر ٩ر١٢ بالمئة واللحوم (الغنم والبقر والدجاج والسمك) والبيض والحليب ٦٤ر١٧ بالمئة والملابس ٤٧ر١٥ بالمئة، وتحقق من مدخولاتها اقتصادا شهريا يبلغ ٨٨٠ فرنك، بينما تتميز ميزانيات العائلات العمالية بالعجز المستمر يصل الى ٧٥٢ فرنك سنويا .

اما في البادية فلم يكن مستوى معيشة العامل الزراعي تختلف عن الخماس الذي كان يحاول تغطية العجز الدائم بالاقتراض من صاحب الارض، وحتى

(90) R. Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 236 .

(91) Dr. Mathieu et Baron : «Quelques Budgets..», op. cité Budgets nos 1, 4, 5 et 7, pp 208 - 212 . - Ahmed Berahimi et Georges Lucas : «Budgets Citadins à Fez», B.E.M. 1938 (Janvier : Budgets nos 3, 4, 5 et 6, pp. 27 et 28) et (Juillet : Budgets nos 2, 3 et 4) .

الخماس المحظوظ لم يكن في استطاعته ان ينفق اكثر من ٦٤٢ فرنك سنويا (٩٢) اي اقل من الاجرة الشهرية الاكثر انخفاضا لعامل اوروبي في الزراعة . ويجد الفلاح الصغير والمتوسط نفسيهما في وضعية مشابهة تقريبا . فالضرائب تبتلع ٢٢ بالمئة من مدخولهما الزراعي وتليها الديون الدائمة ومصاريف الزراعة وارتفاع الاسعار، فيختفي في اسابيع قليلة ما تبقى من مدخولهما، مما يجبرهما على القيام «باعمال مكملة» لتحقيق توازن بين المداخيل والنفقات، فيتحولان الى بائع متجول او راع لدى ملاك كبير او بائع ملح او عامل في ورشة (٩٣). واصبحت بالتالي معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين في مناطق مثل تافيلالت تنحصر في رغيف من الشعير والتمر وحساء من الخضر والشاي، ولا يعرفون اللحم اكثر من مرة في الشهر. وعلى مقربة من هذا البؤس يعيش الاقطاعيون والشيوخ والقياد، وعلى راسهم قياد كلاوة، في بحبوحة من النعيم بما ابتزوه من املاك واموال الفلاحين في قصور «مزخرفة حسب ذوق المدن، غرفها مفروشة بزرابي كبيرة ويقدمون لضيوفهم كل الحلويات الامريكية الممكنة» (٩٤) .

واذا كانت العائلة المغربية الشعبية بمدخولين او اكثر شهريا تعجز عن اشباع حاجياتها الضرورية من الغذاء والملبس فماذا نقول عن العائلات ذات المدخول الواحد او التي لا مدخول لها على الاطلاق في مجتمع تسود فيه البطالة ونقص التشغيل ؟ .

لقد جاء في احصاء مارس ١٩٣٦ (٩٥) ان عدد المغاربة المسلمين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ — ٦٠ سنة يبلغ ١ر٩٨٧ر٦٦٧ نسمة اي ان اكثر من ١ر٣٤١ر٠٠٠ نسمة لا يمارسون اي عمل بالاضافة الى ان عدد المغاربة البالغين سن العمل يتزايد سنويا ابتداء من ١٩٣٥ بمعدل ١٠٠ر٠٠٠ شخص (٩٦) .

لقد اهتمت ادارة الحماية اولا واخيرا بتحقيق رفاهية وسعادة الاقلية الاوروبية وتوفير لافرادها من صناعيين ومستوطنين زراعيين وموظفين امكانيات ما كانوا ليحصلوا على مثلها في الميتروبول او في اي بلد اوروبي اخر .

واذا كانت اليد العاملة الاوروبية تشكل ارستقراطية بالنسبة لليد العاملة المغربية، فان فئة الموظفين الاوروبيين هي الارستقراطية الفعلية بين مجموع فئات المستخدمين (بالفتح) الاوروبيين، اذ على همة هذه الفئة وفعاليتها يتوقف الى حد كبير مصير الوجود الاستعماري، وتمتص رواتب الموظفين القسم الاكبر من ميزانية المغرب السنوية، وبلغت ٦٦ بالمئة سنة ١٩٣٣، و٥٥ بالمئة

(92) G. Hardy : «Une Enquete Marocaine..», op. cité, p. 14 . «Métiers et Classes Sociales..», op. cité, pp. 166 et 167 .

(93) H. Bruno : «Le Cultivateur Indigène et les Impôts» R. C. Mars 1934, p. 75 .

(94) R. Montagne : «Naissance..», op. cité, pp 103 et 118 - C.P. Jouamat, op. cité, p. 4 .

(95) «Aperçu sur les résulats statistiques..», op.cité, pp 110 et 111.

(96) Henri Nazoyer : op. cité, p. 194 .

سنة ١٩٣٥ و٤٠ بالمئة سنة ١٩٣٩ (٩٧). وكانت اجرة الموظف تصل سنة ١٩٢٨ الى ٢٠٠٠ فرنك شهريا في الادارة و٣٠٠٠ فرنك في المكاتب التجارية(٩٨).

وتسهر ادارة الحماية باستمرار على حماية الموظفين، وخاصة الكبار منهم، من الازمات الاقتصادية التي لم تكن مدخولاتهم الخيالية تحس بها بكل تأكيد . وهكذا صدر في ١١ يناير ١٩٣٤ ظهير ملكي ينص على الزيادة في رواتب الموظفين الكبار الذين يتقاضون اجرة تزيد عن ١٢٠٠٠ فرنك شهريا بالنسبة التالية (٩٩) : زيادة ٢ بالمئة من الرواتب المتراوحة بين ١٢٠٠١ر١٢ فرنك-١٥٠٠٠ فرنك، و٣ بالمئة في الرواتب بين ١٥٠٠١-٢٠٠٠٠ر٢٠ فرنك و٤ بالمئة في الرواتب بين ٢٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠، و٥ بالمئة في الرواتب بين ٢٥٠٠١ - ٣٠٠٠٠ر٣٠ و٦ بالمئة في الرواتب بين ٣٠٠٠١ر٣٠ - ٥٠٠٠٠ر٥٠ و٧ بالمئة في الرواتب بين ٥٠٠٠١ر٥٠ - ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ فرنك شهريا، هذا بالاضافة الى امتيازات اخرى مثل السيارات والسكن والمكافات المختلفة .

وينعكس ارتفاع المستوى المعاشي للاوروبيين في الزيادات المسترسلة سنة عن اخرى في اقتناء المواد الكمالية كما تبين ذلك الارقام التالية (١٠٠) حول الزيادة السنوية في السيارات الجديدة بالمغرب : ١٩٢٧ : ١٩٨٨ سيارة جديدة - ١٩٢٨ : ٣١٥١ سيارة - ، ١٩٢٩ : ٣٩٧٣ سيارة - ١٩٣٠ : ٣٦٢٩ سيارة - ١٩٣١ : ٣٩٦٢ سيارة - ١٩٣٢ : ٣٢٣٥ سيارة - ١٩٣٣ : ٣٨٤٧ سيارة - سبتمبر ١٩٣٤ : ٢٩٤٩ سيارة، وارتفع مجموع السيارات من٢٩٫٦٢١ سنة ١٩٣٣ الى ٣٢٫٥٧٠ في سبتمبر ١٩٣٤ الى ٤٢٫٨٠٩ في مارس ١٩٣٧ الى ٤٧٫٦٧٠ سنة ١٩٣٩ . بينما لم يزد عدد الدراجات النارية بالمغرب بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٧ عن ٥٤٨٠ دراجة وانخفض عددها في مارس ١٩٣٩ الى ٣٤٣٥ دراجة . وخلال الفصل الاول من سنة ١٩٣٨ لم يسجل في المغرب سوى ٢٢ دراجة جديدة منها ١٠ دراجات بالدار البيضاء مقابل ٥٨٦ سيارة منها ٢٣٠ سيارة بالدار البيضاء و١٣٣ في الرباط وكذلك ٢٧٢ شاحنة وحافلة .

---

(97) «Journal of the Royal Central Asiam Society», Londres Octobre 1933, Article roproduit Acr . A.E. Asrs 193, titr : «Une Critique étrannére», p. 151 . - «Le Patronat..», op. cité, p. 57 . - «Le Budget de 1939 et le Plan Nogues», op. cité, p. 411 .

(98) Bulletin du Travail , op. cité, p. 2 et Tableaux pp. 4, 5. 6 et 7.- «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 459 .

(99) L. Mohendis : «Les Fonctionnaires et les Protectorats Français dans l'Afrique du Nord», A.F. Avril 1934, p. 196 .

(100) B.E.M. Janvier 1935 : «Le Commerce Automobile au Maroc» p. 55. Juillet 1937: «Statistique des automobiles immatriculées au 31 Mars 1937 (depuis l'origine)», p. 256. Juillet 1938», «Des Véhicules Automobiles immatriculéés pendant le 1 er Trimestre 1938», p. 236. Juillet 1939 : «Statistique des Automobiles au 31 Mars 1939 (Depuis l'origine)», p. 255 .

وعلى الرغم من اننا لا نتوفر على احصائيات سنوية اكثر تفصيلا لمعرفة جنسيات مالكي هذه السيارات، فان تدهور المستوى المعاشيء للاغلبية الساحقة من الشعب المغربي يسمح لنا باتخاذ احصائيات سنة ١٩٣٣ لقياس مدى مساهمة المغاربة في اقتناء السيارات. في هذه السنة كان في ملكية مغاربة ١٩٢ سيارة و٩٤ دراجة نارية (١٠١) . ولا نتصور ان يكون هؤلاء المغاربة المالكين للسيارات من غير طبقة المخزن والاقطاعيين وكبار البورجوازيين .

اما وسيلة تنقل المغاربة فهي المشي على الاقدام حتى في المسافات البعيدة او الدرجة الرابعة المخصصة لهم في القطارات. وبلغ عدد المسافرين في هذه الدرجة سنة ١٩٣٢ نحو مليون نسمة. وعلى خط فاس الحدود الجزائرية بلغ عددهم ٤٤٫٤٧٤ نسمة خلال الفصل الاخير من سنة ١٩٣٧ مقابل ٢٢٦٣ في الدرجة الاولى وخلال سنة ١٩٣٨ بلغ عدد المسافرين في نفس الخط ١١٤٫٦١٣ في الدرجة الرابعة مقابل ١٧٠٠ في الدرجة الاولى (١٠٢) .

وتبين الجداول رقم : ١٠ و١١ و١٢ انتشار اجهزة الراديو والهاتف بالمغرب. وكانت نسبة المغاربة المشتركين في الهاتف ضعيفة، ففي سنة ١٩٣٤ بلغ عددهم ٨٢٩ مشترك منهم ١٥١ في فاس من مجموع ٧٣٧ مشترك و١٤٥ في الرباط من مجموع ١٦٣٦ مشترك. وفي السنة التالية انخفض عدد المغاربة المشتركين في الهاتف الى ٧٧٨ مشترك، وفي سنة ١٩٣٦ بلغ عدد المشتركين الجدد ١٩٦٧ منهم ٢٢٩ مغربيا .

وفي ميدان التعليم والصحة، كان اهمال الادارة الاستعمارية لمشاكل الجماهير المغربية صارخا. ففي سنة ١٩٢٨، خصصت ادارة الحماية ، ولمدة ٥ سنوات ، نحو ١٠٠ مليون فرنك للصحة والتعليم من قرض حصل عليه المغرب هذه السنة وقدره ٩١٩٫٨٢٢٫٠٠٠ فرنك، وبلغت نفقات ادارة الحماية في ميداني الصحة والتعليم من ١٩١٤ الى ١٩٣٨ اقل من ٥ بالمئة من مجموع نفقاتها مقابل ٧٥ بالمئة للتجهيزات الاقتصادية واكثر من ٢٠ بالمئة للتجهيزات الادارية (١٠٣)، وينال تعليم الاوروبيين حصة الاسد من المبالغ المخصصة للتعليم.

وقد كان مخطط ادارة الحماية في ميدان التعليم واضحا منذ قيامها، عندما اسس ليوطي مدرسة ابناء الاعيان، لتكوين «النخبة الاهلية» التي قرر ان يسند اليها الوظائف الثانوية في الادارة الاستعمارية. والى ابناء الاعيان وحدهم، كان يعطى تعليم عصري وان كان محدودا. اما ابناء الشعب فتؤخذ الاقلية القليلة منها الى مدارس اكثر حرفية منها تعليمية لتربيتهم على الخضوع

(101) Hoffherr : «Les Méthodes d'Appréciation..», op. cité,p. 35.

(102) Ibid, p. 35 - B.E.M Avril 1938, «Le Trafic Ferroviaire au Maroc», p. 139 et Janvier 1939 : «Le Trafic Ferroviaire au Maroc», p. 61 .

(103) R.C. Avril 1928 : «Le Nouvel Emprunt Marocain», p. 260. Ayache : «Le Maroc», op. cité, pp 139 et 140 .

كما اقيمت بعض المؤسسات لاعطاء تكوين لبعض الفتيات في الصناعة التقليدية والاشغال المنزلية. ونادرا ما يستطيع طفل من الاوساط الشعبية اجتياز العقبات والحواجز المنصوبة امامه والوصول الى الشهادة الابتدائية .

وحتى ابناء الاعيان كان يقتصر تعليمهم على الابتدائي والمتوسط في اغلب الاحيان، وظل التعليم العالي حكرا على الاوروبيين وحدهم تقريبا، ففي خلال المرحلة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٧، تسجل في التعليم العالي بفرنسا ٤٣ طالبا مغربيا منهم ٣٥ حصلوا على منح، ومن سنة ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ تقدم لامتحان شهادة البكالوريا الاولى ٣٠ تلميذا مغربيا و٢٢ تلميذا للبكالوريا الثانية وحصل١٦ على شهادة الدروس القضائية والادارية، وطالب واحد على شهادة ليسانس في الحقوق وطالبان على شهادة الكفاءة في الحقوق،وفي هذه السنة اي بعد ٢٥ سنة من الحماية تخرج طبيب مغربي واحد ومحاميان و٣ اساتذة. وفي دورة يونيو من سنة ١٩٣٨ نجح طالبان مغربيان من مجموع ٢١ طالبا في امتحان الانتقال الى السنة الثانية بكلية الحقوق و٣ طلاب مغاربة من ٢٣ طالبا في الانتقال الى السنة الثالثة، وطالب مغربي من مجموع ١٩ طالبا في امتحان التخرج من نفس الكلية (١٠٤) . وفي نفس السنة نجح في امتحان الشهادة الابتدائية ١٤٨ تلميذا مغربيا مقابل ١٢٨٥ اوروبيا وفي امتحان الانتقال الى الطور الثاني ٣٢ تلميذا مغربيا مقابل ١٧٥٣ اوروبيا (١٠٥) .

وينعكس اهمال تعليم المغاربة على وضعية رجالات التعليم المزرية مع انهم يدرجون في عداد الموظفين الصغار والمتوسطين (١٠٦). فقد كانت مدخولاتهم هزيلة الى درجة انه «يكفي شيء بسيط لقلب كل شيء راسا على عقب: وصول قريب او صديق غير منتظر (...) او مرض احد افراد العائلة (...) او بكل بساطة مرور رب العائلة امام دكان جزار او بقال » اما العزاب منهم فتتراكم عليهم الديون طيلة السنة، ومنهم من لا يجد في جيبه في نهاية السنة الدراسية حتى ثمن التذكرة لقضاء عطلته مع عائلته . اما ارباب العائلات منهم فيواجهون الوضعية على حساب الملابس وبعض المواد الغذائية التي تصبح من الكماليات بالنسبة اليهم، وبقطع الصلة مع الاصدقاء وحتى الاقارب لتفادي نفقات اضافية (١٠٧) .

اما في الميدان الطبي فلم يكن في المغرب سنة ١٩٢٥ سوى ١٣٣ طبيب

(104) B.E.M. Avril 1937 : «Diplômes délivrés aux Indigènes au Maroc», p. 177, et Juillet 1938 : «Statistiques les Examens sessien de Juin», p. 242 .

(105) J. Goulven : «Maroc», A.F., Novombre, 1938, p. 300 .

(106) Abdelkader Khelladi : «Les Budgets des Petits et Moyens Fonstionnaires Musulmans recrutés après l'établissement du Protectorat français au Maroc», B.E.M., Octobre, 1938,pp. 265 - 268 .

(107) Ibid, pp. 265 et suivantes .

منهم طبيبان عربيان، ٢٨ صيدليا منهم عربي واحد و١٢ طبيب اسنان و٤٠ مولدة و٣ عقاقيريون بالاضافة الى ١٢ صيدليا و١١ طبيب اسنان سمح لهم بممارسة المهنة رغم انهم لا يحملون شهادات علمية تخول لهم ذلك (الجدول ١٣)، ويتمركز جميع هؤلاء في مناطق تجمع الجاليات الاوروبية في المدن الكبرى والمناطق الزراعية الخصبة ونجد طبيبا واحدا في كل مدينة من المدن التالية : ازمور وازرو وبن احمد وبني ملال وبركان (+ صيدلي) وبرشيد وبوجعد وفضالة وخريبكة وفكيك ومشرع بلقصيري وصفرو وتازة (+ صيدلي) وسيدي قاسم وسلا وتيفلت. وبالمقارنة الى عدد السكان سنة ١٩٢٦، يكون في المغرب طبيب واحد لكل ٣٦٫٧٩٠ نسمة وبالنسبة للجاليات الاوروبية طبيب واحد لكل ٧٨٧ نسمة، والجالية الفرنسية طبيب واحد لكل٧٣٨ نسمة اما بالنسبة للسكان المغاربة فان الوضع هو طبيب واحد لكل ٣٦٫٠١٠ نسمة (١٠٨) . وفي سنة ١٩٣٦ ارتفع عدد العاملين في ميدان الصحة الى ٢٠٢ طبيب و٧٦ صيدليا و٦٩ طبيب اسنان و١١١ مولدة و٥ عقاقيريين، وفي فاتح اكتوبر من السنة التالية اصبح عددهم ٢٠٥ طبيب منهم مغربي واحد و٣ فلسطينيون و ١٤٣ فرنسي، وبلغ عدد اطباء الاسنان ٧٨ منهم طبيب مغربي واخر سوري و ٥١ فرنسي (١٠٩) .

ونلاحظ ان عدد الاطباء ارتفع من ١٩٢٥ الى ١٩٣٦ بمعدل ٥ اطباء في السنة في حين ازداد عدد افراد الجاليات الاوروبية وحدها بعشرات الالاف. ولم تكن ظروف الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي تسمح لهم بالاستفادة من خدمات الاطباء القليلين . فنشط الدجالون والمشعوذون واصحاب الزوايا «اولياء الله» يخطفون ارزاق المواطنين ونشطت معهم الاوبئة والامراض القاتلة. فاسفر وباء التيفوس وحمى المستنقعات عن هلاك ٥٠ بالمئة من القوى العاملة المغربية مما ادى الى اغلاق العديد من المصانع كما بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٥٠ بالمئة. وفي اقليم شيشاوة وحده توفي ٢٠٠٠ طفل منهم ٨٠٠ بمرض الحصبي (١١٠). ونشير الى ان هذه الارقام هي بكل تأكيد اقل من العدد الحقيقي للضحايا، اذ ان اغلبية المغاربة، وخاصة في البادية لم يكونوا يصرحون لدى السلطات المحلية بوفيات افراد عائلاتهم. ونتيجة نقص العلاج بل وانعدامه في كثير من المناطق كانت الجماهير المغربية تواجه الاوبئة «ببركة» الاضرحة والزوايا

---

(١٠٨) استثنينا من السكان افراد الجيش الفرنسي ، على اساس افتراض استقلالية الجيش في الميدان الطبي. انظر حول السكان :
Juilien Franc, op. cité, p. 26 .

(109) B.E.M. Janvier 1938, p. 75 «Les Professions Médicales au Maroc» .

(110) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 111 et 230 . - A. Bernard : «La Main - d'oeuvre..», op. cité, pp. 305 et 306 .- E. Bouy, op. cité, p 19 .

والاولياء (١١١) .

لقد ظل الانحطاط في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجماهير المغربية صفة ملازمة للاحتلال الفرنسي .

٣ - السكن

كانت مخططات توسيع المدن الموجودة او بناء مدن جديدة، تجسد بدورها التمييز العنصري والطبقي معا الذي اتسمت به سياسة فرنسا في المغرب. فقد اقتصر اهتمام ادارة الحماية على بناء الاحياء الاوروبية العصرية بشوارعهاالفسيحة المعبدة المضاءة والمظللة بالاشجار، وفيلاتها المتناسقة الفخمة بحدائقها الجميلة وعماراتها الشاهقة المجهزة بكل مستلزمات العصر من الكهرباء وقنوات المياه والهاتف. واقيمت في هذه الاحياء الاوروبية متاجر ومقاهي وفنادق فخمة وقاعات للسينما وعيادات وصيدليات وحدائق عمومية، وتربط بين افرادها شبكة مواصلات عصرية .

والى جانب هذا العالم الفردوسي، تقف المدن القديمة في تناقض صارخ ببيوتها المتداعية والجو العام المظلم الذي يلفها، وتعجز بيوتها وشوارعها عن احتواء قوافل الهاربين من جحيم البادية وتعكس بوضوح مبدأ التمييز العرقي والاجتماعي الذي شكل حجر الزاوية في سياسة ليوطي العمرانية، والذي ادى وبشكل منطقي الى ميلاد المدن القصديرية يحاصر بها سكانها الاحياء القديمة والعصرية معا .

وقد ضل العالمان ، عالم المغاربة المظلم البئيس وعالم الاوروبيين المشرق الزاهر في معزل احدهما عن الاخر، تفصل بينهما حواجز عرقية واجتماعية «اشبه بحدود دولية محروسة» حيث لم يكن الاوروبي يدخل حيا «اهليا» الا مرغما (١١٢). ولم يكن من المغاربة من يطمح في السكن في الحي الاوروبي سوى «النخبة» من الاطارات العليا في الادارة المخزنية او «اصدقاء» الاطارات العليا الفرنسية من المتعاونين. اما باقي افراد الشعب فلم يكن عمليا يسمح لهم بدخول الحي الاوروبي الا للخدم منهم في منازل الاوروبيين، وباعة الصحف والحمالين في اسواق المدينة. وكان بعض الشحاذين الذين تضيق بهم شوارع المدينة القديمة يعبرون الحدود سرا لعلهم يعثرون على قلب اوروبي يخفف مساوىء المنافسة المهنية بسبب انتشار الفاقة والعوز في الاحياء الشعبية .

وكانت نتيجة هذه المخططات في ميدان البناء ان ظهرت ازمات حادة في

---

(١١١) انظر دراسة هامة في هذا الموضوع للكاتب :
P. Marty : «La Zaouia de Sidi Ben Achir à Sale», R.E.I. , Cahier I, Année 1933, pp. 143 - 152 .

(112) Trystram : «Les Relations Industrielles..», op. cité, p. 369. Montagne : «Naissance..,» op. cité, p. 16 .

المغرب في ميدان السكن، تأثرت بها حتى بعض الجاليات الاوروبية وخاصة منها البروليتاريا الايطالية والاسبانية. وقد نشر رئيس المكتب الصحي سنة ١٩٢٨ تقريرا يشير الى ان العمال الاسبان والايطاليين ذوي العائلات العديدة الافراد لا يستطيعون الحصول الا على مساكن ناقصة بشكل خطير (١١٣) واستفاد الملاكون العقاريون من الوضعية السائدة فارتفع الكراء بشكل لم يكن يتناسب حتى مع اجرة بعض الفئات من البروليتاريا الاوروبية. ففي سنة ١٩٢٧، كان كراء شقة من غرفتين ومطبخ يكلف ٢٥٠ فرنك في الرباط، و٢٧٥-٣٠٠ فرنك في الدار البيضاء و٢٢٥ فرنك في الصويرة والقنيطرة، و٣٠٠ فرنك في تازة و٣٥٠ فرنك في فاس و٢٠٠ فرنك في الجديدة (١١٤) .

ومع ذلك ظلت الوضعية السكنية للاوروبيين ممتازة جدا بالمقارنة مع المغاربة. وحسب احصاء ١٩٣٦ كانت جميع العائلات الاوروبية تسكن بيوتا من الاسمنت في حين كانت مئات الالاف من العائلات المغربية موزعة بين المدن القصديرية والخيم والاكواخ والكهوف. فقد جاء في هذا الاحصاء ان بالمغرب ٦١٦٣٧ عائلة اوروبية موزعة في سكناها من غرفة الى ٥ غرف على الشكل التالي:

١٠٫٦٣٧ عائلة (منها ٧٤٠٧ عائلة فرنسية) تسكن غرفة واحدة.
١١٫١٢٤ عائلة (منها ٧٥٦٨ عائلة فرنسية) تسكن غرفتين .
١٥٩١٦ عائلة (منها ١١٫٩٤٦ عائلة فرنسية) تسكن ثلاث غرف .
١١٫٥٧٩ عائلة (منها ١٠٫٠٩٧ عائلة فرنسية) تسكن ٥ غرف فاكثر .
١٢٫٥٦٠ عائلة (منها ١٠٤٤٤ عائلة فرنسية) تسكن ٤ غرف .

وتتوزع العائلات المغربية على ٣٥٤٫٤٤٨ «نوالا» ، و٦٦٥٫٩٦٩ منزل وبراكة (البيت القصديري)، و٧٢١٩٣ «مشتة» ، و٢٠١٫٩٨٢ خيمة و٧٤١ كهف (جدول رقم ١٤) (١١٥) .

واعتبر الملاكون العقاريون المغاربة ان الوضع المأساوي للجماهير المغربية فرصة ذهبية لزيادة تضخم ثرواتهم اكثر فاكثر، فتسابقوا في بناء المنازل في الاراضي التي يملكونها وظهرت احياء كاملة تحمل اسماء اصحاب الارض مثل حي العكاري (الحاج حسن) بالرباط و«درب غلف» بالدار البيضاء بالاضافة الى منازل الاحباس. وبسبب جشع الملاكين العقاريين، ارتفع كراء هذه المنازل الى درجة لم تعد فيها الا في متناول الاغنياء والتجار الكبار والموظفين (كراء منازل الاحباس يبلغ ٢٠٠ فرنك شهريا في الرباط و١٠٠ فرنك في سلا)، اما الطبقات الشعبية فقد ارغمت على بيع املاكها بالمزاد العلني لتسديد ما عليها من ديون

(113) Bulletin du Travail, op. cité, p. 9 .
(114) Ibid .
(115) «Aperçu sur les Resultats Statistiques ..», op. cité, pp. 109 et 111. - B.E.M. Avril 1939 : «Repartition des Modes d'Habitat des Indigènes», Tableau, p. 165 . - Hoffherr: «Les Méthodes d'Appreciation..», op. cité, p. 35 .

الكراء والرحيل بعد ذلك الى الاحياء القصديرية وبدات ترتفع نسبة السكان الذين غادروا المنازل الى الاحياء من مجموع سكان هذه الاحياء كما ارغم التجار الصغار في حي العكاري على مغادرة دكاكينهم لممارسة التجارة في الهواء الطلق (١١٦). وفي فاس ومكناس، حيث كانت المنازل «الاهلية» الجديدة مجهزة بمجاري المياه وقنوات مياه الشرب، اتجه العمال الاوروبيون الى السكن فيها لانخفاض كرائها (١١٧) بالمقارنة مع منازل الاحياء الاوروبية .

ولقد قامت بعض المؤسسات ببناء مساكن لمستخدميها، مثل المناجم التي بنت مساكن «من اكثرها تقليدية الى اكثرها عصرية» (١١٨) تمثل مساكن فخمة بحدائق واسعة للمهندسين ومنازل اقل من الاولى لرؤساء الفرق العمالية الاوروبيين ثم حي العمال الاوروبيين. وتشتمل مساكن المستخدمين الاوروبيين على جميع ضروريات الحياة. مثل مساكن الاوروبيين في مناجم الفوسفاط باليوسفية التي تحيط بكل منزل حديقة مساحتها ٢٥٠ مترا مربعا، وتشتمل على مياه الشرب والكهرباء ومكتبة وناد وقاعة للاحتفالات وقاعة لعرض الافلام (١١٩).

اما العمال المغاربة فكانوا يسكنون الاكواخ والبيوت القصديرية والخيم سواء في المدن او حول المناجم . وفي بعض الاحيان تكون هذه المساكن تابعة للمؤسسات تؤجرها للعمال المغاربة (١٢٠). وكانت هناك مؤسسات بالدار البيضاء، بنت منازل خاصة بالعمال المغاربة، الا ان الذين يسكنونها في اغلب الاحيان هم «الكابورالات» في حين كانت مؤسسات اخرى تفضل كراء المساكن الشاغرة في حي عمالها الاوروبيين الى اوروبيين اخرين من خارج المؤسسة على ان يسكنها عمالها المغاربة، كما كان حال المكتب الشريفي للفوسفاط، الذي فتح ابواب القرية الاوروبية في خريبكة الى اوروبيين من خارج مناجم الفوسفاط، وبلغ عددهم ٤٠٧ من المقاولين والتجار و٨٠ من مستخدمي السكك الحديدية وذلك سنة ١٩٢٨، في حين كانت المساكن المخصصة للعمال المغاربة تضيق بسكانها : ١٠ اشخاص في غرفة واحدة (١٢١) .

الاحيـاء القصديرية وسكانهـا :

اشتهرت في المغرب ثلاث مدن بانها مدن الاحياء القصديرية وهي الدار

(116) Baron, Huot et Paye : «Logement..», op. cité, pp. 4, 7, 10 et 11 .- A. Adam : «Bidonville...», op. cité, p. 109 . - Montagne: «Naissance..», op cité, pp. 165-168 .
(117) Bulletin du Travail, op. cité, p. 9 .
(118) Trystram : «L'Ouvrier...», op. cité, pp. 75 et 78 .
(119) B.E.M. Janvier 1935 : «Situation des Installations de l' O.C.P. à Louis Gentil en 1934», pp. 31 et 33 .
(120) Bouy, op. cité, p. 104 . - «Le Patronat..», op. cité, p. 31.
(121) R. Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 174 . - Bouy , op. cité, pp 104 et 105 .

البيضاء والرباط والقنيطرة. وقد نشأت هذه الاحياء من حملات الهجرة الداخلية المتعاقبة التي عرفها المغرب خلال الفترة بين الحربين. وكانت البيوت القصديرية والخيم والاكواخ قد اقيمت في اول الامر في الساحات الفارغة بالمدن القديمة ، الا ان اتساع مشاريع البناء اجبر هؤلاء على التجمع في مناطق معينة،واتخذت وضعها الحالي خلال الثلاثينيات وتقع هذه الاحياء اما في الاراضي التابعة للبلدية مثل حي «كاريان سانترال» بالدار البيضاء ودوار الدبغ بالرباط او في اراضي يملكها افراد مثل حي «بن مسيك» الذي استمد اسمه من اسم صاحب الارض بالدار البيضاء وحي «التراركة» بالرباط التابع للسلطان ، و «دوار الدوم» بالرباط كذلك الذي اقيم في ارض يملكها باشا المدينة احمد بركاش، والاحياء القصديرية بمدينة سلا التابعة لباشا المدينة (١٢٢) .

وقد تطورت الكثافة السكانية في الاحياء القصديرية بشكل كبير خلال الحربين. فارتفع عدد سكانها في القنيطرة من ٥٠٠ شخص سنة ١٩١٢ الى ١٥٫٣٣٤ سنة ١٩٣٦ اي بزيادة ٢٩٦٦٫٨ بالمئة. وتتمثل هذه الزيادة في الارتفاع المستمر لعدد العائلات الجديدة القادمة الى الاحياء القصديرية : ٣٥٢ عائلة خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٥ ثم ارتفع العدد الى٨١٧ عائلة من ١٩٢٦ الى ١٩٣٣ ثم الى ١٠٠٠ عائلة من ١٩٣٤ الى ١٩٤١ . وحسب احصاء ١٩٣٦ ، بلغ عدد سكان دوار الدبغ ودوار الدوم بالرباط على التوالي ٨٢٣١ نسمة و ٣١٢١ نسمة اي اكثر من خمس السكان المغاربة بالرباط. ويحكي رئيس المصالح البلدية بالرباط ان هذه الاعداد اقل من من العدد الحقيقي لان المغاربة يتهربون من الاحصاء خوفا من الضرائب. وتوقع ان يكون بدوار الدبغ ١٢٫٠٠٠ نسمة وبدوار الدوم ٤ــ٥ الاف نسمة (١٢٣) .

ويتكون سكان الاحياء القصديرية من العمال والعاطلين وانصاف العاطلين وبعض «التجار» ويعيشون في اوضاع اقتصادية وصحية خطيرة وجاء في تحقيق عن دوار الدوم (١٢٤) «من المحزن الاطلاع على النسبة الضخمة من العاطلين الذين يضمهم دوار الدوم (..). ويبدو ان الربع او الثلث فقط من السكان يستطيع الاعتماد على مدخول هزيل منتظم، ويشتغل الباقي يوما او يومين في الاسبوع» .

وكانت حياتهم المادية قاسية جدا، حيث كان «من الصعب على العامل ان

(122) Montagne : «Naissance..», op. cité, pp 138, 152 et 158 . - Baron, Huot et Paye : «Logement..», op. cité, pp. 12 et 15 . - Delisle Stéphane, op. cité, p. 122 .

(123) Ayache : «Les Grèves de Juin ..», op. cité, p. 420 . - Delisle Stéphane, op. cité, p. 144 . - Baron, Huot et Paye : «Logement ...», op. cité, p. 14 .

(124) Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques ..», op. cité, p. 176, cité, aussi par Ayache : «Les Grèces de Juin...», op. cité, p. 420.

يستطيع العيش دون ان يدفع الى العمل بزوجته او ولده او هما معا. وحتى في هذه الحالة فان مجموع مدخولات الثلاثة لا تتعدى ٦ فرنكات في اليوم، مع الافتراض انهم يشتغلون باستمرار» (١٢٥) . وتشكل هذه الوضعية حاجزا يتزايد سمكه وارتفاعه بينهم وبين اهلهم واقاربهم في القرية التي نزحوا منها. فالاغلبية العظمى من سكان الاحياء القصديرية بمدينة القنيطرة «لا تستطيع ان تتحمل الا بقدر ضئيل المسئوليات للتنقل او الاقامة ولو لمدة قصيرة في القبيلة وكثير منهم لا يستطيع ذلك الا بايجار ساعديه طيلة وجوده في القرية لفلاح مجاور في موسم الحصاد» (١٢٦) .

ولقد تسابق الاغنياء المغاربة الى استغلال بؤس سكان الاحياء القصديرية، وحققوا من ذلك ارباحا فاحشة. ويتجلى هذا الاستغلال خاصة في ميدان الكراء، والافران. وتشاركهم في النهب السلطات الادارية بارتفاع اسعار المواد الغذائية والضرائب المختلفة، وكذلك ادارة الاحباس .

ففي حي التواركة التابع للسلطان تبلغ تكاليف البيت الخشبي «براكة» بين ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ فرنك وتكاليف الكوخ ١٥٠٠ فرنك (١٢٧) وفي دوار الدوم تصل تكاليف البيت الخشبي الى ٢٠٠ فرنك والخيمة الى ٢٠٠ والكوخ ٤٥ فرنك، ونشط الاغنياء في «بناء» هذه المساكن لكرائها لهؤلاءالبائسين. فكان كراء البيت الخشبي يصل الى ٢٠ فرنك في دوار الدوم، يحصل منها صاحب الارض وهو باشا المدينة على ٩ فرنكات، اي ان صاحب البيت الخشبي يستعيد تكاليفها خلال سنة ونصف تقريبا، في حين كان التجار يدفعون في دوار الدبغ من ١٠ الى ٢٠ فرنك لكراء موقع اقامة دكان قصديري، ويدفعون في دوار الدوم ١٨ فرنك لباشا المدينة لنفس الغرض (١٢٨) .

كما اقام الاغنياء متاجر في دوار الدوم بالاشتراك مع «مسير» ويحقق الطرفان ارباحا سنوية تصل الى ٤٥ بالمئة من الراسمال في حين كان التاجر البسيط يرزح تحت ثقل الضرائب اذ كان صاحب دكان لا يتجاوز راسماله المستثمر ١٠٠ فرنك يدفع سنويا ضريبة قدرها ٢٨٫٧٠ فرنك بالاضافة الى ٦٫٢٥ فرنك يدفعها سنويا للمصالح الادارية لمراقبة دقة موازينه (١٢٩) .

ويضاف الى جميع هذه العوامل، غلاء المعيشة. فثمن القنطار من القمح يتراوح في الرباط بين ٦٠ـ٦٥ فرنك ويباع في دوار الدوم بسعر ٨٠ فرنك. وكان احمد بركاش على راس المستفيدين من الاحياء القصديرية بالرباط فزيادة على كراء الارض يملك حماما وفرنا وطاحونة استأجرها لوسيط بثمن ٢٥٠ فرنك

(125) Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques ..», op. cité, p. 183 .
(126) Delisle Stéphane, op. cité, p. 151 .
(127) Baron, Huot et Paye : «Logement et Loyers..», op. cité,p 13.
(128) Ibid. p. 15 et «Conditions Economiques..», op. cité, p 180 .
(129) Baron, Huot et Paye:«Conditions Economiques..» , op . cité, pp. 179 et 182 .

لكل منها اي انه يحصل على ٧٥٠ فرنك شهريا بالاضافة الى الكراء. ويحصل الوسيط على ارباح صافية في الطاحونة بين ٨ـ١٠ فرنكات يوميا وفي الفرن ٣٥ـ٤٠ فرنك يوميا (١٣٠) .

في هذا الجو من البؤس المعمم، ازدهرت الشحاذة . وكانت احياء المدينة القديمة وحتى الاحياء الاوروبية تضيق بالشحاذين. يتوجه الاطفال والنساء الى الاحياء الاوروبية والاباء الى الاحياء الشعبية. كما انتشرت مهنة ماسحي الاحذية وغيرها من المهن الوضيعة. وتجذب مهنة مسح الاحذية الاطفال على الخصوص. وكانت نسبة ٨٠ بالمئة في الرباط من ابناء المهاجرين من ايت باها بجنوب المغرب، وتتراوح اعمارهم بين ١٥ـ١٨ سنة. وازدحمت الاسواق الاوروبية بالحمالين. اما النساء «المحظوظات» فيقمن بالاشغال المنزلية الشاقة في الاحياء الاوروبية، مثل الغسيل (١٣١) .

وكان الحمالون وباعة الصحف المتجولون وماسحو الاحذية يخضعون «لكابورال» يشرف على «المهنة» وهو الذي يحدد لكل واحد منطقة عمله ويحرم عليه الانتقال الى مكان اخر وينتزع من كل من يخالف ذلك اشارة الشرطة التي تسمح له بممارسة احدى هذه المهن علانية وتميزه عن «السريين»، وللكابورال في هذه المهن كما في المهن الاخرى سلطات واسعة يستغلها ابشع استغلال بفرض دفع مبلغ مالي شهري على الذين تحت اشرافه. ومن اراد منهم الحصول على مكان في «الاماكن الاستراتيجية» عليه ان يدفع «الفابور» «الرشوة»ويتقاضى الكابورال المشرف على باعة الصحف ٤٥ فرنك شهريا من الصحف التي يشرف على بيعها و٢٥ فرنك من وكالات التوزيع. وفي نفس الوقت يبتز قسما من المدخول الشهري لكل طفل. ولما كان من اختصاصه سحب الرخصة من صاحبها متى شاء، فقد كان يمارس هذه الصلاحية بكثرة، لانه يحصل من كل عضو جديد على «فابور» (١٣٢) .

لقد كانت هذه الاحياء القصديرية تتميز بانعدام ابسط الشروط الصحية، مما جعلها بؤرة خطيرة للاوبئة والامراض المختلفة ، التي كانت تودي ، في نهاية الاربعينيات، بنسبة ٦٠ بالمئة من الاطفال في السن المبكر في حي بن مسيك وحده (١٣٣) . وتعكس وضعية سكانها السياسة : «الاهلية» الفرنسية في مغرب لا يحظى باهتمامها فيه غير الجالية الاوروبية وافراد «النخبة» المغربية من المتعاونين .

---

(130) Ibid, pp. 18 - 182 .

(131) Ibid, p. 176 et «Logement et Loyers...», op. cité, p. 13 . - J. Nouvel : «Petits Métiers Indigènes», B.E.M. Octobre 1938, pp. 270 et 271 .

(132) J. Nouvel, op. cité, pp. 269 - 271 .

(133) André Adam : «Le Bidonville de Ben Msik», op. cité, p. 121.



الفصل الرابع

الحريـــات الاساسيـــة

١ ـ الحريـات السياسيـة

ظل المغرب من الحرب العالميـة الاولى الى اعـلان الاستقلال يعيش فـي حالة الحصار العسكري بكل ما تتضمنه الاحكام العسكرية مـن قسوة وحرمـان مـن ابسط حقوق الديموقراطية الاساسية . ففي ١٤ غشت ١٩١٤ اصدر القائـد الاعلى لقوات الاحتلال والمقيم العام لفرنسا بالمغرب، المارشال ليوطي امرا عسكريا يعلن بموجبه حالة الحصار العسكري بالمغرب ، والغي بذلك ظهيـر ٢٤ ماي١٩١٤ المتعلق بتأسيس الجمعيات . وظل هذا القرار العسكري ساري المفعول في جميع انحاء المغرب الى ٢٥ يوليـو ١٩٢٥ ، حيث رفع في بعض المناطق « الـدار البيضاء والرباط ووجدة » ليعـاد فرضه مـن جديد في مجموع البلاد بتاريـخ فاتح سبتمبر ١٩٣٩ (١) .

وفي ظل حالة الحصار كانت جميع السلطات في يـد المقيم العام ، الذي لم يكـن يخضع الا لسلطات الحكومة الفرنسيـة في باريس ، والى جانب ذلك ظل المواطـن المغربي دون حمايـة قانونية معرضا باستمرار لنزوات رجال السلطـة المحليـة على اختلاف مستوياتهم في التدرج الاداري للحمايـة وكـان « سبب تافه يكفي للحكـم على اي شخص بثلاث اشهـر سجنا ، دون اعطاء ضمانـات للدفاع وبدون استئناف » (٢) .

(1) Ayache : «Le Maroc..», op. cité, pp. 92, 97 et 100. - R. Rezette: «Les Partis Politiques Marocains», p. 30 .
(2) «Le Patronat...», op. cité, p. 16 . - Rezette, op. cité, p. 31

لقد فرضت حالة الحصار في البداية بحجة اندلاع الحرب العالمية الاولى، واستعملت بعد ذلك كغطاء لما تميزت بـه « التهدئة » او حرب الابادة من وحشيـة وظلم ، وسياسـة القمع والابتزاز المعممة ، ولتحويل البلاد الى سجن كبيـر تحيط به اسوار من القوانيـن والقرارات الوزاريـة والعسكرية والظهائر الملكيـة تحرم المغاربة من ابسط مظاهر الحريات التي سمحت بها فرنسا فـي بعض مستعمراتهـا ومحمياتهـا الاخرى .

فالتنظيمات السياسية والنقابية واصدار الصحف وعقد التجمعات وتنظيم المظاهرات السياسيـة ظلت قضايـا ممنوعـة على المغاربـة (٣) وعملـت ادارة الحمايـة على عزل المغرب وشعبه عـن العالم بمنع تسرب اخبار المقاومة المغربية الى الخارج ، او تسرب اخبار مـا يجري في العالم وخاصة في المستعمرات وفي مقدمتهـا البلدان العربيـة المستعمرة « بالفتح » الى آذان الشعب المغربي .

ولقد كـان ليوطي صاحب فكرة عزل المغرب لضمان اخضاعه . وقد احس منذ بداية الغزو ان اخضاع الشعب المغربي ، وقطع الطريق على تطور المقاومة ، يتطلب وسائل اخرى غير القوة العسكرية . فقـد نقل السيد جورج سبيلمـان (G. Spillmann) (٤) ان المارشال ليوطي حدث مسئولا فرنسيا ساميا بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩٢٠ انه تحدث خلال « مقابلة هامة ، مع السلطان حول حركة الفتى المغربي التي تشغله وتشغلني ايضا والتي بدات تظهر » بسبب ان « انتشار اخبار المشرق وتهيج كل العالم الاسلامي ، واعـلان استقـلال مصر ، وقـراءة بعض الدوريـات الاسلاميـة التي يستحيل منع دخولهـا كليـة ؛ واعلان حق الشعوب في تقرير مصيرهـا ،بدات تعطي نتائجها » . وكـان رايه في المغاربة وخاصـة منهم الشباب ، انهم « سيشعرون اكثر فاكثر بقيمتهم وقوتهم وانهم ليسوا برابرة ولا خامليـن . انهـم متلهفون لمعرفـة كل مـا يجري في العالم ، ومطلعون على ذلـك جيدا (...) ويمـن ان نكـون واثقيـن انه بدات تتولد حولنـا ، وفيغفلة منـا حركـة من الافكار المشبوهة ، والتعاليق على الاحداث العاليـة وحـول الحالة التي عليهـا الاسلام . ففي يوم من الايام سيتجسد كل هذا وينفجر، اذا لم نهتم به ، واذا لـم نمسك بزمام المبادرة بدون تأخير » (٥) .

وحرص ليوطي بسلسلة من قرارات المنع ، الا يدخل الى المغرب الا الصحف الواليـة لسياسـة فرنسا والا يصدر في المغرب الا الصحف التي تمجد وتدافع عـن الدور « الحضاري » لفرنسا بالمغرب . وفي سنـة ١٩٢٤ ، رفض السماح لفرع رابطـة حقوق الانسان بوضع معلقات في المؤسسـات تتضمـن تصريح حقوق الانسان . وجاء في رسالة بعث بهـا الى رئيس الوزراء الفرنسي لشرح اسباب الرفض (٦) « لا يوجد في المغرب ، بالفعل ، سـوى حكومة واحدة هي الحكومـة

---

(٣) الصحف والمنظمات المسموح بها في المغرب هي المؤيدة الاستعمار او لا تعارض سياسة الحماية.

(4) «Du Protectorat..», op. cité, p. 23 .

(5) Ibid, p. 24 .

(6) A.F. Juillet 1924 : «Les Droits de l'Homme et le Maroc» , p. 410 .

الشريفية يراقبها الموظفون الفرنسيون . ولفرنسا في الوقت الراهن ، ولسنوات طوال ، دور اولي للقيام به ازاء الاهالي ، هو تعليمهم واجباتهم . وقبل ان يعرفوا هذه الواجبات ، لا يمكن اعطاؤهم الحقوق التي من شأنها ان تعرض للخطر وضعيتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافي .

« ويستحيل الآن ان نشرح للذين تحت حمايتنا ، حقوق الانسان المطبقة في فرنسا على المواطنين الفرنسيين (...) لان التشريع المغربي قائم منذ قرون على سلطة السلطان وحده (...) .

« ان من الخطر تعليق في الاماكن العمومية مبادىء قابلة للتطبيق فقط على الفرنسيين الذين بمجيئهم الى المغرب ، قبلوا احترام تشريع البلد الذي اتوا للعيش فيه » واشار الى انه حتى وان كانت هناك مؤسسات بها اوربيون وحدهم ، فان بها اسبان وايطاليين الذين لم يتعودوا على رؤية حقوق الانسان تعلق في بلدانهم بهذا الشكل وهذا سيعرقل اندماجهم .

وواضح من هذه الرسالة ، ان ليوطي يريد ان يحرم من حقوق الانسان جميع من يعيشوا في المغرب باستثناء « اعيان » الجاليات الاوروبية من التجار والمستوطنين الزراعيين والصناعيين الذين اصدر ليوطي لصالحهم قرار ١٨ مارس ١٩١٩ بتأسيس مجلس الحكومة ويتكون من الموظفين السامين في ادارة الحماية ومن رؤساء الغرف التجارية والصناعية والفلاحية ومهمته بحث جميع القضايا التي تهم القطاعات الثلاثة . وفي ١٠ مارس ١٩٢٣ اصدر قرارا آخر بالحاق نواب رؤساء الغرف المذكورة بمجلس الحكومة وتلاه قرار ٢٤ يناير ١٩٢٤ بتأسيس لجنة الميزانية استجابة لطلب اصحاب المصالح الاقتصادية الاوروبيين. وحدد ليوطي مهمة اللجنة في « جعل ممثلي المصالح الاقتصادية الاعضاء في المجلس يدرسون بطريقة عمل جيدة ، اقسام الميزانية المتعلقة بالقضايا المهنية التي من صلاحيات الغرف الاستشارية (٧) الفلاحية والتجارية والصناعية التي تأسست بقرار ٢٩ يونيو ١٩١٣ (٨) .

وتدعمت فكرة حرمان المغاربة من حقوقهم السياسية بمجيء ثيودور ستيغ خلفا للمارشال ليوطي . فكان المقيم الجديد « بطل الاسكان الفرنسي بالمغرب » (٩) . ومن اجل ضمان نجاح سياسته ، واصل بحدة اكثر حرمان الطرف الآخر اي الطرف المغربي من حق الدفاع عن نفسه . في حين تدعمت سلطة المستوطنين الزراعيين والتجار والصناعيين الاوروبيين وتحولت الغرف التي تمثلهم الى شبه احزاب سياسية لكل منها نفوذ متزايد داخل اجهزة

(7) A.F. Février 1924 : «La Commission du Budget Economique» pp. 109, 110. - R. C. Novembre 1926 : «L'Election au Maroc et le Troisième College du Conseil du Gouvernement», pp. 542 et 543 . - «Le Patronat...», op. cité, p. 17 .

(8) Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 95 .

(9) «Du Protectorat..», op. cité, p. 44 .

ادارة الحمايــة حتى في أعلى مستوياتها . ووقفت هذه الغرف بصرامة ضد اي بوادر « ضعف » من ادارة الحمايــة والسلطات الفرنسيــة في الميتروبول يشتم منه رائحة تحقيق بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهيــر المغربيــة والفئات الاوروبيــة الاخرى من الحرفيين والعمال . وبلــغ النفــوذ السياسي لهذه الغرف درجــة خطيرة اصبح فيهــا بقاء المقيم العـــام نفسه في منصبه مرهونـــا بمدى استعداده للدفاع عـــن مطالـــب اعضائها وشدة عدائه لمطالب الجماهير الشعبيــة بالمغرب .

وخلال حكم الجبهة الشعبيــة عرف المغرب انفراجا طفيفا لصالح الفئات الشعبيــة من الجاليات الاوروبيــة . فقـــد حصلت البروليتاريا الاوروبية على مكسب هام ، وهـــو الحق النقابـــي ، وسمح للحـــزب الشيوعي الفرنسي بفتح فرع له بالمغرب . اما بالنسبة للمغاربة ، فلم يختلف عهـــد الاشتراكيين » بفرنسا عن عهـــد الراسماليين ،وكـــان تعيين الجنرال نوغيس سنة ١٩٣٦ كمقيم عـــام لفرنسا ، وهـــو المعروف ببطشه في المغرب دليـــلا على ان الوجود الاستعماري الفرنسي في المغرب ، لم يعـــد احـــد بفرنسا يناقش « شرعيته » . لقد اصـــدر قانونين للحد الادنى للاجور في بعض القطاعات سنتـــي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ وظـــلا في اغلب الاحيـــان حبرا على ورق . وامتاز عهده بقمع دام في كثير مـــن الاحيـــان للحركـــة الوطنيـــة ولزعمائها ولجميع التحركات الجماهيرية ، ابرزها مجـــازر ١٩٣٧ ، واصدر ظهيرين ملكيين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ ، يحرمـــان علـــى المغاربة الانضمـــام الى النقابات وينص الظهيـــر الاخير على معاقبة العمال الاوروبيين ان هم سمحوا بانضمـــام المغاربة.

لقـــد كان المقيمون العامون يبنون تحصيناتهم القانونية بتعاون مع السلطان الذي كان دوره يقتصر على التوقيع على ظهائر يجري تحضيرها من طرف الموظفين الفرنسيين . فقد كتب جورج سبيلمان (١٠) وكـــان آنذاك ضابطـــا برتبة ملازم في عهـــد ليوطي ومكلفـــا بتقديم تقاريـــر بيـــن الحين والاخر الى السطان لاطلاعه على الحالة فـــي « مملكته » ، ان المقيم العام ثيودور ستيغ اوقفه عن مهمتـــه بحجة صغـــر رتبته العسكرية ، وعيـــن مكانه « الجنرال موجان مدير الديـــوان العسكري للمقيم او نائبه الرائد بونارد ، الا انهمـــا لـــم يتوجها قط تقريبا الى القصر . ولم يعـــد في امكـــان السطان سوى ان يطلب بان تترجم اليه الصحف الفرنسيـــة من اجل الاطلاع عى ما يجري في امبراطوريته السعيدة » .

١ ـ حريــة التنظيــم :

صدر اول ظهير يتعلق بتأسيس الجمعيات بتاريخ ٢٤ مـــاي ١٩١٤ . وعلى الرغم مـــن مضمونه القمعي ، فقـــد تم الغاؤه بالامر العسكري السابق الذكـــر في نفس السنة . والى ٥ يوليـــو ١٩٣٣ كـــان تأسيس الجمعيـــات ذات الطـــابـــع

(10) Ibid , p . 47 .

السياسي امرا ممنوعا في المغرب ، ويتعرض للعقوبات الصارمة كل من ضبط عضوا في جمعية او مؤسسا لها .

وفي الواقع فان ظهير ٥ يونيو ١٩٣٣ ، لم يغير من واقع الامر شيئا. فقد نص هذا الظهير على وجوب تقديم طلب من اربع نسخ ، ثلاثة منها الى السلطات البلدية او سلطات الرقابة المدنية او وكيل الحكومة للدائرة ، وتقدم النسخة الرابعة الى النيابة العامة . ويشتمل الطلب على : ١ ـ اسم وهدف الجمعية ـ ٢ ـ اسم ولقب وتاريخ ومكان ازدياد وعنوان المؤسسين للجمعية ٣ ـ مقر الجمعية ـ ٤ ـ عدد مكاتبها او فروعها او المؤسسات التابعة لها (١١) .

ويلزم الظهير اصحاب الجمعيات باعادة الاجراءات السابقة كلما حدث تغيير في قيادة الجمعية او في قوانينها ، ويضيف الظهير « يمكن للحكومة معارضة تأسيس جمعية وكذلك معارضة اي تغيير في قوانينها او في اعضاء قيادتها وادارتها او تأسيس فروع لها » (١٢) ومعنى ذلك ، في حالة الحصار العسكري السائد في اغلب مناطق المغرب ، منع اي جمعية او منظمة يبدو عليها التطور من الولاء لادارة الحماية الى المعارضة ، سواء وقع التطور في قوانينها او في وعي اطاراتها ، ونص البند الثامن من الظهير على معاقبة المسؤولين عن اية جمعية تأسست بطريقة غير شرعية ، بغرامة تصل الى ٢٠٠٠ فرنك ويمكن ان تصل الى ٤٠٠٠ فرنك ويتعرض لنفس العقوبات كل شخص وضع محله تحت تصرف جمعية منحلة لعقد اجتماع لها او لاجتماع مجموعة من اعضائها . كما يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ستة ايام وسنة وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فرنك كل مسؤول عن جمعية لم يلتزم بقرار حل جمعيته وواصل العمل بها او اعاد تأسيس جمعية منحلة (١٣) . ونص البند التاسع على معاقبة كل شخص حرض على ارتكاب « الجرائم والمخالفات » بالخطب الحماسية والمنشورات والكتابات سواء اكان ذلك خلال اجتماع جمعية معترف بها ام لا ، بغرامة تتراوح بين ٢٠٠ فرنك الى ٥٠٠٠ فرنك وبالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة اشهر وسنتين (١٤). وهكذا كان من المستحيل ، تحت ظل هذا الظهير تأسيس اية جمعية او القيام باي نشاط سياسي او نقابي له صبغة وطنية وغالبا ما انقلب تبادل الزيارات بين الاصدقاء والعائلات الى مآس تشن خلالها سلطات الحماية اعتقالات بتهمة « عقد اجتماعات سرية » . ودافع غلاة الاستعماريين على صفحات مجلتهم « افريقيا الفرنسية » عن هذه الممارسات الارهابية لاخماد الحس الوطني والقومي في المهد لدى المغاربة ، هذا الحس الذي لعبت ثورة

---

(11) Pierre Stefani, op. cité, p. 117.
(12) Ibid , p . 117 .
(13) Ibid , pp . 124 et 125 .
(14) Ibid , p . 126 .

البطل عبدالكريم الخطابي الدور الرئيسي في اعطائه دفعة قوية الى الامام(١٥) بحجة ان المقاومة المسلحة والمقاومة السياسية اللتين شعر بهما ليوطي منذ سنواته الاولى بالمغرب ، من تدبير الشيوعية العالمية تارة والنازية تارة اخرى (١٦) .

ولقد كانت النتيجة المباشرة لانعدام حرية التنظيم ، ان اتجهت العناصر القيادية في الحركة الوطنية الى البحث عن حل لتجاوز القيود المفروضة . وكان هذا الحل هو التنظيم السري الذي تأقلم معه الوطنيون ومنحهم الثقة في نفوسهم وقدراتهم ؛ وسمح بنمو التيار العملي داخل الحركة الوطنية. ووجدت ادارة الحماية صعوبات في اجتثاث جذور التنظيمات الوطنية ،اذ لم يكن اعتقال ونفي الزعماء المعروفين ليوقف من نشاط واتساع هذه الاحزاب . اذ « كيف يمكن حل شيء لا وجود له رسميا ؟ وكيف يمكن منع شيء غير مسموح به ؟ ويستحيل القاء شيء في اللامشروعية لم يكن مشروعا في يوم من الايام . وقد ظهر ان سلسلة القوانين العسكرية والقرارات الوزارية المتخذة في حق الاحزاب السياسية كانت عديمة الفائدة بالمرة »(١٧).

وعلى العكس من ذلك سمحت ادارة الحماية بقيام تنظيمات سياسية المضمون دينية المظهر هي الزوايا التي كانت الاداة السياسية في يد السلطان وادارة الحماية معا لتأطير المواطنين وابعادهم عن الحركة السياسية .وكانت لبعضها فروع في مجموع انحاء المغرب مثل زاوية درقاوة التي كان لها فروع في طنجة وتطوان وفاس وتافيلالت وصفرو وبوذنيب وعين الشعير . ولعب رؤساؤها دورا هاما في فتح الطريق امام الغزاة الفرنسيين ومن اشهرهم مولاي عبدالرحمن ولد مولاي الطيب وابنه محمد ، اذ « بفضلهما تمكنا من الحفاظ على سلم نسبي في شمال ورغة خلال الحرب من ١٩١٤ الى ١٩٢٤، عندما بنينا تحصيناتنا الاولى في بني زروال » كما ساعدا على تثبيت اقدام الاستعمار الاسباني في شمال المغرب (١٨) . وكانت بعض الاضرحة التابعة للزوايا تقام

---

(15) Ch. A. Julien, op. cité, p. 145 .

(16) Gustave Gautherot : « Le Bolchivisme en Afrique», R. C. Juillet 1930, pp.418-429. - Bouilloux Lafont: «Disocours au Parlement, le 30 Novembre 1927» A. F. Septembre 1937, p. 501. - J.L. de Lacharrière: «A l'Assaut du Maroc Français» A.F. Septembre 1932,pp. 516-527 . - A.F. Octobre 1924:«Le Bolchivisme et l'Oeuvre Coloniale Française», pp. 529-535. - Leon Barety: «Où va notre Afrique du Nord?», A. F. Juillet 1925, p. 325. - L. Mohendis : «L'Agitation Nord Africaine» , A.F. Novembre 1937, pp. 518 - 522 .

(17) Rezette, op. cité, p. 36 .

(18) Paul Odinot : «L'Importance Politique de la Confrerie de Dergaoua», R. C. Mai 1929, pp. 294, 295 et 296 . - AL.M. : «L'Agitation des Derguaouas», A.F. Août-Septembre 1937, p. 440.

داخل حدائق المراقبيـن المدنيين مثل ضريح شرقاوة في مدينة بوجعد (١٩) ، واتجه بعضهـا مثل زاويـة العلوييـن لتأطير الجالية المغربية فـي فرنسا (٢٠) ومنع التحامها بالطلبة المغاربة وخاصـة بعـد تأسيس جمعيـة طلبة شمـال افريقيـا المسلمين سنة ١٩٢٧ التي كانت مشعل الحركة الوطنيـة في المغـرب العربـي بفرنسا . وكذلك لمنع انخراط العمـال المغاربة في الاحزاب الاشتراكية والتنظيمـات النقابيـة الفرنسيـة .

اما الجاليات الاوروبيـة فكانت تمثلهـا فروع الاحزاب السياسية فـي الميتروبول باستثناء الحزب الشيوعي الذي لـم يسمح لـه بفتح فرع في المغرب بسبب مواقفه الصحيحـة من التحالف الاستعماري الفرنسي الاسباني لاغـراق ثورة الريف المجيدة في بحـر من الدماء ، وكذلك لموقفه من حرب الابادة التـي تشنهـا القوات الغازية الفرنسية في « المغرب الفرنسي » ولم يرفع المنـع الا في عهـد الجبهـة الشعبيـة ليعـاد منعه من جديد مع اندلاع الحـرب العالميـة الثـانيـة .

وكانت القوى السياسية الوحيدة للدفاع عـن مصالح الفئات الاوروبيـة المحرومة من كثيـر من الحقوق والحريات السائدة في اوروبا ، هي « الفـرع الفرنسي للاممية العمالية » « S.F.I.O. » الذي خاض نضالات عديدة في مجلس الحكومة بعد تأسيس الهيئة الثالثة في هـذا المجلس التي تمثل الى جانب التجار والصناع والمستوطنيـن الزراعيين ، فئة ، « المستهلكين » من العمال وذوي المهن الحـرة .

٢ ـ حرية الاجتماعـات والمظاهرات :

ان تضييق الخناق على الحريات الاساسية بالمغرب كـان هـو القاعـدة في سياسـة ادارة الحمايـة . ففي ٢٦ مارس ١٩١٤ ، صدر ظهيـر يتعلـق بتنظيم التجمعات الا انـه الغـي بعـد اشهر قليلة بالقرار العسكري « ٢ غشت ١٩١٤ » الـذي جعل من الحالة الاستثنائية اساس الوجود الاستعماري بالمغرب، ولم يكـن في هذا الظهيـر في حقيقـة الامر ، مـا يشكـل خطرا على الدفـاع الوطني الفرنسي » ، بسبب ظروف الحرب ، لو استمر به العمل . فقـد حدد ٥ شروط لعقـد اي تجمع . وتشكـل هذه الشروط في حد ذاتهـا عقبة لا يمكن تخطيهـا مـن قبل اي شخص او مجموعـة من الاشخاص يهدفون الى تنظيـم اجتماع لـ « المس بامـن الدولة » ، وهذه الشروط هي :

١ ـ تصريح مسبق يشيـر الى يـوم وساعـة وهدف الاجتماع « ويكـون موقعـا من طرف شخصيـن يقطنـان البلدة التي سينظم فيها الاجتمـاع . ويبين

(19) Pascal Durand : «Boujad: Ville Sainte», R. C. Février 1931 , p . 67 .

(20) Gustave Gutherot, op. cité, p. 422 .

اسمـاء وطبيعـة وعناويـن الموقعيـن » .
٢ ـ الاعلان عـن مكان وموعد الاجتماع .
٣ ـ الهيئة او المكتب الذي نظم الاجتمـاع
٤ ـ مسئوليـة المنظمين واعضاء المكتب .
٥ ـ حضور موظف مندوب في الاجتمـاع (٢١) .

ويعتبر هذا الظهير اكثر تخلفا من القانـون الفرنسي الصادر بتاريخ ٣٠ يونيـو ١٨٨١ والذي يلزم منظمي التجمعات بتقديم طلب في الموضوع . وقد الغي هذا الشرط بقانـون ٢٨ مارس ١٩٠٧ الذي نص على انه « يمكـن عقد الاجتماعات العامة مهمـا كـان هدفهـا دون اعلان مسبق عنهـا » (٢٢) . وقـد نص البند الثالث من ظهيـر ٢٦ مارس على انـه « لا يمكـن عقد الاجتماعات في الطرقات العمومية او تجاوز المدة التي حددتهـا السلطـات المختصـة لغلـق الاماكـن العموميـة » . كمـا منع البنـد الخامس مناقشة اي موضوع خارج المواضيع المحددة للاجتمـاع ، ونص الظهيـر على انه من صلاحيـة الموظف المندوب رفع الاجتمـاع اذا لاحظ اخلالا بنصوص الظهير ، وخاصـة منهـا السماح بمناقشة قضايـا خارجـة عـن جدول الاعمال . ونص البند السابع على معاقبة كل مـن يخالف ظهيـر الاجتماعـات بغرامة تتراوح بيـن ١٦الى ١٠٠ فرنك وبالسجن لمدة تتراوح بين ٦ ايـام وشهـر او باحدى العقوبتين فقط (٢٣) .

ولم يكـن الغاء حريـة الاجتماعات ، يمنع من تنظيمها ، بل وتنظيم المظاهرات الشعبيـة ابتداء مـن ١٦ ماي ١٩٣٠ ، تاريخ صدور الظهيـر البربري الـذي اثار ردود فعل شعبيـة عنيفـة . فتحدت الجماهير القوانين القمعيـة المفروضة معبرة عن استنكارها لهذا الظهير بالاجتماعات العامة والمظاهرات فـي مختلف المدن . وعلى الرغم مـن قساوة القمع الذي واجهت بـه سلطات الحمايـة هذا الاستنكار الشعبي ، فقـد ظل هذا التاريخ مناسبة سنويـة تجدد فيها الجماهير المغربيـة رفضهـا لمخطط تقسيم وحدة الشعب المغربي . وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٥. اصدر السلطـان محمـد بن يوسف ظهيرا يمنع بموجبه شيئا « لم يكـن مسموحا به من قبـل » فنص الظهيـر على منع المظاهرات ومعاقبة بالسجن والغرامة كـل شخص يشارك او يحرض او يقـود مظاهرة ، وكذلـك كـل مـن قام بعمـل « يمس بالاحترام اللازم نحـو السلطات الفرنسية او الشريفيـة » (٢٤) . وكـان الهدف مـن هذا الظهيـر هـو قمع كتلة العمل المغربيـة التي بدا عودها يشتد.

وفي ٢٠ يوليـو من السنـة التاليـة صدر ظهير « ينظم » المظاهرات في الطرقات العمومية ، ويمنع تنظيم المظاهرات السياسية او المطلبيـة استنادا الـى البنـد الثالث من ظهيـر ٢٦ مارس ١٩١٤. واخضع باقـي التظاهـرات غير

(21) Pierre Stefani, op. cité, p. 132 .
(22) Ibid , p . 131 .
(23) Ibid , pp . 132 - 134 .
(24) Rezette op, cité, p. 32 .

السياسية والمطلبية مثل الاحتفالات والمواكب « الدينية » التي كانت تنظمها الزوايا بشرط تقديم تصريح الى سلطات الرقابة الاقليمية قبل تاريخ المظاهرة بثلاثة ايام على الاقل و١٥ يوما على الاكثر ،وحدد عقوبة تتراوح بين ١٥ يوما و٦ اشهر وغرامة تتراوح بين ١٦ فرنك الى ٢٠٠٠ فرنك ضد كل شخص قدم تصريحا مغلوطا او ناقصا او وجه دعوات للمشاركة قبل تقديم التصريح او بعد حصوله على الرد بالرفض ، وكذلك ضد كل من يشارك في مظاهرة غير معلن عنها او ممنوعة . ونص البند ٥ على معاقبة بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ اشهر وسنتين وغرامة تصل الى ١٠٠٠ فرنك كل شخص ضبط في مظاهرة حاملا لسلاح ظاهر او خفي او اداة خطيرة على الامن العام .وكل مخالف للظهير يتعرض للنفي لمدة تتراوح بين ٥ سنوات كحد ادنى و١٠ سنوات كحد اقصى (٢٥) .

واذا كانت هذه الظهائر والقوانين الجائرة تمس نظريا جميع سكان المغرب، فانها لم تكن تطبق بصرامة الا عندما يتعلق الامر بالمغاربة . في حين ينعدم وجودها تقريبا عندما يتعلق الامر بالاوروبيين .

ففي شهر غشت ١٩٢٧، شهدت الدار البيضاء مظاهرات سياسية يغلب فيها العنصر الاوروبي وخاصة من العمال ، لصالح الايطاليين ساكووفانزيتي (Sacco et Vanzetti) وتخللتها اعمال العنف ، وخلال الازمة الاقتصادية ساد تذمر كبير وسط الاوربيين ، وخاصة المستوطنين الزراعيين الذين نظموا مظاهرات ومسيرات وتجمعات في بداية سنة ١٩٣٤ ، دون ان تقلقهم «قوات الامن » واتجهوا في مظاهرات ضخمة بالرباط الى مقر المقيم العام الذي استقبل وفدا عنهم ، واضرب اصحاب المتاجر الاوربيين تضامنا مع المستوطنين الزراعيين دون ان تتدخل ادارة الحماية لكسر الاضراب واعتقال المضربين (٢٦) وقبل مظاهرات المستوطنين الزراعيين عقدت تجمعات عديدة نظمتها جمعيات المحاربين الجمهوريين و « قدماء المغاربة » ومعطوبي الحرب ، وقدماء المحاربين بالمغرب وفيديرالية الغرف النقابية ،والجمعيات التعاضدية (٢٧) . وفي ٢٢ مارس من ١٩٣٦ ، وقعت اصطدامات عنيفة بين الاوروبيين ، بين انصار الجبهة الشعبية وتنظيمات اليمين المتطرف الفرنسي المعروفة باسم صلبان النار (Les Croix de Feu) خلفت ٣٠ جريحا . وعندها تحرك المقيم العام ضد انصار الجبهة الشعبية واعلن في بيان له عن عزمه على ضرب « المحرضين » للحفاظ على النظام « من اجل المصلحة العليا لجميع الذين

---

(25) Ibid, pp. 32 - 33 . - Pierre Stefani, op. cité, pp. 135-138.

(26) J. L. de Iacharrière : «La Colonisation Marocaine», A. F. Mars 1934, pp. 152 et 153 .

(27) J. L. de Lacharrière : «Le differend Marocain», A. F. Février 1936 , p . 83 .

يريدون العيش والعمل في سلام ومن اجل سمعة فرنسا » (٢٨) . كمـــا نظـم فرع « الفرع الفرنسي للاممية العماليـــة » « S.F.I.O. » مظاهرات عدائيـــة استقبل بهـــا المقيم العام بيروتون عند وصوله الى الدار البيضاء لتولي مهامه الجديـــدة بالمغـــرب (٢٩) .

٣ ـ حريـــة التعبيـــر :

ظلت حريـــة التعبير بدورهـــا مخنوقة طيلة عهد الحماية ، تسيرها سلسلة من الظهائر الملكيـــة والقرارات الوزاريـــة والمقيمية والعسكرية الجائرة . وكانت هذه الاحكام بمثابة الحلقـــة الرئيسية من سلسلـــة الاستعمار الفرنسي لشـــل حركـــة الشعب المغربي واخراسه . ووقف المخزن بكل مـــا تبقى لديه من نفـــوذ الى جانب ادارة الحمايـــة في قمع التعبيـــر الحر .

ولم يكـــن انعدام حريـــة التعبيـــر يقتصر فقط في اضطهاد الصحافة الحرة في المغرب : وفي اقامة ستار حديدي حول البلاد لمنع دخول الصحافة الاجنبية المناهضـــة للاستعمار او المناصرة لمقاومة الشعب المغربي ، بل امتد الى القمـــع الوحشي لكل متهم بتوزيع منشور او بالاعلان عـــن رايه المعارض لسياســـة ادارة الحمايـــة . وشمل القمع الجانب الثقافي ايضا : ففي سنة ١٩٢٨ منع طلبة فاس من عرض مسرحيـــة « المنافق » لموليير « Tartufe » لان « المسرح في الاسلام بـــدعـــة » (٣٠)

لقد صدر ظهير في ١٧ ايلول ١٩١٤ ، يقنـــن الطباعـــة وحرية النشر ويلزم بدفع كفالـــة ماليـــة تتراوح بيـــن ٣٠٠٠ الى ٦٠٠٠ فرنك مقابل اصدار جريـــدة بالفرنسيـــة (٣١) ، ويلزم كل شخص يريـــد اصدار صحيفـــة بالعربية او العبرية بالحصول على اذن مسبق . الا ان هذا الظهيـــر جمد هـــو الاخر بالقرار العسكري الذي دعم بقرار عسكري آخـــر بتاريخ ٢٥ يوليـــو ١٩٢٤ ويعطي للقائد الاعلـــى لقوات الاحتلال صلاحيـــات منع وحجز جميع الصحف المطبوعـــة في المغرب او في الخارج التـــي يرى انهـــا تهدد امـــن قوات الاحتلال او تعكـــر الامن العام . وتلاه قرار عسكري آخـــر بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٢٩ ، في نفس الاتجاه (٣٢) .

---

(28) J.L. de Lacharrière : «La Bagarre de Port-Lyautey», A.F. Avril 1936, pp. 243 et 244 .

(29) J.L. de Lacharrière : «Manifestations Incoherentes», A. F. Juin 1936, pp. 361-363 .

(٣٠) اتخذ قرار المنع باشا المدينة الخائن بوشتة البغدادي،عندما كان طلبة ثانوية مـولاي ادريس يستعدون لعرض المسرحية المذكورة ـ المصدر :

J.L. de Lacharrière : «L'Ecume et la Mousse du Maroc Français», A.F. Mai 1928, p. 188 .

(٣١) الغي هذا الالزام في فرنسا بقانون ٢٩ يوليو ١٨٨١ .

(32) Ayache : «Le Maroc»,op. cité, p. 98.-Rezette, op. cité,pp.33et34.

لقد كان من اهداف القرار العسكري الصادر في ٢ غشت ١٩١٤، هو عزل الاصوات الوطنية التي كانت تعبر عن وجودها في بعض الصحف عن الجماهير المغربية . وكان على رأس هذه الصحف مجلة « لسان المغرب » الصادرة بطنجة « ١٩٠٧ » والتي تجاوزت العداء للاستعمار الفرنسي الى نقد الملكية المطبقة مما جعلها تصطدم بالسلطان (٣٣) . بالاضافة الى انه الغطاء القانوني لمنع اية بادرة مماثلة في « المنطقة الفرنسية » ، ولتصفية صحافة المصالح الاوروبية المعارضة للمصالح الفرنسية ، وهي صحافة ازدهرت في المغرب خلال المنافسة الاوروبية عليه وخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتتمتع بالحرية المطلقة (٣٤) . كما انه يسمح لادارة الحماية بخلق الشروط الملائمة لازدهار الصحافة الفرنسية الموالية للاستعمار الفرنسي .

فخلال السنوات العشرين الاولى من القرن الحالي ، وخاصة بعد توقيع اتفاقية الحماية ازدهرت الصحافة الفرنسية والاوروبية الموالية لفرنسا، في مجموع انحاء المدن المغربية تقريبا . مثل « لافيجي ماروكان » (La Vigie Marocaine) تاسست بالبيضاء سنة ١٩٠٨ ، وكانت تصدر ثلاث مرات في الاسبوع ، واصبحت يومية في ابريل ١٩١١ » ، وتعبر عن الاتجاه المتطرف في الاوساط الاستعمارية فهي ضد نظام الحماية وتطالب بالدمج . و« ايكو دوماروك » (Echo du Maroc) : تاسست ١٩١٣ » وفي سنة ١٩٢٠ تاسست مجموعة ماس ، وهي عبارة عن تروست اعلامي ابتلع الصحيفتين السابقتين ، واصدر الى جانبهما « لوكوريه دوماروك » Le Courrier du Maroc فاس١٩٢٩و«لوبوتيهماروكان» (Le Petit Marocain) ١٩٢٠) و لاديبيش دو طانجي » (La Depeche de Tanger) واسس الوكالة المغربية للاشهار والاعلام (Ag. Mar. du pub. etd'I.) كما انتشرت صحف اخرى تدعو الى تمسيح المغرب مثل (لوبوبولير ماروكان) (Le Populaie Marocain) و« لوماروكان كاثوليك(Le Maroc Catholique) و « لوكري دوماروك) (Le Cri du Maroc)وخصصت ادارة الحماية للمغاربة صحيفة اسمها « السعادة » صدرت في اول الامر في طنجة ١٩٠٥ ثم انتقلت الى الرباط سنة ١٩١٢ (٣٥) . وفي فاتح يناير سنة ١٩٣٦ ، بلغ عدد الصحف والمجلات الصادرة بالمغرب ١٣٠ منها ٩ يوميات و٣٦ اسبوعية و٣ نصف شهرية و٤٨ شهرية و١٨ فصلية و١٤ سنوية ، منها دينية وادبية وعلمية واقتصادية وسياسية وتمثل مختلف الاتجاهات ما عدا اتجاه الحركة الوطنية

(33) Christiane Souriau-Hoebrechts : «La Presse Maghrebine», pp. 40 et 41 .
(34) Ibid, pp . 38 .
(35) Ibid , pp . 86 , 87 et 88 .

وتصدر ٤٢ منهـا في الرباط وحدها منها ٣ يوميـات (٣٦) .
وفي مقابلذ لـك اشتدت المراقبة على الصحف الصادرة بالخارج ، فخلال الفترة من يناير ١٩١٤ الى نهاية ديسمبر ١٩٢٥ اتخذت ادارة الحماية ٥٥ قـرارا يمنع عدد كبير مـن الصحف الاجنبيـة من الدخول الى المغرب ، ومن ينايـر ١٩٢٦ الى نهايـة ديسمبر ١٩٢٨ ارتفع عدد قرارات المنع الى ٧٢ منها ٣٦ قرارا سنة ١٩٢٨ وحدهـا ، ومن ينايـر ١٩٢٩ الى فاتح يوليـو ١٩٣٢ بلغ عددهـا ١٧٠ قرارا منهـا ٦٢ قرارا سنة ١٩٣٠ ، كمـا هـو واضح .
ولغة هذه الصحف الممنوعة مختلفـة مما يدل على ان هدف المنع ليس فقط عزل الشعب المغربـي عمـا يجري في الخارج ، بل وعـزل الجاليات الاجنبية ايضا . فخلال الفترة الممتدة من ينايـر ١٩٢٨ الى يوليـو ١٩٣٢ تعرضت للمنع ١٧٠ صحيفـة ومجلة اجنبيـة منهـا ٧٧ صادرة بفرنسا ، و٦ من ايطاليـا و١٢ من مصر و١٣ من المانيـا و١٥ من اسبانيـا و١١ من الجزائر و٦ مـن تونس، وموزعـة في معظمهـا حسب اللغات الاتيـة :

٢٨ بالاسبانيـة والبولونيـة .
٢٥ بالفرنسية .
٢٦ بالعربيـة .
٢٣ بالايطاليـة .
١٨ باللامانيـة .
١١ بالهنغاريـة .
٧ بالعبريـة .
٢ بالفارسية (٣٧) .

وكان على رأس قائمة الصحف الاوروبية الممنوعة صحيفة « لومانيتيه » لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي ، بسبب مواقف الحزب مـن الغـزو الفرنسـي .
وكذلك بعض الصحف بالفرنسية الصادرة في الجزائر منهـا (جورنـال دالجـي) (Journal d'Alger) و« تريـدونيـون » (Trait d'Union) وقـد منعتا من الدخول الى المغرب سنة ١٩٢٤ وكـان على راس الصحافـة العربيـة ، صحف الحركـة الوطنيـة التونسية مثل العصر الجديد (١٩٢٤) . واتهمت صحف عربيـة اخرى بتغذيـة الحركة السياسية الوطنية في المغـرب مثل الشهاب (قسنطينة بالجزائر) ولسان الشعـب والوزير « تونس » ووادي النيـل « القاهرة » (٣٨) . ولم يعـد بذلك امام المغاربة الذيـن افلتوا من شباك

(36) B.E.M. Avril 1936 : « La Presse au Maroc», pp. 170-172 (Tableaux Statistiques).
(37) J.L. de Lacharrière, A.F. Janvier 1928, op. cité, pp. 16 et 17, A. F. Mai 1928 op. cité, p. 185, A.F. Septembre 1932, op. cité, p . 516 .
(38) J.L. de Lacharrière : A. F. Mars 1928, op. cité, p. 100 .

الاميــة التي نصبهــا الاستعمار بسياســة التجهيل غير قراءة الصحف الموالية لادارة الحمايــة مثل السعادة . ونفس الشيء بالنسبة للجاليات الاوروبية تتغذى فكريــا من صحافة ماس روما وما يشابهها من الصحف الاوروبية .

ولقد اشتدت الرقابة على الصحف بعــد صدور الظهير البربري في ١٦ ماي ١٩٣٠ ومــا خلفه من رد فعل شعبي عنيف تجسد في المظاهرات الشعبيــة في مجموع انحاء المغرب ، وفي اعــلان الحركــة الوطنية السياسيــة عن نفسها في تنظيم سياسي متحديــة الحواجز القانونيــة التي قضى الاستعمار الفرنسي زهاء ربع قرن في اقامتهــا وتقويتهــا . واصبحت ادارة الحماية تواجــه الى جانب الصحافــة الاجنبيــة الحرة ــ التي كانت تخترق الجــدار الحديـــدي المحيط بالمغرب (٣٩) ــ الصحافــة الوطنيــة سواء في « المغرب الفرنسي » او « المغرب الاسبانــي » .

لقد شهرت ادارة الحماية سلاح القانــون في وجه الصحافة الوطنية . فلا تكــاد صحيفــة تظهــر حتى يصدر قرار المنع ، لتعــود الجريدة بعد ذلــك الى الصدور تحت اســم جديد ، يلي ذلــك قرار منع جديد وهكذا دواليك . ففــي غشت ١٩٣٣ ، صدر العدد الاول من الصحيفة الاسبوعية الوطنية «عمل الشعب» (L'Action du Peuple)بفاس وكان مديرهــا ورئيس تحريرهــا محمـــد بلحسن الوزاني ، احد زعماء الحركة الوطنية السياسية . (٤٠) ، الا انها اختفت بعد وقت قصير وحلت محلهـــا صحيفــة اخــرى باســم « ارادة الشعــب » « La Volonté du Peuple ».

وفي فبراير ١٩٣٤ طالب المستوطنـــون الزراعيــون خــلال تجمعــاتهـم ومظاهراتهم ، بمنع صدور « ارادة الشعب » وفي ١٦ ماي مـــن نفس السنة اتخذت ادارة الحمايـــة قرار المنع ، بعــد ان مهدت له بقمع وحشي لسكان فاس الذين استجابوا لنداء كتلة العمل بتنظيم مظاهرات الترحيب بالسلطان محمد بن يوسف خلال زيارته لفاس في ماي ، وكانت ادارة الحمايــة قد اتخذت قرارا آخــر في ٢ سبتمبر ١٩٣٢ بمنع دخول مجلـــة « مفرب » « Maghreb » المؤيدة للحركة الوطنية المغربية ، والتي يصدرها في باريس روبيــر جــان لانغي (Robert-Jean Languet) حفيد كارل ماركس ، بمساعدة جماعــة مــن الاشتراكيين الفرنسيين والجمهوريين الاسبانيين وعناصر من الحركــة الوطنيــة

(38) J. L de Lacharrière : A.F. Mai 1928, op. cité, p. 186 , A.F. Septembre 1932, op. cité, p. 517 . - Le Général H. Simon : «La Situation Actuelle au Maroc : Une Communication sur le Maroc à l'Union Coloniale Française» A. F. Mars 1931, p. 217 . - «La Presse Maghrebine», op. cité, p. 87 .

(40) Rezette, op. cité, p. 74 .

تقول السيدة كريستيان سوديو في مرجعها السابق (ص ٨٩) ان الصحيفة كان يديرها مواطن فرنسي اعتنق الاسلام يدعى «هيرتز» ..

المغربية . وقد جاء القرار العسكري استجابـــة لطلب المجلس البلــدي لفــاس والمجلس الاسرائيلي بنفس المدينـــة في غشت ١٩٣٢ ، والصحافة الاستعمارية، « لان مقالاتهـــا تعكر الجـــو السياسي والتجاري والسياحي لفاس » (٤١) .

وقد نص القرار العسكري الصادر بتاريخ ١٦ ماي ١٩٣٤ ، على تجديـــد منع دخول مجلة « مغرب » وكذلك صحيفة الحيـــاة « تطـــوان » ، « والســـلام » « تطوان » (٤٢) . وفي ٢٤ غشت من نفس السنـــة صدر امر بمنع مجلـــــة « الاطلس » (٤٣) وفي ١٥ مارس من السنـــة التاليـــة منعت ادارة الحمايـــة صدور جريدة « المغرب الاحمر » بدعوى انهـــا تنطق باسم الحزب الشيوعي (٤٤) غيــر المعترف بـــه .

واذا كانت قرارات منع دخـــول الصحافة الاجنبية ، تستلزم فقط : احكام اغلاق ابواب المغرب ، فـــان قرارات منع الصحف الوطنيـــة من الصدور تكون مرفوقـــة في اغلب الاحيـــان بمجازر رهيبة ، وحملات القمع والتنكيل بالوطنيين وبقيادة الحركة الوطنيـــة . فقـــد مهد المقيم العام هنري بونسو لقـــرار منـــع صدور « ارادة الشعب » بحملة رهيبة في فاس باركهـــا السلطان بـــن يوسف الذي خرجت الجماهيـــر الفاسيـــة لتحييه وتهتف به ملكـــا . وفي عهد الجنرال نوغيس شهد المغرب مجازر كبيرة في عدة مدن مغربيـــة بدات في مكنـــاس فـــي سبتمبر ١٩٣٧ ، وتلاهـــا قرار منع صدور جميع الصحف الوطنيـــة ، فمنعـــت بقرار واحـــد « العمل الشعبـــي » (L'Action Populaire) (بدات في ينايـــر ١٩٣٧) لسان حال الحزب الوطني لتحقيق المطالب ، وتديرها السيدة ذيوري وكذلـــك « عمل الشعب » « عادت الى الصدور في ينايـــر ١٩٣٧ » ويديرها محمد بلحسن الوزاني ، وصحيفتي الدفاع والعمل . وامتد القمع هذه المرة الى بعض صحف الاحزاب الفرنسية بالمغرب . ففي ٦ سبتمبر اصدر القائد الاعلى لقوات الاحتلال امرا بحجز العددين الثالث والرابع من « المناقشات الاشتراكية بمجلس الحكومة » لانهـــا انتقدت قوات الاحتلال (٤٥) . وفي ١٦ اكتوبر صدر قرار آخر بمنع صدور جريدة الاطلس « بدات في ينايـــر ١٩٣٧ » ، ويديرهـــا محمـــد

---

(41) J.L. de Lacharrière: A.F.Septembre 1932,op. cité, pp. 525et526.

(42 J. L. de Lacharrière : «Les Evenements de Fez», A. F. Mai 1934 , p . 268 .

(43) L. Mohendis: «A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord», A. F. Septembre 1934 , p. 519 .

(44) L. Mohendis : «Pour la Defense de l'Afrique du Nord Française», A. F. Mai 1935, p. 292 .

(45) L. Mohendis : «L'Agitation Nord Africaine», A. F. Octobre 1937, pp. 453 et 454, et «Dans la Zone du Protectorat: La Presse Indigène», A.F. Avril 1937, pp. 219 et 220 - J. Goulven : «Chronique» A.F. Novembre 1937, p. 541 . - «Du Protectorat..» op. cité, pp. 84-85 et 88 .

اليزيدي وهو عضو بارز في قيادة الحركة الوطنية . وبعد يومين صدر ظهير ملكي يفرض الرقابة على الصحف ويلزم تسليم نسخة الى سلطات المخزن والرقابة قبل عرض الصحيفة للبيع . وينص الظهير على ان صاحب المطبعة ومدير الجريدة او المجلة يتحملان مسئولية مشتركة ، كما جدد الزامية الحصول على اذن مسبق لاصدار صحيفة جزئيا او كليا بالعربية او العبرية (٤٦) . وتجدر الاشارة هنا الى ان حرية الصحافة بمعنى الكلمة لم تكن مكفولة قبل صدور هذا الظهير ، ولم يكن يتمتع بحرية التعبير غير الصحافة الموالية لادارة الحماية . اما غيرها فتتعرض على الدوام للمنع او في احسن الاحوال للحجز لاقل انتقاد للسياسة الفرنسية بالمغرب .

ومع تزايد توتر الوضع السياسي في اوروبا وتسابق دولها للاستعداد للحرب العالمية الثانية ، شددت ادارة الحماية من ضغطها على حرية التعبير وحرية الافراد . فصدر ظهير ٨ مارس ١٩٣٩ المتعلق بمكافحة « الاشخاص الخطيرين » تلاه ظهير ٣٠ مارس الذي يعاقب ترويج وتوزيع ونشر او نقل اخبار عسكرية لم تعلن عنها الحكومة . وتم تدعيم هذه الاجراءات بقانون ٢٤ غشت ١٩٣٩ الصادر بفرنسا والذي ينص على فرض الرقابة على الصحف « في الجزائر والمستعمرات ومناطق ما وراء البحار » وامتد العمل به الى المناطق التي تحت الوصاية بقرار ٢ سبتمبر من نفس السنة . بالاضافة الى قرار ٢٤ يونيو الذي يمنع توزيع وبيع وعرض وحيازة مناشير او نشرات او شعارات من « وحي اجنبي » من شأنها ان تمس ب « المصلحة الوطنية » ثم قرار ٢٩ يوليو الذي يمنع بدوره صدور نشرات لا تحمل اسم وعنوان الناشر وينص على معاقبة الدعاية الاجنبية (٤٧) .

وقد ازداد ثقل الرقابة بظهيري ٢٦ يوليو و٢٩ غشت من سنة ١٩٣٩ . ويتعلق الاول بمكافحة « المنشورات التخريبية » والثاني بفرض رقابة كاملة على الاخبار . وينص البند الاول من ظهير ٢٦ يوليو على انه « يمنع على كل شخص ادخال الى المغرب وسحب وتوزيع وعرض وبيع وترويج ونشر في اي مكان كان ، وتحت اي شكل من الاشكال بهدف الدعاية ، منشورات ونشرات وشعارات من شأنها ان تعكر الجو والاستقرار والامن » ويعاقب كل مخالف بغرامة تتراوح من ١٠٠٠ فرنك الى ١٠،٠٠٠ فرنك وبالسجن والنفي (٤٨) . ونشرت صحيفة لافيجي ماروكين بتاريخ فاتح سبتمبر ١٩٣٩ توضيحات عن كيفيات تطبيق قانون الرقابة جاء فيها « يتولى السيد جورج كاييت « Gayet » مدير ديوان المقيم العام تسيير مصلحة مراقبة الاخبار بواسطة

(46) A. F. Décembre 1937 : «La Législation de la Presse», p. 594.
(47) J. Goulven : «Maroc», A.F. Juin 1939, p. 594 - J.L. de Lacharrière: «L'Afrique du Nord et la Guerre», A. F. Octobre - Novembre 1939, p. 248 .
(48) Ayache : «Le Maroc», op. cité, pp. 98 et 99 .

مكتب خاص يسيره الرائد ليكولي (Lecullée) وفي الدار البيضاء مكاتب الناحية النقيب لامازوير (Lamazouère)، وفي فاس مكاتب الناحية « النقيب لوبران (Lebrun) . وتتم مراقبة الصحف اليومية في عين المكان، بينما تجري مراقبة الاسبوعيات بمكتب الرقابة قبل طبعها النهائي بـ ٢٤ساعة على الاقل وحتى المطبوعات المتعلقة بالاشهار ، ولو كانت محدودة ، يجب عرضها من قبل الناشرين للحصول على التأشيرة من احد مكاتب الرقابة الاربعة المكلفة بذلك » (٤٩) .

وخلاصة القول ، ان المغرب قد عاش طيلة مرحلتنا تحت قوانين استعمارية متطرفة ، جعلت منه منطقة شاذة بين المستعمرات والمحميات الفرنسية ، بحرمان « الاهالي » حتى على المظاهر الشكلية للديموقراطية الاستعمارية مثل حقهم في التنظيم وممارسة النشاط السياسي وبالحد الادنى من حرية التعبير .

٢ ـ تشريعات العمل

اذا كان حرمان الشعب المغربي من الحريات السياسية يهدف الى تكبيله والقضاء في المهد على كل حركة من شأنها ان تميط اللثام عن حقيقة الممارسات الاستعمارية ، او اي تفكير في مقاومة التسلط الاجنبي السياسي والعسكري والاقتصادي ، فان السياسة الاجتماعية كانت تقوم على ترك الحرية المطلقة لمختلف الراسماليين والمغامرين الاوروبيين الباحثين عن الثراء ورغد العيش ، يستغلون شعبا دون حدود او قيود في علاقاتهم مع اليد العاملة لتحقيق احلامهم (٥٠) .

ولقد اكتسب ارباب العمل الاوروبيون من هذه الحرية المطلقة ليس فقط قوة اقتصادية بل وقوة سياسية رهيبة ايضا ، واصبحوا « هم كل شيء في المغرب . يرون انهم وحدهم القادرون على معرفة ما يجب عمله في المغرب. والفشل مصير كل مقيم لا يتحالف معهم . وتبدو لهم تدخلات الميتروبول مشكوكا فيها ويرون في كل تنظيم اقتصادي او اجتماعي مسا بالحرية الاقتصادية » (٥١) . ووقفوا بكل قواهم من اجل استمرارية انعدام الضمانات التشريعية لدى العامل المغربي ، وظلت مشاكلهم هي وحدها شغلهم الشاغل

(49) Cité par J.L. de Lacharrière, A.F. Octobre-Novembre 1939, op. cité, p. 249. Note no 4.

استمر العمل بقانون الرقابة الى ٢ يوليو ١٩٥١، المصدر :

Rezette, op. cité, p. 35 .

(50) Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 218 - Pierre Stefani, op. cité, p. 169 .

(51) «Le Patronat...», op. cité, p. 50 .

على حساب مصلحة الشعب في ابسط حدودها (٥٢) . وقد عبر السيد غروس « Gros » من اتحاد المؤسسات المغربية امام الغرفة التجارية سنة ١٩٣٢ ، عن رأي ارباب العمل في قضايا العمل بقوله « يبدو ان من الحكمة، ولامد طويل ، ترك العلاقات بين المستخدمين « بالكسر » والمستخدمين«بالفتح» ينظمها قانون العرض والطلب «...» (٥٣) . وطالب ارباب العمل بقمع العناصر التي تقوم بتوعية العمال بمشاكلهم ، والذين يدخلون بذلك الى المغرب « طرق الحرب الاجتماعية » (٥٤) .

الا ان التأزم الدائم في الوضع الاجتماعي المغربي ، وانعكاساته السيئة على مصالح ارباب العمل ، اجبر ادارة الحماية وارباب العمل على القيام ببعض التنازلات لصالح العمال . وعملت ادارة الحماية في نفس الوقت على افراغ هذه الاجراءات من مضمونها الاصلاحي ، اما بحرمان اليد العاملة المغربية من حق الاستفادة منها او بغض النظر عن خرقها من طرف ارباب العمل . ونذكر منها على سبيل المثال قانون حوادث العمل الذي كان يشمل جميع العمال الاوروبيين اينما تواجدوا في مختلف القطاعات ، في حين كان يستثنى بعض فئات العمال المغاربة من بينهم العمال المغاربة العاملين لدى ارباب العمل المغاربة الذين لم تكن تشملهم العقوبات الواردة في القانون الا اذا كان من بين عمالهم ، عمال اوربيون (٥٥) .

وهذا التواطؤ بين ادارة الحماية وارباب العمل ، جعل من التشريعات القليلة الموجودة حبرا على ورق . فقد ذكر كلليسو (Galissot) انه لم يعثر في ارشيفات وزارة الشغل المغربية على اية وثيقة تثبت انزال عقوبات بالمخالفين لنصوص تشريعات العمل (٥٦) ، وتفسير ذلك ان هذه الظهائر نفسها كانت تتعمد ترك منافذ واسعة عديدة لهروب ارباب العمل . فظهير سبتمبر ١٩٢٦ المتعلق بتنظيم عمل النساء والاطفال ، تسمح نصوصه للمفتشين « بتدريب ارباب العمل » على احترام الظهير « وليس بمعاقبتهم » واسندت مهمة مراقبة تطبيق الظهير الى مفتشي العمل من فرنسا « الذين سيفهمون بكل تأكيد ان تقاليد العمل لن تتغير بنفس سرعة تغير التواريخ » (٥٧) . وسنرى في

(52) Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 90 - B.E.M. Janvier 1939 : «Comité des Industriels du Maroc (C.C.I.) : Extrait du Rapport Presenté à l'Assemblee Générale Ordinale du 23-11-1938 , p. 81 - «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 27 et 33 .

(53) Cité dans «Le Patronat...», op. cité, p. 35 et dans «La Question Ouvrière..», op. cité, p 25 .

(54) «Le Patronat...», op. cité, p. 51 .

(55) Leris, op. cité, p. 74 . - Bulletin du Travail, op. cité, pp. 36 , 37 et 38 .

(56) «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 25, note No 3.

(57) J. Goulven : «La législation du Travail au Maroc», A . F . Décembre 1926, p. 583 .

عرضنـا لمختلف هذه التشريعات ، كيف كانت ادارة الحمايـة تسهل لارباب العمل مواصلـة قانـون الغاب في علاقاتهم مـع العمال وخاصة العمال المغاربة .

ان اصرار ادارة الحمايـة على حرمـان العامل المغربي من جميع حقوقه التي يتمع بهـا رفاقه ، ليس فقط في فرنسا بل وفـي المستعمرات والمحميـات الاخرى (٥٨) ، ويعكس خوف السلطات الفرنسيـة وارباب العمل مـن اعطاء العامل المغربي حقوقـا ستنمي بالتاكيـد وعيه الطبقي واحساسه الوطنـي وادراكه لحقوقه الكاملة التي لا يلبث ان يطالب بهـا ، وسيدفع ذلـك بالاستعمار الى مسلسل مـن التنازلات لن تتوقف الا بزوال نظام الحماية . فالحركة العمالية المغربيـة فـي مرحلتنا كانت ما تزال فتية ، ولدت مع تطور « مهن اوروبيـة ومؤسسات تجاريـة وصناعية هامة تشمل (...) عددا هاما من العمال والعاملات والمستخدميـن من الجنسين (..) ويتزايـد تضامـن هؤلاء على ضوء مشاكل ما بعد الحرب » (٥٩) ، الا انه بحكم انفصالهم الحديث عـن جذورهم الزراعية، ومشاكلهم الفعالة في المقاومـة المسلحـة للغـزو الاستعماري ، مع كل ما رافق هذا الغزو من اعمال نهب وسلب واستيلاء على اموالهم واملاكهم ، جعل من اليد العاملـة المغربيـة قـوة رهيبة قابلة للانفجار في ايـة لحظة ، وتحمل في طياتها عداءا متاججا للوجود الاوروبي . واعتقدت ادارة الحمايـة ان وسيلة اخماد هذا العداء ومنـع التفاف العمال حول الحركـة السياسيـة الوطنيـة هـو تحطيـم معنوياتهم وتشبثهم التقليدي بالاستقلال ، باخضاعهم لنظام استغلالي بشع وغلق ابـواب العيش والتطور الاجتمـاعي في وجوههم لارغامهم على قبول احط شروط العمل للحصول على لقمة العيش .

---

(٥٨) في ١٤ و١٥ يناير ١٩٢١، صدر قراران ينصان على تطبيق في الجزائر بعض نصـوص قانون العمل المعمول به في فرنسا. كما كان يطبق في بعض المؤسسات الصناعية قانون ٢٣ ابريـل ١٩١٩ الذي يحدد ساعات العمل في ٨ ساعات يوميا. ثم عمم القانون على البلاد بقراري ١١ مارس ١٩٢١ و٥ مارس ١٩٢٤. وكان قانون ٢٥ سبتمبر ١٩١٩ قد نص على التطبيق الجزئـي لقانون تحديد المسئوليات في حوادث العمل، وفي ٢١ مارس ١٩٢١، بدا في الجزائر تطبيـق القانون المتعلق بالنقابات المهنية .

وفي تونس صدرت بتاريخ ١٠ يونيو ١٩١٠، ٤ قرارات : يتعلق الاول بتنظيم ساعات العمـل والشروط الصحية في العمل، وعمل المراة والاطفال. ويتعلق الثاني بعمل الاطفال في المناجـم والاوراش، وينظم القرار الثالث رفع الاجور، والرابع شروط العمل بالقطعـة . وفي ١٥ مارس ١٩٢١ صدر قرار بتعميم في تونس قانون حوادث العمل الجاري به العمل في فرنسا . وفي ٢٠ ابريل ١٩٢٢ صدر قرار ينص على تطبيق قانون الميتروبول المتعلق بالعطلة الاسبوعية ، بعـد ادخال بعض التعديلات عليه.

كما كان المغرب متخلفا عن «المنطقة الاسبانية» ولجنة «المنطقة الدولية » . ــ المصدر :
E. Bouy, op. cité, pp. 12, 135 et 136 .

(59) J. Goulven : «La Législation...», op. cité, p. 583 .

أ ـ قوانيـن العمـل :

١ ـ عقود العمـل والتشغيـل :

صدر اول ظهير يتعلق بتشريعات العمل سنة ١٩١٣ ، حول عقود العمل، وينص على ان « كل عقد يلزم شخصا بتقديم خدمـاته مدى الحياة او لمدة طويلة بحيث يربطه ويرغمه على العمل حتى وفاته يعتبر ملغيا » كمـا نص على مسئولية المستخدمين « بالكسر » في حالة وقوع حادث عمل ، وتتحدد هذه المسئوليـة في تقديم الاسعافات الطبيـة والعلاج للمستخدم (بالفتح) في حالة المرض او حادث العمل اذا لـم يكـن ذلـك ناتجـا عـن خطأ العامل ، وحدد مدة العلاج بعشريـن يومـا . وفي حالة وقوع حادث عمل بسبب خطأ ارتكبـه العامل فان هذا الاخيـر لا يحق له في اي تعويض . وربط الظهيـر حريـة المراة في العمل بموافقـة زوجها ، ومنح الزوج حق فسخ التزام زوجته ، اذا حدث هذا الالتزام بدون موافقـته . ويعتبر هذا الظهير في مضمونه في مصالح ارباب العمل(٦٠). فهـو لا يعطـي للعامل اي امكانية لفرض حقه .

ان العقـد الوحيـد الذي يرفضه الظهير هو الذي يلزم العامل بالعمل لدى رب عمـل معيـن مدى الحياة ، في حيـن ان القانـون بفرنسا لا يعترف باي عقـد عمل تتجاوز مدته سنـة . واصدرت فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٢٥ قانونا لمستعمراتهـا في افريقيـا الغربية . ينص على ان عقـد العمل يجب الا يقل عن ٣ اشهـر والا يتجاوز سنتيـن ، ويجب على صاحب المؤسسة ان يخطـر العامل بالغاء العقـد قبل الاوان بمدة شهـر ، وان يدفع له راتب شهر كامل : اما في المغرب فـان العقـود تبرم شفويـا حول مدتهـا وطبيعـة العمل ، ويحق لرب العمل ان يستغني عـن خدمـات العامل متى شاء حتى في حالـة المرض او حـادث عمـل (٦١) .

وحول الاجور ينص الظهير على انه « « يجب ان يكون السعـر محددا او قابلا للتحديـد . ويمكـن اعطاء وعد بثمـن لاستيجار الخدمـات بحصة محددة من المردود او الانتاج » (٦٢) . وفسـح هذا النص المجال لتلاعبات كثيرة بالاجور بلغت درجـة كـان فيها العامل المغربي يشتغل مقابل حد ادنى من المواد الغذائية تسمـح له بصعوبة بالبقاء على قيـد الحياة ، كمـا سنرى ذلـك في القوانين المتعلقـة بالاجور . فبفضل النص على امكانيـة دفع الاجور عينا ، وما كـان يتخلل ذلـك من التلاعب بالاسعار ، كـان العامل المغربي يجد نفسه محكومـا عليه بقضاء حياته كلهـا في خدمة رب عمل معيـن . ويقـول ارنيست بـوي

(60) E. Bouy, op. cité, pp. 177 et suivantes .
(61) Ibid, 84, 85 et suivantes . - «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 26 .
(62) E. Bouy, op. cité, p. 178 .

« E. Bouy » في هذا الصدد ان تشريع العمل في المغرب « لا يرى ان من الواجب حماية حرية العمال الاهالي (...) ، والتسبيقات التي يقدمها ارباب العمل الى الاهالي ، يمكن ان تصبح وسيلة فعالة لارغام العمال الزراعيين على عدم مغادرة المزارع التي يشتغلون فيها » (٦٣). لان هناك قوانين اخرى تمنع تشغيل اي عامل لا يحمل دفتر العمل يثبت انه حر من اي التزام مع اي رب عمل آخر . وكانت الديون انجع وسيلة لسلب العامل حريته ، وربطه برب عمل معين مهما بلغت الظروف من قسوة واجحاف .

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٢١ ، صدر ظهير ينص على تأسيس مكاتب تشغيل بعد الغاء مكاتب التشغيل الخاصة بقرار ٧ فبراير من نفس السنة . والهدف من هذا الظهير حسب نصوصه ، هو وضع حد للمتاجرة باليد العاملة المغربية التي كان يقوم بها الاوروبيون وبعض المغاربة . وبتصدير اليد العاملة المغربية ، الى الخارج . الا ان هذا الظهير ظل حبرا على ورق ولم تقم السلطات بتطبيقه حتى بعد تكملته بظهير ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤ (٦٤) .

وفي ٢ يوليو ١٩٢٦ ، اصدر المقيم العام ثيودور ستيغ قرارا بتأسيس مكتب اليد العاملة ، مهمته مركزة المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب على اليد العاملة الزراعية ، ووضع هذه المعلومات تحت تصرف السلطات المحلية . الا ان هذا المكتب فشل في مهمته ، (٦٥) ،ولم يكن حظ الهيئات الاخرى المماثلة باحسن منه . فالمكاتب الاقتصادية ، على قلتها ، كانت تقتصر بالدرجة الاولى على تلبية حاجيات ارباب العمل من اليد العاملة الاوروبية ، وتشترط في اليد العاملة المغربية ان تكون متخصصة (٦٦) . ففي سنة ١٩٢٧ ، تلقى المكتب الاقتصادي بالدار البيضاء ٢٣٨٧ طلب عمل ووظف ١٥٣٥ شخص بينهم ٩٨٠ اوروبي و٥٥٥ مغربي وفي السنة التالية تلقى ٣٠٥٤ عرض عمل و٢٧٧٦ طلب عمل ووظف ١٩٣٨ شخص بينما تلقى المكتب الاقتصادي بالرباط في هذه السنة الاخيرة ٢٥٩ عرض عمل و٥٨٣ طلب عمل ووظف ٨٠ شخصا (٦٧) . ونشير الى ان المغرب عرف في هذه الفترة ازمة حادة في اليد العاملة وخاصة اليد العاملة المغربية .

وفي ميدان التكوين المهني ، اهملت ادارة الحماية بشكل تام ، مسألة تطوير وتكوين العامل المغربي ، وذلك قصد الابقاء عليه في حالة من التخلف المهني تسمح باستمرارية استغلاله بكل طمأنينة ففي سنة ١٩٢٧، اسست الاقامة العامة بالدار البيضاء مكتب التوجيه المهني ، مهمته اعداد عمال الغد المتخصصين وفتحت ابوابه لابناء الجاليات الاوروبية وحدها . ونفس الشيء

---

(63) Ibid , p . 92 .
(64) Ibid , pp. 57 et 58 .
(65) Ibid, p . 58 .
(66) «Enquête de la Résidence ..», op. cité, p. 110 .
(67) Bulletin du Travail, op. cité, p. 11.- E. Bouy, op. cité, p. 58.

بالنسبة للمدرستيـن الصناعيتيـن بالدار البيضاء والرباط (٦٨) .

وخلال الازمة الاقتصاديـة العالميـة فرض ارباب العمل قوانينهم على العمال الاوروبيين ايضـا واختفت عمليـا بعض الضمانات التي كانت تتمتع بهـا اليـد العاملـة الاوروبيـة ، ورد احـد ارباب العمل خلال مداولات مجلس الحكومة سنة ١٩٣٤ على محاولات الاشتراكيين لفرض رفع نسبة التشغيل في المؤسسات لامتصاص العاطليـن الاوروبيين . بقوله :« اما فيمـا يتعلق بالمقاول الـذي سيفرض عليه تشغيل العاطلين فاعتقد انـه لـم يوجـد بعد » (٦٩) . فاتخذت الاقامة بعض الاجراءات المسكنـة لازمة البطالة الاوروبيـة ، ومنها ظهيـر ٢٠ اكتوبـر ١٩٣١ الذي يحـد مـن هجرة اليـد العاملة الاوروبيـة الى المغـرب ، وظهيـر ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ الذي يشترط فـي المهاجر الاوروبي ان يكـون حامـلا لعقـد العمل مصادق عليه من مصلحـة العمل ، كما كانت تقدم بعض المساعدات للعاطليـن الاوروبيين في بعض المدن مثل مراكش والدار البيضاء والرباط ونظمت البلديـات الورشات الخيريـة يشتغل فيهـا العاطلون الاوروبيون وحدهم(٧٠). اما العمال المغاربة فكـان نصيبهم الاهمال التام اكثر من اي وقت مضى .

٢ ـ حـوادث العمـل :

كانت مسألة حوادث العمل والوقايـة منها ، مسألة حساسة في المغرب سـواء من جانب العمال او مـن جانب ارباب العمل . فالحرية المطلقة التي اعطيت لارباب العمل فـي معاملـة اليد العاملة وخاصة منهـا المغربيـة ، وحمى جمـع الثروة باقل التكاليف ، دفعتا الاوروبيين الى السعي لان يصبحوا كلهم « اصحاب مؤسسـات » . وساعـد على انتشار هذه الظاهرة ، الفوضى الاقتصاديـة التي اتسم بهـا عهـد ليوطي . وكانت النتيجـة ظهور مؤسسات لا تتوفـر فيها ادنى الشروط الصحيـة الضروريـة بالاضافـة الى انعـدام اجراءات الامن للوقايـة من حوادث العمل او التأميـن ضدهـا . ففي سنـة ١٩٣٦ لـم يكـن فـي المغرب سـوى ٤٢٧٩ مؤسسـة مؤمنـة على نفسهـا من حوادث العمل ، مـن مجموع المؤسسات الزراعيـة والتجاريـة والصناعية بالبلاد (٧١) .

وقد صدر اول « مشروع » تشريـع يتعلق بحوادث العمل في نوفمبـر ١٩١٦ ، ووافقت عيله لجنة التشريعات في بدايـة السنة التاليـة الا ان هـذا الظهيـر كـان في صالح ارباب العمـل . فهـو يحصر حقوق العامل الضحية في نفقـات المستشفـى والادويـة ، وفـي حالـة الوفاة في نفقات الدفـن ولا يعطى لعائلة العامل اي حـق في التعويضات في حالة وفاة رب العائلة اثنـاء اداء

(68) E. Bouy, op cité, p 74 .
(69) Cité dans «Le Patronat...», op. cité, p. 27 .
(70) Ibid, pp. 79 et 80 .
(71) «Aperçu sur les Résultats..», op. cité, p. 111 .

عملـه (٧٢) . وعلى الرغم مـن تفاهـة هذه المصاريف التي يتحملهاارباب العمل في حالـة وقوع حادث عمل ، فقـد كانت القاعدة المتبعـة تقتضي من العامل ، ان يثبت بامكانياته الشخصية ، مسئوليـة رب العمـل عـن الحادث ، وهو امـر « يستحيل في اغلب الاحيـان » (٧٣) واذا كـان من الصعب على العامل الاوروبي « في اغلب الاحيـان » ان يثبت مسئوليته عـن الحادث الذي ذهب ضحيته ، فـان من السهل تصور امكانيـات العامل المغربي في دفع رب العمل الاوروبي الى قفص الاتهـام .

وفي ٢٥ يونيو ١٩٢٧ ، صدر ظهير يتعلق بحوادث العمـل ، ويستفيد منـه العمال الاوروبيـون وحدهم ، في حين لم يغير في شيء وضعية العامل المغربي. فهـو اولا يشترط في العامل ليحصل على التعويضات المنصوص عليها ، ان يكون قد قضى فـي عمله سنة كاملة قبل الحادث (٧٤) ، وهـو شرط كـان يصعب توفره في العامل المغربي (٧٥) الذي يعمل مياومـا او بالقطعة . وفي حالة توفـر هذا الشرط فقـد كان لدى ارباب العمل وسائل اخرى للتملص من دفع حقوق العامل المغربي . فالى جانبهم تقف عدالة المخزن والاستعمار ، حيث كـان الباشوات والقياد يلقـون على العامل المغربـيمسئولية « حادث عمـل تعـود المسئوليـة فيه في الحقيقـة الى رب العمل » (٧٦) ، هذا اذا نجح العامل فـي تسجيل الدعوة بعد تخطـي عقبات الاجراءات الاداريـة والماطلة ، مما يدفعه الى التخلي عـن المطالبة بحقوقه ويتحول الى شحاذ معطوب او يعـود الى قريتـه الاصلية . وكان العمال الاوروبيون « هم وحدهم القادرون على بذل محاولـة الحصول على حقوقهم » (٧٧) . وترتبط التعويضات التي يحصل عليهـا العامل باجرته قبل الحادث ولذلك يحصل العامل المغربي ، اذا نجح في ارغام رب‌العمل، على تعويضات تقل عـن التعويضات التـي يحصل عليها رفيقه الاوروبي (٧٨) .

لقد وقف ارباب العمل ضد ظهيـر حوادث العمل قبل صدوره ،وعارضوا فيـه على الخصوص استفادة عمال مغاربة منه ، وانتقدته الغرفة التجاريـة في

---

(72) Bouy, op. cité p. 133 .

(73) Leris, op. cité, p. 74 .

(74) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 26 .

(٧٥) لا يستفيد من هذا الظهير سوى عمال القطاع الصناعي وعمال الالات في القطـاع الزراعـي، ولا يستفيد منه العمال المغاربة لدى ارباب العمل المغاربة، وكذلك عمال المناجم القريبـة العمـق . المصدر :
E. Bouy, op. cité, pp. 141 et 142 .

(76) Bouy, op. cité, p. 135 - Leris, op. cité, p. 74 - «Le Patronat...» op. cité, p 38 .

(77) «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 26 - «La Pattional..» op. cité, p 38 .

(78) Leris, op. cité, p. 75 .

١٨ مـاي (٧٩) ، ومـن المفارقات الغريبـة ان ارباب العمل هم الذيـن تولـوا مراقبة تطبيق تشريعـات العمل . لقـد عينت ادارة الحماية مفتشين اثنين للعمل في مجموع انحاء المغرب . وتولى احدهمـا مراقبة العمل فـي دائـرة الشمال ويوجـد مقره في الرباط ، وتولى الثاني دائرة الجنوب ويوجد مقره في الدار البيضاء ، ويساعدهمـا موظف مكتب الشغل الذي يتولى تفقـد العمل فـي الصناعـة والتجارة بالمغرب كله . ولم يكـن من اختصاص المفتشين الاثنين تفقد العمل في ورشـات البناء والمناجم والاشغـال العموميـة واسندت هذه المهمـة الى المهندسيـن في القطاعات المذكورة (٨٠) ، اي الاطارات التي تشكل القـوة الضاربة في يـد ارباب العمل ضد العمال .

وقد صدرت اليهمـا تعليمـات من رئيس الادارة العامة للشغل والمساعدة بـان دورهمـا هـو « دور المربي » ولم يكونا بدورهمـا اقل تواطؤا مع ارباب العمل ، ممـا جعل من جولات التفقـد التي يقومـان بهـا لا معنى لها . ففـي سنـة ١٩٢٨ جرى تفقـد مناجم اقليم مراكش والرباط وعددهـا ٥٧ منجمـا خلال ٥٨ زيارة ، وقدم بعدهـا تقرير واحـد (٨١) . ولم تكـن ادارة الحماية تبدي اهتمامـا بمشاكل العمل الا عندمـا يتجاوز الخطر وسط العمال المغاربـة الى الاووربيين ، من ذلـك انـه فـي سنـة ١٩٢٧ انتشر وباء الجمـري (Inf . Charbonneuse) بين العمال المغاربة فـي صناعـة الجلود ومعامـل الصوف بالمغرب وانتشر المرض في بركنت وبركان واحفير والدار البيضاء وسطات والرباط ووزان واسفر عـن وفاة عدد من العمال المغاربة ولم تتحرك ادارة الحماية الا بعـد ان لوحظ المرض وسط العمال الفرنسيين بفرنسـا العاملين في صناعة الجلود المستوردة من المغرب (٨٢) .

واخطـر القطاعات من حيث حوادث العمل ، هي البناء الذي لم يكن ارباب العمل يتخذون فيه اي اجراء للوقايـة (٨٣) ، وكذلـك القطاع الصناعي الذي شهـد ١٥٠٠ حادث عمل خلال الفترة من فاتح ابريل ١٩٢٩ الى نهاية ديسمبر من نفس السنة ، وكـان ثلثا الضحايـا من العمال المغاربة ، وفـي مؤسسات النقل التي بلـغ فيهـا عدد الحوادث خلال نفس الفترة ٤٩٥ حادث منهـا ١٤٢ حادث اسفـر عـن عجز دائم .

٣ ـ الاجـور :

كان لارباب العمل ، كامل الحرية ليس فقط في تحديد اجرة العامل بـل

(79) A. F. Juillet 1927 : «Au Conseil du Gouvernement», p. 305 .
(80) Bouy, op. cité, p. 123 - «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 25. - «Le Patronat...», op. cité, pp. 36 et 38 .
(81) Bouy, op cité, pp 128 et 129 .
(82) Bulletin du Travail, op. cité, p. 23 .
(83) Ibid , p. 11 .

وفي تخفيضها عند الدفع ، او رفض دفعها او دفع جـزء منها فقط ، والاحتفاظ بالباقي في جيب رب العمل وحده او بمشاركة بعض « اطارات » المؤسسة مثل « رئيس الفرقة » و « الكابرال » (٨٤) . دون ان تتحرك «العدالة» لاحترام حق العامل في الحصول على اجرته كاملة . وكان ضحايا هذه الممارسات من اليد العاملة المغربية على الخصوص .

وقد لجأ ارباب العمل ، من اجل ابتزاز اجرة العامل ، الى دفع الاجور عينا، ولم يتغير الوضع بصدور ظهير ١٣ يوليو ١٩٢٦ الذي جرت تكملته بظهير ١٠ مارس ١٩٢٨ والذي لم يدخل حيز التنفيذ الا في يناير ١٩٢٧ ، وينص على دفع الاجور بالنقد المتداول ، وليس عينا ، مرتين في الشهر على الاقل بالنسبة للعمال ، ومرة واحدة في الشهر بالنسبة للموظفين ، ولم يتطرق الظهير الى مسألة تحديد الاجور (٨٥) . وفي ١٧ غشت من نفس السنة«١٩٢٦» صدر ظهير آخر يشرع الابتزاز ، فهو يسمح لرب العمل بالا يدفع للعامل سوى ثمانية اعشار راتبه والاحتفاظ بالباقي للتخفيف من نفقات رب العمل على التجهيزات (٨٦) ، ولم يكن العامل في اغلب الاحيان ، عند مغادرته المؤسسة يحصل على ما لديه من ديون لدى رب العمل . وكانت هذه العملية مربحة بالنسبة لارباب العمل ، جعلتهم يقفون ضد اي محاولة للاطلاع على حسابات المؤسسة وما فات عمالها . واعلن احدهم سنة ١٩٣٦ « ليس من المفروض على رب العمل ان يثبت بانه غير مدين بشيء للعامل » (٨٧) .

اما ظهير ١٠ مارس ١٩٢٨ ، فقد فتح ثغرة في ظهير ١٣ يوليو ١٩٢٦ ، فيما يتعلق بوجوب دفع الاجور نقدا وبالعملة المتداولة ، فقد سمح الظهير الجديد لارباب العمل بدفع الاجور عينا ، حيث كان ارباب العمل يفتحون دكاكين داخل المؤسسة تحتوي على سلع استهلاكية من النوع الرديء، ويرغمون العمال على شراء حاجياتهم الغذائية منها باسعار مرتفعة . وذهب الحال ـ ببعض ارباب العمل ، حتى في البادية ، الى فتح مطاعم (في المؤسسة) تدفع بالعمال الى الاستهلاك المفرط . وفي اغلب الاحيان الى استهلاك الكحول. وبسرعة تمتص الاسعار المرتفعة اجرة العمال (..)) واصبحت هذه المطاعم وسيلة لاسترجاع ، في نهاية الاسبوع ، النقود التي تسلمها العامل اجرة له ، للحصول في نهاية الامر على العمل المجاني » (٨٨) .

ونذكر ان المغرب عرف في هذه المرحلة ازمة في اليد العاملة المغربية.

---

(84) « Le Patronat ... » ,op. cité , pp. 33-34 . - Montagne : « Naissance .. » ,op . cité ,p. 218 .

(85) Bouy , op. cité , p. 93 . - Bulletin du Travail , op.cité,p. 1 .

(86) Bouy , op. cité ,pp. 94 et 95.

(87) Bulletin de la Chambre du Commerce de Casablanca ,1936, p. 205 , cité dans : « La Question Ouvrière .. » ,op. cité,p. 28.

(88) Bouy , op.cité ,pp. .97 , 98 et 100 . Voir aussi « Le Patronat..» op. cité , p. 38 .

وقاوم ارباب العمل فكرة رفع الاجور كحل للازمة ، وطرحوا بدلا لها فكرة ارغام العامل على الاستهلاك بكثرة لاجباره على العمل اكثر . وانتصرت بالفعل فكرة ارباب العمل ،فصدر ظهير ٢٢ ماي ١٩٢٨ ينص على دفع الاجور عينا كوسيلة لدفع العامل المغربي الى الاستهلاك ، وجرى التأكيد على ذلك مرة اخرى بظهير ٤ يناير ١٩٢٩ (٨٩) . واسندت مهمة مراقبة تطبيق هذه الظهائر الى مفتشي الشغل (٩٠) ، اللذين سبق ان وضحنا عدم جدوى وجودهما بالنسبة للعمال .

ولم يعرف المغرب قانونا للحد الادنى للاجور الا في سنة ١٩٣٦، فعلى اثر الاضرابات التاريخية التي عرفها المغرب في يونيو ، صدر في ١٨ يونيو، ظهير ينص على ان الحد الادنى لاجرة العامل المغربي هو ٤ فرنكات في اليوم. وينص على دفع اجور الموظفين مرة كل شهر واجور عمال التجارة والصناعة والمقاولات مرة كل ١٥ يوما ، واجرة العمال المياومين مرة كل ٢٤ ساعة وتولت لجان اقليمية تحديد الحد الادنى للاجور في مؤسسات الاشغال العمومية (٩١) . وفي يونيو ١٩٣٨ ، رفعت ادارة الحماية الحد الادنى لاجور العمال المغاربة الى ٦ فرنكات في اليوم ، وتحددت اجرة العاملة المغربية بين ٢ الى ٣ فرنكات ولم يكن هذا القرار يشمل سوى « القسم الاكبر من المغرب » ويعني ذلك ان هناك قطاعات عمالية مغربية لا تستفيد من هذا التشريع وسمح المقيم العام الجنرال نوغيس ، في نفس الوقت لارباب العمل في القطاع الزراعي بمواصلة دفع اجور العمال الزراعيين عينا (٩٢) .

٤ ــ قانون ٨ ساعات :

الى تاريخ ١٨ يونيو ١٩٣٦ لم يعرف المغرب تشريعا لتخفيض مدة العمل اليومي الى ٨ ساعات ، وكان بذلك متخلفا عن منطقة طنجة « الدولية » التي انتزع عمالها بنضالاتهم هذا الحق في يونيو ١٩٣٦ ، وعن تونس التي صدر قرار فيها في هذا الموضوع في شهر يونيو ١٩٣٣ (٩٣) .

---

(89) Bouy , op. cité ,pp. 105 et 106 .
(90) Ibid , p. 93 .
(91) J. Goulven : « Maroc - La Sitaution » , A.F. Juillet 1936. p. 418 et «Sur la Voie de Redressement Marocaine » , A.F. Août - Sesptembre 1936 ,pp. 450 et 451 .
(92) Nogues : 3 Discours au Conseil du Gouvernement le 28 Juin 1938 » ,B.E.M. Juillet 1938 ,p.211 .
(93) A.M. « Zone de Tanger » , A.F. Juin 1936 p. 366. - Voir aussi J.L. de Lacharrière :«Zone de Tanger : Le Mouvenment Ouvrier» A.F. Mai 1936 ,pp. 304 - 308 .- « Le Patronat ...» op. cité, p. 87 .« La Question Ouvrière ..» , op. cité,p. 29 .

وينص البند الاول من ظهير ١٨ يونيو ١٩٣٦ ، على تطبيق هذا التشريع « في المؤسسات الصناعية والتجارية او ملحقاتها مهما كانت طبيعتها عمومية او خاصة علمانية او دينية وحتى اذا كان لها طابع التعليم المهني او الخيري فان المدة العملية لعمل العمال والموظفين لهذا الجنس او ذاك ولجميع مستويات الاعمار ، لا يمكن ان يتجاوز ٨ ساعات في اليوم ، اي ٤٨ ساعة في الاسبوع او تحديد يعادله قائم على فترة زمنية غير الاسبوع » (٩٤). وصدرت في نفس السنة عدة قرارات وزارية لتنظيم تطبيق الظهير في صناعة البناء والاشغال العمومية ومؤسسات توزيع المياه والكهرباء والمالية والقروض والنقل العمومي الحضري والسكك الحديدية والمناجم والموانىء «بالنسبة للموظفين» وصناعة الكتب. واستثنى الظهير عمال القطاعين الزراعي والمهن الحرة ، وحدد غرامة تتراوح بين ٥ الى ١٥ فرنك ولا تتجاوز باي حال من الاحوال ١٠٠٠ فرنك ضد كل من يخالف الظهير . وفي ١٥ ابريل ١٩٣٧ ، صدر قرار وزاري ينص على العمل ٨ ساعات في اليوم خلال ايام العمل ، او توزيع ٤٨ ساعة على ٥ او ٦ ايام في الاسبوع (٩٥) .

وقبل صدور هذا الظهير كان لارباب العمل مطلق الحرية في فرض ما يشاءون من ساعات العمل على عمالهم وخاصة منهم المغاربة . وتختلف عدد الساعات من قطاع لآخر ومن رب عمل لآخر وهي تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ ساعة وتصل في مطاعم وفنادق وجدة الى ١٣ ساعة ، وفي ميناء الدار البيضاء يتوقف العامل عن العمل بحلول الليل (٩٦) .

وقد وقف ارباب العمل ضد محاولة الاشتراكيين الفرنسيين في مجلس الحكومة من اجل تطبيق قانون ٨ ساعات الجاري به العمل في فرنسا منذ ١٩١٩. واشتدت المعارضة خلال الازمة الاقتصادية العالمية . وتجلت هذه المعارضة في موقف نوابهم في مجلس الحكومة وفي قرارات الغرف التجارية والصناعية والزراعية . وكانت حجتهم ضعف انتاجية العامل المغربي ومن ثم فان تخفيض ساعات العامل لليد العاملة المغربية معناه زيادة تعميق ازمة المؤسسات الاقتصادية الاوروبية (٩٧) .

٥ ـ حماية النساء والاطفال :

كان ارباب العمل يشغلون النساء والاطفال بدون رحمة . وقد سبق ان

(94) Pierre Stefani ,op . cité ,p. 149 .
(95) Ibid, pp. 150 et 151 . - Jean Goulven : « Maroc » , A.F. Mai 1937 , p. 289 .
(96) Bouy ,op . cité ,pp. 111 - 112 . - Bulletin du Travail , op. cité , p. 10 . - « La Question Ouvrière .. »,op . cité ,p. 29 .
(97) « La Question Ouvrière . .» op. cité ,pp. 29 et 30 . - « Le Patronat .. » ,op. cité ,p. 87 - Bouy ,op. cité ,pp. 113 - 114 .

راينا كيف كانت اليد العاملة النسوية ، تقوم بنفس الاعمال الشاقة التي يقوم بها الرجل في البناء والمناجم والموانيء .

وقد صدر اول ظهير لتنظيم عمل المراة والطفل في ١٣ يوليو ١٩٢٦وتلاه ظهير آخر في نفس الموضوع سنة ١٩٢٨ . ونص الظهيران على عدم شرعية تشغيل الاطفال الذين يقل سنهم عن ١٢ سنة وحددا مدة العمل اليومي في ١٠ ساعات بالنسبة للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ ـ ١٦ سنة والذين وضعهم ظهير ١٣ يوليو ١٩٢٦ تحت كفالة مفتشي الشغل للسهر على عدم تكليفهم باشغال تفوق طاقتهم الجسدية ، وحرم تشغيل هؤلاء الاطفال والنساء ليلا (بين ١٠ مساءوالخامسة صباحا) . وصدرت عدة قرارات لتنظيم تطبيق ظهير ١٣ يوليو (٩٨) ، الذي ظل في مجمله حبرا على ورق كباقي التشريعات الاخرى ،زيادة على نواقصه .

فقد استثنى الظهير من مجالات تطبيقه المعامل والمؤسسات التابعة للمغاربة والتي لا تشغل سوى اليد العاملة المغربية ، وترك الباب مفتوحا على مصراعيه امام ارباب العمل الاوروبيين للتهرب من تطبيقه في « المجالات الاستثنائية » او « المؤقتة » . فقد اجاز لهم تشغيل النساء والاطفال ليلا « في المصانع التي تظل افرانها مشتعلة ليلا للقيام بالاعمال الضرورية » كما اجاز تمديد مدة العمل اليومي للنساء والاطفال البالغين اقل من ١٦ سنة الى اكثر من ١٠ ساعات « موقتا » (٩٩) . وكان يستحيل عمليا مراقبة احترام هذا التشريع في اخطر المجالات وهي الورشات والمناجم ، ذلك ان القانون لا يسمح لمفتشي العمل بالدخول اليها قصد مراقبة الشغل لان ذلك من اختصاص المهندسين . ففي ديسمبر ١٩٢٧ ، بلغ عدد الاطفال الذين يقل عمرهم عن ١٦ سنة العاملين في باطن الارض ٥٨ طفلا (١٠٠) ولم يكن من حق مفتشي الشغل الدخول الى المناجم للاطلاع على طبيعة العمل الموكول للذين « تحت كفالتهم » وهل يناسب قدرتهم الجسدية ام لا .

٦ ـ العطل :

في ١٨ ديسمبر ١٩٣٠ صدر اول ظهير يعترف للعمال بحق العطلة الاسبوعية . ونص الظهير على ان المستفيدين من هذا الحق هم العاملون « في المؤسسة صناعية او تجارية او ملحقاتها مهما كانت طبيعتها عمومية ام خاصة علمانية او دينية ، حتى ولو كان لها طابع التعليم المهني او الخيري» .

(98) Bouy, op . cité, pp. 108 , 115 et 116 . - Pierre Stefani , op . cité , pp. 152 et 153 . - « La Question Ouvrière..» , op. cité , pp.25 et 26 . - « Le Patronat .. »,op. cité ,p. 37 .

(99) Pierre Stefani ,op. cité ,p. 153 - Bouy, op. cité,pp. 108 - 111.

(100) Bulletin du Travail , op. cité, p.27 .

واستثنى الظهير عمال ومستخدمي السكك الحديدية ، ومنح للسكرتير العام للحماية صلاحية تجميد العطل الاسبوعية (١٥ مرة في السنة) في القطاعات التي تشرف عليها الدولة او القطاعات التي تقوم باعمال لحساب الدولة ولمصلحة الدفاع الوطني (١٠١) .

وفي ٥ ماي ١٩٣٧ صدر ظهير يعترف بالحق في العطلة السنوية المدفوعة الاجر للعاملين في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهن الحرة ، ويشترط في المستخدم (بالفتح) ان يكون قد قضى في عمله اكثر من ستة اشهر ويحق له في هذه الحالة ٧ ايام عطلة مدفوعة الاجر وبعد ١٢ شهرا من العمل المتواصل يحق له التمتع بعطلة مدفوعة الاجر مدتها ١٥ يوما (١٠٢) . وينص الظهير على غرامة تتراوح بين ٥ ـ ١٥ فرنك ضد كل رب عمل يخالف نصوص هذا الظهير (١٠٣) .

واليد العاملة المؤهلة للاستفادة من هذا التشريع ، هي اليد العاملة الاوروبية . فباعتبار ان العقود تتم شفويا بين رب العمل والعامل المغربي ونظام العمل السائد هو العمل بالقطعة او باليوم ، كان باستطاعة رب العمل ان يحتفظ بالعامل عدة شهور دون ان يكون لهذا العامل اي حق في التمتع باي تشريع من التشريعات السابقة ، ودون ان يكون رب العمل في تناقض مع التشريع . ففي كل يوم « يجدد » رب العمل عماله او يجدد التعاقد معهم . ومن هنا يمكن القول ان جميع التشريعات كانت لصالح اليد العاملة الاوروبية بالدرجة الاولى ، لنسف نقاط التقائها باليد العاملة المغربية بغية ضمان حياد الاولى امام استمرار الاستغلال البشع للاخرى .

ب ـ التنظيم النقابي

ان حرية التنظيم النقابي هي العمود الفقري في التشريعات الاجتماعية في ميدان العمل . فغياب هذه الحرية ، يعكس عمق التحالف بين السلطة وارباب العمل لاستغلال الطبقة العاملة بدون هوادة . وقد ظل المغرب في هذا الجانب ، كما في جوانب اخرى ، في مؤخرة المستعمرات والمحميات الفرنسية حيث ظل العمال المغاربة محرومين قانونيا من حق التنظيم النقابي حتى الاستقلال (١٠٤) . وعملت ادارة الحماية طيلة وجودها على تدمير كل شيء

---

(101) Pierre Stefani ,op. cité ,pp. 145 et 155 .
(102) Ibid ,pp. 155 et 156 .
(103) Ibid , pp. 155 et 156 .
(١٠٤) يستخلص من دراستين للسيد (Chombart de Lauwe) عن :
I) « L'Organisation Ouvrière .. » ,op. cité,pp. 74-79 .
II) Tableau des Syndicats Indigènes d'Algérie et de Tunisie» R.E.I. , Cahier II , 1935 ,pp. 187 - 194 .
ان العمال في تونس حصلوا على الحق النقابي سنة ١٩٣٢، وكانت قد نشات اول منظمة

يعيق احتلالهـا للمغرب اويشكل في المدى القريب او البعيد خطرا على وجودها: القضاء الوحشي على المقاومة المسلحـة في الباديـة واخماد الحس الوطني في المدن وفي الباديـة معـا ، ونسف الروابط بيـن الافراد والمجموعات كيفما كان نوعهـا وطبيعتهـا وتعويضها بغرس النزعة الفردية والانانيـة فانـهـارت التعاضديات المهنية التي كانت موجودة قبل الاحتلال بسبب انهيار الصناعـات والحرف التقليديـة تحت ثقل الاقتصاد الاوروبي ، وشمل البؤس الاغلبيـة الساحقـة من افراد الشعب المغربـي ، وخلقت بذلـك فرنسا اقـوى واخطـر رابطة ضدها ، رابطـة الشعـور بالاستغـلال الطبقـي والقهر القومـي الـذي وحد بيـن جميع الذيـن ارغموا تحت ضغط الحاجـة وبسبب الاستعمـار الـى بيـع قوة عضلاتهـم .

ولقد نشطت ادارة الحمايـة لمنع اي تحالف بين البروليتاريا المغربيـة والاوروبيـة بمـا قدمته للعمـال الاوروبيين من تنازلات وامتيازات ماديـة وبما حققته لصالحهم من اصلاحات اجتماعية ، وجعلت منهم بذلـك نخبة محظوظـة تعيش في مستوى عال ، لقتل اي حس طبقي يدفع بهـا الى التعاطف او بمؤازرة البروليتاريا المغربية . ومن أساليب ارباب العمل فـي ذلـك ، خلـق وتغذيـة عقدة « التفوق التقني » لدى العامل الاوروبي وتعميق الانفصال بينه وبين رفيقه المغربـي (١٠٥) . ودفـع العامل الاوروبي بحافز من الشعور العرقي والتفـوق

نقابية سنة ١٩٢٣ تابعة للنقابة الفرنسية س.ج.ت (.C.G.T) وفي سنة ١٩٢٥ نفـت سلطات الاحتلال الزعيم النقابي التونسي محمد علي. وفي سنة ١٩٢٨ تاسست نقابة عمـال الميناء بسوسة، وحظيت بتشجيع من السلطات. وعلى اثر الاعتراف بالحق النقابي شهـدت تونس حركة واسعة لتاسيس النقابات المختلطة، تارة يغلب فيها العنصر الاوروبي مثل اتحـاد نقابات تونس (.C.G.T) لمستخدمي السكك الحديدية، وتارة العنصر التونسي مثل نقابة عمال الميناء في تونس وسوسة وصفاقس وبنزرت التي تشكلت في فيديرالية تابعـة للنقابـة الفرنسية (.C.G.T) كما برزت نقابات حزب الدستور مثل نقابة الخبازين ونقابة عمـال البناء. وقد تاسست سنة ١٩٣٤. اما في الجزائر فيرجع تاريخ اول تنظيم نقابي الـى سنـة ١٨٥٠، وكان اعضاؤها من المهاجرين الاوروبيين ثم تعددت بصدور قانون سنة ١٨٨٤ بفرنسا. وظهرت نقابات مختلطة ويمثل هذا الاتجاه النقابات التابعة للنقابة الفرنسية .
مثل نقابة السكك الحديدية، ونقابة عمال الميناء، وعرفت هذه الاخيرة نشاطا كبيـرا سنـة ١٩٢٤، وقد اسسها اوروبي يدعى شافو، ثم اختفت سنة ١٩٢٦، واعيد تاسيسها سنة ١٩٣٥، كما كانت هناك نقابات ذات الطابع المسيحي يقل او ينعدم فيها العنصر الجزائري. واهم المدن النقابية هي : قسنطينة (٢٥ نقابة .C.G.T ويغلب فيها العنصر الاوروبي اذ يتجـه الجزائريون الى الوداديات مثل ودادية البريد والسكك الحديدية والمامين) ووهران (١٦ نقابة واهمها نقابة عمال الميناء وتاسست سنة ١٩٠١ وحققت سنـة ١٩١٩ انتصارا كبيـرا بانتزاع قانـون ٨ ساعات في اليـوم كمـا انتصرت عدة مرات مـن اجل الزيادة في الاجـور) وعنابـة (٩ نقابات .C.G.T.U منها نقابة عمال الميناء والسكك الحديدية) .

(105) Trystram : « Les Relations Industrielles .. » ,op. cité ,pp. 363 et 370.

المهني الى مشاطرة رب العمل احتقاره للعامل المغربي . كما حرص ارباب العمل على تنمية جهل العمال الاوروبيين باوضاع العمال المغاربة خاصة والجماهير الشعبية المغربية عامة بعزلهم سكنيا . وفي خط مواز لذلك نشطت الحركة الصهيونية العالمية لشق صف البروليتاريا المغربية بتغذية النعرة الدينية ودفع العمال المغاربة اليهود الى الانفصال عن واقعهم بجرهم الى « الحياة الاوروبية » وتوجيههم نحو مؤسسات معينة مثل البنوك والمؤسسات الكبرى (١٠٦) بغية ان تجعل منهم اقلية «مختارة» متعاونة مع الاستعمار. الا ان هذه السياسة الاستعمارية ، ان كانت قد نجحت في اقامة الحواجز بين البروليتاريا المغربية والاوروبية، فانها فشلت في عملية التخدير الكلي للحس الطبقي لدى العامل الاوروبي، كما فشلت في منع ولادة ونمو هذا الحس لدى العامل المغربي . وفشلت جميع محاولاتها لتحريف انظار البروليتاريا الاوروبية عن المطلب الرئيسي للطبقة العاملة بالمغرب وهو حرية التنظيم النقابي. ففي١٦ ديسمبر ١٩٢٩، اسست ادارة الحماية مجالس ارباب العمل والعمال، ولم يعلن عنها المقيم العام لوسيان سانت الا في يونيو ١٩٣٠، وتحددت مهمتها في تلقي شكايات العمال الاوروبيين وحدهم، ولم يكن لهذه المجالس اي نشاط (١٠٧). واضيفت اسميا الى هيئات اخرى هي مكاتب التشغيل التي تأسست في سبتمبر ١٩٢١، واعيد تنظيمها بقرار مقيمي بتاريخ ٩-١٢-١٩٣٠ (١٠٨). وقد اشتد الصراع في المغرب من اجل الحق النقابي لليد العاملة الاوروبية وتشريعات العمل، على اثر تأسيس الهيئة الثالثة في مجلس الحكومة بتاريخ ١٣-١٠-١٩٢٦ (١٠٩) ، ونجاح بعض الاشتراكيين في الحصول على مقاعد في

---

(106) Ibid ,p. 363.

(107) L. Saint : « Discours au Conseil du Governement le 24 Juin 1930 » , R.C. Juillet 1930 ,p. 461 . « La Question Ouverière .. » ,op. cité , p. 26 .

(١٠٨) كان مجلس الحكومة يتكون في اول الامر من هيئتين : تمثل الهيئة الاولى مصالح المستوطنين الزراعيين وتمثل الهيئة الثانية مصالح الصناعيين والتجار. ثم اضيفت هيئة ثالثة ينتخب «المستهلكون» اعضاءها اي نواب الفئة غير الممثلة حتى الآن في مجلس الحكومة.وتشكل الهيئات الثلاث الفرع الفرنسي في مجلس الحكومة الى جانبه الفرع المغربي الذي يجري تعيين اعضائه. ومهام الفرع المغربي محدودة تقتصر على الاطلاع على نتائج اجتماع الفرع الفرنسي والاستماع الى ترجمة خطاب المقيم العام في الفرع الفرنسي. وجرت اول انتخابات الهيئة الثالثة في ماي ١٩٢٧ . المصدر :

« Le Patronat ... » op. cité ,pp. 17 et 18 . - « L'Election au Maroc..» op. cité,pp. 543. A.F. Juin 1927: « Les Elections au troisième Collège »,p. 261. - J. Goulven : «Maroc» A.F. Juillet 1938 , p. 308.

(109) B.E.M. Juillet 1935 : « Office Marocain de la Main d'Oeuvre » ,p. 258 .

هذه الهيئــة .

وفي الوقت الذي تتشبث فيه ادارة الحماية برفض الحق النقابي للعمــال، كان ارباب العمل من المستوطنين الزراعيين والتجار والصناعيين يخوضـــــون صراعات دفاعا عن مطالبهم في تنظيماتهم الخاصة وهي الفرف الفلاحيةوالتجارية والصناعية. كما سمح لارباب العمل واطارات ادارة الحماية والاعيان المغاربــة، واصحاب مهن اخرى بتأسيس جمعيات مهنية ووداديات واتحادات واندية مختلفة بلــغ عددها ٣٩٠ في ماي ١٩٢٥ (١١٠) .

وقد تذرعت ادارة الحماية في رفض الحق النقابي للعــمال الاوروبييـــــن، بوجود ونمو قوة عمالية «اهلية» واعتبرت ان ازمة اليد العاملة سنة ١٩٢٧،جعلت العامل المغربي «يدرك ان في استطاعته تخفيض انتاجيته وفرض شروطه التــي يقبلها المستوطن الزراعي دائما، بسبب ندرة اليد العاملة»، مما ادى الى «تقلص سلطة المستوطنين الزراعيين على عمالهم » (١١١) . كما كان ارباب العمل القادمون مــن «فرنسا المقسمة بازمات عمل يرغبون في وقف التطور النقابي والاجتماعــي الذي يعرقل في نظرهم التطور الصناعي الفرنسي» (١١٢). وكان يبدو مستحيلا حصر حرية التنظيم النقابي وسط العمال الاوروبيين، وحرمان المغاربة منــــه، خاصة بعد ان ظهر الاحتكاك بين العمال المغاربة وبين العمال المناضلين الفرنسيين داخل المصانع (١١٣) . وتعميم هذا الحق على العمال المغاربة سيؤدي حتمــا الى اقصاء العنصر الاوروبي في قيادة النقابات وتقلص نفوذه في القاعدة لصالــــح العنصر المغربي ، مع مــا ينجم عن ذلك من «تسييس» العامل المغربي وربطه بالفكر السياسي الوطني المغربي المتنامي. ووجهت تحذيرات في هذا الاتجاه الى انصار الحرية النقابية في المغرب من الاوروبيين من «ان العامل الصناعي او الزراعــــي والحمال في الميناء وعامل الطرق، هم الذين يسهل انقيادهم عن طريــق الافتخــار بالعرق والتعصب القاتم للثورة، ضد الطاغية الاجنبي وضد الرئيس غير الشرعي وضد اللعين» (١١٤) . وهذه النقابات ان لم تقع تحت نفوذ الحركة الوطنيـــــة المغربية فانها في احسن الاحوال ستقع تحت نفوذ الاشتراكيين الفرنسيين بمــا فيهم الشيوعيين الذين لم تكن سمعتهم في هذه المرحلة في الاوساط الاستعمارية بالمغرب احسن من سمعة العناصر الوطنية المغربية.

فعلى اثر تأسيس الهيئة الثالثة في مجلس الحكومة، ندد المستوطنـــون الزراعيون بها، واعتبروا ذلك بادرة خطيرة، لان «المحرضين لا ينقصـــون فــي المغرب» (١١٥). كما نددوا بنشاط الاحزاب اليسارية الفرنسيـــة فــي المغرب

(110) J.O. du 26 Mai 1925 ,pp. 900 - 907 .
(111) «Enquête de la Résidence ...» ,op. cité, p. 166 .
(112) Trystram : «Les Relations Industrielles ...» ,op. cité,p. 362.
(113) Montagne : « Naissance ...», op. cité, pp. 219 et 222 .
(114) Gustave Gautherot , op. cité,p. 422 .
(115) «L'Election au Maroc ... » ,op. cité,p. 544 .

واعتبروه تدخلا في شؤونهم الداخلية، ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧، صرح بويـــو لا فونت B. LAFONT امام مجلس النواب اثناء مناقشة الميزانيـــة الحربية (١١٦) : «انني اكرر هنا، ان عددا من المستوطنين الزراعيين يطالبون بان يتركوا وشأنهم في المغرب للعمل في سلام بعيدا عن التحريضات السيـاسيـة والانتخابيـة .

« وسأسجل هنا رغبة عدد كبير من الموظفين والمستوطنين الزراعيين والضباط وجميع الذين يشقون من اجل سلام وازدهار المغرب، في اقصاء جميع التدخلات السياسية منه وعلى الخصوص التدخلات المشينة. واقول بلا تردد تدخـلات الحزب الشيوعي » .

ولتفادي وقوع ارباب العمل تحت ضغط اليد العاملة وخاصة الاوروبيـة منهـا اتجهت الانظار الى اسيا لاستيراد اليد العاملة منها، ولم تطبق الفكرة في الاخير خوفا من نقل عدوى الحركة النقابية من اسيا الى المغرب. وعندما نزلـت الجماهير المغربية الى الشارع لتندد بالظهير البربري سنة ١٩٣٠، وظهـور المقاومة المغربية في شكلها الجديد كقوة سياسية موثرة ذات بدايات تنظيميـة خطيرة على الوجود الفرنسي؛ طرحت فكرة جمع شمل جميع الاوروبيين بمنحهم الجنسية الفرنسية لمواجهة خطر «الاهالي» الاكثر عددا، و«لضرورة نضـال الشعوب معا لصالح الحضارة وضد جميع عناصر الفوضى العالمية الموجودة فـي المستعمرات» (١١٧)، كمـا شجعت ادارة الحماية تزايد النسل لدى الجاليات الاوروبية بان رفعت من المكافات العائلية عن كل مولود بخمسين فرنكا ابتداء مـن ٣١ مارس ١٩٣١، واصبحت العائلة الاوروبية تحصل على ١٨٠ فرنك عن الطفـل الثالث «اقل من ١٣ سنة» و٤٥٠ فرنك سنويا عن الطفل الرابع و٨٥٠ فرنك عـن الطفل الخامس ومن بعده . كما تحصل الام المرضعة على ٥٠ فرنكا شهريـا خلال الاشهر الثلاثة الاولى بعد الولادة و٣٥ فرنك شهريا خلال الاشهر الثلاث الثانيـة و٢٠ فرنك شهريا خلال النصف الباقي من السنة (١١٨) .

والجدول رقم (١٨) يبيـن عدد السكان الاوروبيين العامليـن وتوزيعهـم المهني حسب احصاء ١٩٣٦ .

---

(116) A.F. Décembre 1937 : « La Securité devant le Moyen Atlas » , p. 501 .

كان انصار هذا الراي يربطون بين نشاط اليسار الفرنسي في المغرب وبين الصراع الدائر في الالزاس وبروتون بفرنسا والحركة الناهضة للاستعمار والامبريالية في كورسيكا ـ انظر علـى سبيل المثال :

J.L. de Lacharrière : « L'Ecume et la Mousse du Maroc Français » , A.F. Mai 1928 ,pp. 185 - 189 .

(117) L. d'Anfreville de la Salle : « La France dans l'Afrique du Nord : Le Mouvement de Naturalisation à Casablanca». A.F. Janvier 1932 , p. 26 .

(118) Ibid , pp. 26 et 27 .

لقد تصلبت ادارة الحماية في رفض الحرية النقابية، ورفضت الاستجابة لالحاح الاشتراكيين الفرنسيين والحركة الوطنية السياسية التي ادرجت حق العمال المغاربة في الحرية النقابية ضمن قائمة مطالبها التي تقدمت بها سنة ١٩٣٤ وعاش المغرب من ١٦ ماي ١٩٣٠ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ مرحلة دقيقة وخطيرة من تاريخه، مليئة بالقمع وبالنضالات الجماهيرية بقيادة الحركة الوطنية. وكانت البروليتاريا المغربية متواجدة في نضالات الشارع وبرز هذا التواجد بشكل مستقل في اضرابات يونيو ١٩٣٦ في المعامل والمصانع والمناجم والنقل، وتخلل الاضرابات حركة احتلال المؤسسات . وكشف العامل المغربي ليس فقط عن وعيه لطبيعة الصراع بل عن امكانيات قيادية هائلة .

كما عرف المغرب خلال هذه الفترة اربعة مقيمين عامين متحمسين لقمع الحركة الوطنية والعناصر اليسارية الفرنسية النشيطة : لوسيان سانت وهنري بونسو وبيروتون وقد رفض هؤلاء الثلاثة منح العمال الحق النقابي، وجاء رابعهم الجنرال نوغيس صاحب القبضة الحديدية والحلول الجذرية لمسالة الحركة الوطنية ليعمق الرفض ويعمم الارهاب ، وارغمه العمال على التقهقر باضرابات يونيو .

وفي ٢٤ ديسمبر من نفس السنة، قدم نوغيس «هدية لطيفة ومفيدة للعمال بمناسبة عيد الميلاد» (١١٩) بصدور ظهير في ذلك اليوم ينص على حق العمال في تأسيس النقابات وما دامت قد شاءت «الصدف» ان يصدر هذا الظهير في ليلة عيد الميلاد، فقد اقتصرت الاستفادة من هذه «الهدية» على الاوروبيين، واستثني منه العمال المغاربة واشترط الظهير على العامل الاوروبي ان يكون قد قضى «سنة في المنطقة الفرنسية من امبراطوريتنا في نفس المهنة او مهن متجانسة او مترابطة» . كما نص على حل كل منظمة تخرج عن الخط المرسوم وهو الدراسة والدفاع عن مصالح الاعضاء المهنية، واعطى صلاحيات حل اية نقابة للوزير الاكبر (١٢٠). ولم يلتزم العمال المغاربة بتعاليم هذا الظهير الذي يحرمهم حقهم التاريخي، فصدر ظهير اخر سنة ١٩٣٨ يؤكد من جديد على « ان ظهير ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ حول النقابات المهنية لا يسمح بانشاء تنظيمات مهنية من هذا النوع الا للعمال الاوروبيين. وان التعليمات الواردة فيه حول هذا الموضوع واحكام المنع المنصوص عليها في بنديه الثاني والثالث، لا تسمح لرعايانا بالانضمام الى هذه التجمعات»، ونص على معاقبة العمال المغاربة الذين ينضمون الى النقابات وكذلك العمال الاوروبيون الذين يشجعونهم او يقبلون عضويتهم في النقابات ، بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ ايام و٣ شهور وبغرامة تصل

(119) Pierres Stefani , op. cité ,p. 126 .

(120) Ibid ,pp. 127 - 128 . - Ayache : « Le Maroc », op. cité , pp. 99 - 100 .

الى ٣٠٠٠ فرنك (١٢١) .

وعلى اثر قيام «حكومة فيشي» بفرنسا جمد الحق النقابي للاوروبيين وظل المنع ساري المفعول الى سنة ١٩٤٣ عندما تأسس الاتحاد العام للنقابات الكنفدرالية بالمغرب التابع لنقابة س.ج.ت. الفرنسية .

اما فيما يتعلق بالعمال المغاربة، فقد ظل العمل جاريا بظهيري ١٩٣٦و١٩٣٨ الى تاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥٠ ، اذ صدر بهذا التاريخ ظهير يلغي ظهير ١٩٣٨ السابق الذكر الا انه لم يغير من نصوص منع الحق النقابي للمغاربة الواردة في ظهيـــر ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ .

ان جميع التشريعات المختلفة، تهدف بالدرجة الاولى الى تلبية بعض مطالب العامل الاوروبي وتتجاهل بشكل صريح مطالب ومصالح العامل المغربي، بل وتشكل في اغلب الاحيان دعامة قانونية لمضاعفة استغلاله وهضم حقوقه و«ان تشريـــع العمل في مجموعه وضعه اوروبيون من اجل اوروبيين (١٢٢) .

(121) Trystram : « L'Ouvrier ... » ,op. cité, p. 183 . - Jean Meynaud et Anisse Salah Bey : « Le Syndicalisme Africain » p. 31 . - Ayache : « Le Maroc »,op. cité ,p. 100 . - J. Goulven : « Le Maroc » , A.F. Novembre 1938,p. 388 .

(122) Jean Bernard : « Le Droit du Travail au Maroc » , Casablanca - Alger, Librairie Economique et Sociale - Paris 1952 , p. 93 , cité dans « Le Patronat .. » op.cité,p. 39 .

الفصل الخامس

تنظيمـــات الامر الواقـع

١ ـ الحركـة الوطنيـــة

١ ـ نشأتها وتطورها :

ليس في نيتنا من تناولنا لهذه النقطة، التطرق بشكل تفصيلي لمختلف جوانب الحركة الوطنية السياسية المغربية، ويقتصر هدفنا على تحديد بعض معالم مسار الحركة الوطنية تاريخيا ونضاليا لرسم الاطار الوطني الذي ولدت ونمت فيه البروليتاريا المغربية .

يرجع اغلب المؤرخين ميلاد الحركة الوطنية السياسية المغربية الى سنة ١٩٣٠، وهي سنة صدور الظهير البربريالذي ركز عليه بعض المؤرخين الى درجة اعتباره منبع الحس الوطني والمقاومة لدى سكان المدن ضد الاستعمار . في حين اعتبر البعض الاخر ان الحركة الوطنية السياسية ولدت نتيجة فشل المقاومة المسلحة في البادية المغربية، (انتهت رسميا سنة ١٩٣٤) .

وفي راينا أن اقامة هذا الفاصل الزمني لتحديد مولد الحركة المغربية الوطنية،ينفي اولا في الاساس وجود فكر سياسي مغربي قبل اتفاقية الحماية وبعدها الى سنة ١٩٣٠ او الى ١٩٣٤، ويجرد من اي مضمون سياسي اجتماعي متقدم الاحداث الكبيرة والكثيرة التي عرفها المغرب خاصة منذ اواخر القرن التاسع عشر والمتمثلة في الثورات على السلطة المركزية واندحار سلطة المخزن في عدة مناطق، خاصة في عهد السلطان الطائش عبد العزيز واندلاع المقاومة المسلحة ضد الغزو الاوروبي وعلى رأس هذه المقاومة، ثورة الريف بقيادة البطل

عبد الكريم الخطابي، الذي لم يحصر هدف ثورة الريف في طرد المحتل الاوروبي بل وطرد حليفه الاقطاع الممثل في النظام الملكي. وثانيا انه ينفي وجود اي تفاعل بين هذه الثورات الشعبية ضد المخزن وضد الاستعمار، ويتناقل اخبارها الفلاحون الى مختلف المدن المغربية، وبين سكان هذه المدن، وثالثا انه ينفي وجود اي تفاعل كذلك بين ما يجري في المغرب وبين ما يجري في الوطن العربي والبلدان الاسلامية عموما، خاصة اثر الحرب العالمية الاولى، من سوريا التي كان الجنود المغاربة فيها راس الحربة الاستعمارية في اخضاع دمشق سنة ١٩٢٠، الى مصر وتونس والجزائر. وهذا ما يجعل اصحاب هذا الراي يقعون عن وعي او غير وعي في التفسير الاستعماري لتاريخ المغرب : قبل اتفاقية الحماية كانت لوحة المغرب كالتالي : سلطة مركزية منهارة بفعل تخلف البنيات الادارية والعسكرية للمخزن وهذا صحيح. وبفعل ثورات فلاحين شبوا على حب الحرية المطلقة وعدم الاعتراف باي سلطة مركزية تحد من حريتهم الفردية المطلقة، وهذا غير صحيح. ان سبب ضعف النظام هو تفسخه وفساده زيادة على تخلفه التنظيمي. وسبب ثورات الفلاحين هو الظلم والاستبداد والاستغلال الشنيع الذي يفرضه المخزن ورجاله الاداريون والاقطاعيون على الجماهير الشعبية . وبعد اتفاقية الحماية جاءت فرنسا لتعيد للمخزن «هيبته» المنهارة ، وتجديد نظامه المتخلف بنظام اداري عصري، وتحقيق «وحدة البلاد» تحت قيادة السلطة الاقطاعية وسحق خصومها .

ولقد ظل المستعمرون يفسرون جميع اشكال المقاومة المغربية في البوادي والمدن، الى سنة ١٩٣٠، بانها من تدبير «قوى خارجية» وخاصة «الشيوعية العالمية». وعلى اثر حوادث الظهير البربري، وجدت بعض الاوساط الاستعمارية نفسها مرغمة على الاعتراف بان نضالات الجماهير المغربية «ليست كلها» من تدبير «الشيوعية العالمية». ففي سنة ١٩٣١ كتب الجنرال سيمون، تعقيبا على حوادث الظهير البربري «ان الازمة الداخلية الصغيرة التي اجتازتها المحمية لم تكن سوى تعبير عن تيار تحرري بدا يتشكل» (١). وفي سنة ١٩٣٤، كتب اوغوستان بيرنارد وهو احد كبار مؤرخي الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي: «ان العصيان يوجد ابتداء من الان بداخل المغرب، وليس على حدوده. ان هؤلاء الخصوم الذين يستعملون الان ليس السلاح وانما الكلمة والصحافة هم اكثر خطورة والقضاء عليهم اصعب بكثير من القضاء على الذين عرفناهم في مرحلة العصيان » (٢). وفي نفس السنة كتب ل. المهندس «الحركة المناهضة لفرنسا لم تعد مستوحاة من الخارج، بل انها محلية. ولم تنشأ من الازمة الاقتصادية. وانما الازمة زادت فقط من حدة المشكل، وجعلت الجماهير مهياة لتقبل دعوات المحرضين» (٣) .

(1) H. Simon, op. cité, p. 217 .
(2) «Maroc de 1934», op. cité, p. 261 .
(3) A.F. Octobre 1934, p. 574 .

لقد اخضعت فرنسا عسكريا المدن المغربية، كما اخضعت بعدها البادية الا انهــا لم تتمكن من استمالة قلوب الجماهير الشعبية اليها، بل ادت سياستهــا الاقتصادية والاجتماعية القائمة على دعم ومساندة المستوطنيـــن الزراعييـــن والراسماليين الاوروبيين، ورعاية مصالح كبار الاقطاعيين والمتعاونين من رجالات المخزن، الى انهيار طموحات البرجوازية المغربية بفعل تصادم مصالحها مع مصالح الاقتصاد الاوروبي الجشع، ووجدت البورجوازية المغربية نفسها تدريجيـــــا، وبشكل سريع، في نفس جبهة الجماهير الشعبية ضحية الاستغـلال الاجنبــي والقهــر القومــي .

فالاحداث التي عرفها المغرب في بداية الثلاثينات، كرد فعل على الظهيـر البربري كانت لها مؤشرات عديدة خلال العقدين الثاني والثالث، لخصتهـــــا الصحيفة الاسبانية «تيلغراما ديل ريف» بتاريخ ٢٧ــ٩ــ١٩٣٢، وهي صحيفــة مشهورة في الاوساط الاستعمارية بكفاءتها في معالجة القضايا المغربية ، بقولها: «لـم يعد سرا على احد ان بالمغرب حركة وطنية. وقد عبرت عن نفسها قبل عدة سنوات. وقليل هم اولئك الذين لاحظوها، وكثير من هؤلاء لم يفهموها» (٤) .
ففي سبتمبر ١٩١٦، تظاهرت النساء البربريات في زمور والخميسات ضد اول ظهير بربري لفصل البربر عن العرب. وواجهت القوات الفرنسيـــة المتظاهــرات بالرصاص (٥). وليس من قبيل الصدف ، او «بعد النظر» فقط، ان ليوطـــي قــد ركز في «بناء المغرب الجديد» على اقامة ترسانة من التشريعات لمواجهـــة الشباب المغاربة الذين لم يكن يخفي تخوفه من تحركهم ضد الوجود الفرنســي، وفشلت سياسة «النخبة» في احتوائهم. وفي كتابات المؤرخين الاستعمارييـن عن ليوطي، ما يــدل علــى ان جميـــع مواقفــه وتصريحـــاته وتخوفاته مستمدة من معايشة دقيقة للواقع المغربي .

ففي اكتوبر ١٩٢٤، كتبت مجلة «افريقيا الفرنسية» (٦) بان «الحركة التي تهزه (اي المغرب)، منذ ظهور المبادىء الويلسونية المتعلقة بحرية جميع الشعـوب في تقرير مصيرها، هي حركة معادية لاوروبا، وموجهة ضد القوى الكبرى التي تتحمل مسئولية استقرار العالم»، ووضعت المجلة خطورة هذه الحــــركة علــى الاستعمار في نفس مرتبة الحركة السياسية في مصر. ففي هذه المرحلة عرفت بعض المدن المغربية تنظيمات سرية تقوم بدور اعلامي جماهيري لصالح المقاومــة المسلحة، وتحث السكان على الالتفاف حول المقاومة الشعبية. وفي سنة ١٩٢٤ اكتشفت سلطات الحماية بالدار البيضاء مقر احدى هذه التنظيمات، ويحتوي على كمية هامة من المنشورات (٧)، والى جانب ذلك ظهر تيار وسط العلماء يدعو الى

(4) Cité, par J.L. de Lacharrière : « A l'Assaut du Maroc Français», A.F. Décembre 1932, p. 508 .

(٥) علال الفاسي : الحركات ... سبق ذكره ص ١٣١ .

(6) A.F. Octobre 1924 : «Le Bolchevisme..», op. cité, p. 531 .

(٧) علال الفاسي : الحركات .. سبق ذكره ص ١٢٧ .

اصلاحات اجتماعية وقدم علماء فاس الى السلطان يوسف برنامج اصلاح اجتماعي ، فرفضه السلطان (٨) .

لقد ظلت ادارة الحماية الى ظهور كتلة العمل المغربية في نهاية ١٩٣٤ ترفض الاعتراف بوجود تيار سياسي مغربي مناهض للسياسة الفرنسية بالمغرب، فكانت تربط ما يجري في المغرب من احداث، دامية في معظمها، بالصراعات بين الاحزاب السياسية في الميتروبول، وركزت على الخصوص: على الحزب الشيوعي بسبب مواقفه المعادية للحرب الاستعمارية بالمغرب. وتنسب الى نشاطه الدعائي جميع مواقف العناصر الوطنية المغربية . فابتداء من سنة ١٩٢٤، اشتدت حملات القمع في صفوف الجنود المغاربة بالجيش الفرنسي، بتهمة ترويج «الدعاية الشيوعية» وكتابة وتوزيع منشورات تدعو المغاربة الى التمرد ، وحكم على بعضهم بالاعدام (٩)، وشمل القمع الجنود الفرنسيين المناهضين للنزعة العسكرية . واعترف بذلك وزير الحربية الفرنسي في مذكرة الى وزير العدل الفرنسي بتاريخ فاتح يناير ١٩٢٧ حول الاجراءات التأديبية في هذا الموضوع منذ فاتح يناير ١٩٢٤ (١٠). وفي فبراير ١٩٢٨ شنت سلطات الحماية حملة اعتقالات واسعة شملت مكناس والرباط والدار البيضاء، واعلن بيان رسمي اثر ذلك عن «اكتشاف منشورات شيوعية في حوزة عسكريين وطلبة المدارس الاهالي» والعثور على قوائم باسماء مغاربة متعاطفين مع الحزب الشيوعي بالاضافة الى قوائم اخرى باسماء الاعضاء في الحزب (١١). واستخلص المستعمرون من ذلك «ان العمل الشيوعي يسير في جبهة واحدة مع الحركة الوهابية التي اكتسبت في المدة الاخيرة بالمغرب انتشارا واسعا نوعا ما » (١٢).

في خضم هذه الاحداث، كان يجري بين شباب الثانويات من جهة وشباب جامعة القرويين من جهة اخرى، حوار اثار اقطاب الزوايا وجعلهم ينددون به مرارا لدى سلطات المخزن والاقامة العامة (١٣). ذلك ان زعماء الحركة الوطنية جعلوا منذ البداية،النضال ضد الزوايا جزءا من النضال ضد الادارة الاستعمارية. وفي هذا الموضوع كتب النقيب (الكابتان) اودينو ODINO وهو ضابط في

---

(8) J.L . de Lacharrière : «L'Ecume du Maroc Français», A. F. Mars 1928, p. 99 .

(9) Humanité, du 10 Mai de 1928, cité, par J.L. de Lacharrière : «L'Ecume et Mousse du Maroc Français», A. F. Mai, p. 187 .

(10) A.F. Juin 1927 : «La Campagne Communiste Contre l'Afrique Française » , p. 235 .

(11) J.L. de Lacharrière : « L'Ecume du Maroc Français » , A.F. Mars 1928 , p. 98 ; « L'Ecume et la Mousse du Maroc Français » , A.F. Mai 1928 ,p. 186 .

(12) J.L. de Lacharrière : « L'Ecume du Maroc Fraçais » . A.F. Mars 1928 ,p. 98 .

(13) Ibid , p. 100 .

قسم الاستعلامات بناحية فاس، مقالا في مجلة «فرنسا» بتاريخ ١٥ مارس١٩٢٧ يقول فيه ان الطلبة في الرباط بقيادة اليزيدي قد اسسوا حزبا «دينيا» من مهامه النضال ضد الزوايا بالمنشورات والمقالات الصحفية، واعلن عن وجود تنظيمات مماثلة في مراكش منذ سنة ١٩٢٤ (١٤) .

٢ ـ كتلة العمل :

ان الاحداث التي عرفها المغرب خلال العشرينات وفي مقدمتها ثورة البطل الوطني عبد الكريم الخطابي، والانتفاضات الشعبية ضد الظهير البربري والاحتكاك بين زعماء الحركة الوطنية في المغرب العربي، في اطار نجم شمال افريقيا، وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين (١٥)، وزيادة حدة الاستغلال والقهر القومي، عجلت بدون شك بخروج زعماء الحركة الوطنية عن اطار القانون الاستعماري بالاعلان عن تنظيم اصبح المعبر عن رغبات الشعب المغربي، ويؤطر النضالات الجماهيرية اليومية .

فقد رفضت العناصر القيادية في الحركة الوطنية الاندماج في الاحزاب اليسارية الفرنسية (١٦) وظلت متمسكة بحق المغاربة في تنظيم مغربي مستقل عن التنظيمات السياسية الفرنسية، فظهرت صحيفة «عمل الشعب» لتكون محور العناصر الوطنية القيادية في مقدمتهم علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني وفي نهاية ١٩٣٤، تأسست من نفس العناصر «كتلة العمل المغربية» .

بعد اشهر قليلة من صدور «عمل الشعب» وقع اصطدام خطير بين هيئة تحريرها وادارة الحماية والسلطان محمد بن يوسف، في ٨ ماي ١٩٣٤ بمناسبة زيارة السلطان لمدينة فاس. فقد قررت هيئة تحرير الصحيفة تنظيم استقبال شعبي للسلطان، وطرحت شعارات هتفت فيها جماهير فاس، منها «عاش المغرب» «عاش الملك» (لاول مرة يستعمل لقب الملك بدل السلطان)، ورفعت الجماهير العلم الوطني المغربي، فتدخلت القوات الفرنسية، وقمعت المظاهرات بوحشية فظيعة، وقام باشا المدينة من جهته باعتقال العناصر المثقفة في فاس وعلى راسهم منظمي مظاهرات الترحيب بالسلطان، الشيء الذي اثار مظاهرات جديدة، فقطع السلطان زيارته التي كان من المقرر ان تستمر لغاية نهاية الشهر احتجاجا على الاستقبال الشعبي الذي خصته به جماهير فاس بقيادة هيئة تحرير «عمل الشعب» وجاء في بيان سمي بتاريخ ١١ ماي «ان صاحب الجلالة

---

(14) Cité par J.L. de Lacharrière : « L'Ecume du Maroc Français » , A.F. Mars 1928, p. 100 .

(١٥) تأسست بباريس ١٩٢٧ .

(١٦) افتتاحية « عمل الشعب »لمحمد بلحسن‌الوزاني ردا على اقتراح جورج‌موني (Monnet) بانضمام الشباب المغربي في الفرع الفرنسي للاممية العمالية . المصدر : Rezette , op. cité , p. 70 .

يريد أن يبقى صديقا لفرنسا. ولكي يعبر عن سخطه التام، على هذه الاعمال المؤسفة فانه يغادر فاس اليوم نفسه للعودة الى الرباط» (١٧) .

لقد جدد السلطان بقراره اصراره على البقاء حليفا لفرنسا ضد الحركة الوطنية وهو موقف لم يفاجيء كثيرا قادة الحركة الوطنية الذين لم يكن يتمتع في اوساطهم باية شعبية منذ صدور الظهير البربري. الا انهم اختاروا تجنب صراع علني معه املا في جره الى الحياد في صراعهم مع فرنسا، للاستفادة مما بقي له من سمعة (١٨). وفي هذا الاطار قرروا في نوفمبر ١٩٣٣ البدء في تنظيم احتفالات شعبية سنوية في ذكرى جلوسه على العرش .

وتلى حوادث فاس مظاهرات شعبية في مدن اخرى بما فيها فاس وتازة بمناسبة ذكرى صدور الظهير البربري (١٦ ماي)، واقتحمت قوات الحماية المساجد لاعتقال المصلين ، فاوقفت بعض زعماء الحركة الوطنية ، منهم بلحسن الوزاني، وابراهيم الوزاني ومنعت الصحافة الوطنية عن مواصلة صدورها (١٩). وفي نفس الوقت قرر الوطنيون تنظيم مظاهرات وتجمعات جماهيرية بمناسبة عيد العرش، مما دفع ادارة الحماية الى اصدار قرار باسم الوزير الاكبر «بعد موافقة المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالمغرب» بتاريخ ٢٦ اكتوبر ١٩٣٤، ينص على تنظيم احتفالات رسمية سنوية بمناسبة عيد العرش، وينص في بنده الرابع على منع تنظيم المسيرات والقاء الخطب في هذه المناسبة (٢٠). وواضح ان هذا القرار يهدف الى سحب ورقة احراج للسلطان من يد الحركة الوطنية، وحرمانها من هذه المناسبة لتوسيع مجال تأثيرها وسط الجماهير الشعبية .

في هذا الجو المشحون من سنة ١٩٣٤، اسس الوطنيون في ديسمبر «كتلة العمل المغربية» ودشنت الكتلة عهدها النضالي بتقديم لائحة مطالب الى كل من السلطان والمقيم العام والحكومة الفرنسية. وتشكلت لهذا الفرض ثلاثة وفود. ويتكون الوفد المبعوث الى السلطان من السادة عبد العزيز بن ادريس وابو بكر القادري ومحمد غازي واحمد الشرقاوي. ويتكون وفد الكتلة الى الاقامة العامة من محمد الديوري ومحمد اليزيدي وعلال الفاسي. وتولى تقديم لائحة مطالب الكتلة الى الحكومة الفرنسية بباريس نواب اشتراكيون فرنسيون ، هم جان

---

(17) Cité dans : «Les Evenements du Fez»,op . cité,pp. 267-268.

لمزيد من التفاصيل حول حوادث فاس انظر :

« Le Patronat .. » op. cité ,pp. 63 et 64 . Ch; A. Julien , op. cité , p. 150 . - « Evolution Politique de l'Afrique du Musulmane » op. cité, pp 188 - 189 .

(18) «Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», op. cité , pp. 187 - 188 .

(19) « Les Evenements du Fez» ,op.cité, pp. 268 et 269 .

(20) L. Mohendis : A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord » , A.F. Février 1935 , pp. 92 - 93 .

لانغي (Jean Longuet) وجان بيو (Jean Piot) وبييــــر رونوديـــل (P. Renaudel) وفرونسوا دوتيسان (François de Tessan) ويرافقهم السيدان عمر بن عبد الجليل ومحمد بلحسن الوزاني (٢١). واعلنت الكتلة فـي مقدمة هذه الوثيقة ان «هذه المطالب حضرتها الكتلة العاملة الوطنية فـي المغرب الاقصى باستشارة كل من يهمهم الامر من سائر الاوساط » (٢٢) .

لقد كانت هذه الوثيقة التي وصفها المقيم العام هنري بونسو بانها «اطروحة الدكتوراه في الحقوق » (٢٣)، وثيقة ادانة لمجموع السياسة الفرنسية بالمغرب، مبنية على «مجموعة العرائض» المطلبية والشكايات الجماهيرية المقدمة الـــى السلطان ، وطالبت الكتلة باصلاح النظام الاداري والحريات الشخصية و« كفالة التعبير عن الافكار والاراء بكل الوسائل القانونية، دون خضوع لمراقبة سابقــة» «وتقرير نفس العقوبات عند ارتكاب نفس الجرائم دون تفريق بين طبقة أو شخص وشخص» و«ابطال الضرب بالسياط والتعذيب باية الة من الالات فـي جميـــع اطراف المملكة»، و«احترام المنازل وعدم السماح بغشيانها وتفتيشها الا بطريقــة قانونية مشروعة وبامر من القاضي المختص»، و«احترام المراســـلات بجميـــع اشكالها» ،و«وضع تشريع عام موحد للصحافة الصادرة بالمغرب دون اعتبار خاص بجنسية اصحابها وتخويل المغاربة حق الامتياز في اصدار الصحف باللغـــــات الاجنبية» و«السماح للمغاربة بالتمتع بحرية الاجتماع دون اخضاعهم لنظـــــام استثنائي خاص بهم» و«السماح للمغاربة بحق تأسيس جمعيات واندية ونقابـات وشركات ». كما طالبت الكتلة بالاصلاحات العدلية والاجتماعية والاقتصاديـــة والمالية، واصلاح النظام العقاري والضرائب وغير ذلك، وخصصت بابا من مطالبها لمسألة العمل وحقوق اليد العاملة، فطالبت بتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقــة بالعمل على العمال المغاربة، وحصر مدة العمل اليومي في ثماني ساعات وجعـــل الراحة الاسبوعية اجبارية على سائر العمال المغاربة وفرض العطلة السنويـــة لصالح العمال المغاربة على حساب المستخدمين (بالكسر) وتطبيق التشريع الموجود المتعلق بالشروط الصحية في العمل وحماية العمال من الامراض المعدية ورفـــع اجور العمال المغاربة لتضمن حاجياتهم الحيوية ولتكون متناسبة مع نتيجة عملهم وقيمته في الاسواق العامة، والتساوي بين العمال المغاربة والاجانب متى كـانت مقدرتهم في العمل متساوية، ومكافحة البطالة بتفضيل العمال المغاربة علـــى غيرهم في حالة تساوي الكفاءة، واحداث مساكن للعمال تتوفر فيهـــا الشروط الصحية بضواحي المدن والمراكز الصناعية ، وتأجيرها للعمال المغاربة بثمن مناسب والزام المستخدمين (بالكسر) المغاربة بدفع تعويضات لعمالهم عند حدوث افـات لهم اثناء العمل. والسماح للعمال المغاربة بتأسيس نقابات مغربية للدفـــاع عـن مطالبهم، وتأسيس صناديق تعاونية لمساعدة العمال المغاربة المرضى والعاطليـن

(21) Rezette ,op. cité, p. 90 .

(٢٢) مطالب الشعب المغربي . وثيقـة مسحوبة على الستنانسيل ـ من ارشيف حزب الاستقلال.

(23) « Le Patronat ... » ,op. cité, p. 64 .

وانشاء مجالس مغربية تتولى تطبيق التشريع الخاص بالعمل على العمال المغاربة العاملين لدى ارباب العمل المغاربة .

وقد دعمت كتلة العمل هذه المطالب بتجنيد الرأي العام المغربي للمطالبة بتطبيقها، وتهاطلت على مقر الاقامة العامة برقيات من مختلف اوساط الشعب المغربي (٢٤)، واجهتها سلطات الحماية بالتجاهل التام. وفي بداية ١٩٣٦، بعث السيدان علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني برقية باسم الكتلة الى رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية والمقيم العام والسكرتير العام للجنة العليا للابيض المتوسط يثيران انتباه المعنيين بالامر الى «بؤس المغاربةالشديد . وكذلك اخطار هذه الحالة التي تتطلب اجراءات عاجلة لنجدة العناصر المهددة بالمجاعة وتحسين ظروف العيش والعمل للاخرين» ويحذران من ان «اعراض هذه الازمة المغربية، ظهرت مؤخرا بين التعاضديات الحرفية والعناصر العمالية في فاس ومكناس والرباط ... باضرابات وتقديم الى السلطات شكايات تستحق العناية الكبرى»، وان «انقاذ الطبقات العاملة لا يمكن ان يتحقق برفض شكاياتها ولا باجراءات صورية او بالتسويف المتواصل، انما بدراسة الوضعية وتطبيق برنامج يستجيب للامال المغربية الواردة في برنامجنا للاصلاحات» (٢٥). وفي الوقت نفسه شرعت الكتلة في الاستعداد لشن حملة سياسية في باريس وكلفت لهذا الغرض محمد بلحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل لاقناع الحكومة الفرنسية عن طريق الحوار بضرورة تطبيق برنامج «مطالب الشعب المغربي»، وكان يحذوها الامل في ان تتفهم حكومة الجبهة الشعبية لاهمية وضرورة تطبيق هذا البرنامج خاصة وان المغرب يمر بمرحلة غليان خطيرة نتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية وتزايد حدة العداء من جميع الاوساط المغربية والاجنبية للمقيم العام بيروتون ، وقيام العناصر اليمينية المتطرفة في صفوف ضباط الجيش الفرنسي بالتحضير في مكناس لانقلاب عسكري في المغرب (٢٦). وفي شهر سبتمبر ظهر بوضوح للكتلة ان تغيير ميزان القوى بفرنسا لصالح اليسار لن يكون له امتداد الى المغرب. ففي ١٦ من هذا الشهر اصدر مجلس الوزراء الفرنسي اثر اجتماعه في رامبوي قرار اقالة بيروتون من منصبه كمقيم عام لفرنسا بالمغرب، ونقله سفيرا في الارجنتين، وبنفس القرار تم تعيين، على رأس ادارة الحماية بالمغرب الجنرال نوغيس. واثار هذا التعيين سخط الحركة الوطنية للسمعة السيئة التي اكتسبها الجنرال نوغيس بوحشيته في قمع المظاهرات الشعبية المعادية للظهير البربري

(24) « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», op. cité, p. 194 .

(25) Cité, Par L. Mohendis dans : « Pour la Defense de l'Afrique Française du Nord », A.F. Mars 1936 ,p. 150 .

(26) R. J. Longuet , dans « L'Informateur Marocain » , du 29/8/1936 , cité par L. Mohendis dans : « La Situation dans l'Afrique du Nord » , A.F. Octobre 1936,p. 529 .

سنتي ١٩٣٠ و١٩٣١، وفشلت بذلك مساعي الوزاني وعبد الجليل (٢٧). ولم يعد امـام الكتلة غير نضال الشارع في محاولة لفرض تطبيق برنامج الاصلاحات. فقررت في مؤتمر الرباط بتاريخ ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦، تنظيم تجمعات شعبية في فاس يوم ٢ نوفمبر، وتلاه تجمع اخر بسلا يوم ٦ نوفمبر وتجمعات اخرى في الرباط، حمل خلالها المتظاهرون لافتات كتب عليها : «نريـد الحريـة، نريد الصحف، نريد تحرير جميع المعتقلين». كما قررت عقد تجمعات شعبية بالدار البيضاء بتاريخ ١٤ نوفمبر (٢٨) وكان ذلك منعطفا هاما في تطور الحركة الوطنية ونضالاتها. فالدار البيضاء لم تكن مدينة عادية، وقد خرجت لتوها (يونيو) من تجربة فريدة من نوعها لم يعرف المغرب لها مثيلا في حجمها الى هـذا التاريخ، وكشفت عن ارتفاع الروح النضالية للطبقة العاملة المغربية . تدخل السلطان محمد ابـن يوسف لمنع الكتلة من الاقتراب من معقل البروليتاريا المغربية ، فجـرى اعتقال علال الفاسي وبلحسن الوزاني واليزيدي، فأتى الرد الجماهيري فـورا بمظاهرات كبرى انطلقت من فاس ثم امتدت الى تازة ووجدة وسلا والـدار البيضاء، ودخلت بذلك المدينة العمالية في صف المدن المناضلة بالمغرب. وقمعت سلطات الحماية هذه المظاهرات بعنف شديد (٢٩) وكان ذلك بداية لتطبيق نوغيس لتهديده الشهير « سأهدىء زارعي القلاقل مدعما في ذلـك من جميع العنـاصر الاوروبية والاسرائيلية والاسلامية» ، وبـ«الاعتماد على سلطة السلطان الادبيـة التي لا يمكن بدونها القيام بأي شيء » (٣٠) .

وفي مارس ١٩٣٧، اعتقد نوغيس ان الوقت قد حان لضرب الضربة الكبرى فاوعز الى «الوزير الاكبر» باصدار قرار حل الكتلة «بالاتفاق مع صاحب الجلالة السلطان»، لانها «بطلبها من اعضائها اداء اليمين عند انخراطهم، مسـت بشكل خطير بسلطة صاحب الجلالة السلطان وبقواعد الاسلام التقليدية» (٣١). وانتقدت الكتلة قرار الحل، خاصة وانه جاء في وقت يتولى فيه الحكومة في باريس رجال مـن اليسار «اعتدنا اعتبارهم مدافعين عن الحرية واعداء للتعسف والقمع»(٣٢).

(27) « L'Afrique du Nord en Marche » ,op. cité, pp. 156 et 160.

(28) « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», op. cité, p. 196 . - Ch. A. Julien ,op. cité,p. 160 .- Rezette , op. cité, p. 8.

(29) « Ch. A. Julien , op. cité ,p. 160 . - Rezette ,op. cité ,p.8 . - « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane » op. cité, p. 196 .

(30) Interview au journal « Paris - Soir » du 21/10/1936 , cité par L. Mohendis dans « L'Inquietude Nord Africaine » A.F. Decembre 1936 , p. 648 .

(31) Cité par J.L. de Lacharrière : « Le Comité d'Action Marocaine est Dissous » A.F. Mars 1937 ,p. 180 .

(٣٢) بيـان لكتلة العمل المغربية . ورد في :
L. Mohendis : « Dans la zone du Protectorat » ,op .cité , p. 221 .

وفي هذه الاثناء التي اشتد فيها هجوم نوغيس على الحركة الوطنية، كانت كتلة العمل تعيش صراعات داخلية حادة، بين تيارين : الاول بزعامة السيد علال الفاسي والثاني بزعامة محمد بلحسن الوزاني، وبدات القطيعة بين التيارين في بداية ١٩٣٧، ثم جاء قرار الحل ليحسم الصراع بين التيارين واخذ كل واحد منهما يعمل لتشكيل تنظيمه الخاص. والتفت اغلب العناصر القيادية في كتلة العمل السابقة، حول السيد علال الفاسي، وتنطق باسم المجموعة صحيفتا «العمل الشعبي» و «المغرب» ومجلة «الاطلس» بالرباط، بينما انفرد محمد بلحسن الوزاني وانصاره بصحيفة «عمل الشعب» و«الدفاع» وفي ابريل من نفس السنة اسس السيد علال الفاسي حزبا جديدا يحمل اسم «الحزب الوطني لتحقيق المطالب» واعلن رسميا عن الحزب الجديد في يوليو (٣٣) بينما اسس السيد بلحسن الوزاني «الحركة القومية».

لقد كانت كتلة العمل، على الرغم من تناقضاتها الداخلية، تثير قلق ومخاوف ادارة الحماية بقوة تأثيرها على الجماهير، خاصة في المدن، وصلابة مناضليها، واصبحت ادارة الحماية ترى فيها «دولة داخل دولة » (٣٤) ولم يضعف حلها او انقسامها في المعنوية النضالية للجماهير المغربية حيث شارك التنظيمان الوطنيان في المظاهرات التي عمت عدة مناطق من المغرب بعد مجزرة مكناس في سبتمبر ١٩٣٧، واصدرت ادارة الحماية على اثرها قرارا ينفي علال الفاسي الى الغابون، ومحمد بلحسن الوزاني الى جنوب المغرب .

ففي صيف ١٩٣٧ بدأ التوتر في منطقة مكناس على اثر قرار ادارة الحماية بتحويل مجرى نهر بوفكران لصالح المستوطنين الزراعيين الاوروبيين على حساب الفلاحين المغاربة وحاجيات سكان المدينة من مياه الشرب فانطلت مظاهرات الاحتجاج في فاتح سبتمبر وتواصلت في اليوم الثاني سقط خلالها عدد كبير من القتلى والجرحى برصاص قوات الاحتلال والقي القبض على عدد كبير، قدموا الى محكمة الباشا الذي اصدر في حقهم احكاما قاسية وتجددت المظاهرات في اليوم التالي سقط خلالها ١٠ قتلى، واعتقالات جديدة، وفي نفس اليوم انفجرت مظاهرات جديدة مماثلة في الرباط والدار البيضاء وفاس ووجدة ومراكش، ورافق هذه المظاهرات اضراب التجار. وفي يوم ١١ سبتمبر التحق نوغيس بمكناس حيث تتواصل المظاهرات ويعم الاضراب ليرفع معنويات قوات البوليس والجيش (٣٥) : وفي ٢٤ سبتمبر قام نوغيس برفقة السيد رامادي نائب كاتب الدولة الفرنسي للاشغال العمومية بزيارة لمدينة مراكش واستقبلهما سكان

(33) Ch .A. Julien, op. cité , pp. 165 - 167 . - « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane » op. cité, p. 199.

(34) «Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane », op. cité ,p. 199 .

(35) L. Mohendis ; « L'Agitation ... » op. cité, pp. 453 et 454. Rezette , op. cité ,p. 108 .

المدينة بمظاهرات عدائية وشعارات منها «نريد الخبز والماء» وتم اعتقال ٤٠ متظاهرا. وفي اليوم التالي وقع قائد المنزل (ناحية صفرو) في كمين نصبه له الفلاحون عندما كان يقود حملة قمع واسعة واصيب خلالها بجروح قاتلة، واصبح «الغليان الذي ظل حتى الان في المدن يهدد باكتساح البادية» اذ وقعت حوادث مماثلة في بولمان بالاطلس المتوسط (٣٦) .

لقد ظلت اغلبية المدن المغربية طيلة خريف ١٩٣٧، في انتفاضات متعاقبة وكانت اكثر هذه المظاهرات عنفا، مظاهرات ٢٢ اكتوبر بالخمسينات ، ومظاهرات ٢٣ و٢٥ و٢٦ اكتوبر بفاس والقنيطرة والدار البيضاء ومراكش ومظاهرات ٢٨ بوجدة و٣٠ اكتوبر بالرباط. وبرز في قيادة القمع بفاس الجنرال بلان، القائد العسكري لمنطقة فاس وبطل القمع الاستعماري في سوريا سنة ١٩٣٦ ، وقد امر بتغريم التجار المضربين، واستنجد بسلاح الجو لدعم قوات القمع الارضية وامر باقتحام جامع القرويين اثناء صلاة الجمعة يوم ٢٩ اكتوبر ، واعتقال مئات المصلين منهم ٦٥٠ طالبا وكانت محاكمة المعتقلين تجري دون حاجة الى شهود اتهام (٣٧) .

والى جانب سفك الدماء واداسة حرمات اماكن العبادة (اقتحام مسجد سلا يوم ٢٨ اكتوبر لاعتقال ابو بكر القادري)، ومسجد الخميسات يوم ٢٢ اكتوبر لاعتقال طالب يدعى احمد بن الجيلالي، ومسجد تازة يوم ١٨ من نفس الشهر لاعتقال الطالب ابراهيم الوزاني (٣٨)، واعتقلت قوات الاحتلال زعماء الحزب الوطني (علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار) وكذلك السيد بلحسن الوزاني زعيم الحركة القومية. واصدرت قرارا بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ بحل الحزب الوطني ونشرت وثيقة زعمت انها عثرت عليها عند تفتيش منازل المعتقلين «تثبت» وجود مؤامرة للاطاحة بالسلطان من طرف الحزب الوطني، وتشكيل سلطة جديدة من الشخصيات التالية :

السلطان علال الفاسي (اعتقل بفاس يوم ٢٥ اكتوبر) .
الوزير الاكبر: اليزيدي (اعتقل بالرباط يوم ٢٥) .
وزير المالية : احمد مكوار (اعتقل بفاس يوم ٢٥) .
السفير : احمد بلا فريج .
الحاجب : الفيلالي .
السكرتير : محمد بناني (اعتقل بالرباط يوم ٢٧ اكتوبر) .

(36) L. L. Mohendis : « L'Agitation ...» ,op.cité, p. 454 et 518 .
- « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane ». op. cité,p. 200 .

(37) L. Mohendis : « L'Agitation ... » ,op. cité, pp. 519 et 520 .
- « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», op. cité, p.200 et 201 . Rezette ,op. cité,p. 10 .

(38) Rezette , pp. 8 - 10 .

المستشار : ابراهيم الوزاني (٣٩) .

٣ ـ الحركة الوطنية والاحزاب السياسية الفرنسية :

حظيت الحركة الوطنية المغربية، وخاصة خلال ثورة الريف، باهتمام الاحزاب اليسارية الفرنسية. ولقد لعب الحزب الشيوعي الفرنسي دورا هاما في هذه المرحلة لفضح عمليات الابادة التي شنتها القوات الاستعمارية الفرنسية والاسبانية بالمغرب، والتنديد بالتحالف بين القوتين لاخماد ثورة الريف (٤٠) . كما اهتمت الاحزاب اليسارية الفرنسية بالجالية المغربية وخاصة منها العمالية والطلابية لاستقطابها في تنظيماتها، وخاصة النقابية منها. وهذا ما جعل اجهزة

(39) L. L. Mohendis : «L'Agitation...» , pp. 519, 531, et 522 « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane , op. cité, pp. 201 , 202 et 219 .

(٤٠) من الوثائق المنسوبة الى الحزب الشيوعي الفرنسي ، منشور موجه الى الجنود الجزائريين والمغاربة في الجيش الفرنسي . جاء فيه « لقد سلبتكم الامبريالية املاككم ، وسرقت اراضيكم لتسلمها الى المستوطنين الزراعيين ، والتي حرمتكم من جميع الحقوق السياسية ، وتجندكم بالقوة في جيشها لتحتفظ بكم في صفوفه ٦ شهور او ١٨ شهرا اكثر من الفرنسيين (...) وها هي تبعث بكم الان الى الجنوب المغربي لتواصل هناك التقتيل والاستيلاء على املاك قرى ما تزال مستقلة » .
« انها تقوم بهذه الحرب لتسرق الاراضي الخصبة التي يملكها الذين يقاومونها حتى الان ، لمدها الى المستوطنين الزراعيين ، كما فعلت في وادي ورغة سنة ١٩٢٧ ، حيث وزعت ٤٠،٠٠٠ هكتار من الاراضي العائدة الى اخوانكم المنهزمين » .
« انها تريد استعمالكم لسحق اخوان لكم في العرق ، كما فعلت في حرب الريف سنة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ » .
« قدموا كل دعمكم وقوتكم للمغاربة المتمردين، لان انتصارهم سيكون دعما لحركة الاستقلال الذي سيمكن من استعادة الاراضي التي اغتصبتها منكم الامبريالية وعملاؤها » ـ المصدر: R.C. Octobre 1928 : «La Campagne Communiste en Afrique du Nord » , p. 633 .

وفي سبتمبر ١٩٢٤ وجه الحزب الشيوعي البرقية التالية الى الامير عبدالكريم الخطابي « ان المجموعة البرلمانية واللجنة القيادية للحزب الشيوعي ، واللجنة الوطنية للشبيبة الشيوعية ، تحي الانتصار الرائع للشعب المغربي على الامبرياليين الاسبانيين وتهنىء قائده اللامع عبدالكريم الخطابي وتتمنى انه بعد الانتصار النهائي على الامبريالية الاسبانية سيواصل المعركة مع البروليتاريا الفرنسية والاوروبية ضد الامبرياليين بما فيهم الفرنسيين حتى التحرير الكامل للتراب المغربي . عاش استقلال المغرب ـ عاش النضال الاممي للشعوب المستعمرة والبروليتاريا العمالية » ـ المصدر :
Humanité du 11/9/1924 , cité par Leon Rollin : « L'Espagne au Maroc de 1904 à 1924 », A.F. Septembre 1924,p. 521 .

الاعلام الموالية للاستعمار تصف نشاط الوطنيين في المغرب بانه امتداد لنشاط الحزب الشيوعي بفرنسا، الشيء الذي دفع احد اقطاب الحركة الوطنية في المغرب العربي، السيد الشاذلي خيرالله، الى توضيح الفوارق بين الحركة الوطنية في الوطن العربي والعالم الاسلامي، وبين الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة والمذهب الشيوعي عموما. فقد كتب في صحيفة «صوت التونسي» بتاريخ ٩ فبراير ١٩٣٢ : «ان البولشفية تعلم ان المسلمين متعارضون مع النظريات الماركسية لكونها ضد العقيدة والطبقات والملكية ... ان البولشفية تدعو في كل مكان تستطيع الوصول اليه،الشعوب المستعبدة(بالفتح)لان تستيقظ وتنظم امميا حركاتها الوطنية المختلفة والعمل بفعالية على اساس تضامن فعال مع الجماهير المستغلة (بالفتح) في الميتروبول من اجل تحريرها الوطني» .

(... ان البولشفية تقدم بتحالفها مع وطنيات الشعوب المضطهدة امكانيات هامة لتحريرها (اي الشعوب المضطهدة)، او على الاقل وسائل هامة للضغط) وعبر الشاذلي خيرالله على فهم عميق لطبيعة المرحلة عندما اكد « لن نعمل ابدا من اجل تكوين رابطة للشعوب الاسلامية معادية للسوفيات» (٤١). وفي ١٦ ماي من نفس السنة نشرت «صوت التونسي» مقالا للسيد شكيب ارسلان، وهو احد المؤثرين في الحركة الوطنية المغربية يقول فيه : «لا يمكن لنا سوى تأييد البولشفيين» في محاربتهم للانظمة الراسمالية «وحول هذا الموضوع وحده» (٤٢) .

وقد ظل هذا التحالف المرحلي قائما في العلاقات بين الحركة الوطنية المغربية والاحزاب اليسارية الفرنسية الى بداية الثلاثينات . فعلى اثر صدور الظهير البربري تجلى بوضوح قدرة وذكاء القادة الوطنيين على استغلال والبحث عن التناقضات بين مختلف الفئات الوطنية في المجتمع المغربي وبين الاستعمار والدفع بهذه التناقضات الى الانفجار على شكل حركة احتجاج عارمة . كما اظهرت هذه الاحداث استقلالية تنظيمها وفي ممارساتها عن الاحزاب والتنظيمات السياسية الفرنسية اليسارية واعتمادها بالدرجة الاولى على القدرات النضالية للجماهير المغربية. وبدا اليسار الفرنسي في هذه المرحلة يرى في الحركة الوطنية مجرد «حركة بورجوازية» ذات افق «قومي عربي» او اسلامي «ضيق» فخلال مؤتمر ماي ١٩٣٦ للمجلس الفيدرالي للفرع الفرنسي للاممية العالمية (S.F.I.O.) برز تياران متعارضان ، احدهما يتعاطف مع الكتلة على اساس انها وان لم تكن اشتراكية فهي مناهضة للامبريالية، اما التيار الثاني فينتقد السير في ركاب الكتلة باعتبار قادتها « بورجوازيين » ويرى انه «بالنسبة الينا لن تساعد الشعب المغربي بتزكية فكرة وحدة البلاد العربية، او الاسلامية » و « علينا ان نوجه انظارنا الى العمال الذين ارتفع عددهم

---

(41) Cité par J.L. Lacharrière : «A l'Assaut du Maroc Français», A. F. Septembre 1932, p. 520 .

(٤٢) نقلا عن مجلة الامة العربية، عدد مارس ، ابريل ١٩٣٢ ورد في المصدر السابق، ص ٥٢٠.

بشكل كبير منذ ٢٠ سنة . وعلينا ان نهتم بالفلاحين » (٤٣) . ويرى المكتب الفيديرالي انه « اذا حدثت الثورة الاشتراكية في فرنسا في يوم ما ، فاننا نستطيع بكل سهولة في المغرب ، ان نستغني عن هؤلاء السادة البورجوازيين الاهالي ، ونستطيع بسهولة ان نقفز عن مرحلة الثورة الوطنية البورجوازية للدخول مباشرة في الثورة الديمقراطية والفلاحية والثورة الوطنية الاشتراكية العمالية » (٤٤) . وان « الحزب الاشتراكي ، حزب البروليتاريا ، ليس في حاجة الى ربط نفسه بركاب حزب بورجوازي «...» . ان الدفاع عن العمال والفلاحين ، لا يعني بالضرورة بالنسبة الينا ان علينا ان نساند فكرة الوحدة العربية او الاسلامية (...) . اننا نقول ان استقلال الشعب غير مرتبط بمصير البورجوازية الاهلية » (٤٥) . اما الحزب الشيوعي الفرنسي ،فقد كان محظورا في المغرب الى سنة ١٩٣٦، عندما تأسست حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا ، فتأسس فرع له في المغرب واقام علاقات مع الكتلة (٤٦) لم تعمر طويلا .

ونحن لا نجادل في كون مصالح الطبقة العاملة المغربية ، كانت تحتل في اهتمامات كتلة العمل مرتبة اقل من القضايا الاخرى الوطنية ، كما يظهر ذلك في برنامج الاصلاحات . الا ان طرح قضايا تهم العامل المغربي هو في حد ذاته موقف متقدم ،في هذه المرحلة من تاريخ المغرب المتميزة بتكالب الاقطاع وغلاة المستعمرين للالقاء بمختلف فئات الشعب المغربي الوطنية في الفقر والبؤس، وينحصر فيه الفكر الاشتراكي في اوساط الاوروبيين وتركيز الاشتراكيين الفرنسيين على حل مشاكل البروليتاريا الاوروبية بالنضال السياسي في الميتروبول بالدرجة الاولى .

لقد اتجهت الحركة الوطنية الى الجمعيات المغربية المسموح بها لنشر الفكر الوطني ، مثل وداديات قدماء التلاميذ والجمعيات الرياضية والمنظمات الخيرية (٤٧) ، والى مراكز التجمع العمالي مثل الدار البيضاء ، ووجدت افكارها « ارضا ملائمة في بلد ، لم يحصل فيه الاجنبي على اي اعتبار وانتقلت من الاوساط البورجوازية الحضرية الى الجماهير البروليتارية التي تتكون من الحرفيين الحضريين المعوزين ، والعمال القادمين من الحقول والذين حكمت عليهم الازمة بالبطالة » (٤٨) ، وتجلى بالفعل نفوذها داخل الاوساط الشعبية ، في نضالات الشارع العديدة التي قادتها ، ضد الظهائر الملكية

---

(43) Maroc Socialiste du 30 Mai 1936, cité, par J.L. de Lacharrière: «Manifestations..», op. cité, pp. 362-363 .

(44) Cité par A. F. Avril 1937, p. 220 .

(45) « L'Afrique du Nord en Marche » , op .cité, p. 162 .

(46) Idem, pp 155 et 164 .

(47) Rezette, op. cité, p. 35 .

(48) «L'Afrique du Nord en Marthe», op. cité, p. 155 .

وقرارات الحكومة الشريفية وادارة الحماية الهادفة الى تمزيق وحدة الشعب المغربي وتصفية الحركة الوطنية او ضرب المصالح الاساسية للجماهيرالشعبية، وظلت تعارض الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، محاولات النقابيين الاوربيين لاستقطاب العمال المغاربة الى النقابات الفرنسية وخاصة منها الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.) لان ذلك في نظرها نوع من الدمج ، وربما ايضا لخوفها من تاثر العمال المغاربة بالفكر الماركسي ، الذي ظل الى الآن محصورا في الجاليات الاوروبية، التي ظلت والى سنوات طويلة تشكل المصدر الوحيد لتزويد الحزب الشيوعي بالمناضلين .

واذا كانت كتلة العمل لم تنجح في ان تصبح حزبا سياسيا باتم معنى الكلمة ، فان الحزبين الوطنيين اللذين انبثقا عن انشقاقها ، توفرا منذ البداية على عنصر الانسجام الداخلي ، وخاصة الحزب الوطني بقيادة السيد علال الفاسي ، حيث كان هذا الحزب مبنيا « عبر البلاد على شبكة من الخلايا المحلية على غرار الحزب الشيوعي » (٤٩) .

وبقدر ما كان يشتد عود الحركة الوطنية ، كان يتقلص تأييد الاحزاب الاشتراكية الفرنسية لها . وظهر ذلك جليا على الخصوص ، في قرار حكومة الجبهة الشعبية بتعيين الجنرال نوغيس مقيما عاما بالمغرب ،وهو المعروف بعدائه الشديد للحركة الوطنية ، وفي استمرار العمل بالظهير البربري ، وفي حرمان العمال المغاربة من الحق النقابي في ديسمبر ١٩٣٦ ، وفي حملات القمع التي شملت المغرب خلال السنتين ١٩٣٦و ١٩٣٧. وخلال مجازر سبتمبر واكتوبر ١٩٣٧ ، انضمت صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي الى صف اليمين المتطرف الفرنسي في حملة التنديد بالنضالات الجماهيرية المغربية، واختفت بذلك تلك المواقف النضالية للحزب الشيوعي ضد الاستعمار الفرنسي ووحشيته بالمغرب ، التي سار عليها خلال العشرينات لتحل محلها مواقف عدائية للحركة الوطنية وتصف مظاهرات سبتمبر واكتوبر ١٩٣٧، بانها من تعبير « عناصر فاشية » وتندد بالنضال المعادي لفرنسا بالمغرب (٥٠) وهي نفس التهمة التي وجهها الحزب الشيوعي الى زعماء حزب الاستقلال في يناير ١٩٤٤ على اثر « بيان الاستقلال » الذي اصدره الحزب وما تلاه من حملة قمع رهيبة في صفوف الوطنيين خلقت رد فعل جماهيري عنيف (٥١) .

٢ ــ التنظيمات العمالية والمهنية

١ ــ التعاضديات :

عرف المغرب قبل الاحتلال تجمعات مهنية (٥٢) ، عرفت باسم « الحنطة »

(49) Idem, p. 155 .
(50) Humanité du 24-10-1937, cité par L. Mohendis : «L'Agitation» op. cité, p. 519 .
(51) Rezette, op. cité, p. 163 .

(٥٢) النقد الذاتي، سبق ذكره، ص ص ٤١١ ــ ٤٢٠ .

وهي « عبارة عن مجموع من المعلميـن والمتعلمين ، يتعاطون في المدينة مهنـة واحدة صناعيـة او تجاريـة في الاطرزة او في الاسواق ، ولهم عرف خـاص بهم » ، ويكـون مسئولا عـن كل مهنة « اميـن » يجري انتخابه بالاقتراع العلني ويصادق « المحتسب » على تعيينه ، ويساعـد الاميـن وينوب عنه في حالـة الغياب او الوفاة خليفـة لـه . اما « المحتسب » فيمثل السلطة ، وهو السلطة العليـا في المهنة ، ومهمته « مراقبة المهن من الخروج عن العرف العام » ،و« الامر بالمعروف والنهي عـن المنكـر » (٥٣) .

ولقد ظلت التعاضديات تسير ، في مظهرها الخارجي ، على نفس النمط التقليدي . الا انهـا شهدت في جوهرها ، بعـد اتفاقيـة الحمايـة تغييرات كبيرة . فاصبح بعضها تعاضديـات مصطنعـة لا تستجيـب لحاجيـات اصحاب المهنة ، حيث كانت تؤسس بمبادرة من السلطات (٥٤) في حين ازدادت قوة وسلطـة المحتسب ، بحيث صارت اوامره غير قابلة للمناقشة (٥٥) . امـا الاميـن الذي كـان في الماضي ينتخب من طرف اعضاء المهنة ، فقد اصبح مثل المحتسب ، يعيـن من طرف المخزن (٥٦) . وبفعل الانهيار المتواصل للاقتصاد المغربي امام تمركز الاقتصاد الاوروبي ، تصدعت هذه المهـن في بادىء الامر ثم اصيبت بالانهيار بسبب شدة الازمـات الاقتصاديـة وتكرارهـا ، وتحولـت التعاضديات في المدن التي صمدت فيها بعض القطاعات الحرفية ، الى مجـرد هيئات صورية ، وتحول تبعـا لذلك المحتسب والاميـن الـى اعيـن لسلطات المخزن وادارة الحمايـة لمراقبة وتسجيل تذمـر وسخط العمال والحرفييـن الصغـار والمتوسطيـن .

وخلال الازمة الاقتصادية ، وما خلقته من ردود فعـل جماهيـري ضـد سياسـة فرنسا في الميادیـن الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية ، واشتداد حدة المطالبة بالحـق النقابي للعمال في المغرب وانفجار سخط الطبقـة العاملة في اضرابات يونيـو ١٩٣٦، عمدت الاوساط الاستعمارية الى البحث عن حـل لاخطـر نقطـة في المطالب العمالية، وهي المسألة النقابية . فبدا الحديث عـن ضرورة بعث التعاضديـات الاهلية لتأطيـر العمال « الاهالي » ، وظهـر آنذاك ان لا امل للعمال المغاربة ممـا ستقدمه ادارة الحمايـة من تنازلات في هذا الاطار لليـد العاملـة الاوروبيـة ، وحرمت بذلـك الطبقـة العاملة المغربيـة مـن حق

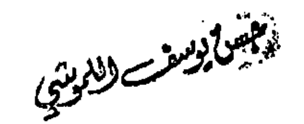
---

(٥٣) الرجع السابق ص ص ٤١٦ و٤١٧. انظر كذلك :
Prosper Ricard : «Le Reveil des Corporations Marocaines», B.E.M. Avril 1937, p. 101. - Hardy : «Les Tanneurs...», op, cité, p.. 197 .

(54) Delisle Stephane , op . cité, p. 165 .

(55) Hardy: «Les Tanneurs..», op. cité, p. 197. - Andrien Massonnaud : « L'Evolution des Corporations depuis notre Instalation au Maroc», B.E.M. Janvier 1937, p. 83 .

(56) Bouy, op. cité, pp. 77-78 .



الاستفادة من ظهير ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ . واعلن الجنرال نوغيس بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٣٧ بانه اتخذ هذا القرار « بعد تفكير ناضج ، وبالاتفاق التام مع حكومة الجمهورية » ، وانه « لم يتم قبول الاهالي للاستفادة من هذا التشريع . ذلك لاننا نعتقد ، ان من الملائم تحسين مصير الطبقة العاملة الاهلية، في اتجاه آخر ، ببعث التعاضديات وتجديد الصناعة التقليدية » (٥٧) ، وتذرعت الاقامة لتبرير التمييز بين الطبقتين العاملتين الاوروبية والمغربية، بان العمال المغاربة لم ينضجوا بعد لممارسة هذا الحق . اما السبب الحقيقي فقد عبر عنه المقيم العام بيروتون قبل اشهر قليلة من اقالته ، عند استقباله لوفد عن عمال السكك الحديدية بتاريخ ٣ يونيو ١٩٣٦، وقد طلب منه الوفد تطبيق قانون الحرية النقابية المعمول به في فرنسا ، فأجاب« ان النقطة العويصة هي مشكلة الاهالي . ان تطبيق هذا القانون في المغرب، سيؤدي بالفعل الى تنحية العنصر الاوروبي في النقابات ، وعلى الخصوص في اللجان لصالح العنصر المغربي الاكثر عددا » (٥٨) . وهكذا نجحت ادارة الحماية في الانفراد بالطبقة العاملة المغربية ، بعد ان اسكتت الطبقة العاملة الاوروبية .

الا ان هذا التمايز الجديد الذي خلقته ادارة الحماية بظهير ديسمبر ١٩٣٦، لم يعمر طويلا ، ولم يكتب في نفس الوقت لتجربة بعث التعاضديات الاهلية ، ان ترى النور ، بسبب اقدام ادارة الحماية سنة ١٩٣٩ ، على تجميد ظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، وحلت بذلك النقابات العمالية الاوروبية ، ودخل مشروع التعاضديات في طي النسيان . وفي سنة ١٩٤٣ اعيد تأسيس النقابات الاوروبية ، واسست ادارة الحماية في نفس السنة ، « المكتب المغربي للشغل » كاطار « لتدريب » العمال المغاربة على الحياة النقابية ، ويتكون من عناصر ثقة يطلق عليهم « الامناء » وعددهم ٣٥٠ شخصا ، ينوبون عن الطبقة العاملة المغربية ، وتخضع هذه الهيئة الى الاشراف المباشر من طرف ادارة الحماية ، واستمر وجود المكتب لغاية ١٩٤٦ ، لتحل محله « الجماعات العمالية » (٥٩) .

٢ ـ نقابات ارباب العمل :

لم يعرف ارباب العمل الاوروبيون ، نفس المضايقات واجراءات المنع ، التي عرفها العمال لتاسيس نقابات تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم . وكانت

(57) Discours au Conseil du Gouvernement, B.E.M. Juillet 1937, p. 231 - B.E.M. Janvier 1939: «C.C.I. du Maroc», p 80 .

(58) Revue «Avenir du Rail», Juin 1936, Casablanca, cité par Ayache : «Les Greves..», op. cité, p. 424 .

(59) Rezette, op. cité, p. 39 - «Le Syndicalisme Africain», op. cité , pp, 31-32 - Montagne : «Naissance..» , op . cité, p. 221 .

اولى تنظيمات ارباب العمل المهنية هي الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية وتضم ارباب العمل الاوروبيين من مستوطنين زراعيين وتجار وصناعيين للدفاع عن مصالح اعضائها امام ادارة الحماية ،وتحولت بالتدريج الى هيئات نقابية سياسية ، ويتكون منها مجلس الحكومة ، ثم منحت لها صلاحيات مناقشة الميزانية . ومن خلال هذه الصلاحيات اكتسبت القدرة على التاثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب بشكل يلائم مصالح المستوطنين الزراعيين والصناعيين والتجار الاوروبيين .

والى جانب هذه الغرف ، تأسست جمعيات ونقابات محلية تضم الفئات الثلاثة من ارباب العمل الاوروبيين للدفاع عن مطالبهم على المستوى المحلي (٦٠)، وصدر بهذا الشأن ظهيرا ١٥ و٢٠ يونيو ١٩٢٤ ، ينصان على حق المستوطنين الزراعيين في تأسيس النقابات (٦١) . ولغاية فاتح يناير ١٩٢٩، بلغ عدد الجمعيات المهنية لارباب العمل ٤٢ جمعية (٦٢) .

وقد عبرت هذه التنظيمات المختلفة عن وجودها في عدة مناسبات، على شكل العداء لاي تشريع اجتماعي يهدف ولو من بعيد الى اعطاء الطبقة العاملة بعض حقوقها . وخلال الازمة الاقتصادية العالمية نزل المستوطنون الزراعيون الى الشوارع بدعم من الغرف الفلاحية والتجار الاوروبيين بالرباط ، لفرض مطالبهم « العاجلة » وهي : منع استيراد اللحوم والماشية من الخارج وان تمنح فرنسا تسهيلات واسعار مرتفعة للقمح المغربي ، والعمل من اجل الاندماج في الاقتصاد الفرنسي ، وتخفيض الديون التي على المستوطنين الزراعيين . كما قرروا الامتناع عن دفع الضرائب ما لم تستجب ادارة الحماية لمطالبهم (٦٣) . وخلال ازمة سنة ١٩٣٥ بين المقيم العام وممثلي الجالية الفرنسية في مجلس الحكومة طلب مندوبو الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية بتاريخ ٢ ديسمبر خلال اجتماع مجلس الحكومة ، رفع الجلسة للتشاور ، واصدروا بيانا عقب ذلك ، يخبرون فيه المقيم العام بانسحابهم من المجلس ورفضهم لاي تعاون مع الحكومة ، بسبب عدم اخذها باقتراحاتهم لحل الازمة التي يتخبطون فيها ، وطالبوا بتحسين ظروف تصريف انتاجهم ، وتحسين الانتاج الزراعي بالتخفيف من ديون المستوطنين الزراعيين ، ومنحهم دعما ماليا من الميزانية وبالقروض ، وانفرادهم بتصدير كميات القمح المنصوص عليها الى فرنسا ، وبالمزيد من تخفيض اسعار النقل البحري وفي

---

(٦٠) انظر لائحة الجمعيات المعترف بها بالمغرب لغاية ابريل ١٩٢٥ في الجريدة الرسمية للحماية الصادرة بتاريخ ٢٦ ماي ١٩٢٥ وكذلك تصحيح هذه اللائحة في نفس الجريدة بتاريخ ٩-٦-١٩٢٥ - ص ٩٩٢ .

(61) «La France au Maroc», op. cité, p. 73 .

(62) Bouy, op. cité, p. 166 .

(63) J.L. de Lacharrière: «La Colonisation Marocaine», op. cité, pp. 152 - 153 .

السكك الحديدية (٦٤) .

وشهد المغرب في نفس الفترة تحرك الصناعيين الاوروبيين من خلال تنظيماتهم على اختلاف انواعها ، هذه التنظيمات التي تدعمت سنة ١٩٣٣ بتأسيس « اللجنة المركزية للصناعيين بالمغرب » مهمتها دراسة جميع القضايا الاقتصادية والتشريعية والضرائبية والجمركية الخ .. التي تهم الصناعيين الاوروبيين بالمغرب ، ودراسة والبحث عن الاسواق الداخلية والخارجية لتصريف انتاجهم ، والوسائل اللازمة لنموه ، واقامة اتصال دائم مع السلطات العمومية في المغرب وفرنسا ومع القوى المعنية بالنمو الاقتصادي ، وربط اتصال دائم بين المصالح الصناعية المغربية والفرنسية (٦٥) . واقترحت اللجنة على سلطات الحماية تأسيس « لجنة وطنية » للاقتصاد المغربي تتكون من ٢٥ عن القطاع الزراعي و١٥ عن التجار و١٢ عن الصناعيين و١٠ عن اصحاب المناجم و١٥ عن المهن الحرة والمستهلكين . ونص الاقتراح على ان تتولى الاقامة العامة تعيين مندوبي الفئة الاخيرة في هذه اللجنة (٦٦) . وصدر بالفعل في يونيو ١٩٣٦، ظهير ملكي ينص على تأسيس مديريةللشئون الاقتصادية تتكون من مصلحة الفلاحة والاستيطان الزراعي ، ومصلحة تربية المواشي ، ومصلحة التجارة والصناعة ، ومن المكتب الشريفي للمراقبة والتصدير، ومصلحة الشغل والشئون الاجتماعية ومصلحة المياه والغابات (٦٧) .

ولقد كان لتنظيمات ارباب العمل الاوروبيين نفوذ سياسي كبير ، ولعبت الدور الرئيسي في اقصاء كل من هنري بونسو ، وبيروتون من منصب المقيم العام بعد ان فشلا في تلبية جميع مطالب ارباب العمل الاوروبيين .

٣ ـ نقابات العمال :

لقد ظلت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية بالمغرب خلال الفترة بين الحربين ، قائمة اولا على الدفاع وتنمية مصالح ارباب العمل الاوروبيين وحدهم ، وثانيا على افقار الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي وقتل الشعور الوطني لدى الجماهير الشعبية المغربية ، والحيلولة دون نشوء ونمو وعي طبقي في الاوساط العمالية المغربية .

واذا كانت اليد العاملة الاوروبية في هذا السياق الاقتصادي الكولونيالي، قد عانت بدورها من الاستغلال والظلم ، فقد حصلت على مكاسب عدة،

(64) J.L. de Lacharrière : «Maroc - 8 Propos du Budget de 1936» A. F. Décembre 1935, p. 765 .

(65) A. F. Octobre 1934 : «Le Comité Central des Industriels du Maroc», p. 616 .

(66) Idem, pp. 617 - 618 .

(67) A.F. Juin 1936 : «Organisation des Services Economiques» p . 365 .

وحالت مسألة اليد العاملة المغربية دون حصولها مبكرا على الحق النقابي. فقد جاء في مذكرة لرئيس مصلحة الشغل بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢٨، الى المقيم العام : « يستحيل عمليا منح الحرية النقابية للعمال الفرنسيين ورفضها لرفاقهم الاهالي (...) . اضف الى هذا ، ان في بعض المؤسسات ، سيدفع هذا القرار ارباب العمل الى اقصاء العمال الفرنسيين لتفادي اي مشكل مع النقابات » (٦٨). الا ان هذا الرفض ، لم يمنع من ظهور تنظيمات نقابية مهنية على شكل وداديات وجمعيات في اوساط الموظفين الاوروبيين .

ففي فاتح ابريل ١٩٢٥ ، كشف احصاء عن مجموع التنظيمات الموجودة بالمغرب وفقا لظهير ماي ١٩١٤ (٦٩) ، عن وجود تنظيمات مهنية للاوروبيين مثل جمعيات معلمي ومعلمات الابتدائي بالدار البيضاء (تأسست بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٢) ، وودادية التعليم الثانوي بالبيضاء (١٩٢٢/٤/١٩) واتحاد وداديات عمال الكتاب بالمغرب (١٩١٩/٧/١٠) ، والجمعية العامة لموظفي الحماية (١٩١٩/٥/١٠) ، وتعاضدية موظفي البنك والمكتب والتجارة (١٩٢١/٧/٢٦) ، وودادية السائقين وميكانيكيي السيارات بالمغرب (١٦/٤/ ١٩٢٤) ، وتجمع عمال ومستخدمي شركة تفريغ البضائع بميناء الدار البيضاء (١٩١٩/٦/٨) .

وفي سنة ١٩٢٧ ، كشف تحقيق اخر عن وجود ١٢ جمعية او منظمة مهنية للموظفين والعمال (٧٠) ، وكانت احدى مميزاتها حسب هذا التحقيق، انها تنظيمات مؤقتة ، تبرز الى الوجود عند وقوع خلاف مع رب العمل ، وتختفي بعد حل المشكل . وفي فاتح يناير ١٩٢٩ بلغ عددها ٢٠ جمعية اغلبها للموظفين ، مثل موظفي السكك الحديدية الذين كانت لهم نشاطات هامة في هذه المرحلة (٧١) . واقتصرت التنظيمات العمالية على عمال المطاحن ومصنع الكلس والاسمنت (لافارج) بالدار البيضاء ، وكان جميع اعضائها من الاوروبيين وحدهم (٧٢) ، وفي نفس السنة اتحدت هذه الجمعيات والوداديات في اتحاد اقليمي تابع للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية (C.G.T.) (٧٣) . وهكذا بدأت تنبثق هنا وهناك نقابات الامر الواقع ، وكانت الكونفدرالية العامة للشغل اكثر النقابات الفرنسية تأثيرا وتمركزا في الاوساط العمالية الاوروبية بالمغرب .

---

(68) Cité dans «Le Patronat..», op. cité, p. 40, et «La Question Ouvrière», op. cité, p. 27 .

(٦٩) الجريدة الرسمية لادارة الحماية ، سبق ذكره ص ص ٩٠٠ – ٩٠٧ .

(70) Bulletin du Travail, 1928, p. 11 .

(71) «La Question Ouvrière», op. cité, p. 27 - «Le Patronat...», op. cité, p. 40 - Bouy, op .cité, p. 166 - Ayache : «Les Greves..» op. cité, p. 422

(72) «La Question Ouvrière», op cité, pp. 27 et 32 .

(73) Ayache : «Les Greves..», op. cité, p. 422 .

اما اليد العاملة المغربية ، فقد ظلت بعيدة عن تنظيمات الامر الواقع الاوروبية ، لعدة اسباب ، منها سياسة ادارة الحماية القائمة على توسيع الهوة بين البروليتاريا المغربية ، ونشاط الزوايا لاستقطاب العمال المغاربة لابعادهم عن النقابات الاوروبية وبالتالي الحيلولة دون تأثرهم بجوها الفكري والسياسي ، وكذلك لابعادهم عن الحركة الوطنية التي كانت تولي بدورها اهتماما بالطبقة العاملة المغربية ، والسبب الثالث هو موقف الحركة الوطنية المناهض لانضمام العمال المغاربة الى تنظيمات نقابية اوروبية قبل وبعد الاعتراف بالحق النقابي للاوروبيين ، وتقوم بمحاولات لتأسيس نقابات مغربية سرية . وحسب السيد عبدالكريم غلاب (٧٤) . فان « في بداية الثلاثينات ، كان قادة الحركة يعملون لتنظيم نقابات مغربية منفصلة عن المنظمات النقابية الفرنسية ، في المدن الصناعية على الاخص كالدار البيضاء والقنيطرة على غرار ما كانت الحركة تهتم بالصناع « التقليديين » في مدن الصناعة الوطنية كفاس ومراكش وسلا » .

« وقد تأسست بالفعل نقابات تابعة لكتلة العمل الوطني لم تكن تستطيع ان ترفع صوتها انذاك لقلة العمال المغاربة في الميدان الصناعي وقتئذ ولان العمال الاجانب كانوا هم المسيطرون ، وكانوا منظمين في النقابات الفرنسية كفرع من نقابات فرنسا » .

ولقد اثار اهتمام الحركة الوطنية والاشتراكيين الفرنسيين باليد العاملة بالمغرب مخاوف السلطات الاستعمارية ، فاصدرت سنة ١٩٣٥ قانونا باسم مكافحة التنظيمات الفاشيستية ، وقالت عنه صحيفة لومانيتي بانه يتعلق في الحقيقة بقمع المنظمات العمالية (٧٥) ، التي هبت في السنة التالية في حركة اضراب عام تاريخي في فرنسا وفي المغرب ، وعلى اثره حصلت اليد العاملة الاوروبية في المغرب على الحق النقابي وبعد ٤ شهور فقط من صدور ظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، بلغ عدد النقابات بالمغرب ٢١ نقابة، اهمها نقابة عمال الوقود والسكك الحديدية (٧٦) .

٣ ـ النضالات العمالية

على الرغم من جميع الاجراءات الاحتياطية التي اتخذتها ادارة الحماية ، لحماية « المغرب الفرنسي » من الصراع الطبقي ، عرف المغرب نضالات عمالية جد متقدمة بالمقارنة مع اوضاع وظروف الطبقة العاملة بالمغرب . واشهر هذه النضالات التاريخية ، اضرابات يونيو ١٩٣٦ .

---

(٧٤) عبدالكريم غلاب : « الحركة النقابية في المغرب » ،العلم (الرباط) ، فاتح ماي ١٩٧٤ .

(75) Humanité du 8-12-1935, cité par L. Mohendis : «Pour la Defense de l'Afrique Française du Nord», A.F. Mars 1936,p.147.

(76) J. Goulven : «Maroc», A. F. Mai 1937, p. 290 .

١ ـ نضالات العمال المهاجرين :

لقد كان الاستغلال الراسمالي للعامل المغربي المهاجر ، يبدأ من اول لقاء له مع رب العمل ، او المكلف من طرفه بجلب العمال الى الميتروبول . ولهذا الاستغلال مظاهر عديدة ، منها الارتفاع الفاحش في اسعار عقود العمل ، وتنظيم الهجرة السرية مقابل مبالغ ضخمة ، وعندما تكون الهجرة رسمية ، يتخذ الاستغلال وجها مشروعا . فعلى اثر انخفاض هجرة اليد العاملة الزراعية الاوروبية الى فرنسا بسبب توتر الوضع السياسي في اوروبا خلال وبعد الازمة الاقتصادية العالمية ، استنجد ارباب العمل الزراعيون الفرنسيون ، بادارة الحماية لتزويدهم باليد العاملة المغربية ، وتقوم فيدرالية ارباب العمل هؤلاء بتوزيع كمية من المواد الغذائية قبل يوم من السفر على العمال، تتكون من رغيفين وعلبة سردين واحدة ومقدار ضئيل من الزيتون والتمر ، لكل عامل، وهي غذاءه الوحيد الى ان يصل الى فرنسا . وعندها يشرع في مزاولة عمله يقوم رب العمل ، بخصم مبلغ كبير من اجرة العامل المغربي بحجج مختلفة مثل المشاركة في نفقات السفر ، والضمان الاجتماعي والضرائب على الاجور. كما يقوم رب العمل بخصم من الاجرة ثمن مشتريات العامل من « البقال » ، ويدفعها لهذا الاخير في غياب العامل المعني بالامر (٧٧) مما يفتح المجال للتاجر ورب العمل للاستيلاء على جزء من اجرة العامل .

ويتم تشغيل العمال المهاجرين في الاعمال الحقيرة او الخطيرة مقابل اجرة تقل عن اجرة العمال الاوروبيين (٧٨) بالاضافة الى انهم اول من يشملهم قرار الطرد عند حدوث ازمة اقتصادية وتفشي البطالة (٧٩) . وفي نفس الوقت يشكلون فريسة سهلة لا حول لها ولا قوة لاناس يعرفون اليوم في مصطلح المهاجرين ب « تجار النوم » اذ يسكنون في اكواخ وكهوف حقيرة تنعدم فيها ادنى الشروط الصحية ، وباعداد كبيرة ، ويدفعون كراء مرتفعا مقابل النوم بضع ساعات فقط في اليوم على سرير مكسر ، ويسكن العمال الزراعيون في اكواخ اقيمت لهم خصيصا خارج القرية لمنع احتكاكهم بالسكان الفرنسيين (٨٠).

ولقد عمقت هذه الاوضاع الشاذة ، شعور العمال المغاربة بازدواجية الاستغلال الطبقي والقومي ، مما دفع بهم مع اخوانهم الجزائريين والتونسيين الى البحث عن الاصوات الوطنية المتمثلة في نجم شمال افريقيا

(77) D'après le Rapport du Capitaine Huot ,op. cité, p. 78.
(78) A. Bernard: «La Main d'Oeuvre..», op. cité, pp. 300-301- S . Hérelle: «Les Nord - Africains dans la Metropole», A . F . Juillet 1937, p. 365 .
(79) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 300 .
(80) Idem, p. 305 et 301 - D'après le Rapport du Capitaine Huot op. cité, p. 78 .

وجمعيـة طلبة شمال افريقيـا المسلمين والانخراط فـي النقابـات الفرنسية اليساريـة للنضال الى جانب رفاقهم الفرنسيين ضد الاستغلال الراسمالـي . وساعـد على تذليل الحواجز العرقيـة بيـن المغاربة واليساريين الفرنسيين ، موقف الحزب الشيوعي الفرنسي مـن الحرب الاستعمارية الفرنسية والاسبانية فـي المغرب . وكان المتعصبون الاستعماريون يرون فيهم « القناصة الاهالـي لجيش احمر محتمل » و« قوة الاقتحـام (...) وعبيد الديكتاتوريـين المستقبلين » (٨١) .

واتجه بالفعل العمال المغاربة مثل اخوانهم الجزائريـين والتونسيين الـى مهرجانات الحزب الشيوعي الفرنسي والكونفدرالية العامة الموحدة للشغل ،« ولا يطلبون سوى مد يد اخويـة الى العمال الاوروبيين » (٨٢) ، وشاركـوا في المؤتمر الاول لعمال شمـال افريقيـا بباريس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٢٤، اظهر خلالـه المؤتمرون وعيـا عاليـا بالقضايـا الوطنية والقوميـة في برقيـة تأييد وتهنئة الى الشعـب المغربـي وقائده البطـل عبدالكريم الخطابـي (٨٣) وبرقية تأييد الى الشعـب التونسي بقيـادة حزب الدستور ، وبرقية ادانـة لسياسـة بريطانيـا في مصر ، ومساندة الى الشعب المصري . وركز المؤتمرون على النضال من اجل حقوق التنظيم والصحافـة والتعبير ، وتنظيم حملات دوريـة لشرح قضايـا العمال « الاهالي » امـام المؤتمرات النقابيـة (٨٤) ، ووصف النائـب الشيوعي دوريو موقف المؤتمريـن بانهم عبروا عـن « فهم حي للمشاكل المدروسة ولمصلحتهم الحقيقيـة ، وروح طبقيـة واضحـة جدا » (٨٥) . وكان العمـال المغاربة في سبتمبر من نفس السنة قـد شاركوا بمظاهرات نظمهـا اليسـار الفرنسي للمطالبة بالجلاء عـن المغرب (٨٦) .

وقد تزايـد في هذه المرحلـة اهتمـام الحكومة الفرنسية بمسألة مكافحة الافكار التحرريـة والثوريـة وسط عمال المغرب العربي الذيـن كانت الاوساط الاستعماريـة تصفهم نفاقا بانهم « اناس طيبون ومجدون ، الا انهم عاجزون عـن مقاومة اثارات واستقطابات الاحزاب الثوريـة كعجزهم عـن مقاومة اغـراء الكحول والشارع » (٨٧) . فأسست الحكومة الفرنسية فرقـا بوليسية خاصة بتتبع ومراقبة وقمع نشاطاتهم السياسية والنقابية (٨٨) ، ولم ينجح الارهـاب

(81) «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale..», op. cité, p. 531 .
(82) Humanité du 13-11-1924, cité dans «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale.. » op. cité, p. 580 .
(83) Humanité du 8-9-1924, cité dans «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale..», op. cité, p. 624 .
(84) «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale..», op. cité, pp. 625-626.
(85) Humanité du 8-8/12/1924, cité dans «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale..» op. cité, p. 625 .
(86) «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale..», op . cité, p. 531 .
(87) Idem, p. 625 .
(88) Idem, p. 625 - Humanité du 13/11/1924, cité dans Idem,p. 580.

في منع تصاعد نضالية العمال المغاربة دفاعا عن قضاياهم الوطنية والطبقية فعقدوا سنة ١٩٢٥ مؤتمر جانفيلي تضامنا مع ثورة الريف ووجهوا الى البطل عبدالكريم الخطابي تحياتهم وتأييدهم وتضامنهم مع الجماهير الشعبية في المغرب ضد الغزاة (٨٩) . كما شاركوا في المظاهرات التي استقبلت بها زيارة السلطان يوسف الى فرنسا في يوليو ١٩٢٦ لتوقيع اتفاقية مع اسبانيا ، وكان الموكب يتكون بالاضافة الى السلطان من رئيس الجمهورية الفرنسية والمقيم العام ثيودور ستيغ والجنرالات بيتان وغورو (عن فرنسا) وبريمو دي ريفيرا (عن اسبانيا) (٩٠) . وفي يونيو ١٩٢٨ شارك العمال المغاربة الى جانب الجزائريين والتونسيين في مظاهرات باريس ويحملون اعلامهم الوطنية تاييدا لنضالات الطبقة العاملة في المستعمرات ضد الامبريالية (٩١) ، بالاضافة الى مشاركتهم في حركة الاضرابات التي تشنها البروليتاويا الفرنسية (٩٢) .

لقد لعبت الهجرة دورا هاما في ترويج الفكر النقابي وسط العمال المغاربة ، باحتكاك هؤلاء برفاقهم الفرنسيين وبانضمامهم الى النقابات الفرنسية. كما تاثر بنفس الفكر النقابي والسياسي العسكريين المغاربة باحتكاكهم داخل الثكنات بالجنود الفرنسيين او من المستعمرات ، ويعود العمال والجنود الى المغرب متمردين على الوضع الاستبدادي في بلدهم وحاملين لافكار تحررية ومطلبية ومنها الحرية النقابية (٩٣) .

٢ ـ النضال العمالي في المغرب :

لقد لعبت مجمل سياسة ادارة الحماية دورا رئيسيا في نمو وانتشار الوعي الطبقي وسط البروليتاريا المغربية ، وعملت الحركة الوطنية من جهتها على استثمار الشعور الوطني لدى بروليتاريا كانت الى عهد قريب تقاوم بقوة السلاح فيالسهول والجبالتقدم قوات الغزو. ووصف الجنرال غيومبطولاتهم

---

(٨٩) علال الفاسي، الحركات ...، سبق ذكره، ص ١٢٨ .
(90) A. F. Juillet 1926 : «Le Sultan du Maroc en France», p. 377 .
(91) Humanité du 3/6/1928, cité par Gustave Gautherot, op. cité, p. 420 .
(92) S. Hérelle, op. cité, p. 362 .
(93) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, pp. 301-302.- Dr Remlenger dans un article publié dans «Maroc Médical» du 15/3/1928, cité dans «La Protection des Travailleurs Marocains en France», op. cité, p. 242 - R.C. Mai 1929 : «La Main d'Oeuvre Nord - Africaine», Extrait d'une Enquete Génèrale du Comité Algérie, Tunisie et Maroc, p. 323 - R. Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 119 .

بقوله « ولا قرية جاءت الينا في حركة عفوية . ولا قرية خضعت الينا دون ان تحارب ، وبعضها قاومت الى ان استنفدت جميع ما لديها من وسائل المقاومة » (٩٤) . نقول عملت الحركة الوطنية على الحفاظ على هذا الشعور متاججا ، وصب النضال الطبقي للعمال المغاربة في بوتقة النضال السياسي الوطني للحركة وهذا في اعتقادنا ما يفسر الى حد كبير ظاهرة «التسيس» المبكر للبروليتاريا المغربية (٩٥) . وتلمست ادارة الحماية هذا التأثير منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، اذ وصف العقيد هيوت العمال المغاربة بانهم مستعدون « للسير خلف جميع مثيري القلاقل او المتمردين » (٩٦) . الا ان هذا لا يعني ان الحركة الوطنية كانت تتحكم تنظيميا وسياسيا في مجموع الحركة العمالية المغربية ، او انها كانت خلف جميع نضالات العمال والفلاحين.

فخلال الازمة الاقتصادية العالمية انتفض العمال والفلاحون المغاربة في عدة مناطق من البلاد في حركات محلية عنيفة : ففي سنة ١٩٣٣ تسلح ٢٠٠ فلاح بالعصي في بركنت بالمغرب الشرقي ، وطاردوا موظفي مصالح الضرائب والقادمين لجبي الترتيب (٩٧) وفي نفس السنة عرف القطاع الصناعي « ثورات العمال المغاربة عفويا اثناء دفع الاجرة » (٩٨) لما كان يرافق هذه العملية من نهب وابتزاز اجرة العمال المغاربة ، وتعددت في هذه السنة الانتفاضات العمالية فشملت القنيطرة واوراش السكك الحديدية في خط طنجة ـ فاس، وقصبة تادلة (٩٩) . وتجددت الحوادث في تادلة سنة ١٩٣٥ بان هاجم العمال المغاربة بالحجارة مركز رؤساء الفرق العمالية خلال عملية دفع الاجور (١٠٠). وفي ٢٠ مارس ١٩٣٦ شن مئات الفلاحين من قبيلة آيت صواب ، بجنوب المغرب هجوما مسلحا على مركز عسكري للمخازنية والكوم ، واصيب خلاله عدد من افراد المركز بجروح خطيرة (١٠١) .

١ ـ اضرابات يونيو ١٩٣٦ :

لقد تميزت بعض النضالات العمالية بالمغرب بامتدادها الى بلدان المغرب

(94) Guillaume : «Les Berberes Marocains et la Pacification de l'Atlas Central», Paris 1946, p. 103, cité dans «Le Patronat..», op. cité, pp. 62-63 .
(95) Rezette, op. cité, p. 39 - «Le Syndicalisme Africain», op. cité, p . 78 .
(96) Colonel Huot : «Les Terres Collectives..», op. cité, p. 286 .
(97) Le Lieutenant Henriot, op. cité, p. 228, note no 2.
(98) Hoffherr et Moris, cité dans «La Question Ouvrière», op. cité, p . 28 .
(99) Idem, p. 28 .
(100) Idem, p. 28 .
(101) A.F. Avril 1936: «L'Attaque du Poste des Ait Baha», p. 243 - Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 35 .

العربي الاخرى ، مثل اضراب عمال السكك الحديدية بالمغرب في بداية ١٩٢٠، والذي واجهته ادارة الحماية بظهائر قمعية تمنع العمال من الاضراب ،بحجة ان فرنسا في « حالة حرب » وكل اضراب يعتبر خيانة وجريمة في حق الميتروبول ، وفكرت ادارة الحماية في عسكرة قطاع السكك الحديدية لقطع الطريق على اي اضراب في المستقبل (١٠٢) . وفي نفس الوقت شهدت الجزائر حركة اضرابات في مختلف القطاعات ، وعلى راسها السكك الحديدية والموانيء، واستنجدت خلاله البحرية الجزائرية بالبحرية التونسية لضمان سير العمل . ووجهت التهمة الى العمال المغاربة والروس بانهم لعبوا دورا تحريضيا لصالح الاضراب في قطاع السكك الحديدية بالجزائر وخاصة في سوق اهراس (١٠٣) . وفي سنة ١٩٢٦، عرف المغرب حركة اضراب اخرى (١٠٤) ، في اطار حركة عمالية اجتاحت المغرب والجزائر ، حيث سجل في القطر الجزائري في هذه السنة ٤٤ اضرابا تتراوح مدتها بين شهر و٥ شهور، منهـا ١٨ اضرابا في اقليم الجزائر العاصمة و١٤ في اقليم وهران و١٢ في اقليم قسنطينة دفاعا عن مطالب مختلفة مثل الزيادة في الاجور والعطلة الاسبوعية او من اجل المحافظة على مستوى الاجور امام رغبة ارباب العمل في تخفيضها (١٠٥) .

وعلى اثر اندلاع الازمة الاقتصادية الراسمالية العالمية ، اصيب الاقتصاد الاوروبي بضربة قوية ، ولم تنفع في علاج وضعيته مختلف الاجراءات التي اتخذتها ادارة الحماية ، حيث انخفض انتاج القمح الليـن من ٣،١٠٠،٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٣ الى ١،٠٢٠،٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٦، وانتاج القمح الصلب من ٧٥٧٤٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٤ الى ٣١٠،٠٠٠ سنة ١٩٣٦ ، والشعير من ١٥٢٠٢٠٠٠ سنة ١٩٣٤ الى ٧،٧٩٦،٠٠٠ سنة ١٩٣٥ . وفي القطاع الصناعي والمنجمي بلغ عدد الشركات المجمدة خلال الفترة من بداية الازمة الاقتصادية الى ديسمبر ١٩٣٤ ، ٤٢ شركة منجمية ، واغلقت عدة مناجم ابوابها وانخفضت صادرات المغرب من الفوسفاط من ١٧٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٣٠ الى ٩٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٣١ . وانخفضت القيمة الاجمالية لما تم انجازه من المباني من ٥٣٣ مليون فرنك سنة ١٩٣١ الى ١٩٧ مليون فرنك سنة١٩٣٤ وتعدد افلاس الشركات والمؤسسات . ففي سنة ١٩٣٥ اصيب بالافلاس او صفى مؤسسته ٣٥ مقاولا في اشغال البناء ، و١١ مقاولا في اشغال الرصاص، و١٤ مؤسسة للتجارة والتاثيث (١٠٦) .

وقد انعكست هذه الوضعية بشكل مأساوي على الجماهير الشعبية

---

(102) Le Capitaine Peyronnet, op. cité, pp 194-195 .
(103) Victor Demontés, op. cité, pp. 211-213 .
(104) J. Goulven : «La Législation..», op. cité, p. 583 .
(105) Bulletin du Travail 1928, p. 32 .
(106) Ayache : «Les Greves..», op. cité, pp. 419-420 .

عموما ، واليد العاملة بشكل خاص . واقتصر اهتمام ادارة الحماية ، كما كان الحال دائما ، على حماية مصالح « الاشخاص الموالين للاقامة ومصالح الراسماليين » (١٠٧) ، وبناء المصالح الادارية القمعية التي « اعطت لها اهمية مفرطة (...) ويبتلع الموظف العمومي سنويا ، بشكل او بآخر ، ثلاثة ارباع الميزانية » (١٠٨). وانتشرت البطالة واكتظت المدن المغربية بالعاطلين والشحاذين ، الذين اصبحوا يشكلون قوة اجتماعية « خطيرة » لانهم « لم يعودوا اولئك الشحاذين القدامى المستسلمين في بلاد الاسلام ، والذين كانوا يدعون للمار المحسن برضى الله وسيدي عبدالقادر الجيلالي . انهم اناس ذو سحنة قبيحة ، ويلحون في طلب الصدقة وينهالون بالسب على الاوربيين الذين يرفضون منحهم صدقة » (١٠٩) .

ولم تفلت اليد العاملة الاوروبية من آثار الازمة الاقتصادية ، فعرفت البطالة وتقهقر مستواها المعاشي ، وناضلت ضد سياسة ادارة الحماية بواسطة المندوبين الاشتراكيين في مجلس الحكومة ، او عن طريق الفيدراليات المهنية. ففي سنة ١٩٣٤ ، نددت فيدرالية البريد والفيدرالية العامة للموظفين ،ونقابة المعلمين وفيدرالية التعليم الثانوي ، ومستخدمي السكك الحديدية ، بالاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها ادارة الحماية لصالح كبار الموظفين وحدهم (ظهير ١١ يناير ١٩٣٤) ونددت بالدعم المادي الخيالي الذي يحصل عليه المستوطنون الزراعيون ، ودعت الى اضراب عام ونظمت مظاهرات بالرباط والدار البيضاء (١١٠) .

وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا ، ازدادت حدة الصراعات السياسية والاجتماعية في المغرب ، وكانت الجماهير الشعبية بالمغرب تعقد كثيرا من الآمال على حكومة الجبهة ، لوضع حد « لنظام البؤس الذي يرزح تحته الاوروبيون والاهالي معا » (١١١) . فكانت البروليتاريا الاوروبية تنتظر من حكومة الجبهة تحسين اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والاعتراف بالحق النقابي ، وانتظرت منها البروليتاريا المغربية والحركة الوطنية، الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات بين العامل المغربي والاوروبي، وتحقيق اصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية لصالح الشعب المغربي . اما ارباب العمل الاوروبيون ، فقد زادت شراستهم حدة ، فشهدت المدن المغربية معارك دموية بين خصوم وانصار الجبهة الشعبية . وللحيلولة دون مشاركة المغاربة في مظاهرات التأييد للجبهة ، لم تكن ادارة الحماية

(107) Un Communiqué des Instituteurs et Institutrices eu 1929 , cité, dans «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 407 .
(108) J. Goulven : «Au Maroc - Un Programe de Sauvetage», A. F. Juin 1936, p. 317 .
(109) «Maroc de 1934», op. cité p. 261.
(110) L. Mohendis : «Les Fonctionnaires..», op. cité, pp. 198-199.
(111) «Un Programme de Sauvetage», op. cité, p. 317 .

تسلم رخص التظاهـر الى الاوروبيين الا بعد التزامهم بعدم السمـاح بمشاركة المغاربـة (١١٢) .

في هذا الجو المشحون انفجرت الاضرابات العماليـة في يونيو ، وكانت مرفوقـة باحتلال المصانع والمعامل (١١٣) ، وضاعف من عنفهـا ما قاله المقيـم العام بيرتون قبل ايـام لوفد السكك الحديدية بانه لن يعترف للعمال بالمغـرب بحريـة التنظيم النقابي . وقد بدات الحركة يـوم ١١ من الشهر باضراب عمال شركـة السكـر المغربيـة بالدار البيضاء (كوزوما) التي تشغل ٧٦٠ شخص منهم ٧٠٠ عامل مغربي منهم ٨٠ امراة و٦٠ عاملا اوروبيا . وكان عمالهـا قـد قرروا تشكيل جمعيـة مهنية ، فعارضت ادارة الشركـة لقطع الطريق على انضمام المغاربة اليهـا . وكرد فعل على تأسيس جمعية طردت الادارة العمال النشيطين. وفـي يوم ٩ يونيو ، تأسس مكتب الجمعيـة وقدم الى ادارة الشركـة لائحـة مطالـب قوبلت بالرفض . وفي اليوم التالي قرر العمال شن الاضراب واحتـلال المصنـع (١١٤) . وفي هذه الاثناء استقبل المقيم العام بيرتون اعضاء اللجنـة المركزيـة للصناعيين بالمغرب ، لوضع خطـة لمواجهـة الوضع المتفجر . واكدت اللجنـة المركزيـة رفضهـا للتعامل مع الجمعيات المهنية العمالية ، وعدم السماح لهذه الجمعيـات بالتحدث باسم جميع العمال الاوروبيين والمغاربة ، واظهـرت ادارة الحماية من جهتهـا عدم استعدادهـا للنظـر في مسألة رفع اجور العمال المغاربة ، وهـو الطلب الذي تقدم بـه مندوبو العمال الاوروبيون (١١٥) .

وكان من الواضح ان الطرفين مقبلان على تجربة قوة لم يسبق لها مثيـل في المغرب ففي نفس اليـوم الذي اضرب فيه عمال شركـة السكـر ، اضرب عمال شركـة الدهـن (كيبرون) بالدار البيضاء وفي اليـوم التالي امتـد الاضراب الى مناجم الفوسفاط في خريبكة ، وتلاه اضراب عمـال الفوسفاط في لوي جانتيل (اليوسفية) يوم ١٣ ، وكذلك عمال البناء وشركات الدهن ومعامل التصليح التابعة لشركات النقل ، وشركة الحديد والصلب ، وبلغ عدد الورشات التي شملها الاضراب بالدار البيضاء ٧٠ ورشـة كمـا انضم اليهم عمال النظافة وجميعهم من المغاربة (١١٦) . واستمرت الاضرابات بالدار البيضاء الى ٦ يوليو ، وامتدت خلال هذه الفترة الى مدن اخرى مثل فاس التي عاشت اضرابات عديدة من ١٦ الى ٢٣ يونيو ، وشملت عمال الحافلات ، وسائقي التاكسيات . وكذلـك مدينـة الرباط حيث اضرب عمال السكك الحديدية والحافـلات وسيارات

(112) J. L. de Lacharrière : «La Situation dans l'Afrique du Nord» A. F. Juillet 1936, p. 401 .
(113) Idem, p. 401 .
(114) Idem, p. 400 - Ayache : «Les Grèves..» op. cité pp. 424-425.
(115) B.E.M. Janvier 1939 : «C.C.I. du Maroc..», op cité, pp 79-80
(116) J.L. de Lacharrière : «La Situation..», op. cité, p. 400 . - Ayache : «Les Greves .», op. cité, pp. 424-426 .

التاكسي (١١٧) .

لقد برهن العمال خلال هذه الاضرابات عن حماس ووعي كبيرين دلت عليهما خطط الاضراب المحكمة . ففي مناجم خريبكة ، بدأ العمال اضرابهم ليلا « باحتلال محطة الكهرباء ، وهي النقطة الاستراتيجية التي تتحكم في مجموع مرافق المركز المنجمي ، ثم احتلوا مستودع السيارات فالاوراش وبعد المستودع » (١١٨) . وكان العمال المغاربة اكثر المتحمسين للاضراب . وبلغ عدد المضربين بالدار البيضاء يوم ١٨ يونيو ١٨٥٣ عاملا منهم ١٢٢٠مغربي، و٦٣٣ اوروبي وفي اليوم التالي بلغ عددهم ٢١١٨ عامل منهم ١٤٤٦ مغربي، و٦٧٢ اوروبي . وفي مناجم لوي جانتي اضرب جميع العمال المغاربة . وتخلف قسم من العمال الاوروبيين عن حركة الاضراب في مناجم خريبكة وبلغ مجموع العمال المضربين في مناجم الفوسفاط ٤٠٠٠ عامل (١١٩) .

وبفضل هذه الاضرابات حصل العمال على تنازلات من ارباب العمل كانت اغلبها لصالح العمال الاوروبيين وحدهم . ففي ١٣ يونيو ، وبعد تدخل المقيم العام شخصيا لوقف اضراب عمال شركة السكر ، اعترفت الادارة للعمال بحق الاضراب وحقهم في عطلة سنوية مدتها ١٥ يوما مدفوعة الاجر بعد سنة من العمل والزيادة في المكافآت العائلية للعمال الاوروبيين فقط والاعتراف بممثلي العمال ، ودفع اجرة ايام الاضراب ورفع اجرة العامل الاوروبي غير المتخصص الى ٥ فرنكات للساعة ، واجرة العامل الاوروبي المتخصص الى ٦ فرنكات للساعة ، وحددت اجرة العامل المغربي في ٢٠ فرنكا لليوم (١٢٠) . كما اعترفت ادارة شركة التعدين بممثلي العمال بحضور المقيم العام ، ووافقت على الا تقل اجرة العامل الاوروبي عن ٣٠ فرنك والعامل المغربي عن ١٠ فرنكات وبعدم معاقبة المضربين (١٢١) . اما في القطاعات التي لا تشتغل سوى اليد العاملة المغربية ، مثل مصالح النظافة ، فقد واجهت ادارة الحماية حركة الاضراب فيها بحملة قمع شرس ، اذ اعتقلت الشرطة ١٧ شخصا من رؤساء الفرق العمالية ، واصدر الباشا بالدار البيضاء احكاما قاسية ضدهم تتراوح بين ٣ ـ ٦ اشهر سجنا ، وطرد ٢٤٠ عاملا في قطاع النظافة بالبيضاء وحدها (١٢٢) . وفي نفس الوقت اتخذت الاقامة العامة عدة اجراءات للتخفيف من تأزم الوضع الاجتماعي والسياسي ، فأصدرت بتاريخ ١٨ يونيو ٣ ظهائر

---

(117) J.L. de Lacharrière: «La Situation...», op. cité, p. 400 . - Ayache : «Les Greves .», op. cité, p. 426 .

(118) Le Maroc Socialste , du 23/6/1936, cité par Ayache : « Les Gerves .. » ,op. cité , p. 426 .

(119) Ayache : « Les Greves ..» , op. cité p. 426 .- J.L. de Lacharrière : « La Situation ...» ,op. cité ,p. 400 .

(120) Ayache : « Les Greves .. » ,op . cité, p. 425 .

(121) Idem , p. 424 .

(122) Idem , p. 426 .

منها ظهير الحد الادنى للاجور . كما اتخذ المقيم العام خلال حركة الاضرابات عدة قرارات لصالح المستوطنين الزراعيين مثل تسوية ديونهم والبدء في دراسة مشكل الديون التجارية والعقارية والصناعية ، وتحسين سوق الخمور وانشاء لجنة استشارية للاشغال الكبرى (١٢٣) . ورافقت هذه الاجراءات الاقتصادية اجراءات امن مشددة ، اذ شرعت في تنفيذ « مخطط الامن » بمدينة الدار البيضاء ، ويقوم على احتلال المدينة ليلا بكل ما فيها من افراد البوليس والجيش . وفي حالة استمرار توتر الوضع ينص على «اتخاذ اجراءات قمعية شديدة ضد هواة الشغب » (١٢٤) .

لقد كشفت هذه الاضربات عن حماسة وفعالية العمال المغاربة الذين خاضوها « في اغلب الاحيان الى جانب رفاقهم في العمل الاوروبيين. الا انه في ورش البناء وفي مصلحة النظافة بالدار البيضاء ، وعلى ارصفة تفريغ البضائع في محطة القطارات بفاس، خاضوا هذه الاضرابات لوحدهم »(١٢٥) مما اثار ردود فعل القوى الاستعمارية المتطرفة . فقد تساءلت صحيفة « لوبوتي ماروكان » ، موجهة كلامها الى العمال الاوروبيين :« وكل هؤلاء الاهالي الذين علمتموهم التمرد ، الم تعطوهم سلاحا رهيبا ؟ وهل في استطاعتكم ان تقولوا ضد من سيستعملوه ؟ » (١٢٦) ، وحددت مجلة « افريك فرانسير » خطورة مشاركة العمال المغاربة في كون « العمال القادمين لم يمض على تخليهم عن البارود سوى شهور قليلة » (١٢٧) .

ولقد ظلت المكاسب الجزئية التي حصل عليها العمال مهددة بسبب الجو المشحون وظهور تيار فاشيستي داخل الجالية الاوروبية والجيش الفرنسي بالمغرب ، يتزعم العداء لحكومة الجبهة الشعبية . وعلى اثر انتشار اخبارا التحضيرات لانقلاب عسكري فاشيستي في المغرب اصدر النقابيون الاشتراكيون بالمغرب بيانا دعوا فيه عمال الفوسفاط الى اليقظة ، وحثوهم على التسلح ببنادق الصيد (١٢٨) . استعدادا لمواجهة الانقلابيين . وقد جاء تعيين الجنرال نوغيس كمقيم عام بمثابة انقلاب غير دموي ، لصالح اليمين المتطرف الفرنسي ، لما اشتهر به المقيم الجديد من عداء متحمس للافكار المتقدمة ، ولان « العمال كانوا يعرفون مسبقا ، العداء الصارم الذي يكنه المقيم الجديد للاعتراف بالحق النقابي » (١٢٩) . الا ان الوضع الجديد اجبره على مهادنة البروليتاريا

---

(123) Idem , p. 427 . - J.L. de Lacharrière : « La Situation ..» op. cité, p. 401

(124) « La Vigie Marocaine du 27/6/1936 » , cité par J.L. de Lacharrière : « La Situation .. » ,op. cité,p. 402 .

(125) Ayache : « Les Greves ..» ,op. cité, p. 429 .

(126) Idem, p. 429 .

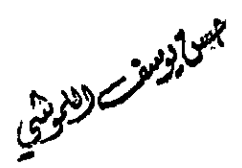
(127) J.L . de Lacharrière : « La Situation ..» , op. cité,p. 400-401.

(128) L. Mohendis : « La Situation .. » ,op. cité, p. 529 .

(129) Ayache : « Les Greves .. » , op. cité, p. 424 .

الاوروبية ، مهادنة بلغت حد تقديم « هدية عيد الميلاد » الى العمال الاوروبيين علـى شكل ظهيـر ديسمبر ١٩٣٦ ، ليتسنى لـه الانفـراد بالبروليتاريا المغربية ذات النضـالات المتصاعدة ، والمخاطـر الكبيـرة على المدى البعيـد وسلـط اجهزته القمعيـة على الحركـة الوطنيـة والجماهير الشعبيـة المغربية عموما ، ونشط في توسيع الهوة بيـن البروليتاريـا الاوروبيـة والمغربية ، هذه الهـوة التي كادت تختفي خلال التلاحم النضالي في يونيـو ١٩٣٦ بتحريم على العمال المغاربة الانضمام الى النقابات الاوروبيـة . وتجدد هذا الاتجاه في يونيـو ١٩٣٨ خلال اضراب عمال الفوسفاط في خريبكة ، واجهـه نوغيس بالعنف (١٣٠) ، واصدر على اثره ظهيرا ملكيـا ينص على معاقبة العمال المغاربة المنضميـن الى النقابات ، والاوروبيين الذيـن يقبلونهم . وعلى اثر سقوط الجبهة الشعبية الغى نوغيس العمل بظهيـر ديسمبر ١٩٣٦ ، وتساوى من جديد العمال المغاربـة والاوروبيـون في الحرمـان من الحق النقابي .

(130) B.E.M. Janvier 1939 : « C.C.I. du Maroc ..» ,op,cité,p 80



الخاتمـــــة

لقد اقامت فرنسا بالمغرب نظامـا اقتصاديـا موجها الى الميتروبـــول خصوصـا والاسواق الخارجيـة عموما ، بهدف استنزاف طاقات البلاد المختلفة بمـا فيهـا الطاقـة البشريـة ، لدعم نظامها الراسمالي وتوسيع قاعدته ومجالات تأثيرهـا الاقتصادي والسياسي والعسكري . وهذا الهدف الاستعماري هـو الذي حـدد شكل وحجم وطبيعـة الاقتصاد الاوروبي بالمغرب وشكـل نبراسـا لاصحابه في مختلف المراحل التاريخيـة للاحتلال الفرنسي .

لقد ركزت سلطات الحمايـة على القطاع الزراعي وجعلت منه العمـــود الفقري لمخططاتها في المغرب ، واولت اهميـة مماثلة للقطاعات المؤثرة فـــي الزراعـة مثل الطرقات والسكك الحديدية والسدود والموانيء والبناء لتوسيـع قاعدة التواجد البشري الاوروبي ، في حيـن اهتمت بدرجـة اقل بقطاع المناجم ليس لضعف امكانيـات المغرب بـل بسبب الصراعات بيـن القوى الامبرياليـة الاوروبيـة حول المعادن المغربيـة والتي لـم يحسم الموقف عمليـا منهـا الا بعد الحرب العالميـة الاولـى بهزيمـة المانيـا اولا وثانيـا بسبب الفوضى الناجمـة عـن هذه الصراعات فـي قطـاع المناجم والتـي قررت فرنسا وضع حد لهـا بتأسيس مكتب الابحاث والمساهمـات المعدنيـة في نهايـة العشرينات ، وثالثا كانت هنـاك اراء تدعـو الى عدم التركيز الشديد على المناجم المغربية ، وتركهـا احتياطيـا استراتيجيـا . امـا الصناعـة التحويليـة فقـد ظلت في مجملها صناعـة هزيلة تقتصر امـا على تلبيـة بعض حاجيـات الاستهلاك المبـــاشر للجاليات الاوروبيـة او انهـا مكملة لبعض القطاعات الاخرى مثل صناعة بعض مواد البنـاء .

لقـد اقامت فرنسا نظامها ووجودها الاقتصادي ، وبتحالف وثيق مـــع سلطات المخزن وكبار الاقطاعيين ، على الابتزاز والسلب والنهب . ووجدت فيهم اداة طيعـة لاعطاء المظهـر القانوني لحساب الشعب المغربي مصدر عيشه بعد أن

سلب منه استقلاله ، وفي ازالة الاشواك الديبلوماسية من طريق انفراد فرنسا بالمغرب دون رقيب ، والتنكر بذلك لبنود معاهدة الحماية نفسها، بالسير نحو الدمج .

وادى اقامة الاقتصاد الاوروبي والممارسات الوحشية التي رافقت تطوره، وتهافت كبار الاقطاعيين للحصول على نصيبهم من املاك واموال خصم تقليديلهم، ادى ذلك الى انهيار الزراعة المغربية وصعلكة الفلاحين المغاربة ،يجوبون البلاد طولا وعرضا في تموجات بشرية كبيرة ، بحثا عن لقمة العيش ، ووجد فيهم الاقتصاد الاوروبي ضالته المنشودة ، يستغل المحظوظين منهم ابشع استغلال ، وحرص ارباب العمل على ان يظل الباقون منهم داخل حدود المغرب كاحتياطي من « العاطلين » لمواجهة تقلبات الدهر ، بفرض قوانين مراقبة الهجرة الى الخارج واتت نوبات الازمة الاقتصادية الخانقة والكوارث الطبيعية المتلاحقة لتدفع بقسم هام من الفلاحين الصامدين بين مخالف البورجوازية الكبرى المدينية والمرابين ولتطوح بقطاع الصناعة التقليدية ، وتدفع بالصناع التقليديين والحرفيين الصغار المتوسطين الى الحوم حول المؤسسات الاوروبية على غراراخوانهم الفلاحين .

ومن هؤلاء جميعا ، ضحايا الاقتصاد الاوروبي ، نشأت البروليتاريا المغربية . تجذبها مزارع الاوروبيين وورشات البناء والاشغال العمومية والمراكز المنجمية ، ويصطادها ارباب العمل الاوروبيون باجور زهيدة مستغلين وضعها البائس ويمتصون طاقتها العضلية بدون رحمة او شفقة ، وتجلت فظاعة هذا الاستغلال بشكل صارخ في قطاع البناء الذي كان ارباب العمل فيه يقتصدون من نفقات المعدات بتعويضها بعضلات العمال . وامتازت اليد العاملة المغربية بكونها يد عاملة موسمية في اغلبها او مياومة او بالقطعة وظلت بذلك محرومة نصا او ضمنيا من حق التمتع بالقليل من تشريعات العمل التي ارغمت ادارة الحماية على الاعتراف بها ، ولم يكن عمليا يستفيد منها غير اقلية من البروليتاريا بالمغرب تتمثل في اليد العاملة الاوروبية التي منحها انتماؤها العرقي ميزة « التخصص » وظل دورها تبعا لذلك محصورا في تأطير اليد العاملة « الاهلية » ، ويعاملها ارباب العمل بلياقة نسبية بالمقارنة مع اليد العاملة المغربية .

فلقد ظل ارباب العمل يطبقون في علاقاتهم مع اليد العاملة المغربية ،قانون العرض والطلب في ابشع صوره ، فهم الذين يقررون عند دفع الاجرة ان كان يحق للعامل المغربي ان يأخذ الاجرة المتفق عليها كاملة او جزءا منها فقط ، فاخترعوا نظام الغرامات لابتزاز جزء من اجرة العامل ، ونظام دفع التسبيقات فقط ، ويهددون العامل في النهاية بالطرد للتنازل عما له من ديون لدى رب العمل . ثم ابتدعوا اسلوب اجبار العامل المغربي على زيادة الاستهلاك المباشر اي دفع الاجور عينا لامتصاص اجرته ، واصدر السلطان وسلطات الحماية ظهائر تشرع هذه الممارسات الاستغلالية ، ولم يعرف المغرب تشريع الحد الادنى

للاجور الا في يونيو ١٩٣٦ على اثر الاضرابات العمالية . ويشتد ضغط الاستغلال على اليد العاملة النسوية المغربية ، التي كانت تقوم بنفس الاعمال الشاقة التي يقوم بها الرجل ، واقتحمت المناجم والموانيء والبناء وظلت اجرتها اقل من اجرة العامل المغربي بنسبة تصل الى ٥٠ ٪ .

وانعكست وضعية الاجور على المستوى المعاشي لليد العاملة المغربية. اذ كانت المواد الغذائية تمتص القسم الاكبر من ميزانية العائلة ، وحدث نتيجة ذلك انهيار في نوعية الوجبة الغذائية للعامل المغربي الذي ظل يعيش تحت المستوى الطبيعي محروما من امكانيات اشباع الكثير من حاجياته الغذائية الضرورية، في وقت كان فيه الاوروبيون بالمغرب يعيشون في مستوى يفوق المستوى الطبيعي برواتب عالية واسراف متزايد في استهلاك المواد الكمالية .

وانعكس سوء التغذية هذا ، في المجال الصحي بشكل خطير . وزاد من خطورته اقتصار اهتمام سلطات الحماية على توفير حاجيات الجاليات الاوروبية وحدها في المجال الطبي والاسكان ، فانتشرت الاوبئة في مجالات ملائمة جدا لها ، كما ترعرعت الشعوذة وكثر الدجالون ، وانتشرت الاحياء القصديرية حول المدن الكبرى وجنت البرجوازية العقارية الكبرى المغربية ارباحا خيالية من هذه الوضعية المأساوية في مجال السكن .

ومن اجل الحفاظ على استمرار هذا الاستغلال الاستعماري المشين ، حرمت سلطات الاستعمار على الجماهير المغربية ، حق التمتع بابسط الحريات الاساسية باخضاع المغرب لحالة الحصار العسكري لمنع نمو المقاومة السياسية التي أحس المستعمر بوجودها منذ ان دخل المغرب . فاصدرت سلطات الحماية والمخزن سلسلة من القوانين والظهائر والقرارات وجعلت منها حواجز امام نمو الحركة السياسية والمطلبية العمالية ، ونشطت في خط مواز الزوايا لاحتواء الجماهير الشعبية والقوة العمالية وسجنها في اطار ديني قدري يحول دون اندفاعها نحو الحركة الوطنية السياسية . ولم يكن يسمح باقامة سوى التنظيمات السياسية العملية « الزوايا » او تنظيمات الاوروبية المدافعة عن مصالح ارباب العمل وكان افراد هذه التنظيمات هم وحدهم المتمتعون بحرية التجمعات والتظاهرات واستفادوا وحدهم من حرية التعبير عبر شبكة اعلامية اوروبية قوية . وفي مقابل ذلك شددت سلطات الحماية الرقابة على حدود المغرب لمنع دخول الصحافة المناهضة للاستعمار الفرنسي وخاصة منها الصحافة الوطنية المغربية والفرنسية التقدمية .

كما حرمت البروليتاريا المغربية من ابسط حقوقها ، اذ لم يكن يستفيد عمليا من التشريعات العمالية القليلة التي اعترفت بها سلطات الحماية تحت الضغط غير البروليتاريا الاوروبية في حين قننت هذه التشريعات كثيرا من الممارسات اللاانسانية من ارباب العمل ازاء اليد العاملة المغربية ، وعمقت استغلال المراة .

ولقد ظلت حرية التنظيم النقابي احد المطالب الرئيسية التي ناضلت من

اجله اليد العاملة بالمغرب ، واصرت سلطات الحماية على تجاهل حيوية هذا المطلب العمالي الى عهد الجبهة الشعبية ، حيث ارغمت في النهاية ، تحت ضغط الانتفاضة العمالية في يونيو ١٩٣٦ ، على الاعتراف بالحق النقابي لكن لليد العاملة الاوروبية ، اذ اعلن الظهير الملكي عن تحريم انخراط العمال المغاربة في النقابات الاوروبية ، وتذرعت سلطات الحماية في رفضها في الاول بوجود قوة عمالية مغربية « تتربص » الدوائر بهذا الحق لاستغلاله لصالح الحركة الوطنية السياسية ، وان تعميم هذا الحق سيؤدي حتما الى اختفاء دور العنصر الاوروبي في النقابات لصالح العنصر المغربي مما سيحول هذه النقابات الى سلاح في يد الحركة الوطنية المغربية ضد الوجود الفرنسي . وباسم هذه « المصلحة الوطنية » حرمت البروليتاريا الاوروبية من حقها النقابي لمدة تزيد عن ٢٠ سنة .

وعلى اثر تأسيس « كتلة العمل المغربية » تقدمت الحركة الوطنية بقائمة مطالب منها الاعتراف بحق اليد العاملة المغربية في تنظيم نقابي مستقل بها . الا ان سلطات الحماية ، ظلت متمسكة برفضها هذا الحق النقابي للعمال المغاربة سواء في تنظيم نقابي مغربي او في تنظيم نقابي اوروبي ، ونص ظهير ١٩٣٨ على معاقبة العمال المغاربة المخالفين لبنود المنع والعمال الاوروبيين الذين يفتحون لهم ابواب النقابات الاوروبية وشددت في نفس الفترة من قمع الحريات الفردية لمنع تحرك عمالي وجماهيري مغربي لتعميم الحرية النقابية واخراج التشريعات الاجتماعية الاخرى من اطارها الاوروبي الضيق .

ان الفكر السياسي الوطني في المغربي ، يستمد اصوله ليس من الظهير البربري او فشل المقاومة المسلحة بل من الطابع السياسي الاجتماعي والاقتصادي لثورات الفلاحين في المغرب ضد السلطة المركزية ، والتي جاء الاستعمار لاخمادها وبعث نظام الاقطاع المتداعي باعادة السلطة اليه . وان حصر جذور الحركة الوطنية السياسية في احداث بداية الثلاثينيات يعتبر في نظرنا عملا تعسفيا يعكس مفهوما استعماريا للتاريخ المغربي المعاصر ، يقوم على تجريد هذه الثورات من مضمونها السياسي والاجتماعي واعطائها طابع الفوضى وغريزة التمرد على اي سلطة لدى الفلاح المغربي وما مقاومة الفلاحين للغزو الاستعماري سوى استمرارية لثوراتهم على الاقطاع وسلطته المركزية . وكانت الهجرة الداخلية عامل تفاعل بين سكان المدن والبادية بنشر اخبار المقاومة والمقاومين ، ولعب التلاميذ والطلبة دورا هاما في تنشيط ومحورة النقاش على المستوى الوطني وسط الفئات المتعلمة الوطنية ومنهم تأسست الجمعيات السياسية الاولى التي عرف البعض منها منذ سنة ١٩٢٤ ، وتطورت في تفاعل متبادل فيما بينها الى ان برزت في النهاية على شكل « كتلة العمل المغربية » .

ولقد حرصت الحركة الوطنية على توجيه السخط الشعبي ومركزته ضد

الاستعمار ، وتفادت الدخول في صراع مكشوف مع القصر رغم عدائه المكشوف للحركة الوطنية ولزعمائها ومساندته لجميع عمليات القمع الاستعمارية ضد التحركات الجماهيرية في المدن والبادية على السواء ، وركزت دعايتها على التناقض الوطني مع الاستعمار الفرنسي . ففي برنامج الاصلاحات لم تتطرق كتلة العمل المغربية الى وضعية اليد العاملة المغربية لدى ارباب العمل المغاربة الا في نقطتين . الاولى : الزام ارباب العمل المغاربة بدفع تعويضات لعمالهم عند وقوع حادث عمل . والثانية ، تأسيس مجالس لحل النزاعات بين ارباب العمل والعمال .

وباسم الروح الوطنية ، عارضت الحركة الوطنية (على الخصوص الحزب الوطني لتحقيق المطالب الذي حمل فيما بعد اسم حزب الاستقلال) نشاط النقابيين الاوروبيين لدفع العمال المغاربة الى الانضمام الى النقابات الاوروبية بعد السماح بتأسيسها . والتقت الحركة الوطنية بذلك لاول مرة مع سلطات الحماية والمخزن ، ومن منطلقات مختلفة ، في ان النقابات الاوروبية لا تناسب اليد العاملة المغربية . فاتجهت الحركة الوطنية منذ البداية الى محاولات تأسيس نقابات مغربية سرية ، في حين خططت سلطات الحماية لاعادة احياء التعاضديات التقليدية لتكون اطارا خاصا بالعمال المغاربة .

ومنذ بداية الثلاثينات برز تناقض حول المسألة الوطنية بين الحركة الوطنية وحلفائها الاشتراكيين الفرنسيين الذين كانوا يرون فيها مجرد حركة برجوازية وناهضوها لافقها القومي « الضيق » . وتطور الصراع بين الطرفين بعد ان رفض زعماء الحركة الوطنية اقتراح انضمامهم الى الاحزاب الاشتراكية الفرنسية ، من النقد مع التأييد لنضالاتها الى الجهر بالعداء لها سنة ١٩٣٧ ، عندما خرج الحزب الشيوعي الفرنسي عن خطه الصائب المألوف ، ووصف الانتفاضات الشعبية في مجموع المدن المغربية ضد تحويل مجرى نهر بوفكران بمكناس سنة ١٩٣٧ بانها من تدبير العناصر الفاشستية والنازية في المغرب . وباسم اممية مثالية ، ارتكب الاشتراكيون الفرنسيون اول خطأ استراتيجي خطير في تاريخ العلاقات بين القوى الوطنية المغربية واليسار الفرنسي .

لقد تمتع ارباب العمل بحق تأسيس تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم، وحملت هذه التنظيمات اسماء مختلفة من الغرف التجارية والصناعية والزراعية الى جمعيات ونقابات ، لم تعرف نشاطاتها قيودا او تحديدا، وبفضلها حافظوا على المغرب خارج مجال تأثير اي تغيير ايجابي في الوضع السياسي الداخلي الفرنسي ، والى جانب نقابات ارباب العمل ، ظهرت تنظيمات الامر الواقع وتخص الاوروبيين وحدهم ، على شكل جمعيات ووداديات يقتصر اغلبها على الموظفين والحرفيين ، ظهر بعضها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وادت حدة التناقضات الاجتماعية والازمات الاقتصادية بالمغرب الى تجاوز اليد العاملة لقوانين تحريم تأسيس النقابات العمالية بقيادة عمال المطاحن

ومصانع الكلس والاسمنت ، واقتصرت بدورهـا على اليد العاملة الاوروبية بعيدا عـن اليـد العاملة المغربيـة المعرضـة لمحاولات متعددة الاطراف لعزلهـا عـن الفكـر النقابـي الاوروبـي .

ولقـد كانت قساوة الاستغلال المزدوج المسلط على اليـد العاملة المغربية، عامـلا حاسمـا ليس في اخماد الروح النضاليـة لدى العمال المغاربة بل على العكس في تقويـة ودعم شعورهـم الوطني بالوعي الطبقي الذي لم يفلح خصومه في منـع نموه السريـع ولقـد انعكس هذا الوعي في نضالات العمال المغاربـة بفرنسا داخل اطارات وتنظيمـات الاحزاب الاشتراكية الفرنسية خلال العشرينات الى جانب رفاقهم الفرنسيين واشقائهم من الجزائر وتونس ضـد الاستغـلال الراسمالي وسياسـة الاستعمار الجاثم على قسم هام من الوطن العربي .

كما عبرت اليد العاملة المغربيـة عـن وعي طبقي في رفضهـا الذي اتسـم بالعنف في اغلب الاحيـان ، لكثير من الممارسات الاستغلالية التي يقوم بها ارباب العمل واطاراتهم ، وفي الانفتاح على اليـد العاملة الاوروبية كلمـا تحررت هذه الاخيرة مـن عقدة التفوق التقني ، لتخوض معهـا جنبا الـى جنب نضالات مطلبية ، كانت قمتها ، وليس آخرهـا ، نضالات يونيـو ١٩٣٦ التاريخيـة ، باحتلال اليـد العاملة للمؤسسات والمصانع . وكشف خلالهـا العامل المغربي عن طاقـة نضاليـة وامكانيات قياديـة هائلة وفهما جيدا لطبيعـة الصراع . كما تجلى هـذا الوعي فـي اقبال المغاربة على الانخراط في النقابات الاوروبية ، رغم قوانيـن المنع والنشاط الدعائي الذي تقوم بـه الحركة الوطنية المناهض لاندماج العمال المغاربة والاوروبيين في تنظيم نقابي واحـد ، وهـو المبدأ الذي تمسكت بـه احزاب الحركـة الوطنيـة وخاصـة الحزب الوطني وبعده حزب الاستقلال، الى مـا بعـد الحرب العالميـة الثانية .

بيبليوغرافيا البحث

اسمـــاء مختصرة

I.E.O.	: Institut des Etudes Orientales
Ann. Ec. Soc. Civ.	: Annales Economie, Société, Civilisation
B.E.M.	: Bulletin Economique du Maroc
R. C.	: Renseignements coloniaux
T. M.	: Les Temps Modernes
I. H. E. M.	: Institut des Hautes Etudes Marocaines
A. F.	: Afrique Française
D. N. A.	: Documents Nord-Africains
B. S. G. A.	: Bulletin de la Société de Géographie d'Alger
C. A. A.	: Cachier d'Afrique et d'Asie
C. U. R. S.	: Centre Universitaire de la Recherche Scientifique
R. A.	: Revue Africaine
R. Ec. I.	: Revue Economique Internationale
R. E. I.	: Revue des Etudes Islamiques
S. S. A. N.	: Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord
R. D. M.	: Révue des Deux Mondes
C. N. R. S.	: Centre National de la Recherche Scientifique

دراســات ومقالات اساسيــة

Adam André : «Le Bidonville de Ben Msik», Faculté des Lettres - Université d'Alger . Ann. de l'I.E.O. Tome VIII, 1949 - 1950, pp. 61-193 .

Ayache Albert : «Le Maroc», 367 Pages, Ed. Sociales, Paris, 1956. «Les Grèves de Juin 1936», Ann. Ec. Soc. Civ., Juillet Septembre 1957, pp. 418-429 .

A. B. : «Remarque sur les Autorisations de Construire délivrées dans les cinq principales villes du Maroc en 1938», B.E.M. Avril 1939, pp. 130-131 .

Avonde Charles : «Le Commerce Extérieur du Maroc Français en 1922», R.C. Octobre 1923, pp. 365-385 .

A. V. : «Le Dévelopement du Commerce Extérieur par Puissance», B.E.M. Juillet 1935, pp. 186-187 .

Brahimi Ahmed et Lucas G . : «Budgets Citadins à Fez», B.E.M. 1938, Numéros de Janvier (pp. 26-30) et de Juillet (pp . 185 p 189) .

Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques et Niveau de vie des Travailleurs Indigènes au Douar Doum», B.E.M. Juillet 1936, pp. 177-184 .
«Logements et Loyers des Travailleurs Indigènes à Rabat-Salé», B.E.M. Janvier 1937, pp. 3-19 .

Baron et Dr Mathieu : «Quelques Budgets des Travailleurs Indigènes» , B.E.M. Juillet 1937, pp. 208-215 .

Bernard Augustin : «La Main-d'Oeuvre dans l'Afrique du Nord», R.C. Mai 1930 pp. 297-311 (Rapport au Comité Algérie Tunisie et Maroc) .

Blondel J. : «La Conférence Economique de l'Afrique Française», R.C. Octobre 1932, pp. 381-391.

Bondon J. : «Cobalt Marocain et Marché Mondial du Cobalt» B.E.M. Juillet 1937, pp. 27-41. - «Molybdène Marocain et Marché Mondial du Molybdène», B.E.M. Janvier 1937, pp. 27-41 .

Bondon J. et Clariond L. : «Les Mines de Plomb et de Zinc du Maroc Français et l'Economie Marocaine», B.E.M. Avril 1937, pp. 109-120 .

Bordet C. : «Les Maitres de l'Afrique du Nord», T.M. Juin 1952, pp. 2247-2264 .

Bouy E. : «Le Problème de la Main-d'Oeuvre et la Législation du Travail au Maroc», I.H.E.M. Collection des Centres d'Etudes Juridiques, Tome I, 282 pages, Librairie Recueil-Sirey Paris, 1930 .

Bruno H. : «La Protection du Paysannat Indigène au Maroc», A.F. Janvier 1938, pp. 42-45 - «Au Maroc, le Cultivateur Indigène et les Impots», R.C. Mars 1934, pp.74-77.

Buttin P. : «La Communauté Française et ses Rapports avec les Marocains», D.N.A. No 241, 27 Septembre 1956.

Charton A. : «L'Immigration au Maroc depuis la Guerre», R. C. Mai 1922, pp. 153-155 - «L'Immigration au Maroc de 1923 à 1925», R.C. Octobre 1926, pp. 492-494 .

Clariond L. : «Le Rôle de la Mine dans l'Economie Interne du Maroc Français», Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord, Rabat 18-20 Avril 1938, Tome I, pp. 341-365. Voir aussi, à propos de cette étude, B.E.M. Avril 1938, pp. 90-94.
«Le Manganèse dans le Monde et l'importance des gisements du Manganèse du Maroc pour l'Industrie Française», B.E.M. Octobre 1936, pp. 267-281 .
«Les Primes aux Mines de Plomb et de Zinc du Maroc Français et l'Economie Marocaine», B.E.M. Avril 1937, pp. 109 à 120 .

Coliac : «Intervention des Sociétés Indigènes de Prévoyance dans la lutte contre la formation d'un Prolétariat Indigène», B.E.M. Juillet 1936, pp. 249-252.

Crosson Duplessix : «Etude sur les Chemins de Fer Marocains» B.S.G.A. 1922, pp. 151-175 .

D'Anfreville de Lassalle : «Les Etrangers au Maroc Français» , A.F. Août 1929, pp. 365-367 - «La France dans l'Afrique du Nord : Le Mouvement de Naturalisation à Casablanca», A.F. Janvier 1932, pp. 26-27.

Decroux P. : «La Vie Sociale des Algériens au Maroc», B.E.M. Janvier 1938, pp. 20-25 .

Delisle S. : «Le Patronat Marocain du Port-Lyautey», C.A.A. No 1, 1950, pp. 109-230 .

Demontès V. : «Colonies Françaises et Pays de Protectorat: Algérie», A.F. Juin 1920, pp. 210-215 .

Desfeuilles P. : «Le Maroc», 96 pages, Ed. Pierre Royer, Paris , 1932.

Dreisch J. : «Une Carte Agricole du Maroc», R.C. Avril 1934 , pp . 87 - 89 . VG

Durand Pascal : «La Colonisation au Tadla», R.C. Janvier 1930, pp. 5-8. «Boyad, Ville Sainte», R.C. Juillet1930 , pp . 65 - 78 .

Forichon R. : «La Caisse de Crédit Agricole Indigène de Fez-Taza», B.E.M. Janvier 1937, pp. 47-48.

Franc Julien : «La Population du Maroc», B.S.G.A. 1er Trim. 1933, pp . 25 - 34 .

Gallissot R. : «Le Patronat Européen au Maroc 1931-1942», 284 pages, CURS (Rabat), Ed. Nord-Africaines, Rabat , 1964 . - «La Question Ouvrière au Maroc, 1931-1935» Extrait des Cahiers de Tunisie No 43, 3ème Trim. 1963, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Tunis, 36 pages .

Garin P. : «Les Usines de Conserves de Poissons au Maroc », B.E.M. Janvier 1935, pp. 36-37 .

Gautherot Gu. : «Le Bolchévisme en Afrique», R.C. Juillet 1930, pp . 418 - 429 .

Gay J. : «Le Marché de la Main-d'Oeuvre à Casablanca au début de 1938», B.E.M. Avril 1938, pp. 148-150 .

Goichon A.M. : «L'Artisanat du Fez», R.C. Janvier 1938,pp. 7-14.

Goulven J. : «Maroc - Le Budget de 1939 et le Plan Nogues », A.F. Decembre 1938 , pp. 410-412. - «La France au Maroc», R.C. 1937, Numéreo de Juin (pp. 49-56) . de Juillet (pp. 57-64) et d'Août (pp. 64-88) . - «Le Recensement de la Population du Maroc Français en 1936», A.F. Juillet 1937, pp. 385-386 . - «La Législaation du Travail au Maroc», A.F. Décembre 1926 , pp. 582-584 . - «Sur la Voie de Redressement Marocain», A.F. Août-Septembre 1936, pp. 447-453 . - «Au Maroc, un Programme de Sauvetage», A. F. Juin 1936, pp. 317 - 318 .

Guerif J.H. : «La Naissance du Prolétariat Marocain», T. M. Juin 1952, pp. 2241-2246 .

Guy Evin : «L'Industrie Marocaine et ses Problèmes», I.H.E.M. Collection des Centres d'Etudes Juridiques, Tome

VII, Librairie du Recuil. Sirey, 1934, Paris .

Hardy A. : «Les Tanneure de Salé», B.E.M. Juillet 1938, pp. 190-199. «Les Babouchiers de Salé», B.E.M. Octobre 1938, pp. 257-263 .

Hardy G . : «Une Enquête Marocaine sur les Niveaux de vie Indigène», R.A. No 359, 1934, pp. 125-144 .

Hérelle S. : «Les Nord-Africains dans la Métropole», A. F . Juillet 1937, pp. 362-368 .

Hoffherr R. : «L'Equilibre Economique du Maroc Moderne » , R. Ec. I., Juillet 1929, pp. 43-70 - «Le Redressement de la Crise Marocaine : Comprimer », B.E.M. Avril 1936, pp. 85-86. - «Méthodes d'appréciation des Niveaux de vie indigène au Maroc», R.A. Juin 1935, pp. 29 - 37 .

Jacqueton G. : «Les Mines de l'Afrique Française», R.C. 1933, No de Mai (pp. 97-106), de Juillet (pp. 170-178), d'Août (pp. 194-200), de Septembre (pp. 218-224), d'Octobre (pp. 250-253) et de Novembre (pp. 266-270).

Jouannet P. C. : «Note sur les Conditions Actuelles de la vie à Tafilalet» B.E.M. Janvier 1939, pp. 3-13 .

Julien Ch. A. : «L'Afrique du Nord en Marche», 416 pages , Ed Julliard, 1952 , Paris .

Khelladi Abdelkader : «Les Budgets des Petits et Moyens Fonctionnaires Musulmans recrutés après l'Etablissement du Protectorat Français au Maroc», B.E.M. Octobre 1938, pp. 265-268 .

Laban Dr . : «Contre le Paludisme», R. C. Août 1929, pp. 452-455.

Lacharrière J.L. (de) : «L'Ecume et la Mousse du Maroc Français» A.F. Mai 1928, pp. 185-189 . - «L'Ecume du Maroc Français», A.F. Mars 1928 , pp. 98-100 - «L'Ecume du Maroc Français», A.F. Juillet 1928, pp. 276-278 - «La Defense de la Paix Intérieure du Maroc», A.F. Janvier 1928, pp. 14-18 . - «Le Différend Marocain»,A.F. 1936, Nos de Janvier (pp. 20-28) et de Février (pp. 80-86).- «A l'Assaut du Maroc Français», A.F. Septembre 1932, pp. 516-527.- «La Bagarrre de Port-Lyautey», A.F. Avril 1936, pp. 243-244.- «Manifestations Incohérentes», A.F. Juin 1936, pp. 361 - 363 .
«Les Evènements de Fez», A.F. Mai 1934, pp. 266-271.
«L'Afrique du Nord et la Guerre», A.F. Octobre - Novembre 1939, pp. 248 - 257 .
«A l'Assaut du Maroc Français», A.F. Décembre 1932, pp. 707 - 712 .

«Autour du Nationalisme Marocain», A. F. Janvier 1938 , pp . 11 - 19 .
«Maroc, «Le Comité d'Action Marocaine» est dissout» A. F. Mars 1937 , p. 180 .
«La Situation dans l'Afrique du Nord», A. F. Juillet 1936 , pp . 394 - 403 .
«Au Maroc de 1929»,A.F.1929, Numéros de Septembre (pp. 374-381), d'Octobre (pp. 405-415), de Novembre (pp. 457-466) et de Décembre (pp. 520-526) .
«La Colonisation Française au Maroc», R.C. Avril 1922 , pp. 94 - 100 .
«Urbanisme Colonial et ses Réalisations au Maroc», A.F. Mars 1932, pp. 158 - 163 .
«Les Phosphates Marocains à la Cour de la Haye» , A.F. Juin 1938, pp. 249-250 .

Louwe Ch. de : «Tableaux des Syndicats Indigènes d'Algérie et de Tunisie», R.E.I. Cahier II, 1935, pp. 187-194.
«L'Organisation Ouvrière et Artisanale des Indigénes dans les principales villes et Mines d'Algérie et de Tunisie«, R.C. 1936, Nos de Mai (pp. 74-79) et de Juin , (pp . 81 - 86) .

Leclère Cd . : «Les Terres Collectives de Tribus au Maroc», R.C. Février 1922, pp. 33 - 42 .

Lecoeur Ch . : «Métiers et Classes Sociales d'Azmour», B.E.M. Avril 1937, pp. 166-169 .

Lemaille : «Les Algériens à Oujda en 1937», A.F. Mai, pp . 255 - 260 .

Leris : «Le Droit du Travail au Maroc», B.E.M. Janvier 1939 , pp . 74 - 75 .

Le Tourneau R. : «Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, 1920-1961», 504 pages, Librairie A. Colin , 1962 , Paris .

Le Tourneau R. Guyot et Paye : «Le Commerce des Babouches à Fez», BEM, Janvier 1936, pp. 36 - 42 .
«Les Relieurs de Fez», B.E.M. Avril 1936, pp. 107-114.

Maréchal J. : «Les Dépenses du Protectorat pour la mise en valeur du Maroc entre 1928 - 1936 » , B.E.M. Avril 1936 , pp. 90 - 96 .

Marty P. : «La Zaouia de Sidi Ben Achir à Salé», R.E.I. Cahier I, 1933, pp. 143 - 152 .

Mazière (Marc de) : «Les Chemins de Fer Marocains», B.S.G.A. 1922 , pp . 214 - 237 .

Mazoyer H. : «Conséquences Economiques de Mouvement de la

Population Indigène au Maroc», B.E.M. Juillet 1935 , pp . 190 - 196 .

Menard F . : «Le Téléphone au Maroc», B.E.M. Avril1937, pp. 155 - 158 .

Meynaut J. et A. Salah - Bey : «Le Syndicalisme Africain», 260 pages, Ed. Payot 1963, Paris .

Michaux - Bellaire Ed : «Les Terres Collectives au Maroc et de Tradition», R.C. Mars 1924, pp. 97 - 101 .

Mohendis L. : «Les Chemins de Fer du Maroc», R.C. Octobre 1923, pp. 360 - 365 .

«Les Fonctionnaires et les Protectorats Français dans l'Afrique du Nord», A.F. Avril 1934,pp.196-210.

«L'Agitation Nord-Africaine», A.F. 1937, Numéros d'Octobre (pp.453-471) et de Novembre (pp.518-522).

«Pour la Défense de l'Afrique du Nord Française» , A. F. Mai 1935, pp. 288 - 299 .

«Dans la Zone du Protectorat : La Presse Indigène», A.F. Avril 1937, pp. 219 - 228 .

«A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord», A. F. 1934, Nos de Septembre (pp. 518-534), d'Octobre (pp. 574 - 580) et de Décembre (pp. 699-707).

«A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord» , A. F. Février 1935, pp. 91 - 100 .

«Pour la Défense de l'Afrique Fraiçaise du Nord » , A. F. Mars 1936, pp. 147 - 154 .

«L'Inquiétude Nord-Africaine», A.F. Décembre 1936.

«La Situation dans l'Afrique du Nord», A. F. Octobre 1936 , pp . 528 - 543 .

Montagne R . : «Naissance du Prolétariat Marocain», Enquête Collective, 1948-1950, 291 pages, C.A.A. No III.

«Déséquilibre de l'Economie Indigène et Soutien de l'Etat en 1937», B.E.M. Janvier 1938, pp. 8-12 .

Nouvel J. : «Petits Métiers Indigènes», B.E.M. Octobre 1938 , pp . 269 - 271 .

Odinot P. : «L'Importance Politique de la Confrérie de Derquaoua», R.C. Mai 1929, pp. 294 - 297 .

Olivier F. : «Répartition des Tribus et de la Propriété dans la Banlieue de Meknès», B.E.M. Puillet 1937,pp.271-275.

Pascalet : «Crise de la Main-d'Oeuvre dans l'Afrique du Nord: L'Avis de la Chambre de Commerce d'Oujda», R.C. Septembre 1929, pp. 521-523 .

Payen Ed . : «Question des blés nord-africains au Sénat», A. F. Avril 1933, pp. 235-238 .

«Crise des Exploitations des Minerais de Fer, du Zinc, du Plomb et du Phosphate en Afrique du Nord» R.C. Janvier 1932, pp. 56-62 .
«Le Commerce Extérieur de l'Afrique du Nord en 1927», R.C. Novembre 1928, pp. 724-735 .
« L'Essor Commercial du l'Afrique du Nord», R. C. Octobre 1929, pp. 563 - 575 .
«Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1929», R.C. Octobre 1930, pp. 607-616 .
«Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1930», R.C. Novembre 1931, pp. 659-664 .
«Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1931», R.C. Décembre 1932, pp. 444-550 .
«Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1932», R.C. Décembre 1933, pp. 279-282 .
«Le Commerce Extérieur du Maroc en 1934» , A.F. Juillet 1935, pp. 433-434 .
«La Construction Urbaine au Maroc», R.C. Juin 1932 , pp . 266 - 268 .

Payen Ed. et J.L. de Lacharrière : «Les Richesses Minières de l'Afrique du Nord», R.C. Janvier 1928, pp. 41-71 .

Peyronnet (capitaine) : «Les Chemins de Fer au Maroc», B.S.G.A. 1922 , pp . 176 - 213 .

Piquet V. : «Le Maroc», 464 pages, Ed. A. Colin, 2ème Edition, 1918, Paris .

Protectorat de la République Française au Maroc - Secrétariat Général du Protectorat - Bulletin du Travail-1928 .

Raves C. : «La Colonisation en Pays de coutume berbère » , Congrès de la Fédération des S.S.A.N., Rabat, 18-20 Avril 1938, Tome I, pp. 427-443 .

Ray J. : «Le Séjour des Marocains en France», A.F. Févier 1937, pp. 73 - 82 .

Résidence Générale : Enquête sur la Crise de la Main-d'Oeuvre», R.C. 1931, Nos de Février (pp. 108-120), de Mars (pp. 164-175), d'Avril (pp. 227-235) et de Mai (pp.294-308)

Rezette R. : «Les Partis Politiques Marocains», 404 pages , Cahiers de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Ed. Armand Colin, 2éme Edition, 1955, Paris.

Ricard P. : «Le Problème du Cuir au Maroc», B.E.M. Avril 1937, pp. 102-103 - «Le Réveil des Corporations Marocaines», B.E.M. Vvril 1937, pp. 101-102 .

Robin L. : «Première Session de la Commission Arbitrale des litiges Miniers au Maroc», A.F. Juillet 1920,pp.231-232.

Rollin Léon : «L'Espagne au Maroc de 1904 à 1924», A.F. Septembre 1924, pp. 507-523 .

Saint (Lucien) : «Lettre au Directeur Général des Travaux Publics», R.C. Juin 1929 pp. 357-358 .

Sayous A.E. : «L'Agriculture Française et la Concurrence de l'Afrique du Nord», R.Ec.I. Juillet 1929, pp. 7-42 .
«Le Commeroe Extérieur du Maroc», R.Ec.I., 3éme Trim. 1925, pp. 238-289 .

Simiot B. : «Colons Français au Maroc», R.D.M. 15/12/1956 , pp . 697 - 709 .

Souriau Hoebrechts (Christiane) : «La Presse Maghrébins» , C.N.R.S. (France), 1969, Paris .

Spillemann G. : «Du Protectorat à l'Indépendance», 245 pages, Librairie Plon, 1967, Paris .

Sterani Pierre : «Les Libertés Publiques au Maroc», 187 pages Librairie Recuil-Sirey, 1938, Paris .

Truchet A. : «Essais sur la Propriété Paysanne au Maroc», B. E.M. Avril 1937, pp. 134-136 .

Trystram J. P. : «L'Ouvrier Mineur au Maroc, Contribution Statistique à une Etude Sociologique», I.H.E.M. Notes et Decuments XVIII, 214 pages, Ed. Larose, 1957 , Paris .
«Les Relations Industrielles au Maroc», Ann, Ec. Soc. Civ. 1952, pp. 361 - 370 .

Tuder Cap. Jean) : «Les Mouvements Migratoires en Pays de Skoura», B.E.M. Janvier 1936, pp. 45-48 .

★ ★ ★

- Les Rapports et Statistiques de l'O.C.P. publiés dans B. E.M., Années 1935 - 1039 .
- A.F. Février 1927, p. 59 «La Population du Maroc Française, Recensement du 7 Mars 1926» (Tableau) .
- A.F. Juin 1927, pp. 260-261 «Les Elections au Troisième Collège » .
- A.F. 1924, No d'Octobre (pp. 529-535), No de Novembre (pp. 579-580) et no de Décembre (pp. 623-625) : «Le Bolchévisme et. l'Oeuvre Coloniale Française» .
- A.F. Juin 1927 , pp. 226-235 : «La Campagne Communiste contre l'Afrique Française».
- A.F. Mars 1921, pp. 89-95 : «A la Commission Arbitrale des

Litiges Miniers au Maroc, Epilogue de l'Affaire Mannesmann » .
- A.F. Avril 1920 , pp. 149-150 : «La fin des Prétentions Minières Mannesmann dans la Zone Espagnole».
- A.F. Mars 1920, p. 110 : «Les Phosphates, Propriété de l'Etat»
- A.F. Mai 1J24, p. 331 : «Exportation des Phosphates».
- A.F. Mars 1925, pp.138-139: «Maroc, Exportation des Céréales».
- A.F. Novembre 1925, pp. 563-573 : «M. Steeg au Maroc».
- A.F. Juin 1928, pp. 243-244 : «Confiscation de Biens des Dissidents » .
- A.F. Janvier 1927, pp.32-33: «Le Commerce avec l'Allemagne».
- A.F. Février 1924, pp. 109 - 110 : « La Commission du Budget Economique » .
- A.F. Juillet 1924 , pp. 410 - 411 : « Les droits de l'Homme et le Maroc » .
- A. F. Octobre 1928, pp. 428 - 429 : « La Guillotine et la Sécurité » .
- A.F. Janvier 1932, pp. 56-58 : «Maroc, la Tadla».
- A.F. Juin 1932 , pp. 374-375 : «Maroc - Le Contrôle des Céréales » .
- A.F. Mars 1932, p. 192 : «Maroc - L'Exploitation Phosphatière en 1931 » .
- A.F. Septembre 1933, pp. 536-537 : «Le Régime des Blés».
- A.F. Mai 1935, pp. 323-324 : «L'Exportation des Céréales».
- A.F. Juin 1934, p. 362 : «Afrique du Nord : La Production Phosphatière » .
- A.F. Juillet 1927, pp. 302-305 : «Au Conseil du Gouvernement».
- A.F. Août 1931, pp. 555-559 : «Le Voyage en France du Sultan du Maroc ».
- A.F. Juillet 1926, pp. 376-378:«Le Sultan du Maroc en France».
- A.F. Juin 1928, pp. 241 - 243 : «La Protection des Travailleurs Marocains en France» .
- A.F. Décembre 1927 : «La Sécurité devant le Mayen Atlas».
- A.F. Avril 1936, p. 243 : «L'Attaque du Poste des Ait-Baha».
- A.F. Juin 1936, pp . 137 - 144 : «Organisation des Services Economiques » .
- A.F. Octobre 1934, pp. 616-618 : «Le Comité Central des Industriels du Maroc » .
- A.F. Décembre 1937 , pp. 294 - 295: «La Législation de la Présse » .
- B.E.M. Janvier 1935 : «Situation des Installations de l'O.C.P. à Louis Gentil en 1934» (pp. 31-33) et «Le Commerce Automobile au Maroc» (p. 55) .

- B.E.M. Juillet 1935, p. 247 : «Proportion de Détenteurs de T.S.F. par rapport à la Population» (Tableau)
- B.E.M. Janvier 1936, p. 51 . «Vémicules Immatriculés de 1927 - 1935 » (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1936 : «La Presse au Maroc», pp. 170-172 et p. 161 «Résultats provisoires pour villes marocaines» (Recensement de 1936) .
- B.E.M. Juillet 1936, pp. 219-220 : «L'Automobile en Afrique du Nord » .
- B.E.M. Octobre 1936, pp. 286-290 : «Le Commerce Autombile en Zone Française du Maroc», et «Bordereaux des Salaires Minima arrêtés par les Commissions Régionales du Maroc et Annexes aux Marchés des Travaux Publics» (Tableau) p. 333 .
- B.E.M. Avril 1937 , p. 177 : «Diplôme délivrés aux Indigènes au Maroc » .
- B.E.M. Juillet 1937, p. 256 : «Statistiques des Automobiles Immatriculées au 31 Mars 1937» (Tableau) et «Evolution du Peuplement de l'Afrique du Nord», pp. 266 - 271 (D'après une Etude de Lucien Paye publiée dans la Revue «Politique Etrangère » du Centre d'Etudes Politiques Etrangères, No 2, Juin 1936, Paris.
- B.E.M. Janvier 1938, p. 75 : «Les Professions au Maroc » (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1938, p. 150 : «La Main-d'Oeuvre Agricole au Maroc», «La Production , le Commerce et la Consommation des Céréales au Maroc» (Tableau) p. 109, «Renseignements concernant l'Industrie Marocaine de Conserves de Poissons à la date du 31/12/1937» p. 120, et «Travailleurs Marocains et Travailleurs nord - Africains en France», pp. 151-153 .
- B.E.M. Juillet 1938 : «Des Véhicules Automobiles immatriculées pendant le 1 er Trim. 1938» (Tableau) p. 236 et «Statistiques des Examens-Session de Juin 1938», p . 242 .
- B.E.M. Janvier 1939 : «Rendement du Tertib» (Tableau),p. 73 et «D'après un Rapport du Capitaine Huot de la Direction des Affaires Politiques sur L'Utilisation des Travailleurs Saisonniers Marocains en France», pp. 76-79, et «C.C.I. du Maroc», Extrait du Rapport présenté à l'Assemblée Générale Ordinaire du 23/11/1938, pp. 79 - 81 .
- B.E.M. Avril 1939 : «Aperçu sur les Résultats Statistique du Recensement de 1936», pp. 108-113, et «Répartition des Modes d'Habitats Indigènes au Maroc»,p. 165.

- B.E.M. Juillet 1939 : «Statistiques des Automobiles au 31/3/1939», p. 255 .
- B.E.M. Juillet 1935, pp. 208-209 : «Office Chérifien des Phosphates. Extrait du Rapport du Conseil d'Administration pour l'Exercise de 1934» .
- B.E.M. Juillet 1936, pp. 212-213 : «Office Chérifien des Phosphates en 1935 » .
- B.E.M. Juillet 1939, p. 242 : «Commerce Extérieur Spécial de la France avec ses Dépendances en Afrique du Nord et au Levant» (Tableau) .
- B.E.M. Juillet 1939, p. 255 : «Le Réseau Routier Marocain en 1938» .
- B.E.M. Juillet 1937, p. 242 : «Relevé des Expéditions (Phosphate) en 1936» (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1938, p. 117 : «O.C.P. Relevé des Expéditions de l'année 1937» (Tableau)
- B.E.M. Juillet 1935, p. 258 : «Office Marocain de la Main - d'Oeuvre » .
- Statistiques concernant le trafic Ferroviaire au Maroc , B.E.M. No d'Avril 1938, p. 139 et No de Janvier 1939 , p. 61 (Tableau) .
- Statistiques des P.T.T., B.E.M. 1939, nos de Janvier (p. 62) et d'Avril (p 151) - Juillet 1937, p. 256 - Juillet 1938 , p . 235 .
- Statistiques concernant la Production Miniére : B.E.M. Juillet 1935, pp. 207-208, Janvier 1939, p. 36 - Juillet 1939, p. 215 - Avril 1937, p. 125 - Avril 1939, p. 127 .
- Statistiques de la Construction : B.E.M. Avril 1935, p. 131 et Janvier 1939, p. 40 .
- R.C. 1928 : Avril «Le Nouvel Emprunt Marocain», pp. 258-261 - Août : «Les Blés du Maroc et la Consommation Métropolitaine», pp. 530-534 - Octobre : «La Campagne Communiste en Afrique du Nord», pp.653-655.
- R.C. Février 1932 : «Protection des Mines nord - Africaine» p. 114 .
- R.C. Février 1933 : «Le Budget Marocain de 1933»,pp. 45-47.
- R.C. Mars 1920, pp. 56-61 : «Les Prétentions Minières Allemandes au Maroc »
- R.C. Novembre 1927, pp. 450-452 : «Le Budget du Maroc et le Rapport de M. Bouilloux-Lafont» .
- R.C. Décembre 1931, pp. 713-716 : «La Question Minière au Maroc » .
- R.C. Juillet 1931, pp. 435-436 : «L'Industrie Marocaine» .
- R.C. Juin 1929, pp. 359-560 : «Importation des Produits Marocains en France » .

دراســات ومقــالات عامـــــة

A.M. : «Zone de Tanger», A.F. Juin 1936, pp. 366-368 .

Al. M. : «L'Agitation des Derquaoua», A.F. Août-Septembre 1937 , pp . 439 - 441 .

Askri : «L'Ecole Militaire de Meknès», A.F. Avril 1921 , pp. 107 - 110 .

Berety Léon : «Où va notre Afrique du Nord?», A.F. Juillet 1925 , p. 325 .

Bernard A. : «Maroc de 1934», A.F. Mai 1934, pp. 259-266.

Celerier : «L'Essor Economique du Maroc Oriental», R.E.C. Juillet 1929, pp. 71-90 .

Clarjean J : «Pétrole Africain et Défense Nationale», A.F. Juin 1938, pp. 261 - 266 .

D'Anfreville de la Salle : «La Colonie Espagnole au Maroc Français», A.F. Août 1929, pp. 117-118 .

Goulven J. : «Maroc», A.F. Mai 1937, pp. 289-292.
«Chronique» A.F. Novembre 1937, pp. 538-542 .
«Maroc - La Situation», A.F. Juillet 1936, pp. 418-419.
«Remarque sur le Budget Ordinaire du Maroc en 1926», R.C. Mars 1926, pp. 159-162 .
«Maroc», A.F. Novembre 1938, pp. 388-389 .
«Maroc, Vers le Redressement», A.F. Novembre 1936 , pp. 617 - 618 .

Guillaume A. : «L'Evolution Economique de la Société Rurale Marocaine», I.H.E.M., Collection des Centres d'Etudes Juridiques, 163 Pages, Librairie Générale de Droit et de la Jurisprídence, 1955, Paris .

Henriet (Lieutenant) : «Le Maroc Agricole et la Crise Economique

R.C. Octobre 1933, pp. 225-233.
Hoffherr R. : «Introduction à une Etude de la Fiscalité Marocaine», A.F. Novembre 1932, pp. 647-653 .
Hoffherr R. et Moris : «Le Pouvoir d'achat Indigène», A.F. Juillet 1934 , pp. 407 - 410 .
Huot (Colonel) : «Les Terres Collectives au Maroc et la Colonisation Européenne», R.C. Août 1923, pp. 277-292 .
Jary Georges : «Les Intérêts de la France au Maroc», 273 pages, Librairie - Editeur Emile Larose, 1911, Paris.
Jauréquibery : «La Construction au Maroc», A.F. Mars1935,p. 190.
Lacharrière (J.L. de) : «La Colonisation Marocaine», A.F. Mars 1934, pp. 152-156, - «Condamnation d'Usurier», A.F. Janvier 1934, pp. 62-63 «Terre de Tanger : Le Mouvement Ouvrier», A.F. Mai 1936. pp. 304-308 - «Au Maroc - A propos du Budget de 1936», A.F. Décembre 1935, pp. 765 - 768 .
Lantenois H. : «Observations Historiques et Critiques sur la Législation Minière Marocaine», B.E.M. Avril 1938, pp. 87 - 90 .
Latron A. : «Un Aspect du Problème Foncier au Maroc», A.F. Avril 1938, pp. 176 - 180 .
Lentin A.P. : «La Clochardisation du Tiers-Monde», Revue Afrique - Asie, numéros 15, 16 et 17, Paris, 1970 .
Lucas G. : «Activité Commerciale et Industrielle à Fez» B.E.M. 1936, Nos de Janvier (pp. 49-50) et d'Avril (pp. 129 - 131) .
Massonnaud A. : «L'Evolution des Coopératives depuis notre Installation au Maroc», B.E.M. Janvier 1937, pp. 83-85.
Mellerand A . : «Le Voyage du Président de la République dans l'Afrique du Nord», R.C. Mai 1922, pp. 105-152 .
Monfert P. : «Essais sur la Propriété Paysanne au Maroc», R.C. 1934, Numéros d'Août (pp. 148-152) et de Septembre (pp. 165 - 174) .
Montagne R. : «Révolution au Maroc», 415 pages, Ed. France - Empire , 1953, Paris .
Normandin : «La Coordination du Rail et la Route en Afrique du Nord», B.E.M. Octobre 1937, pp. 321-333 .
Parisot : «L'Activité de l'Office du Blé au Maroc et en Afrique du Nord», B.E.M. Avril 1937, pp. 107-108 .
Payen Ed . : «L'Alfa, sa Production, l'Evolution de son Commerce et de ses Emplois», R.C. Février 1930,pp. 97-105.
Philippar : «La Formation d'un Peuple Nouveau dans l'Afrique du Nord», R.C. Décembre 1928,pp. 769-773 .

P. H. : «La Lutte contre la Misère Indigène», A.F. Avril 1937 , p . 233 .
Simon H. : «La Situation Actuelle au Maroc, Une Communication sur le Maroc à l'Union Coloniale Française » , A.F. Mars 1931 , p. 217 .
Theveny (Général) : «Souvenir de l'Epopée Marocaine», B.S.G.A. No 133, 1er Trim. 1933, pp. 1-24 .
Vizelle Alain : «La Mort de Sidi Mohamed Ben Bouchta El - Baghdadi», A.F. Décembre 1932, pp. 718-720 .
Zeyes Marcelle : «Oeuvre d'Assistance et de Prévoyance au Maroc» B.E.M. Avril 1935, pp. 169-171 .
- A.F. Avril 1924, pp. 286-287 : «L'Armée Indigène» (Extrait de la Revue des Troupes Coloniales, No 16, Novembre - Décembre 1923) .
- A.F. Novembre 1925, p. 583 : «Maroc, Interdiction de l'Exode des Travailleurs» .
- A.F. Mars 1934,p.151 : «Une critique Etrangère sur le Maroc» (Extrait de «Journal of the Royal Central Asiam Society» Octobre 1933, Londres .
- A.F. Août 1920, p. 373 : «Le Dernier Souvenir de la Bataille Allemande au Maroc» .
- A.F. Septembre 1920, pp. 288-291 : «Colonies Françaises et Pays de Protectorat: Maroc» .
- A.F. Mai 1928, pp. 194-195 : «Echos - Maroc».
- A.F. Janvier 1930, p. 37 : «L'Ouverture du Port d'Agadir».
- A.F. Février 1930, p. 91 : «L'Ouverture d'Agadir» .
- A.F. Février 1924, pp. 110-111 : «Maroc - La Colonisation».
- A.F. Octobre 1933, pp. 600 - 603 : «Résident Général au Maroc».
- A.F. Juin 1936, pp. 359-361 : «L'arrivée de M. Peyrouton».
- B.E.M Juillet 1936, p 257 : «Les Bidonvilles de Casablanca» (Extrait de Thèse de Melle Yvonne Mahé «Extention des Villes Musulmanes», Bordeaux 1936) .
- B.E.M. Octobre 1936, p. 310 : «Les Immatriculations des Véhicules au Maroc» (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1937, pp.173-174 : «Dénombrement approximatif des Nord - Africains en France » .
- B.E.M. Avril 1938, pp. 153-154 : «La Fixation au Sol et le Recasement des Populations Indigènes» .
- R.C. Janvier 1938, pp. 50-51 : «L'Assistance Chômage» .
- R.C. Février 1926, p. 112 : «Le Commerce de Casablanca et du Maroc Français en 1925» .
- R.C. Novembre 1926, pp. 542-544 : «L'Election au Maroc et le Troisième Collège du Conseil du Gouvernement».

- R.C. Novembre 1929 , pp. 657-659 : «La Mission Parlementaire au Maroc» .
- R.C. Mai 1929, p. 323 : «La Main - d'Oeuvre Nord-Africaine».
- R.C. Juin 1938 , pp . 137 - 144 : « Le Verdict de la Cour de la Haye » .

دراسات ومقالات اطلعنا عليها ولم نستعملها

Adam André : «Casablanca», Tomes I. et II, Ed. du Centre National de la Recherche Scientifique, 1968, Paris, 895 pages. «La Population Marocaine dans l'Ancienne Medina de Casablanca», Ed. Félix Moncho, 1950, Rabat, 20 pages .

Barety Léon : «L'Empire Français et la Défense Nationale», A.F. Août-Septembre 1939, pp. 209 - 211 .

Clariond L' et Mauchaussé P. : «Le Charbon au Maroc», R. C. Octobre 1934, pp. 199 - 205 .

Clarjean B. : «Pétrole Nord-africain et Défense Nationale», A.F. Juin 1938, pp. 261 - 266 .
«Pétrole Nord-africain et Défense Nationale » A.F. Août Septembre 1938, pp. 327 - 329 .
«Le Pétrole au Maroc», A.F. Août 1935, pp.497-504.
«Pétrole Nord-africain et Défense Nationale », R.C. Mars 1939, pp. 71-73 .
«Pétrole Nord-africain et Défense Nationale » , A.F. Janvier 1936, pp. 39 - 41 .
«Le Pétrole Marocain et Défense Nationale», A.F. Novembre 1937, pp. 510-514 .
«Pétrole Nord-Africain», A.F. Juin1937, pp. 307-309 .
«Le Pétrole Marocain et Défense Nationale» . A.F. November 1935, pp. 668-679 .
«Maroc : l'Exploitation du Pétrole», R.C. Novembre 1934, pp. 684 - 686 .

Colin Georges S. : «Les Mines Marocaines et les Marocains», B.E.M. Juillet 1936, pp. 194 - 200 .

Colombain : «Les Coopératives Indigènes au Maroc», B.E.M. Juillet 1937, pp. 191 - 207 .
Goulven J. : «Maroc», A.F. Juillet 1938, pp. 308 - 311 .
«Maroc», A.F. Juin 1939, pp 175 - 177 .
Guillemet Paul : «Au Maroc, le Problème de l'Eau», R.C. Juillet 1934 , pp . 141 - 145 .
Hoffherr René : «L'Economie Marocaine», I.H.E.M. Collection des Centres d'Etudes Juridiques - Librairie Recueil Sirey, 1932, Paris, 340 pages .
Hoffeherr R. et Machaussé p. « La Consommation des Diverses Sources d'Energie en Afrique du Nord » , B.E.M. Aril 1935 , pp. 104 - 114 .
Jovelet Louis : « L'Evolution Sociale et Politique des Pays Arabes 1930 - 1933 » , R.E.I. Cahier IV , 1933 .
Laborde F. : « La Colonistion Nord - Africaine : l'Exemple de la Californie» , R.C. Avril 1931, pp. 209 - 212 .
Lacharrière (J.L. de) : « Les Phosphates Nord - africains en 1927 » ,R.C. Juin 1928 ,pp. 414 - 415 .
Ladislaw Cerych : « Fin d'un Régime Colonial . Sociologie du Conflit franco-marocain 1930-1956 » , Thèse de Doctorat en Sociologie , Unversité de Genève , 1964 432 pages .
Latron A. : « Le Problème Foncier et Bled Marocain » , A.F. Mars 1938 ,pp. 124 - 128 .
Marty Paul : « Les Zaouias Marocaines et le Makhzen » , R.E.I. Cahier IV , 1929 , pp. 575 - 600 .
« Les Institutions Israèlites au Maroc » , R.E.I. Cahier III , 1930 ,pp. 297 - 332 .
« Corporation et Syndicat en Tunisie » , R.E.I . Cahier II, 1934 ,pp. 223 - 240 .
Migaux L. : « L'Aspect Tehnique des Recherches de Pétrole au Maroc » , A.F. Juin 1936 , pp. 322-328 .
Montagne R. : « La Formation des Spécialistes d'Affaires Musulmanes » B.E.M. Janvier 1938 .
Nouvel J. « L'Enfance Musulmane Indigène à Rabat » , 4ème Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord , Rabat 18 - 20 Avril 1938 , Tome II ,pp. 737 - 761 .
Rayen Ed. : « Le Commerce Extérieur du Maroc en 1926 » . R.C. Août 1927 ,pp. 314 - 317 .
« Les Chemins de Fer en Afrique du Nord » , R.C. Octobre 1928 ,pp. 643 - 652 .
Ray J. : « Sur les Côtes du Sous - Pêche Maritime et

Coopérative Indigène » , A.F. Décembre 1936 , pp. 639 - 646 .
« Les Marocains en France » , B.E.M. Janvier 1937 ,pp. 19 - 23 . - « Les Marocains en France » (B.E.M. Octobre 1937 .pp, 291 - 295 . - « L'Emigré Marocain en France » B.E.M. Janvier 1938 ,pp. 13 - 19 .

Rayaud Robert : « La Propagande Communiste en Afrique du Nord » , R.C. Janvier 1926 ,pp. 41 - 48 .

Robert Jacques : « La Monarchie Marocaine » , Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1963 , Paris , 350 pages.

Samir Amine : « L'Economie du Maghreb » , Tome I , 226 pages et Tome II , 348 pages , Ed , de Minuit , Paris, 1966.

Siebarg Friedreich : « Le Rôle Economique de Casablanca » , B.E.M. Juilet 1938 .

Spillmann G. : « La Zaouia de Tamegrout et Nasiryine », R.C. Août - Septembre 1938, pp. 205 - 219 .
« Nomadisme et Sédentarisation en Pays Ait Atta » B.E.M. Avril 1936 ,pp. 97 - 102 .

Tallard F. : «Le Nationalisme Marocain » , Ed . du Cerf , 1947 paris , 206 pages .

Valent Philippe : Répartition des Propriétés Immatriculées au Maroc » , B.E.M. Avril 1937 , pp. 126 - 129 .

Vattier José : « Fez ,la Cité Marchande » , R.C. Juin 1922 , pp, 176 - 179 .

Victor Jean : « L'Enseignement des Indigènes au Maroc » , A.F. Octobre 1929 ,pp. 432 - 434 .

A.F. Février 1920 : « Exposé du Motif du Projet de loi Présenté le 13 Janvier 1920 par le Ministère de la Marine Française » , pp. 65 - 66 .
« Le Maroc » , pp. 71 - 74 .

B.E.M. Janvier 1935 :
« Sociétés Anonymes au Maroc : Période du 1 er Octobre au 31 Décembre 1934 » , p. 75 .
« Office Chérifien des Phosphates » (Tableau) , p. 34 .
« Les Recherches de Pétrole au Maroc fin 1934 » . p. 34 .
« Statistiques des Recherches Pétrolières » ,P. 35.
« Production Minière - Inventaire Minier du Maroc» P. 27 .
« Immigration des Travailleurs » , p. 83 .
« Les Mines susceptibles d'être exploitées si une Protection efficace intervenait en leur faveur » , p. 28.

« Situation trimestrielle (4ème trimestre 1934) : Faillites , Liquidations Juridiques et Protêtes » ,p.57.

B.E.M. Janvier 1936 : « Immigration des Travailleurs » (Statistiques) p. 77 .

B.E.M. Avril 1966 :

« Immigration des Travailleurs » (Statistiques) , p. 162 .

« Etat des Recherches Pétrolièrs dans le Nord-Marocain » ,p. 125 .

B.E.M. Octobre 1938 :

« Statistiques de la Production : Extrait du Rapport du Service du Commerce du Protectorat »,p. 289 .

فهرس

هذا الكتاب

وقع اختيار المؤلف على هذه الدراسة للاعتبارات التالية :

١ – خلو المكتبة العربية من اي عمل يتناول التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة المغربية ، وخاصة في هذه المرحلة من تاريخ المغرب ، واقلية قليلة من الكتابات الاجنبية اعطت للموضوع حيزاً يستحق الذكر خلال معالجتها لتاريخ المغرب المعاصر .

٢ – ايماننا بان الشعوب هي وحدها صانعة التاريخ بنضالاتها ودماء وارواح شهدائها ، وهي لذلك صاحبة الفضل الاول والاخير في صنع هذا التاريخ بايجابياته وسلبياته ومن هنا جاءت رغبتنا في تقديم مساهمة متواضعة في الجهود المبذولة على مستوى الامة العربية من اجل تحرير التاريخ العربي من مخلفات الاستعمار وتأثيره الثقافي .

٣ – تقديم مساهمة متواضعة من اجل المساعدة على فهم واستكشاف معالم مغرب المستقبل ، بالقاء بعض الأضواء على الاسس التاريخية والاقتصادية والسياسية لطبقة اجتماعية يتزايد حجمها وتزداد تبعاً لذلك اهميتها وتاثيراتها السياسية .

الثمن : ١٥ ل.ل. او ما يعادلها